

Ibn al-Shihnah, Ibrāhīm ibn
Mahammad

Lisān al-hukam

تكتب لمكان المحكم في معرفة الاحكام تأليف
الشيخ الامام أبي الوليد ابراهيم بن أبي العباس محمد
ابن أبي الفضل محمد بن أبي الوليد محمد
ابن أبي الفضل محمد بن محمد بن
الشهنة الحنفى رحمه الله
تعالى بعمه وكرمه
آمين



في كشف الظنون لسان المحكم في معرفة الاحكام لابن الوليد ابراهيم بن
محمد المعروف بابن الشهنة الحلبي توفى سنة ٨٨٢ أوله الحمد لله العادل
في حكمه الخ ألفه في قضاء حلب ورتبه على ثلاثين فصلا كما في
المعاملات والاقتضية وأراد تنظيمه فلم يوفق له ولم يتم الاصل بل وقف في
الفصل الحادى والعشر بن في الكراهية ثم ان بعض الافاضل من
العلماء كتب تكملته الى تمام الثلاثين وهو برهان الدين ابراهيم
المخالفى العدوى أوله الحمد لله المتصف بالكمال الخ اه

بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله) العادل في حكمه القاضي بين عباده بعلمه (أحمده) على ما حكم
وقضى واشكره على ما أبرم وأمضى (وأشهد) أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له الذي من توكل عليه كفاه (وأشهد) أن محمدا عبده ورسوله
الذي اختاره على جميع خلقه وأصطفاه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه
الرفعات النقاء صلاة ينال بها قائلها في الدنيا والآخرة جميع ما يقتناه
(وبعد) فلما ابتليت بالقضا وجرى المحكم ومضى أحببت أن أجمع
مختصرا في الأحكام منتخباً من كتب ساداتنا العلماء الأعلام ذا كرامته
ما يكثر وقوعه بين الأنام على وجه الاتقان والأحكام ليكون عوناً للحكام
على فصل القضايا والأحكام (ورتبته) على ثلاثين فصلاً (الفصل) الأول
في آداب القضاء وما يتعلق به (الفصل) الثاني في أنواع الدعاوى والبيّنات
(الفصل) الثالث في الشهادات (الفصل) الرابع في الوكالة والكفالة والحوالة
(الفصل) الخامس في الصلح (الفصل) السادس في الإقراء (الفصل)
السابع في الوديعة (الفصل) الثامن في العارية (الفصل) التاسع في أنواع
الصمانات (الفصل) العاشر في الوقف (الفصل) الحادي عشر في الغصب
والشفعة والقمعة (الفصل) الثاني عشر في الإكراه والمحرم (الفصل)
الثالث عشر في النكاح (الفصل) الرابع عشر في الطلاق (الفصل) الخامس



عشر في العتاق (الفصل) السادس عشر في الايمان (الفصل) السابع عشر
 في البيوع (الفصل) الثامن عشر في الاجارات (الفصل) التاسع عشر في الهبة
 (الفصل) العشرون في الرهن (الفصل) الحادي والعشرون في الكراهة
 (الفصل) الثاني والعشرون في الصيد والذبائح ولاضحية (الفصل) الثالث
 والعشرون في الجنائيات والديات والحدود (الفصل) الرابع والعشرون
 في الشرب والمزاجة والمساقاة (الفصل) الخامس والعشرون في الحيطان
 وما يتعلق بها (الفصل) السادس والعشرون في السير (الفصل) السابع
 والعشرون فيما يكون اسلاما من الكافر وما لا يكون وما يكون كفرا من
 المسلم وما لا يكون (الفصل) الثامن والعشرون في الوصايا (الفصل) التاسع
 والعشرون في الغنائض (الفصل) الثلاثون في مسائل شتى وهو المحتتام وقد
 شرعت فيه بستعية بابا محي الذي لا ينجم وهو الموفق بمنه وكرمه للاتمام
 (الفصل الاول) في آداب القضاء وما يتعلق به (أقول) وبالله التوفيق
 القضاء في اللغة عبارة عن اللزوم ولهذا سمي القاضي قاضيا لانه يلزم الناس
 وفي الشرع يراد بالقضاء فصل الخصومات وقطع المنازعات (و) يجوز
 تقاض القضاء من السلطان العادل والجائر اما العادل فلا ان النبي صلى الله
 عليه وسلم بعث معاذا الى اليمن قاضيا وولي عثمان بن اسيد على مكة أميرا
 وأما الجائر فلا ان الصحابة رضوا الله عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية بعد
 ان أظهر الخلاف مع علي رضي الله عنه وكان الحق مع علي (و) انما يجوز
 التقليد لمن السلطان الجائر اذا كان يمكنه من القضاء بحق واما اذا كان
 لا يمكنه فلا (و) انما يتقلد القضاء من يكون عدلا في نفسه عالما بالكتاب
 والسنة والاجتهاد (و) شرطه ان يكون عالما بالكتاب والسنة ما يتعلق
 به الاحكام لا المواظ وقيل اذا كان صوابه أكثر من خطائه حل له
 الاجتهاد وكون القاضي مجتهدا ليس بشرط ويتنفي بما سمعته أو بفتوى
 غيره (و) أجمع الفقهاء ان المفتي يجب ان يكون من أهل الاجتهاد (و) قال
 الامام أبو حنيفة رحمه الله لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا
 (وفي) الملتقط اذا كان صوابه أكثر من خطائه حل له الافتاء وان لم يكن
 مجتهدا لا يحل له الفتوى الا بطريق الحكاية فيمكن ما يحفظه من أقوال

2-24-65
1985

الفقهاء (و) المفتي بالخيار ان شاء أفتى يقول الامام رحمه الله أو يقول صاحبيه رحمه الله تعالى وعن ابن المبارك رحمه الله تعالى يأخذ بقول الامام لا غير وان كان معه أحد صاحبيه أخذ بقوله لا محالة كذا ذكره البرازي في جامعه (ثم) اختلفوا في الدخول في القضاء منهم من قال يجوز الدخول فيه مختاراً ومنهم من قال لا يجوز الدخول فيه الا مكرها الا ترى ان الامام الاعظم رحمه الله تعالى دعى الى القضاء ثلاث مرات فأبى حتى انه ضرب في كل مرة ثلاثين سوطاً ومحمد رحمه الله تعالى امتنع فقيده وجلس فاضطره فتقلد (وقال) صلى الله عليه وسلم من جعل على القضاء فكأنما ذبح بغير سكين انما شبه بهذا لان السكين تجعل في الظاهر والباطن اما القتل بغير سكين فهو القتل بطريق الخنق والغم وانه يؤثر في الباطن دون الظاهر والقضاء كذلك لا يؤثر في الظاهر لان ظاهره جاء وحشمة لكن يؤثر في الباطن فانه سبب الهلاك فشبّه به لهذا كذا في الملحقات (وقال) عاينه السلام من طلب الولاية وكل اليها ومن لم يطلبها فان الله تعالى يرسل اليه ملكين فيستدانه (وقال) عاينه السلام القضاء ثلاثة قاض - بيان في النار وقاض في الجنة الحديث (ومعنى) ذلك كله التحذير عن طلب القضاء والدخول فيه الا انه قد دخر في القضاء قوم صالحون واجتنبه قوم صالحون هذا كله اذا كان في البلدة قوم يصلحون للقضاء اما اذا لم يكن من يصلح للقضاء فانه يدخل واذا كان في البلدة قوم يصلحون فاذا امتنع واحد منهم لا يأثم واذا لم يكن وامتنع يأثم ولو كان في البلدة قوم يصلحون فامتنعوا جميعاً وكان السلطان لا يسمع الخصومات بنفسه - فائثمون لانه تضاييع الاحكام الله تعالى (وفي) التنبية وعندنا انما أفتى رحمه الله اذا كان القاضي فقيراً أو قصده استعمال الاحكام محرمة فيجوز له ان يطلب القضاء (قال) أبو حنيفة رحمه الله لا يترك القاضي على القضاء الا سنة واحدة لانه متى اشتغل بذلك نسي العلم فيقع الخلل في المحكم فيجوز للسلطان ان يعزل القاضي بريبة وبغير ريبة وفي قول السلطان للقاضي ما عزلتك لفساد فوك ولكن اغشى عليك ان تنسى العلم فادرس العلم ثم عد اليها حتى تقادك ثانياً (و) لا يسلم على القاضي في مجلس قضائه لانه انما جلس لفصل الخصومات لا لرد السلام واما الامانة

وأنه يأخذ من المدعي شيئا لأنه يعمل له بأقصاد الشهود على الترتيب وغيرها
 لكن لا يأخذ أكثر من درهمين (و) للوكلاء أن يأخذوا ممن يعملون له من
 المدعين والمدعي عليهم ولا يَأْخُذُوا لكل مجلس أكثر من درهمين
 والرجالة يأخذون أجورهم ممن يعملون له وهم المدعون لكنهم يأخذون
 في المضر نصف درهم إلى درهم وإذا خرجوا إلى الرساتيق لا يأخذون لكل
 فرسخ أكثر من ثلاثة دراهم أو أربعة هكذا وضعه العلماء الاتقياء
 الكبار وهي أجور أمثالهم (و) اجرة الكاتب على من يكتب له الكتاب
 واجرة القواب على القاضي (و) إذا بعث أحدنا للتعديل فاجعل على المدعي
 كالمصيفة (قال مت) مؤنة الرجالة على المدعي في الابتداء فإذا امتنع فعلى
 المدعي عليه وكان هذا استعسان مال إليه للزجر فإن القياس أن يكون
 على المدعي في الحالين (المزكي) يأخذ الاجرة من المدعي (و) كذا المبعوث
 للتعديل (قضى) في ولايته ثم أشهد على قضائه في غيره ولا يصبغ الاثمه
 انتهى كلام الغنية (روى) أن داود عليه السلام لما أمر بفصل القضاء نزلت
 السلسلة من السماء فإذا تقدم إليه الخصمان فالحق منهم ما تنزل السلسلة له
 والمبطل منهم ما تنقلص عنه السلسلة فرفعت وكان سبب ذلك أنه احتال
 بغض الناس وذلك أن رجلا أودع عند رجل ذنانير ثم بجدا المودع الذنانير
 وكان شيخا معه العصا فاختصمها إلى داود عليه السلام فاحتال المودع وقرر
 العصا وجعل الذنانير فيها فإلى اختصمها قام المدعي فقال المدعي عليه
 للذي خذ عصاى حتى أنال السلسلة فأخذها فكان يحق في الانكار فخير
 داود عليه السلام فأخبر جبريل عليه السلام بذلك فقطع داود العصا فأمر الله
 سبحانه وتعالى أن يقضى بينة المدعي وبين المدعي عليه (وذكر) في الواقعات
 أن القاضي إذا ارتد والعياد بالله أوفسق ثم صلح فهو وعلى حاله إلا أن ما قضى
 به في حال الارتداد والفسق باطل وينقص الفسق لا ينزعزل (و) لو حكم بالرشوة
 كان قضاؤه باطلا (وفي فصول العمادى) القاضي إذا أخذ الرشوة ثم بعث إلى
 شافى المذهب أو إلى رجل آخر ليجمع الخصومة بين اثنين ويحكم بينهما
 لا ينفذ قضاءه الثاني ولا حكمه لأن القاضي الأول عمل في هذا لنفسه حين أخذ
 الرشوة والشافى إذا قلد القضاء يضيير قاضيا وما قضى به ينفذ قضاؤه إلا أن

(الرجالة) بالتشديد
 جمع رجال
 (وقوله قال مت) روي في الدين التبر

لقاض آخر أن يبطله إذا كان من رأيه خلاف ذلك ومتى ابطله ليس لقاض آخر أن ينفذه وهذا قول علمائنا (قاضي) كرخ وقاضي سرخس التقي فقال أحدهما لا يجوز أن يقر فلانا بكذا لا يجوز لآخر أن يقضى ما لم يبعث اليه الرقعة يريد به كتاب القاضي إلى القاضي (و) إذا علم بحق الإنسان قبل تقليده القضاء فإنه لا يقضى به عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لما وأما إذا علم بعد تقليده القضاء في المصر الذي هو قاض فيه أو في مجلس القضاء فإنه يقضى في حقوق العباد ولا يقضى فيما هو خالص حق الله تعالى إلا في السكران إذا وجد به أمارات السكر فإنه يعزله لأن ذلك تعزير ليس بمحدث وأما إذا علم في غير مجلس القضاء فهو على الخلاف الذي ذكرته في الوجه الأول (وحي) عن أبي بكر الأحمش أن القاضي يعزل بالفسق ولا مبر لا يعزل لأن معنى القضاء على العدل والامارة على القهر والغلبة انتهى (رجل) جاء إلى القاضي وقال إن لي على فلان حقا فإذا كان المطلوب خارج المصر وكان بحيث لو ابتكر من أهله أمكنه أن يحضر مجلس المحاكم ويبيت في منزله فإنه يعديه استهسانا فإنه عليه الصلاة والسلام أعدى ذلك لأعرابي في قضية أبي جهل وقام عليه السلام بنفسه (وفي) القياس لا يعديه حتى يقيم بينة بالحق في جهته وهذه البينة ليست للحكم بل لكشف الحال فإذا حضر أعاد البينة وقيل بخلاف أنه محق في الدعوى كذا في المحيط (وفي الروضة) يجوز للقاضي قبول صلة والى بلده وأخوانه إذا لم يكن ذلك لأجل القضاء (رجل) جاء بخضمة إلى القاضي فقال أحضر عبد الله هودي بذلك فخذ كفيلا منه فإنه لا يفعل ذلك في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله (وفي) أدب القاضي للخصاف لا يمتنى القاضي في السوق وحده ويقتد أعوانا دين يديه ولا ينبغي للقاضي أن يبيع ويشترى في غير مجلس القضاء ما دام قاضيا بل يولي غيره عز ينق به (وبروي) عن محمد رحمه الله أنه يبيع ويشترى في غير مجلس القضاء (ولو) قامت على الخصم بينة واختفى فإنه لا يقضى عليه كذا في واقعات عمر (وفي) البرازي ولم يجوزوا الهجوع على بيته ووضع في ذلك بعض أصحابنا وفعل ذلك وقت قضائه وصورته قال الخصم أنه توارى وطلب الهجوع بعث أميتين معهما أعوانه ونساء فيقوم الأعوان بين

(قوله يعديه) أي يضرمه

جانب السبكة والسطح وتدخل النساء حرمة ثم أعوان القاضي فيفتشون
 الغرف وتحت السرير وعمامة أصحابنا لم يجوزوا المجوم اه (ولو) قضى القاضي
 يقول مرجع عنه جاز قضاؤه وكذا لو قضى يقول يخالف قول علمائنا وهو
 من أهل الرأي والاجتهاد (ولو) قضى بشاهد ويمن ثم رفع إلى حاكمكم لا يراه
 جازله إبطاله فان رفع قبل إبطاله إلى حاكم يرى جوازه فنفعه ليس مما لكم
 آخر لا يراه جازرا إبطاله وعلى هذا الاعتبار جميع الأحكام المختلفة (وان)
 حكم بخلاف مذهبه ولم يعلم به جاز في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد
 لا يجوز ان كان هذا غلطاً منه (وفي) شرح أدب القاضي للخصاف قاض
 قضى بإبطال حق رجل في دار وذلك أنه أقام سنين لا يطلب حقه فأبطل
 القاضي حقه من أجل ذلك ثم رفع إلى قاض آخر فانه يطلب قضاء القاضي
 بذلك ويجعل الرجل على حقه في الدار لان بعض العلماء وان قال من له
 دعوى في دار في يد رجل فلم يطالب ثلاث سنين وهو في المصر فقد بطل
 حقه لكن هذا القول قول مجتهول مهجور يخالف لقول جمهور من
 العلماء والفقهاء فـ كان خلافاً لا فافاً والقضاء في موضع الخلاف لا ينفذ
 فاذا رفع إلى قاض آخر كان له ان يبطله (و) الفرق بين الخلاف والاختلاف
 ان الاختلاف ما كان طريقهم واحداً والمقصود مختلف والخلاف ما كان
 طريقهم مختلفاً (وقعت) لرجل مسألة ثم حكم الحاكم بغیر ما أفتوا به فانه
 يترك فتوى الفقهاء إلى ما يراه الحاكم اذا كانت المسألة خلافة لان الفتوى
 لا تنفذ والمحكم ينفذ كذا في تكملة التكملة (وذکر) في المحيط اذا زنى
 رجل بأم امرأته ولم يدخل بها فرأى القاضي ان لا يهرتها عليه فأقرها
 معه وقضى بذلك نفذ قضاؤه لانه قضاء في محل مجتهد فيه ثم نفذ هذا القضاء
 في حق المحكوم عليه متفق عليه وفي حق المقضى له ان كان عالماً بذلك
 عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله ان كان المحكوم
 له يعتقد الحرمة وقضى القاضي بالحمل لا يترك رأي نفسه بإباحة القاضي
 كذا في إسماعيلي (نوع) فيما يكون حكماً من القاضي وما لا يكون
 اذا قال القاضي ثبت عندى ان لهذا على هذا كذا هل يكون ذلك حكماً
 منه قال بعضهم يكون حكماً (وكان) شمس الأئمة محمود الا وزجني يقول

لا بد أن يقول حكمت أو قضيت أو أنفذت عليك القضاء وهكذا ذكر النامافى
 رحمه الله تعالى في واقعاته والصحيح أن قوله حكمت أو قضيت ليس بشرط وأن
 قوله ثبت عندى كذا يكفي وكذا إذا قال ظهر عندى أو صبح عندى أو علمت
 فهذا كله حكم وكذا قوله أشهد عاينه يكون حكما منه (قال) شمس الأئمة
 الحلوانى قول القاضى ثبت عندى يكون حكما وبه نأخذ لكن الأولى أن يبين
 أن الثبوت باليمين أو بالقرار لأن حكم القاضى باليمين يخالف الحكم بالقرار
 (وفى) العدة إذا قال القاضى للذمى عليه لا أرى لك حقافى هذا المذمى
 لا يكون هذا حكما منه وكذا لو قال بعد الشهادة ومطالب الحكم سلم المحدث والى
 المذمى لا يكون هذا حكما منه وقيل أنه يكون حكما منه لأن أمره الزام وحكم (إذا
 كان) فى الممر قاضيان كل واحد منهما فى محلة على حدة فوقع خصومه بين
 و جابن أحدهما فى محلة والاخر فى محلة أخرى والمذمى يريد أن يجامعه الى
 قاضى محلته والاخر ياباه قال أبو يوسف رحمه الله العبرة للمذمى وقال محمد لابل
 العبرة للمذمى عليه وعليه الفتوى (وكذا) لو كان أحدهما من أهل العسكر
 والاخر من أهل البلد فان أراد العسكرى أن يجامعه الى قاضى العسكر فهو
 على هذا ولا ولاية لقاضى العسكر على غير المحمى ومن كان مخترفا فى سوق
 العسكر فهو جندى أيضا (وفى) جامع الفتاوى وعن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى قضاة أمير المؤمنين إذا خرجوا مع أمير المؤمنين لم أن يحكموا فى أى بلدة
 نزل فيها الخليفة لأنهم ليسوا قضاة أرض الخلفاء قضاة الخليفة وإن خرجوا
 بدون الخليفة ليس لهم القضاء (وذكر) العلامة الشيخ قاسم بن قطلوبغا
 النجاشى فى مؤلفه ما نصه اعلم انه قد اختلف العمل فى التنفيذ فتنفيذهم
 الآن هو أن يشهد شهود الحكم عند قاض آخر بما نسب الى الحاكم فى أسبغاله
 وهذا يسمى فى الحقيقة اثباتا وليس فيه حكم ولا ما يساعده على الحكم فلا أثر
 له فى القضاء المختلف فيه كالقضاء على الغائب ونحوه مخلوثة عن الدعوى من
 الخصم على الخصم والحكم ولم يذكر فى كتاب الاحكام تنفيذات الاحكام
 الصادرة عن الاحكام فيما تقدم الحكم فيه من غير المنفذ بأن يقول ثبت عندى
 انه ثبت عند فلان محكم من الاحكام كذا وكذا وهذا ليس حكما من المنفذ
 البتة (وكذلك) إذا قال ثبت عندى ان فلانا حكم بكذا وهذا ليس حكما من

ويكتب الى القاضي سهرقند ليسم الى المتولى ايه (وفي الاول المحي) ويقبل كتاب
القاضي الى القاضي في كل حق لا يسقط بشبهة لان كتابه كالمخطاب في
محاسن قضائه بخلاف رسالة القاضي الى القاضي في المحقوق فانها لا تقبل لان
الرسول ينقل خطاب الموصول والنقل يقتصر على هذا الموضوع والمرسل في هذا
الموضع ليس بفاضل وقول القاضي في غير موضع قضائه كقول واحد من
الرعية (وفي المنبع) واذا مات الكاتب أو عزل أو خرج عن اهليته
القضاء بأن ابتدأ أو عي أو جن أو فسق هل يعمل القاضي المكتوب اليه
بكتابه ينظر ان كان ذلك عرض للكاتب قبل الوصول الى المكتوب اليه
أو بعد الوصول وقبل القراءة لم يقضى به الثاني عندهما (وقال) أبو يوسف في
الامالي يقطعي به (ولو) وصل اليه ثم عرضت له هذه الاشياء يقضي به بالاجماع
(وكذا) لو مات المكتوب اليه أو عزل قبل وصول الكتاب اليه ثم وصل الى
القاضي الذي ولي مكانه لم يعمل به لانه لم يكتب اليه الا اذا كتب الى فلان
قاضي بلد كذا او الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه يجوز ان يقضى
به من قام مقام المكتوب اليه لان الكاتب اذا عرف الاقل صحت كتابة
القاضي اليه (ولو) كتب ابتداء من فلان قاضي بلد كذا الى كل من يصل
اليه من قضاة المسلمين لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
(وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز تسهيل الامر على الناس

(نوع في العزل)

تعلق عزل القاضي بالشرط جائز (وقال) ظاهر الدين المرغيناني ونحن لا نقضي
بهصة تعليق العزل بالشرط (اربعة) خصال اذا حلت بالقاضي صار معزولا
ذهاب البصر وذهاب السمع وذهاب العقل والردة (واذا) عزل السلطان
القاضي لا يعزل ما لم يصل الخبر اليه كالمكيل حتى لو قضى بقضايه قبل وصول
الخبر اليه تنفذ (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يعزل وان علم بعزله
ما لم يقاتل غيره مكانه ويقدم صيانة المحقوق الناس واعتبر به امام الجماعة اذا
عزل (وهذا) اذا حصل العزل مطلقا أما اذا حصل معلقا بشرط
وصول الكتاب اليه لا يعزل ما لم يصل اليه الكتاب علم بالعزل قبل
وصول الكتاب اليه او لم يعلم ورواية أبي يوسف تنافي ههنا ايضا (موت)

قوله الكاتب اي القاضي الذي يكتب الى قاض آخر له

السلطان لا يوجب عزل القاضي حتى لو مات الخليفة وله امر او قضاء فهم على حالهم وليس هذا كالوكالة (وكذا) موت القاضي لا يوجب عزل النائب (ولو) عزل السلطان القاضي ينعزل نائبه بخلاف ما اذا مات القاضي حيث لا ينعزل نائبه هكذا قيل وينبغي أن لا ينعزل النائب بعزل القاضي لانه نائب السلطان أو نائب العامة لا ترى انه لا ينعزل بموت القاضي وعليه كثير من مشايخنا (واذا) عزل السلطان نائب القاضي لا ينعزل القاضي (القاضي) اذا قال عزلت نفسي أو اخرجت نفسي عن القضاء ومع السلطان ينعزل كافي الوكيل اما بدون سماع السلطان فلا (وقيل) لا ينعزل القاضي بعزله نفسه أصلا لانه نائب عن العامة وحق العامة متعلق بقضائه فلا يملك عزل نفسه كذا في الفصول (وفي) جامع الفتاوى كان الفقيه أبو جعفر يقول كان الفقيه أبو بكر الهمداني كاف بقول تولية المحاكم القضاة في ديارنا غير صحيح لان المولى لا يواجههم بالتقليد (وفي) شرح الوفاة وصح قضاء المرأة في غير حدود وقد اعتبر اراشها داتها (قات) الجهة الجامعة بينهما كون كل واحد منهما تنفيذ القول على الغير (السلطان) اذا حكم بين اثنين لا ينفذ وقيل ينفذ وعليه الفتوى (بإع) المدير وأم الولد ثم ارتفعوا الى القاضي فأجاز بيعهم ما ثم ارتفعوا الى قاض آخر يعضى القضاء الا في أم الولد لانه يروى ان عليا رضي الله عنه رجع عنه

(نوع في الحبس)

يحبس بدائق وفي كل دين ما خلا دين الوالدين والجداد او المجندات ولولده ويحبس المسلم بدين الذمي والمستأمن وعكسه (واذا) حبس الكفيل بحبس المكفول عنه معه واذا ألزم يلزمه لو كانت الكفالة بأمره والا لا يأخذ المال قبل الاداء (دلت) المسئلة على جواب الواقعة وهو ان المكفول له يتمكّن من حبس الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كثر وال (واذا) خاف فراره قيده ولا يخرج لجمعة ولا عيد ولا جنازة ولا عمادة مرض ويحبس في موضع وحش ولا يفرض له فراش ولا وطاء ولا يدخل عليه من يستأنس به (وفي) الاقضية ولا يمنع من دخول الجيران عليه وأهلها لاحتياجه الى الشورى في القضاء ولا يمكنون من المكث عنده طويلا (وعن) محمد انه يخرج

في موت والده وولده لا في غيرهما اذا لم يكن من يقوم عليهما والا لا (وذكر)
 القاضي ان الكفيل يخرج بمنازة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي
 غيرهم لا وعليه الفتوى (وقال) أبو بكر الاسكافي اذا جئنا بالخروج (ولو)
 مرض في الحبس وأضناه ولم يجد من يقوم عليه أخرجه كذا عن محمد رحمه الله
 تعالى (وهذا) اذا غلب عليه الهلاك (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه
 لا يخرج منه والهلاك في الحبس وغيره سواء والفتوى على رواية محمد وانما يطلقه
 اذا أطلقه بكفيل وان لم يجد كفيل لا يطلقه (وحضرة) المحقق بعد التكفيل
 للاطلاق ليس بشرط (ولا) يخرج الى الحمام (وعن) الامام رحمه الله تعالى
 انه يمنع عن الوطء بخلاف الاكل لانه ضروري والظهار عدم المنع لكن
 تدخل عليه زوجته أو أمته حتى يباحا في موضع خال قال ويمنع من السكب
 في الاصح وان خلف ان يغتر من الحبس حقول الى سبعين الاصوص (واذا)
 حبس المحبوس في السجن متعتنا لا يوفي المسال قال الامام الارسايدى
 يطئن عليه الباب ويترك له ثقبه يلقى له منه الماء والخبز (وقال) القاضي
 الراى فيه الى القاضي (و) يترك له دست من الثياب ويبيع الباقي
 وان كانت له ثياب حسنة باعها القاضي واشترى له الكفاية
 وصرف الفضل الى الدين (ويباع) ما لا يحتاج اليه في الحال حتى اللبد
 في الصيف والنطع في الشتاء (ولو) كان له كنانون من جديد يباع
 ويشترى له من الطين (وعن) شريح رحمه الله تعالى انه يباع العمامة (ولو)
 افلس المشتري ان كان قبل القبض يبيع القاضي المبيع للثمن (وعند)
 الامام رحمه الله تعالى لا يبيع العقار والعروض (وقال) عصام لا يبيع
 العقار اجماعا والخلاف في المنقول (وقيل) يبيع العقار عندهما وهو
 الاصح (وفي) شرح القنوري في المال الحاضر وفي الغائب لا يبيع العقار
 ولا العروض وان ظفر بالدنانير وله عليه دراهم ففيه روايتان (وفي) شرح
 الطحاوى انه لا يأخذ (وفي) الصغرى انه يأخذ (قال) المديون ابيع عرضي
 وأوفي ديني أجله القاضي ثلاثة ايام ولا يجبره ولو كان له عقار يجبره
 لبيعه ويقضى الدين ولو كان بقر قليل (واذا) وجد المديون من يقرضه
 ليقضى به دينه فلم يقبل فهو ظالم وان أراد النأى اطلاقه بلا حضور القاضي

له ذاك (فان) كان أمر المدينون ظاهرا عند الناس فالقاضي يقبل بيعة
 الاعسار ويحمله قبل المدة التي نذكرها (وان) كان أمره مشكلا هل تقبل
 البيعة قبل الخمس فيمروا ببيان إختار الامام الفضل في القبول وطاعة المشايخ
 عدم القبول (واختلفت) الروايات في ذلك المدة التي يسأل القاضي عنها بعد
 الخمس فقدرها الفضل في كتاب الكفالة بشهرين أو ثلاثة وفي رواية الحسن
 بأربعة (وفي رواية) الطحاوي بنصف الحول (والصحيح) تفويضه الى رأي
 القاضي لانه لا يفجر والتسارع الى قضاء الدين وأحوال الناس في ذلك
 متفاوتة (ولا) يشترط في بيعة الاعسار حضرة المدي (فان) يبرهن المطلوب
 على الاعسار والطالب على اليسار فبيعة الطالب أولى كبيعة الابراهم بيعة
 الاقرار انتهى (ولا) يشترط بيان ما به يثبت اليسار (وذكر)
 القاضي يسأل القاضي عن المحسوس بعد مدة فان أخبر بالاعسار أخذ
 منه كفلا وخلاه ان كان صاحب الدين غائبا (ولو) كان ايت على رجل
 دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من المحسوس قبل الاستيثاق بكفيل
 للصغار (وقال) الخصاص رجحه الله تعالى يثبت الاقلاس بقول الشهم ودهو
 فقير لا نعلم له مالا ولا عرضا ولا ما يخرج به عن الفقر (وعن) الصغار يشهدون
 انه مفلس مع عدم لانهم له مالا سوى كسوته واختبرناه سرا وعلمنا فان لم يخبر
 أحد عن حاله لكن ادعى المدينون الاعسار والدائن اليسار قال في التجريد
 لا يصدق في كل دين له بدل كفن أو قرض أو حصل بعقد والتزام كصداق
 أو كفالة (وفي) جامع الصدر رجحه الله لا يصدق في المهر المجهول ويصدق في
 المؤجل وعليه الفتوى (وفي) الاصل لا يصدق في للصداق بلا فصل بين
 مؤجله ومجمله (وفي) الاقضية وكذا لا يصدق في نفقات الاقارب والزوجات
 وأرضي الجنايات (رب) الدين لانه ادعى ان له مالا بعد ما برهن على الافلاسي
 يخاف عند الامام رجحه الله (قال) الامام المحلى اني لو طلب المحسوس عين
 الطالب أنه لا يعرف انه معدوم بصلفه فان نكل أطلقه وان حلف أبدا حسمه
 (ويجوز) الجلوس في المسجد لغير الصلاة اللازمة الغريم (وقال) القاضي
 المذهب عندنا انه لا يلزمه في المسجد لانه بني لذكر الله تعالى وبه يقضى (قال)
 هشام سألت محمد ارجه الله عن اخي ج من السهين عن تغليس قال يلزمه لانه

لأعلم لنا بما له لعله أخفى ما له ففقر حله الملازمة ذكر الملازمة وأراد به المحبس
 بدليل التفاريع قال قلت له فان كانت الملازمة أضرب بالعيال لـ يكونه عن
 يشكسب بالسعي في الطرافات قال أمر رب الدين أن يوكل غلاما له لـ يكون
 معه ولا أنصحه عن طلب ما يقوته وعباله يومه وإن شاء تركه أي ما تم لازمه
 على قدر ذلك قال قلت له إن كلن ما لا يعمل بيده قال إن كان عبلا يقدر أن
 يعمل به حيث يلزمه لازمه وإن كان عبلا لا يقدر معه على الطلب خرج وطلب
 وإن كان في ملازمته ذهاب قوته وعباله أ كلفه أن يقيم كفيلا بنفسه ثم فضلى
 سبيله (إذا قال) اللدعي في بيته وطلب عين خصمه لا يستحقه القاضي لأنه
 يريد أن يقيم عليه البيعة بعد الحلف ويضعه بذلك وقد أمرنا بالستر وقلنا
 له إن يحلفه (قال) الامام الحلواني رحمه الله تعالى إن شاء القاضي مال إلى
 قوله وإن شاء مال إلى قوله كما قالوا في التوكيل بالأرضي الخصم يأخذ بأى
 القولين شام (نقله) المحبوس الدين والدائن غائب إن شاء القاضي أخذ الدين
 ووضعه عند عدل وأطلقه وإن شاء أطلقه بكفيل ثقة بنفسه وبالمال (وفي)
 النوازل وكذلك لو برهن المحبوس على الإفلاس ورب الدين غائب
 (واسم من) بعض المتأخرين إن يحبس المرأة إذا حبس الزوج (وكان) قاضي
 عنيسة يحبسها معه ضيامة لها عن الفجور (قال) المقضى عليه للقاضي
 أخذت الرشوة من غريمي وقضيت على غزيره (ومن) أخذ من السلطان مالا
 حراما حق المحصومة في الآخرة لصاحب الحق مع السلطان ومع القارض إن
 لم يحاطه السلطان وبعد الحلف عند الامام رجه الله تعالى يكون مع السلطان
 لا غير (إذا) أراد أن يذهب مع خصمه إلى السلطان لا إلى القاضي يجوز
 له ذلك شرعا ولا يبقى به لكنه إن عجز عن الاستيفاء عند القاضي ذهب
 إلى السلطان (القاضي) إذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهرت رواية
 بخلافه فالمحصومة للدهي عليه يوم القيامة مع القاضي والمدعي أمام المدعي
 فلا تهم بأخذ المال وأمام القاضي فلا تهم بالاجتران أحد ليس
 من أهل الاجتران في زماننا وبعض أذكىاء خوارزم قاس المقي على القاضي
 فأوردت عليه أن القاضي صاحب مباشرة الحكم والمقي سبب للحكم فكيف
 يؤخذ السبب مع المباشرة فاقطع وكان له أن يقول القاضي في زماننا ملجأ إلى

الحكم بعد الفتوى لانه لو ترك يلام لانه غير عالم حتى يقضى به عليه كذا في
البرازي

هـ (الفصل الثاني في أنواع الدعاوى والبيّنات) هـ المدعي من لا يجبر على
المقصومة اذا تركها والمدعي عليه من يجبر على المقصومة أي على الجواب
(وقال) محمد رحمه الله في الاصل المدعي عليه والمنكر وانما اقتصر عليه لانه
اذا عرف المدعي عليه عرف المدعي (ولو) كانت الدعوى غير صحيحة فادعى
المدعي عليه الدفع هل يصح وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى
اختلاف المشايخ فيه (وفي) كتاب الرجوع من الشهادات ما يدل على ان المدعي
للدفع يطالب بتصحيح الدعوى كذا في المنبع (وفي) المحيط القاضي بخير ان
شاء سأل المدعي عليه جوابه وان شاء نظر اليه واذا سأل وجب عليه الجواب
واذا وجب عليه الجواب فلا يخلو اما ان يقر أو ينكر أو يسكت فان أقر قضى
القاضي على المدعي عليه بموجب اقراره لظهور صدق دعواه بالاقرار وان
أنكر سأل القاضي من المدعي البيّنة المظاهرة للصدق دعواه فقال لك البيّنة
لقوله عليه الصلاة والسلام حين اختصم الحضرمي والكندي بين يديه للمدعي
الك البيّنة فقال لا فقال لك بيّنته (فان) أحضرها قضى عليه بالبيّنة فاذا أتى
المدعي بشاهد فقد ترجح جانب جهة الصدق به لكن عارضه شهادة الاصل
فان الذم خلقت في الاصل بزيه وعن المحقق عريه فلا بد من شاهد آخر
ليكون شغلها بصحة قويه اهـ (وفي) المنبع قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا
قال المدعي ليس لي بيّنة على هذا الحق ثم أقام البيّنة على ذلك لم تقبل لانه
أكذب بيّنته (وفي) البدائع وان قال المدعي لا بيّنة لي ثم جاء بالبيّنة هل
تقبل (روى) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انه اتقبل وروى عن محمد رحمه
الله تعالى انه لا تقبل (وفي) الفتاوى الظهيرية واذا قال المدعي عليه عند
سؤال القاضي اياه عن الدفع لا دفع لي ثم جاء بالدفع فقد قيل يجب ان تكون
المسئلة على الخلاف بين أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى بناء على هذه
المسئلة ولا يفظ عن أبي يوسف رواية في هاتين المسئلتين (وكذلك) لو قال
المدعي كل بيّنة آتت بها أفهم شهود ورو وكذلك لو قال كل شهادة يشهد لي بها
فلان وفلان على فلان بهذا الحق فلاحق لي فيها ثم ادعى بعد ذلك شهادتهما

عليه وجاء به ما يشهد ان عليه فهو على هذا الخلاف ودفع الدعوى كما هو
الصحيح فكذا دفع الدفع وكذلك دفع الدفع فصاعدا هو المختار (وفي
الروا الجمي) رجل ادعى على رجل شيئا من الدنانير والدرهم والعروض
والضباع وذكر المذمعي عليه كاه واراذهما في القاضى بجميع الكل ويخافه
يتمنا واحدا (وفي المنبع) هذا اذا حلف فان نكل عن اليمين ولم يحلف يقضى
القاضى بالنكول في أول مرة وهو المذهب حتى لو قضى بالنكول مرة فقد
قضاؤه في الصحيح الا ان الخصاف قال ينبغي للقاضى ان يقول له اني اعرض
عليك اليمين ثلاث مرات فان خافت والاقضيت عليك (وفي الكافي) وفي
التقدير بالثلاث في عرض اليمين لازم في المروى عن أبي يوسف ومحمد وبه قال
أحمد ولكن الجمهور على ان العرض ثلاثا بطريق الاحتياط وبه قال مالك
والشافعي (وذكر) في المحيط ولو قال المذمعي عليه بعد ما نكل عن اليمين
ثلاث مرات انا أحلف بخافة قبل القضاء بالنكول وبعد القضاء لا يخافه
(وعند) الشافعي رحمه الله تعالى لا يقضى بالنكول ولكن ترد اليمين على المذمعي
وهو مذهب مالك وأحمد رحمه الله تعالى (وفي) المحيط ويحوز رد اليمين
على المذمعي على وجه الصلح (وذكر) في الجامع الصغير أن الصلح عن اليمين
جائز حتى لا يكون له ان يستخلفه على ذلك أبدا فلما جاز الصلح جاز أيضا رد اليمين
الى المذمعي على وجه الصلح (وفي الذخيرة) رجل له على آخر ألف درهم مؤجلة
فطلب رب الدين من المدينون كفيلا فالقاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل
(وفي) ظاهر الرواية عن أحمد ابنا رحمهم الله ان له ان يطالبه باعطاء الكفيل
وان كان الدين مؤجلا (ولو) طلب المشتري من البائع كفيلا فلدرك لوطه ربه
ذلك في الدين المؤجل أولى (وفي المنتقى) قال رب الدين مدين في يريد السفر
له التـكفيل وان كان الدين مؤجلا (وفي البرازي) قالت زوجي يريد أن
يغيب نفسه بالنفقة كفيلا لا يهييها إلحائيكم الى ذلك لانهم تجب بعد عليه
واسم من الامام الثاني رحمه الله تعالى أخذ الكفيل رفقا بها وعليه
الفتوى ويجعل كنه كفلا باذاب لها عليه (وفي المحيط) لو أفتى بقول الامام
الثاني رحمه الله تعالى في سائر الدين بأخذ الكفيل كان حسنا رفقا
بالناس (عين) في يد رجل ادعى آخر ان امله كاه اشتراها من فلان الغائب

(قوله ذاك)
الى وجهه

وصحة ذواليد على ذلك فالقاضي لا يأمر ذاليد بالسليم الى المدعي حتى
 لا يكون قضاء على الغائب بالنسبة باقراره كذا في العمادى (وفيه) أيضا
 اذا ادعى على رجل انه كفل عن فلان بما يذوب له عليه فأقر المدعي عليه
 بالكفالة وأنكر الحق فأقام المدعي البيعة انه ذاب له على فلان كذا فانه
 يقضى له بها في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جميعا حتى لو حضر
 الغائب وأنكر لا يلتفت الى انكاره (قال) رجل لأمرأة رجل غائب ان
 زوجك وكلني ان أحملك اليه فقالت انه قد طلقني فلا وأقامت البيعة على
 ذلك يقضى بقصر يد الوكيل عنها ولا يقضى بالطلاق على الغائب حتى لو حضر
 الغائب وأنكر الطلاق فتحتاج المرأة الى اقامة البيعة (قال) لأمرأة ان طلق
 فلان امرأته فأنت طالق ثم ان امرأة المحالف ادعت ان فلانا طلق امرأته
 وفلان غائب وزوج المدعية حاضر وأقامت البيعة لا تقبل ولا يحكم بوقوع
 الطلاق عليه لان بيعتها على طلاق فلان الغائب لا تصح لان في ذلك ابتداء
 القضاء على الغائب وقد أفق بعض المتأخرين بقبول هذه البيعة وبوقوع
 الطلاق الا ان الاول أصح (الانسان) اذا أقام بيعة على شرط حقه باثبات
 فعل على الغائب فان لم يكن فيه ابطال حق الغائب تقبل هذه البيعة
 وينتصب المحاضر خصما عن الغائب وان كان فيه ابطال حق الغائب من
 طلاق أو عتاق أو بيع أو ما أشبه ذلك (أفتى) بعض المتأخرين انه يقبل
 ويقضى على المحاضر والغائب جميعا وبه أخذ شمس الأئمة الاوز جندى
 (لو) طالب رب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل المدينون اذاه والمدينون
 غائب فأقام الكفيل بيعة على اداء الدين تقبل وينتصب الكفيل خصما عن
 المدينون لانه لا يمكنه دفع رب المال الا بهذا فينتصب خصما عنه (وفي المحيط)
 وسائر الفتاوى اذا ادعى انسان على آخر والقاضي يعلم انه مضطرب لا شيء عليه
 لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز أيضا وتفسير المصنف ان ينصب القاضي وكيفا
 عن الغائب ليه مع الخصومة عليه (وكذلك) لو أحضر رجل غيره عند القاضي
 لسمع الخصومة عليه والقاضي يعلم ان المحضر ليس بخصم فانه لا يسمع
 الخصومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن خصم اختفى في بيته ولم يحضر
 بحسب الحكم بعدما بعث القاضي اماناه الى داره ونودي على باب داره (وذكر)

في شهادته الجامع ر جل غاب بقاءه ر جل فادعى على ر جل ذكر أنه غريم
 الغائب وان الغائب وكاه بطلب كل حق له على غريمه بالكوفة وبالمحسومة
 فيه والمدعى عليه يذكر وكالته فأقام المدعى بيته على وكالته وقضى القاضي
 عليه بالوكالة (قال) صاحب الفصول هذه المسئلة دليل على جواز الحكم
 على المضر (وفي) ادب القاضي ان الحكم على المضر يجوز (وقيل) ينبغي
 ان تكون هذه المسئلة على ر وايتين (واذا قضى) على وكيل الغائب أو على
 وصى الميت يقضى على الغائب وعلى الميت ولا يقضى على الوكيل والوصي
 ويكتب في السجل انه قضى على الغائب وعلى الميت بمضرة وكيله وبمضرة
 وصيه لان هذا في الاصل قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب روايتان
 عن أصحابنا (وكان) ظهير الدين المرعشي يفتي في القضاء على الغائب بعدم
 النفاذ (وفي الواقعات) اذا قضى بالسنة وغاب المقضى عليه وله مال عند الناس
 لا يدفع الى المقضى له حتى يضر الغائب (وكذا) ذكر في اجناس
 الناطقي وزاد في نفقة المرأة والاولاد الصغار والوالدين (ولو) ان رجلا جاء
 الى القاضي وقال ان هذه الدابة وديعة عندي وقد غاب المالك ولم يترك
 النفقة فرني بالاتفاق عليه الا رجوع بالنفقة عليه او قال التفتت هذه الدابة
 او رددت هذا الا أتى من مسيرة سفر والمالك غائب فطالب منه ان يقضى
 بالنفقة حتى يرجع على المالك فان القاضي يسأل منه البينة فان أقامها قضى
 بالبينة على الغائب فاذا حضر يرجع عليه (وفي العمادى) واذا قال الغريم
 للطالب ان لم أقضك مالك اليوم فامرأته كسدا فتواري الطالب وخشي
 المطلوب ان لا يظهر اليوم فيجئ هو في يمينه فأخبر القاضي القصة فذهب عن
 الغائب وكيله وأمر الوكيل بقبض المال من المطلوب حتى يرفع قبض المال
 وحكم به حاكم آخر فان أبا يوسف قال لا يجوز كذا ذكره في آخر الا قضية
 وهذا قولهم وان خص قول أبي يوسف بالذكر (وذكر) الناطقي ان القاضي
 ينصب وكيله عن الغائب ويقبض ماله ولا يجئ المطلوب (قال) الناطقي
 وعليه الفتوى (وذكر) رشيد الدين في فتاويه ادعى عني اني يدبر رجل وأراد
 احضاره لمجلس القاضي فأنكر المدعى عليه ان يكون في يده بقاء المدعى
 بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ

سنة هل تسمع وهل يجبر المدعي عليه على احضاره بهذه البينة ام لا كانت
واقعة الفتوى ينبغي ان تقبل لانه أثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت
خواجه من يده وقد وقع الشك في زوال تلك اليد فتثبت اليدها لم يوجد
المزيل (قال) نتمس الاثمة المحلواني ومن المذقولات ما لا يمكن احضاره عند
القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان يثله
حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان كان لا يثبها له المحضور وكان مأذونا
بالاستخلاف يبعث خلفته الى ذلك الموضع وهو نظير ما اذا كان القاضي
يخاس في داره ووقع الدعوى في جبل لا يسمعه باب داره فانه يخرج الى باب
داره أو يأمر نائبه حتى يخرج ليسير اليه الشهر ويحضره (وفي القسري)
اذا كان المدعي به شيئا تعذر نقله كالرجل فالحاكم فيه بالخيار ان شاء حضر
وان شاء بعث أمينا (قال) فخر الاسلام على الزدوي واذا كانت القيمة مختلفة
فينبغي للقاضي ان يكاف المدعي ببيان القيمة فان كلفه ولم يدين يسمع دعواه
(وفي المبسوط) رجل ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يدين له مانع من
دعوى شرعية ثم ادعى بعد ذلك لا يسمع دعواه لان تركه مع التمكن دليل
على عدم الحق ظاهرا (وذكر) في المحيط رجل له على آخر فلولس واطعام
فاستترى ما عليه بدراهم اودنانير وتفرقا قبل تقدا الثمن كان العقد باطلا
(قال) الهادي وهذا فصل يجب حفظه والناس عنه غافلون فان العادة فيما
بين الناس ان من كان له على آخر حنطة او شعيرا وما أشبه ذلك فضا حيا
ياخذ من هي عليه عند غلاء السعر خطا بالذهب أو الفضة ثم ذلك ويسمونه
فيما يدينهم تقويم الحنطة فانه فاسد لكونه ما افترقاع دين يدين (وفي
الذخيرة) رجل ادعى دارا أو عقارا آخر أو منقولا في يد رجل ملكه طاعة أو أقام
بينة على الملك المطلق يتقاضى بيمينه الخارج عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى
(وهذا) اذ لم يذكرا تاريخا وأما اذا ذكره ان كانا سواء فكذلك يقضى
للمتأخر وان كان تاريخ أحدهما أسبق يقضى لأسبقهما تاريخا
(ولو) ادعى سارا وقال في دعواه هذا الحمار غاب عني منذ شهر فقال المدعي
عليه اني أقيم البينة ان هذا الحمار ملكي وفي يدي منذ سنة او أشبه ذلك
يقضى للمدعي ولا يلتفت الى بينة المدعي عليه لان ما ذكره المدعي من التاريخ

تاريخ غيبة الحمار عن يدة لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك طامقا
 خالي عن التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ الا ان التاريخ حالة لا تفراد
 لا يعتبر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان دعوى صاحب اليد دعوى
 مطلق الملك كدعوى الخارج فيمضي بيينة الخارج اه (وفي العمادى)
 الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من واحد واقام بيينة ولم يؤثر خايقضى
 لذى اليد فان اخرج الخارج لا يعمل به لان التاريخ في حقه خبر واقبض في
 حق ذى اليد معاين وانه دليل على سبق عقده والمعاينة أقوى من الخبر الا
 اذا رخصا وتاريخ الخارج سبق فيه فيمضي للخارج (وفي) ثم رجع ادب
 القاضى للحسام الشهيدي وان ادعى ان اياه مات وهو وارثه ولا وارث له غيره
 وادعى دارا في بدر جل انها كانت لايه مات وتر كهاميرائه والذي في
 يدة الدار ينكر ذلك فاقام المدعى بيينة ان الدار كانت لايه مات وتر كهاميرائه وانهم
 لا يعلمون لايه وارثا غيره فان الحماكم يحكم له بالدار لانه
 أثبت سبب الملك لغيره بالحنة فيمضي له به (قال) ولو ان رجلا مات وله ورثة
 فحضر واحد منهم وادعى وفاة أبيه وادعى دارا في بدر جل انها كانت لايه
 مات وتر كهاميرائه ولسائر ورثة أبيه وهم فلان وفلان والذي في يدة
 الدار يجده هذا كله فاقام الابن شاهدين على وفاة أبيه وعقده ورثته وان
 هذه الدار لايه مات وتر كهاميرائه لم يحضر منهم وارث غيره فان القاضى
 يقبل ذلك ويحكم بالدار لايه ويدفع الى هذا الذى أقام البيينة حصته منها
 لان الواحد من الورثة ينتصب خصما فيما يثبت اليه وعلى الميت واما
 حصص الباقيين فانها تترك في يده فكما حضر واحد منهم أخذ حصته منها
 ولا يكلف إعادة البيينة على انها كانت لايه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع الى المدعى حصته
 منها ويتزاع الباقي من يد المدعى عليه ويجعل على بدر جل عدل حتى يحضر
 من بقي من الورثة واجعوا على ان المدعى عليه لو كان مقررا دفع الى الوارث
 الحاضر نصيبه والباقي يترك في يدى اليد (اذا) حضر رجل وادعى دارا في
 بدر جل انها لايه مات وتر كهاميرائه واقام على ذلك بيينة ولم يشهد وادعى
 عدد الورثة ولم يعرفهم ولا يكن قالوا ان كهاميرائه الورثة فانه لا تقبل هذه

الشهادة ولا يدفع اليه شيء حتى يقيم بينة على عدد الورثة لانهم لم يشهدوا
على عدد الورثة لا يصير نصيب هذا الواحد معلوما والقضاء بغير المعلوم
مستعذر (وهنا) ثلاث فصول الاول هذا (والثاني) لو شهد الشهود انه ابنته
وارثته ولا تعلم له وارثا غيره فان القاضي يقضي بحديث مع التركة له من غير تلوم
(الثالث) اذا شهدوا انه ابن فلان مالك هذه الدار ولم يشهدوا على عدد الورثة
ولم يقولوا في شهادتهم لانعرف له وارثا غيره فان القاضي يتلوم في ذلك زمانا على
قدر ما يرى فان حضر وارث غيره قسم الدار بينهم وان لم يحضر دفع الدار اليه
وهل يأخذ منه كغلا بما دفع اليه قال أبو حنيفة لا يأخذ منه كغلا (وقال)
أبو يوسف ومحمد يأخذ منه كغلا به ثم قال انما يدفع الى الوارث الذي حضر
جميع المال بعد التلوم اذا كان هذا الوارث ممن لا يجب بغيره كالأب
والابن اما اذا كان ممن يجب بغيره كالمجد والاخ والام فان دفع اليه المال
وأما اذا كان ممن لا يجب بغيره ولا يمكن بحتاف نصيبه كالزوج والزوجة
فانه يدفع اليه أقل النصيبين (وقال) محمد وأبو النضر النصف للنصف للزوج
والرابع للمرأة (وقال) أبو يوسف أقل النصيبين وقول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى مضطرب في بعضهما مثل قول محمد فيها اذا كان الميت امرأة والمدعي
زوجا وفي بعضهما مثل قول أبي يوسف (ثم اذا) ثبت عند أبي يوسف انه يدفع له
أقل النصيبين فقد اختلفت الروايات عنه في ذلك اما اذا كان الميت زوجا
والمدعي امرأة ففيه روايتان في ظاهر الرواية عنه يدفع اليها ربع الثمن
لانه قد يكون للزوج أربع نسوة فيكون نصيبها ربع الثمن (وفي رواية)
أخرى عن أبي يوسف انه يعطي لها ربع الميراث كما ذكر عن محمد وأما اذا كان
الميت امرأة والمدعي زوجا ففيه روايتان أيضا في ظاهر الرواية عنه يدفع
اليها ربع الثمن

(المساومة)

وما يشبهها كالإيداع والاستعارة والاستمثار والاستقباة اقرارانه لذي
اليده وما منع من الدعوى لنفس المساوم ولغيره (طلب) فكاح الامة مانع
من دعوى ثلثها وطلب فكاح الحرة مانع من دعوى ثلثها (وفي)
القنية (بخ) أحضر ابن الميت فادعى ان أباك أخذني كندادنا وأشار

الى الابن

الاشارة في النسخة لابن الجارح

الى الابن ولم يذكر اسم الاب ونسبه به أو شهد الشهود بخوماذ كرا يصح
 وشترط ذكر اسمه ونسبه (وقيه ايضاً قمع) قال المدعي عليه للمدعي لا أعرفك
 فلما ثبت الحق بالبيعة ادعى الايصال لا يسمع (ولو) ادعى اقرار المدعي الوصول
 أو الايصال تسمع

(نوع في كيفية اليمين والاستحلاف)

ويحلف المدعي عليه بالله تعالى (لقوله عليه الصلاة والسلام لا تحلفوا بآبائكم
 ولا بالطواغيت فمن كان منكم حالفاً فليحلف بالله أوليه - ذكر (وفي البسوط)
 الحبر والمملوك والرجل والمرأة والغارق والصالح والكافر والمسلم في
 اليمين سواء وتغلف اليمين بكراً أو صاف الله تعالى بأن يقول له القاضي قل
 والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب
 المودك المهلك الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لفلان هذا عليك
 ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه (والاختيار)
 في صفة التغليف الى القاضي بزيده ما شاء من أسماء الله تعالى وصفاته
 قريب من ناقص ما شاعولكن يجتاط فيمادعن الواو العاطفة لئلا يتكرر عليه اليمين
 اذا استحق يمين واحدة حتى لو قال والله والرحمن والرحيم تصير أيماناً (ثم)
 اختلاف المشايخ فيه من من يقول القاضي بالخيار ان شاء غلف وان شاء لم
 يغلف في كل مدعى به وعلى كل مدعى عليه ومنهم من يقول يعتبر حال
 المدعى عليه ان عرف بالصلاح اكتفى بكراً اسم الله تعالى وان عرف بغير
 ذلك الوصف غلف في اليمين ومنهم من يقول يعتبر حال المدعى به ان كان مالا
 عظيم يغلف في اليمين وان كان حقيراً اكتفى بكراً اسم الله تعالى ولا يحلف
 بالطلاق ولا بالعناق لان اليمين بهم أعين بغير الله تعالى واليمين بغير الله تعالى
 لا يجوز وقيل في زماننا اذا أتم الخضم سأل القاضي ان يحلف بالطلاق
 والعناق لقلة مبالاة الناس باليمين بالله تعالى وكمثرة الامتناع عن الحلف
 بالطلاق والعناق كذا في الهداية وغيرها (وفي الخلاصة) ولو حلفه القاضي
 بالطلاق فنكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاءه (ولا) تغلف اليمين بزمان
 ولا مكان عندنا (ويحلف) اليه ودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى
 والنصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق

النار (وعن) أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يحلف أحد الا بالله خالصا ولا
يحلف الوثني الا بالله (فان قيل) ما الفرق بين يمين المجوسي والوثني حيث يجوز
تغليظ اليمين في حق المجوسي بذكر النار ولم يحذف في حق الوثني بذكر الصنم
وقوله بالله العظيم الذي خلق الصنم (قلت) انا امرنا باهانة الصنم والوثن لانهم
اتخذوهما الهافا امرنا باهانتهم بخلاف النار لانهم لم يتخذوها الهافا امرنا
باهانتهم فاقام الله كذا في المنبع (وسئل) الشيخ عبد الواحد الشيباني رحمه الله
تعالى عن المرأة اذا كانت تعلم بالنكاح ولا تجد بينة تقيمها لاثبات النكاح
والزوج ينكر ماذا يصنع القاضي حتى لا تبقى هذه المرأة معلقة أبدا الدهر قال
يستحلفه القاضي ويقول ان كانت هذه المرأة لك فهي طالق حتى يقع
الطلاق باليمين ان كانت امرأة له انخلص منه وتحل للزواج (وفي المنبع)
هل يحلف على الحاصل او على السبب فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
يحلف على الحاصل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلف على السبب وقال
نقل الاسلام يفرض الى رأي القاضي (وذكر) في التنازل انه يحلف الصبي
المأذون ويقضي بنكوله (وعن) محمد رحمه الله تعالى انه لو حلف وهو صبي
ثم أدرك لا يمين عليه وانه دليل على أن يمينه معتبرة (وذكر) في اقرار
الدعوى والبيئات ان الصبي التاجر والعبد التاجر يستحلف ويقضى عليه
بالنكول (ويجوز) الاقتداء من اليمين بالدرهم وكذا يجوز الصلح عن اليمين
على الدرهم حتى لا يكون لادعي ان يحلف المدعي عليه بعد ذلك لان الاقتداء
عن اليمين صلح على الانكار وبعد الصلح عن الانكار لا تنفع دعوى المدعي
فيما وقع الصلح عنه (ادعى) على آخره الا فانه كره وأراد المدعي استحقاقه
فقال المدعي عليه ان المدعي قد حلفني على هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا
وانكر المدعي ذلك فاقام المدعي عليه بيئته على ذلك تقبل وان لم يكن له بيئته
وأراد حليف المدعي له ذلك لانه يدعي أيفاؤه في اليمين (ولو) ادعى
المدعي عليه انه أبرأني عن هذه الدعوى وقال للقاضي حلفه انه لم يكن
أبرأني عن هذا لا يحلفه القاضي لان المدعي بالدعوى استحق الجواب على
المدعي عليه والجواب اما بالاقرار أو بالانكار وقوله أبرأني عن هذه
الدعوى ليس باقرار ولا انكار فلا يكون مستوعبا من المدعي عليه ويقال له

أجب نعم لم أدع عليه ما شئت (وهذا) بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذه
الآلاف فإنه يحلف لأن دعوى البراءة عن المال أقرار بوجوب المال والاعتراف
بجواب ودعوى الأبراء مسقط فيترتب عليه الاستحلاف (ومن) المشايخ
من قال الصحيح أنه يحلف المدعي على هذه الدعوى وهي دعوى البراءة
عن الدعوى كما يحلف المدعي على دعوى التحليف واليه مال شمس الأئمة
المحلوان وفيه أكثر قضاة زماننا (وفي الغنية) ادعى المديون
الأيصال فأذكر المدعي ولا يئنه فطلب يمينه فقال المدعي اجعل
حق في الختم ثم استخافني فله ذلك في زماننا (إذا) أقر الواهب
أن الموهوب له قبض الموهوب في المجلس أو بعده بأمره ثم قال بعد
ذلك أنه لم يقبض وكنت أقررت به كاذباً وسأل القاضي أن يحلف
الموهوب له بالله لقد قبضه عن هذه الهبة التي يدعي بها فعندهما لا يحلفه
لأن التحليف إنما يترتب على دعوى صحيحة والدعوى لم تقع ما هنا لمكان
التناقض (وعلى) قول أبي يوسف يحلفه بالله لقد قبضته بحكم الهبة التي
تدعيها (وعلى) هذا الخلاف إذا اشترى شيئاً وأقر المشتري بقبض
المشتري ثم ادعى أنه لم يقبضه وطلب من القاضي أن يحلف البائع بالله
لقد سلمته إلى المشتري بحكم هذا الشراء الذي يدعيه (وعلى) هذا الخلاف
إذا اشترى شيئاً وأقر البائع بقبض الثمن ثم ادعى أنه لم يقبضه وأراد
تحليف المشتري (ورب) الدين إذا أقر بقبض الدين وأشهد عليه ثم أنكر
القبض يحلف المديون (والمقر) على نفسه بدتين لرجل ثم أنكر الدين وقال
لائني له على وإنما أقررت له بذلك كاذباً وطلب من المقر له الكل على
هذا الخلاف أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول المعتاد فيمابين الناس
أن البائع يقر بقبض الثمن والمشتري بقبض المشتري للشهاد وإن لم يكن
قبض ثم منه حقيقة (وكذلك) المعتاد فيمابين الناس أن المشتري يكتسب
أولاً خط الأقرار ويشهد عليه قبل قبض المال فلو كان التناقض
مانعاً من صحة الدعوى والاستحلاف لطلت حقوق الناس (قال) أبو يوسف
رحمه الله تعالى أربعة أشياء يستحلف القاضي الخصم فيها قبل أن يطلب

المدعى ذلك (أحدهما) الشفيع إذا طلب من القاضي أن يقضى له بالشفعة
يخلفه بالله لانه ما ثبت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك
وهو قول ابن أبي ليلى (وعند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى
لا يستخلفه القاضي (الثاني) البكر إذا بلغت واختارت الفرقة وطابت
التفريق من القاضي يستخلفها بالله لقد اخترت الفرقة حين بلغت وان لم
يدعه الزوج (والثالث) المشتري إذا أراد الرضا بالعيب يخلفه القاضي
انه لم يرض بالعيب ولا عرضته على البيع منذ رأته (والرابع) المرأة إذا
سألت من القاضي أن يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يخلفها بالله
ما أعطاك نفقتك حين خرج (ويجب) أن تكون مسئلة النفقة في قولهم
جميعاً (ادعى) الشفعة بالجوار فقال القاضي للادعى عليه ماذا تقول فيما ادعى
فقال هذه الدار لابني هذا الطفل صح اقراره لابنه لان الدار في يده واليد
دليل الملك فكان اقراره على نفسه فيصح (فان) قال الشفيع للقاضي
حافه بالله ما أنا شفيعها فانه لا يخلفه لان اقراره بالشفعة على ابنه
لا يصح فلا يفيد الاستخلاف وهذا من جملة الحيل والخارج في الخصومات
(وان) أراد الشفيع أن يقيم البيعة على الشراء كان الاب خصماً وتسمع
البيعة عليه لان الاب قائم مقام الابن ولو كان الابن كبيراً كان خصماً
فكذا هذا (وفي المحيط) التهمة القائمة على عتق العبد لا تقبل بدون
الدعوى عند أبي حنيفة خلافاً لما وتقبل البيعة على عتق الامة وطلاق
المرأة حسبة من غير الدعوى ولا يخلف على عتق العبد حسبة بدون الدعوى
بالاتفاق وهل يخلف على عتق الامة وطلاق المرأة بدون الدعوى أشار
محمد في آخر كتاب التجرى انه يخلف وهكذا ذكر في شرح القدوري
(وذكر) شمس الاثمة السرخسي انه لا يخلف فتأمل عند الفتوى (وذكر)
في الخلاصة عبيد في يدر جل أقام البيعة انه حر وقال ذو اليسد انه عبيد
فلان أودعنيه أو أجرنيه في بيعة ذي اليسد أولى بخلاف ما إذا أقام العبيد
البيعة على مولاه انه حر الاصل وأقام مولاه البيعة انه عبده فيبيته العبيد
أولى لان المولى يصلح خصماً لاثبات بيعة العبيد بحرية أما هاهنا فالمدعى

ايضاً يخصم لكن بحال بين العبد وبين ذي اليد (ولو) قال العبد أعتقني
 فلان وذو اليد لم يقم البينة على الايداع والاجارة لا بحال بينه وبين العبد
 لانه أقرب بالرق ثم ادعى العتق (ولو) أن رجلاً قدم بادة ومعه رجل
 ونساء وصبيان يخدمونه وهم في يده وادعى انهم ارقاؤه وادعوا انهم احرار
 كانوا احراراً ما لم يغرروا له بالملك بكلام أو بيدع أو تقوم له بينة وان كانوا
 من أهل الهند أو السند أو الترك أو الروم (وفي المجامع) الصغير غلام
 هو في يد رجل قال أنا حر وقال الذي في يده هو عبدان كان لا يعبر عن نفسه
 فالقول قول ذي اليد وهو كالتساع وان كان بالغاً أو صغيراً يعبر عن نفسه
 فالقول قول الغلام ولو أقام البينة هذا على الرق وهذا على الحرية
 فبينة الغلام أولى ويجوز أن يكون القول قوله والبينة بينته كالمودع
 اذا قال رددت الوديعة كان القول قوله ولو أقام البينة فالبينة بينته (وفي
 الولوالجي) ولو باع رجل رجلاً وقبضه المشتري وهو ساكت فهو اقرار
 بأنه عبده لانه انقاد لتصرف يخصص به المالك تصرفاً واجباً في المحل
 وهو ملك الرقبة واليد والالتقياد لعل هذا التصرف يكون اقراراً بالرق
 والملك (ولو) عرض عبد أو أمة على رجل وهو ساكت أو هي ساكنة
 ولم يبتع ثم قال نحن حران صدق عليه اه (وفي أدب القاضي) رجل
 قال لا تخبرني فلانا لميت أوصي اليك وجعلك قيساً في ماله وإنكر الوصي
 فلا يمين عليه (وكذا) لو قال ان فلانا وكلك بطابحة وقه ولي على موكك
 مال وإنكر الوكيل الوكالة لا يمين عليه (واذا) ادعى المشتري ايفاء
 الثمن والبائع ينكر يحلف البائع (وكذا) المستقرض اذا ادعى
 ايفاء القرض وإنكر المقرض يحلف المقرض (ولو) ادعى المضارب
 أو الشريك دفع المال وإنكر رب المال أو الشريك القبض يحلف
 المضارب أو الشريك الذي كان المال في يده لان المال في أيديهما
 أمانة والقول قول الامين مع اليمين (واذا) ادعى المشتري ايفاء الثمن
 وإنكر البائع فالقاضي انما يحلفه اذا طلب المشتري عينه ولو حلفه القاضي
 من غير طابه ثم أراد المشتري تحليفه ثانياً له ذلك (ثم) اذا حلف البائع

انه لم يستوف الثمن وقال المشتري أنا أجيء بالبينة على الإيفاء فالقاضي
لا يصبر المشتري على اداء المال بل يمهله ثلاثة أيام بشرط أن يدعى حضور
التهود وأما اذا قال شهودي غيب يقضى عليه بالمال ولا يمهله كذا
في المأدى (وفي الغنية) أقام المدعي البينة فقال المدعي عليه ان لي
دفعاً شرعياً للقاضي أن يقضى عليه اذا قامت البينة العادلة ولا يلتفت الى
مثل هذه المقالة (وقال) أبو حامد رحمه الله تعالى يكلفه أن يأتي بالدفع
فإن أبداً كان له أن يقضى ويبقى له حق الدفع (أقام) المدعي البينة وطالب
القاضي من المدعي عليه دفعا فجهز عنه يقضى القاضي يعني لا يؤثر (قال)
أبو حامد رحمه الله تعالى يقضى والقاضي ظالم في تأخير الحكم (وقال)
الكرائيني تأخير القضاء بعد ثبوت الحق ظلم (أق) يدفع صحيح وقضى القاضي
ببطلان دعوى المدعي ثم أعاد الدعوى عند قاض آخر لا يحتاج المدعي
عليه الى إعادة الدفع عنده ولا ينقض الحكم به اذا ثبت ذلك بالبينة اه
كلام الغنية (المدينون) اذا حلف ان لا دين عليه ثم أقام المدعي بينة على
الدين فعند مجده لا يظهر كذبه في الحلف لان البينة حجة من حيث الظاهر
فلا يظهر كذبه في عينه (وعند) أبي يوسف يظهر كذبه في عينه (ولا يمين
في الحد ودسواه) كان حدها هو خالص حق الله تعالى فهو حدة الزنا وشرب
الخمر وحدة السرقة أو كان دائرا بين حق الله تعالى وحق العبد فهو حدة
القذف حتى ان من ادعى على آخر انه قذفه وأنكر القاذف لا يمين عليه
فيه (وأما) في السرقة فان السارق يستصحب لاجل المال اذا أراد المالك
أخذ المال دون القطع ويقال له حية ثم تدح ذكر السرقة اذن وادع تناول
مالك فيكون لك عليه اليمين (وفي) القصص في النفس والاطراف
يستخلف الا أن في الطرف يقضى بالقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعنده ما يقضى بالمال وفي النفس لا يقضى بالنكول عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ولكن يحبس حتى يقر أو يحلف وعنده ما يقضى بالدية
(ادعى) على آخر أنه قال له يا منافق أو يا كافر أو يا زنديق أو ادعى انه
ضربه أو لطمه أو ما أشبه ذلك من الأمور التي توجب التعزير وأراد

تخليفه فالقاضي يخلفه لان التميز برهض حق العبد ولهذا ملك العبد
 اسقاطه بالعفو والصغر لا يمنع وجوبه كذا في العمدى (وفي فتاوى)
 قاضي خان لو وجب عين على الاخرس فانه يحلف وصورة تخليفه أن يقول
 له القاضي عليه كعهد الله وميثاقه ان كان كذا وكذا فأومأ برأسه
 بنعم يصير خالفا ولا يقول له بالله ان كان كذا وكذا لانه لو أشار برأسه
 بنعم في هذا الوجه يصير مقرا بالله ولا يكون خالفا (رجل) ادعى انه
 وكيل الغائب بقبض الدين أو العمن ان برهن على الوكالة والمال قبلت
 وان أقر بالوكالة وإن ذكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البيعة على المال
 لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطالب لانه ليس بجهة في حق الطالب
 وان أقر بالمال وأنكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لان التخليف
 يترتب على دعوى صحيحة ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة (وذكر) الخصاف
 انه يخلف على الوكالة والاقول أصح (وفي المنتقى) المطالب اذا كان
 مريضا أو امرأة يبعث من يخلفهما (وقال) الامام رحمه الله تعالى
 لا يبعث (من) عليه الدين المؤجل قدمه الدائن الى القاضي قبل الحمل
 وخلقه ماله قبلك اليوم شي وجهله القاضي ان كان الخالف لا ينوي اتياف
 حقه لا بأس به ولو كان ليس للقاضي أن يقبله منه بل يخلفه بالله ماله قبلك
 شي (قال) الفقيه فيه دليل على أن قوله ليس قبله اليوم شي اقرار
 ولا يلتفت الى قول بعض المحكم انه اقرار بالدين المؤجل فيجب عليه
 المال (وذكر) الناطق ان من عليه دين مؤجل لو أقر به
 وادعى الاجل لا يصدق القاضي فيلته أن يقول للقاضي سله احالة أم
 مؤجلة ان ادعى الاحالة يخلف بالله ما عليه هذه الالف التي يدعيها وان حلف
 بغير هذا الطريق حث (وفي المحيط) لأرأه اثبات المهر المؤجل وان لم يكن
 لها ولاية المطالبة وكذا الدين المؤجل (رجل) أخذ دراهمه ممن هي
 عليه ونقدها الناقد ثم وجد بعضها زوفا لا ضمان على الناقد وترد الى
 الدافع ويسترد غيرها وان أنكر الدافع أن يكون ذامد فوعه فالقول قول
 القابض لانه ينكر أخذ غيرها وهذا اذا لم يقر بامتياز حقه أو انجما

المخرج والمخرج من غلة الأرض اه (وقوله من غلة الأرض اه هو باع المحبوب بتمامه ملاح اهل الشام اه

فان كان اقر لا يرجع ان انكر الدافع ان يكون ذاهو (وفي القينة)
رجل طلب دينه من المدينون فأعطاه ألف من من الخنطة ولم يبعها منه
ولم يقل انها من جهة الدين فهو يبيع بالدين وان كانت قيمتها أقل
من الدين فان كان السعر ينزها معلوما يكون يباع بقدر قيمته من الدين
والأفلا يبيع بينهما (وفي العمادى) ولو كان له رجل على آخر دنانير فقال
أنا أعطيتك بهادراهم فساوم بالدرهم ولم يقع يبيع ثم فارقه عن قبض
ولم يستأنف يباعه هذا جازا للبيعة ونحوه عن محمد بن جهم الله تعالى (قال)
وقد وقعت واقعة الفتوى في زماننا قلت وصورتها بالفارسية لكن
عربها بعض الفضلاء المجمع على خير ودينه وهى رب الدين اذا توافق مع
المدينون على ان يعطيه من الذرة بمقدار ما له عنده من الدراهم وقد كان ذلك
القدر في ملكه والذرة في ذلك الوقت كل مائة من بدینار الا ان رب الدين
لم يقبض الذرة في ذلك المجلس ثم بعد أيام جاء وقبض ذلك القدر من الغلة
وقد تغير السعر أضعافا كثيرة فما فعل على قياس ما ذكر في مدائنا
الذخيرة يأتي ان ينعقد البيع بينهما بالاقرار السابق والله سبحانه وتعالى
أعلم (وفي فتاوى) الدينارى رجل له عند رجل خنطة ديناء جاء رب الدين
وأخذ منه قماشا من الخنط بمسبب الخنطة وذلك اليوم سعر الخنطة كل
مائة من بدینار ثم اساطسبه كان السعر يوم الحساب كل خمسين من بدینار
فان حصل بينهما مواضعة بأن عين القماش الخنط بمقدار من الخنطة يعتبر
ذلك التعيين وان لم يحصل بينهما مواضعة يعتبر وقت الحساب لا وقت
المخرج واعتبر بعض المشايخ وقت المخرج مستدلا بأنه لو استخرج رجل
من سمان حبوا وأعطاه أغلب ثمنها يعتبر وقت المخرج قال الدينارى
والمعتبر عندنا وقت الحساب (أدعى) المدينون ان الدائن كتب
على قرطاس بخطه ان الدين الذى لى على فلان بن فلان أبراهه عنه صح
وسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنونة كالتطويق به وان لم يكن
كذلك لا يصح الإبراء ولا دعوى الإبراء ولا فرق بين أن تكون الكتابة
بطلب الدائن أو بغير طلبه (ولو) قال تركت الدين الذى لى عليه

لا يكون

لا يكون ابراء ويحمل على ترك الطلب في الحال (وذكر) في خزانة
الاكمل بما اعلی فتاوى صاعد رجل كتب على نفسه بمال معلوم
وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريمه يطلب المال
من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته
وقد جرت العادة بين الناس بمثل هذه (وفي جامع) الفتاوى ولو قال تركت
حق من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لأن الارث
جبري لا يصح تركه (قال) المدعي للمدعي عليه بعد الخصومة وهبت
وتركت لا يكون ابراء ما يقل منك بخلاف ما اذا قال المدعي عليه ابرأني
عالمك على أو هب لي فقال وهبت أو تركت أو ابرأت فخرج وجهه مخرج
الجواب (قال) من كان لي عليه شيء فهو في حل قال محمد رحمه الله تعالى
هو على دعواه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى هو على دعواه في العين القائمة
لا في الدين (ابراء) عن الدماوى ثم ادعى عليه بالوكالة أو الوصاية
عن غيره صح (وفي العمادى) رجل ادعى على آخر مالا فأناكر فقال
المدعى انه كتب لي بذلك خطأ فأناكر المدعى عليه أن يكون خطه فأمره
القاضي أن يكتب على بياض فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة
على انهما بخط كاتب واحد لا يقضى عليه بالمسال المدعى به لأن هذا لا يكون
أعلى حلالا وقال هذا خطي وأنا كتيبه ولكن ليس على هذا المسال
فهناك القول قوله ولا شيء عليه ثم قال السيد الامام ناصر الدين وذكر
محمد رحمه الله تعالى في كتاب الطلاق ولو كتب الطلاق على الرسم
في مثله ثم قال لم أنوبه الطلاق لا يصديق فكذا الاقرار (وفي فتاوى)
الولوالحي رجل ادعى على رجل دارا أو عبدا ثم قال المدعى للمدعي عليه
ابراءك عن هذه الدار أو عن خصومتى في هذه الدار أو في دعواى
في هذه الدار فهذا كله باطل حتى لو ادعى بعد ذلك تسع ولو أقام البيينة
تقبل بخلاف ما اذا قال برئت لا تقبل بيئته بعد ذلك وكذلك اذا قال
أنا بريء من هذا العبد أو خرجت عنه فليس له أن يدعى بعد ذلك لأن قوله
ابراءك عن خصومتى في هذه الدار خطاب للواحد قوله أن يخاصم غيره في ذلك

بجلاف قوله برئت لانه اضاف البراءة الى نفسه مطلقا فيكون هو بريئا

(نوع في الاختلاف)

(اذا) اختلف المشتريان في قدر الثمن او المبيع بأن ادعى المشتري ثمننا
وادعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري
أكثر منه فلا يخلو إما أن يكون لاحدهما مينة أو لهما مينة أو لا مينة لهما
ولا لاحدهما (فان) كان لاحدهما مينة فمينة قضى لمن قامت بينته لانه
تورد دعواه بالحجة (وان) أقام المينة فالمينة المثبتة لازادة أولى لان
البيئات شرعت للزبائن (وان) لم يكن لهما ولا لاحدهما مينة قيل
للمشتري اما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافضل المبيع وقيل
للبائع اما أن تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافضل المبيع لان
الغرض قطع المصروف وقد أمكن ذلك برضى احدهما بما يتبعه الآخر
فان لم يرضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويبدأ
بيمين المشتري في الصحيح ثم اذا حلف احدهما يستخلف الآخر فان ذلك
احدهما ثبتت دعوى الآخر لان النكول بذل أو اقرار ثم اذا تعالفا
هل ينفيح البيع بنفس التعالف أو ينفيح القاضي فقد اختلفوا فيه قال
بعضهم ينفيح البيع بنفس التعالف وقال بعضهم لا ينفيح الا ينفيح
القاضي هذا طائفتان أو طائفة واحدة والصحيح هذا الكلام فيما
اذا اختلفا في المبيع وحده أو في الثمن وحده وإما اذا اختلفا في المبيع
والثمن جميعا بأن قال البائع بعث هذا العبد بألف درهم وقال المشتري
بل اشتريت هذين العبدين بألف درهم فان لم يكن لهما ولا لاحدهما
مينة فتعالفا وتفاخرا المبيع على ما بيناه وان كان لاحدهما مينة فن قامت
بينته أولى لما بيناه وان أقام كل واحد منهما مينة على ما يتبعه فمينة البائع
أولى في الثمن لانها أكثر ثبوتا ومينة المشتري أولى في المبيع لانها أكثر
اثباتا (وان) اختلفا في الاجل أو في شرط الخيار أو استيفاء بعض الثمن
كان القول للمكرم مع ميمنه (وفي) الميسوط فرق بين هذا وبين الاجل
في السلم فان هناك القول قول من يدعى الاجل من قبل أن هناك الاجل

من شرط صحة العقل على ما يجي في بابها كذا ذكر في المنبيع (إذا اختلف)
 المتبايعان في قدر الثمن بعد قبض المبيع وهلاكه لا تعالف فيه عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى بل القول فيه للمشتري مع ميمنه وقال
 محمد والشافعي رحمه الله تعالى تعالفان ويصح البيع على قيمة المالك وعلى
 هذا الخلاف إذا خرج المبيع عن ملكه أو تغير وصار بحال لا يقدر على
 رده بالعيب (إذا) اشترى عديدين صفقة واحدة وقبضهما ثم مات أحدهما
 واختلفا في مقدار الثمن فقال المشتري اشترىتهما بألف درهم وقال البائع
 اشترىتهما بألفي درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يتعالفان إلا أن
 يرضى البائع أن يترك حصة المالك فيه ثم يتعالفان وإذا لم يرض البائع
 بترك حصة المالك لا يتعالفان ويكون القول قول المشتري مع ميمنه (وقال)
 أبو يوسف رحمه الله تعالى يتعالفان في الحي ويصح العقد في الحي والقول
 للمشتري في حصة المالك من الثمن مع ميمنه (وقال) محمد رحمه الله تعالى
 يتعالفان عليهما ويرد الحي وقيمة المالك (وفي المنبيع) إذا وقع الاختلاف
 في متاع البيت فلا يجلو أمانان يكون الاختلاف بين الزوجين في حال حياتهما
 وأمانان يكون بين ورثتهما بعد وفاتهما وأمانان يكون في حال حياة أحدهما
 وموت الآخر فإن كان الاختلاف في حال حياتهما فأمانان يكون في حال
 قيام النكاح وأمانان يكون بعد زواله بالطلاق فإن كان في حال قيام
 النكاح فابطل للرجل كإمامة والقلمسوة والسلاح وغير ذلك فالقول
 فيه قول الزوج مع ميمنه لأن الظاهر شاهده وما يصلح للنساء كالنجار
 والمخففة والمغزل ونحوه أقال القول فيه للمرأة مع الميمن لأن الظاهر شاهدها
 (قال) الإمام القزويني رحمه الله تعالى وما يصلح للنساء فالقول فيه للمرأة مع
 الميمن إلا إذا كان الرجل صائغاً وله أساور وخواتم النساء وحلى ونحوها
 وأمانان ذلك في مثل هذه الأشياء للمرأة وكذلك إذا كانت المرأة
 تبديع ثياب الرجال كالعمامة والقوس والدرع والمنطقة انتهى وما يصلح
 لها كالآنية والذهب والفضة والمنزل والعقار والمواشي وغيرها
 فالقول فيه قول الزوج وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال
 أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الزوج في غير المشكل كما قالوا وأمانان

المشـ كل فالقول قول المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول قول الزوج وقال زفر رحمه الله تعالى المشـ كل بينهما نصفان وفي قول آخره وقول مالك والشافعي رحمه الله تعالى المتاع كله بينهما نصفان وقال ابن أبي ليلى القول قول الزوج في الكل ولها ثياب بدنها وقال الحسن البصري رحمه الله تعالى ان مكان البيت بيت المرأة فالمتاع كله لها الا ما على الزوج من ثياب بدنه وان كان البيت بيت الزوج فالمتاع له لان يد صاحب البيت على ما في البيت أقوى وأظهر من يد غيره وهذا كله اذا اختلفا في حال قيام النكاح (واما) اذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثا أو باثنا فالقول قول الزوج لانها صارت أجنبية بالطلاق فزال ثبوت يدها هذا اذا اختلف الزوجان قبل الطلاق أو بعده (اما) اذا ماتا فاختلاف ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصارا كالورثين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعدهم وموتهما (وان) مات أحدهما فاختلاف المحي منهما ورثة الميت فان كان الميت هو المرأة فالقول قول الزوج عند أبي حنيفة ومحمد لانها لو كانت حية لم يكن القول قول الزوج فبعد موتها أولى (وعند) أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها كما هو أصـ له (وان) كان الميت هو الزوج فالقول قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المشـ كل وعند أبي يوسف في قدر جهاز مثلها وعند محمد رحمه الله تعالى القول قول ورثة الزوج (وهذا) كله اذا كان الزوجان حيين أو مـ لو كان أو مـ كاتين (اما) اذا كان أحدهما حيا والآخر مـ لو كانا مـ كاتين فاختلاف في حياتهما فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول المحر وعندهما ان كان المـ مـ لو كان محمورا فكذلك وان كان المـ مـ لو كان مـ كاتين فالحجوب فيه وفيها اذا كانا حيين سواء وقد تقدم جواب المحررين بتفاصيلهما (وفي المحيط) رجل زوج بنته فجهرها بجهازها تـ البنت وزعم أبوها ان الجهاز المدفوع اليها كان ماله وأنه لم يملكه منها وانما اعارة لها ولم يهبه

له انا قول قول الزوج وعلى الاب اليه - قل ان الظاهر شاهد للزوج ولان
الانسان اذا جهز بناته يدفع اليها بطريق التملك ظاهرا وصار كمن دفع
ثوبا الى قصار لتقصره ولم يذكرا جراحا على الاجارة بشهادة الظاهر فكذا
هـ - (والبينة) الصحيحة ان تشهد عند التسليم الى المرأة انه انما سلم اليها
هذه الاعيان بطريق العارية او يكتب نسخة ويشهد الاب على اقراره ان
جميع ما في هذه النسخة منك عارية بيدي لكن هذا القضاء لا للاحتياط
مجازاته اشترى لها بعض هذه الاشياء في حالة الصخر فمذا الاقرار لا يصير
للاب فيما بينه وبين الله تعالى فلا احتياط ان يشتري منها ما في هذه النسخة
بمن معلوم ثم انت تسريته عن الثمن انتهى (وفي العمادي) ان كان
لرجل على انسان دينان من جنس واحد فأدى المدينون شيئا من المال
فالقول قول الدافع اندفع بأى جهة فيسقط ذلك الدين عن ذمته ولو كانا
من جنسين بأن كان أحدهما من الذهب والاخر من الفضة أو أحدهما
من المنقطة والاخر من الشعر فأدى الفضة وقال أدت عوضا عن
الذهب لا يكون موصفا عن الذهب لان المعوضة لا تتم الا بالطرفين
(للال) باع شيئا ثم ان المشتري دفع عشرة دراهم الى الدلال وقال دفعت من
الثمن وقال الدلال دفعت دلالتى فالقول قول الدافع مع يمينه لانه المالك
(رجل) عليه ألف درهم من كفاة وألف درهم من ثمن مبيع فجاء
بالف وقال أدت هذه من الكفاة وقال الطالب لا آخذها الا من جميع
مالى عليك له ذلك وحصل القبض عن المالكين ويرجع بمابقى على المكفول
عنه وان قبض ولم يقل شيئا فلا مطلوب ان يجعله من اى المالكين شاء (خياط)
يخيط ثوبا في دار انسان اختلفا في الثوب فالقول قول صاحب الدار لان الثوب
وان كان في يد الخياط ضرورة فهو في يد صاحب الدار معنى (جمال) خرج من
دار رجل وعلى طابقه متاع فان كان الجمال يعرف يبيع ذلك وجهه فهو له
وكان الظاهر شاهد له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار لان الظاهر
شاهد له (وكذلك) جمال عليه كارة وهو في دار برزاز واختلفا في تلك الكارة
فان كانت الدار مما يحمل فيها فالقول قول الجمال وان كانت مما لا يحمل فيها
فالقول قول صاحب الدار (رجلان) اصطادا طائرا في دار رجل واختلفا

الخراج والخراج ما يخرج من غلة الارض اه (وقوله من تعان) هو باء الجمع بياض ملاح اهل الشام اه

فان كان اقر لا يرجع ان انكر الدافع ان يكون ذاهو (وفي القينة)
رجل طلب دينه من المدين فاعطاه ألف من من الحنطة ولم يبعها منه
ولم يقل انها من جهة الدين فهو يبيع بالدين وان كانت قيمتها أقل
من الدين فان كان السعر بينهما معلوما يكون يباع بقدر قيمته من الدين
والا فلا يبيع بينهما (وفي العمادى) ولو كان له رجل على آخر دنانير فقال
أنا أعطيتك بهادراهم فساوم بالدرهم ولم يقع بيع ثم فارقه عن قبض
وليس تأنيف يباع هذا جازا للبيعة ونحوه عن محمد بن جرير الله تعالى (قال)
وقد وقعت واقعة الفتوى في زماننا رقت وصورتها بالفارسية لكن
عربها بعض الفضلاء المجمع على خيره ودينه وهى رب الدين اذا توافق مع
المدين على ان يعطيه من الذرة بمقدار ماله عنده من الدراهم وقد كان ذلك
القدر في ملكه والذرة في ذلك الوقت كل مائة من بدنسار الا ان رب الدين
لم يقبض الذرة في ذلك المجلس ثم بعد ايام جاء وقبض ذلك القدر من الغلة
وقد تغير السعر اربعة اضعاف لبيع بينهما فاعلى قياس ما ذكر في مديان
الذخيرة يابى ان ينفق البيع بينهما بالاقرار السابق والله سبحانه وتعالى
أعلم (وفي فتاوى) الدينارى رجل له عند رجل حنطة دينها لرب الدين
واخذ منه قماشا من الخام بحساب الحنطة وذلك اليوم سعر الحنطة كل
مائة من بدنسار ثم اساحسبه كان السعر يوم الحساب كل خمسين من بدنسار
فان حصل بينهما مواضعة بأن عين القماش الخام بمقدار من الحنطة يعتبر
ذلك التعيين وان لم يحصل بينهما مواضعة يعتبر وقت الحساب لا وقت
الخروج واعتبر بعض المشايخ وقت الخروج مستدلا بأنه لو استخرج رجل
من سمان حبوب او اعطاه أغلب غنها يعتبر وقت الخروج قال الدينارى
والمعتبر عندنا وقت الحساب (ادعى) المدين ان الدائن كتب
على قرطاس بخطه ان الدين الذى لى على فلان بن فلان ابراهه عنه صح
وسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنونة كالمطوق به وان لم يكن
كذلك لا يصح البراء ولا دعوى البراء ولا فرق بين ان تكون الكتابة
بطلب الدائن او بغير طلبه (ولو) قال تركت الدين الذى لى عليه

لا يكون

لا يكون ابراه و يجعل على ترك الطلب في الحال (وذكر) في خزنة
الاكل على الاعلى فتاوى صاعد رجل كتب على نفسه بمال معلوم
وخطه معلوم بين التجار واهل البلد ثم مات فجاء غريمه يطلب المال
من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته
وقد جرت العادة بين الناس بمثله حجة (وفي جامع) الفتاوى ولو قال تركت
حق من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث
جبري لا يصح تركه (قال) المدعى للمدعى عليه بعد الخصومة وهبت
وتركت لا يكون ابراه ما يقل منك بخلاف ما اذا قال المدعى عليه ابرأني
عالك على أو هب لي فقال وهبت أو تركت أو أبرأت فخرج وجهه مخرج
الجواب (قال) من كان لي عليه شيء فهو في حل قال محمد رحمه الله تعالى
هو على دعواه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى هو على دعواه في العين القائمة
لا في الدين (ابراه) عن الداوي ثم ادعى عليه بالوكالة أو الوصاية
عن غيره صح (وفي العمادي) رجل ادعى على آخر مالا فأناكر فقال
المدعى انه كتب لي بذلك خطأ فأناكر المدعى عليه أن يكون خطه فأمره
القاضي أن يكتب على بياض فكتب وكان بين الخطين مشابة ظاهرة ودالة
على انهما بخط كاتب واحد لا يقضى عليه بالمسأل المدعى به لان هذا لا يكون
أعلى حلا ما قال هذا خطي وأنا كتيبه ولكن ليس على هذا المسأل
فهناك القول قوله ولا شيء عليه ثم قال السيد الامام ناصر الدين وذكر
محمد رحمه الله تعالى في كتاب الطلاق ولو كتب الطلاق على الرسم
في مثله ثم قال لم أنوبه الطلاق لا يصديق فكذا الاقرار (وفي فتاوى)
الولائي رجل ادعى على رجل دارا أو عبدا ثم قال المدعى للمدعى عليه
أبرأتك عن هذه الدار أو عن خصومتى في هذه الدار أو في دعواي
في هذه الدار فهذا كله باطل حتى لو ادعى بعد ذلك تسع ولو أقام البيينة
تقبل بخلاف ما اذا قال برئت لا تقبل بيئته بعد ذلك وكذلك اذا قال
أنا بريء من هذا العبد أو خرجت عنه فليس له أن يدعى بعد ذلك لان قوله
أبرأتك عن خصومتى في هذه الدار خطاب للواحد قوله أن يخاصم غيره في ذلك

بخلاف قوله برئت لانه أضاف البراءة الى نفسه مطلقا فيكون هو بريئا
 (نوع في الاختلاف) ❦

(إذا) اختلف المشتريان في قدر الثمن أو المبيع بأن ادعى المشتري ثمننا
 وادعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري
 أكثر منه فلا يجوز أن يكون لأحدهما يئنة أو لهما يئنة أو لا يئنة لهما
 ولا لأحدهما (فإن) كان لأحدهما يئنة فمضى لمن قامت يئنته لانه
 فهو يدعو به بالجملة (وإن) أقام اليئنة فاليئنة المنتهية للزيادة أولى لان
 اليئنة شرعت للإثبات (وإن) لم يكن لهما ولا لأحدهما يئنة قيل
 للمشتري إما أن ترضى بالثمن الذي أدعاه البائع والافضنا المبيع وقيل
 للبائع إما أن تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافضنا البيع لان
 الغرض قطع الخصومة وقد أمكن ذلك برضي أحدهما بما يتبعه الآخر
 فإن لم يرضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويسدأ
 بين المشتري في الصحيح ثم إذا خلف أحدهما استخلف الآخر فإن نكل
 أحدهما أثبتت دعوى الآخر لان النكول ببدل أو اقرار ثم إذا خالف
 هل ينقض البيع بنفس الخالف أو يفسخ القاضي فقد اختلفوا فيه قال
 بعضهم ينقض البيع بنفس الخالف وقال بعضهم لا ينقض الا بفسخ
 القاضي عند طلبة أحدهما أو طلبة الآخر وهو الصحيح وهذا الكلام فيما
 إذا اختلفا في المبيع وحده أو في الثمن وحده وأما إذا اختلفا في المبيع
 والثمن جميعا بأن قال البائع بعث هذا العبد بألف درهم وقال المشتري
 بل اشتريت هذين العبدين بألف درهم فإن لم يكن لهما ولا لأحدهما
 يئنة فحالفا وتفا سحنا البيع على ما يئناه وإن كان لأحدهما يئنة فن قامت
 يئنته أولى لما يئناه وإن أقام كل واحد منهما يئنته على ما يتبعه فيئنة البائع
 أولى في الثمن لانها أكثر اثباتا ويئنة المشتري أولى في المبيع لانها أكثر
 اثباتا (وإن) اختلفا في الاجل أو في شرط الخيار أو استيفاء بعض الثمن
 كان القول للمكرم عيئنه (وفي) المبسوط فرق بين هذا وبين الاجل
 في السلم فإن هناك القول قول من يدعى الاجل من قبل أن هناك الاجل

من شرط صحة العقل على ما يجي في بابهاه كذا ذكر في المنبيع (إذا اختلف)
 المتبايعان في قدر الثمن بعد قبض المبيع وهلاكه لا تحالف فيه عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى بل القول فيه للمشتري مع ميمنه وقال
 محمد والشافعي رحمه الله تعالى يفسخ البيع على قيمة المالك وعلى
 هذا الخلاف إذا أخرج المبيع عن ملكه أو تغير وصار بحال لا يقدر على
 رده بالعيب (إذا) اشترى عبيدين صفقة واحدة وقبضهما ثم مات أحدهما
 واختلفا في مقدار الثمن فقال المشتري اشتريتهما بألف درهم وقال البائع
 اشتريتهما بألفي درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يتحالفان إلا أن
 يرضى البائع أن يترك حصة المالك فيهما ثم يتحالفان وإذا لم يرض البائع
 بترك حصة المالك لا يتحالفان ويكون القول قول المشتري مع ميمنه (وقال)
 أبو يوسف رحمه الله تعالى يتحالفان في الحي ويقض العقد في الحي والقول
 للمشتري في حصة المالك من الثمن مع ميمنه (وقال) محمد رحمه الله تعالى
 يتحالفان عليهم ما ويرد المكي وقيمة المالك (وفي المنبيع) إذا وقع الاختلاف
 في متاع البيت فلا يجلو أمان يكون الاختلاف بين الزوجين في حال حياتهما
 وأما أن يكون بين ورثتهما بعد وفاتهما وأما أن يكون في حال حياة أحدهما
 وموت الآخر فإن كان الاختلاف في حال حياتهما فأما أن يكون في حال
 قيام النكاح وأما أن يكون بعد زواله بالطلاق فإن كان في حال قيام
 النكاح فباصطح للرجل كالأعمامة والقلنسوة والسلاح وغير ذلك فالقول
 فيه قول الزوج مع ميمنه لأن الظاهر شاهده وما يصلح للنساء كالخمار
 والمخفة والغزل ونحوها فالقول فيه للمرأة مع الميمن لأن الظاهر شاهدها
 (قال) الإمام القنطاري رحمه الله تعالى وما يصلح للنساء فالقول فيه للمرأة مع
 الميمن إلا إذا كان الرجل صائغا وله أساور وخواتم النساء وحلى وخمائل
 وأمثال ذلك فيتمثل لا يكون مثل هذه الأشياء للمرأة وكذلك إذا كانت المرأة
 تبديع ثياب الرجال كالعمامة والقوس والدرع والمنطقة انتهى وما يصلح
 لها كالأنثى والذهب والفضة والمنزل والعقار والمواشي وغيرها
 فالقول فيه قول الزوج وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال
 أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الزوج في غير المشكل كما قالوا وأما في

المشكل فالقول قول المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول قول
 الزوج وقال زفر رحمه الله تعالى المشكل بينهما مناصفان وفي قول
 آخر وهو قول مالك والشافعي رحمه الله تعالى المتاع كله بينهما مناصفان
 وقال ابن أبي ليلى القول قول الزوج في الكل ولها ثياب بدنها وقال
 الحسن البصري رحمه الله تعالى ان مكان البيت بيت المرأة فالمتاع
 كله لها الا ما على الزوج من ثياب بدنه وان كان البيت بيت الزوج فالمتاع
 له لان يد صاحب البيت على ما في البيت أقوى وأظهر من يد غيره وهذا
 كله اذا اختلفا في حال قيام النكاح (واما) اذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثا أو
 باثنا فالقول قول الزوج لانها صارت اجنبية بالطلاق فزال ثبوتها هذا اذا
 اختلف الزوجان قبل الطلاق أو بعده (اما) اذا ماتا فاختلف ورثتهما فالقول
 قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي
 يوسف رحمه الله تعالى القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي
 القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصارا كما ورثين
 اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على
 هذا الخلاف فكذلك بعد موتهما (وان) مات أحدهما فاختلف المحي
 منهما ورثة الميت فان كان الميت هو المرأة فالقول قول الزوج عند أبي
 حنيفة ومحمد لانها كانت حية لكان القول قول الزوج فبعد موتها أولى
 (وعند) أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها كما هو أصـ
 (وان) كان الميت هو الزوج فالقول قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 في المشكل وعند أبي يوسف في قدر جهاز مثلها وعند محمد رحمه الله تعالى
 القول قول ورثة الزوج (وهذا) كله اذا كان الزوجان حيين أو لم يكن
 أو مكاتبين (اما) اذا كان أحدهما حرا والآخر مملوكا أو مكاتبا فاختلفا في
 حياتهما فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول الحر وعندهما ان كان
 المملوك محجورا فكذلك وان كان المملوك مأذونا أو مكاتبا فالجواب
 فيه وفيما اذا كانا حرين سواء وقد تقدم جواب الحرين بتفصيلهما (وفي
 المحيط) رجل زوج بنته فجهرها بجهازها ثياب البنت وزعم أبوها ان
 الجهاز المدفوع اليها كان ماله وأنه لم يملكه منها وإنما عاره لها ولم يهبه

له فاقول قول الزوج وعلى الاب البيعة لان الظاهر شاهد للزوج ولان
الانسان اذا جهز بنته يدفع اليها بطريق التملك ظاهرا وصار كمن دفع
نوبالي قصار ليقتصره ولم يذكر اجرا جلا على الاجارة بشهادة الظاهر فكذا
هـ (والبيعة) الصحيحة ان تشهد عند التصليم الى المرأة انه انما سلم اليها
هذه الاعيان بطريق العارية او يكتب نسخة ويشهد الاب على اقرارها لان
جميع ما في هذه النسخة منك عارية بيدي لكن هذه الفضة لالا احتياط
مجاوزاته اشترى لها بعض هذه الاشياء في حالة الصغر فهذا الاقرار لا يصير
للاب فيما بينه وبين الله تعالى فالا احتياط ان يشترى منها ما في هذه النسخة
بمن معلوم ثم البنت تسريته عن النكاح انتهى (وفي الهادي) ان كان
رجل على انسان ديناه من جنس واحد فآذي المديون شيئا من المال
فالقول قول المدافع انه دفع بأى جهة فيسقط ذلك الدين عن ذمته ولو كانا
من جنسين بأن كان أحدهما من الذهب والآخر من الفضة أو أحدهما
من المنطقة والآخر من الشعر فأذى الفضة وقال أذيت عوضا عن
الذهب لا يكون عوضا عن الذهب لان المعوضة لا تتم الا بالاطرفين
(دلال) باع شيئا ثم ان المشتري دفع عشرة دراهم الى الدلال وقال دفعت من
النكاح وقال الدلال دفعت دلالتى فالقول قول المدافع مع يمينه لانه المالك
(رجل) عليه ألف درهم من كفاة وألف درهم من ثمن مبيع فجاء
بالف وقال أؤدى هذه من الكفاة وقال الطالب لا أخذه الا لمن جميع
ما لي عليك له ذلك وحصل القبض عن المالكين ويرجع بمابقى على المكفول
عنه وان قبض ولم يقل شيئا فلا مطلوب ان يجعله من اى المالين شاء (خياط)
يخبط ثوبا في دار انسان اختلغا في الثوب فالقول قول صاحب الدار لان الثوب
وان كان في يد الخياط ضرورة فهو في يد صاحب الدار معنى (جمال) خرج من
دار رجل وعلى عاتقه متاع فان كان الجمال يعرف يبيع ذلك وجهه فهو له
وكان الظاهر شاهد له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار لان الظاهر
شاهد له (وكذلك) جمال عليه كارة وهو في دار برار واختلغا في تلك الكارة
فان كانت الدار مما يحمل فيها فالقول قول الجمال وان كانت مما لا يحمل فيها
فالقول قول صاحب الدار (رجلان) اصطادا طائرا في دار رجل واختلغا

فيه فان اتفقا على أصل الاباحة ولم يستول عليه قط فهو ولاصائب سواء اصطاده من الموءاة ومن الشجر او من الحائط لانه لا يخذون صاحب الدار اذا الصيد لا يعتبر بكونه مأخوذا على حائطه او شجره وقد قال عليه الصلاة والسلام الصيد لمن اخذه وان اختلفا فقال صاحب الدار اصطاده قبلك او ورثته وانكر الصائدين فانه ينظر ان اخذه من الموءاة فهو له لانه لا يخذ الا بدلا أحد على الموءاة وان اخذه من جداره او من شجره فهو لصاحب الدار لان المجدار والشجر في يده (وكذلك) اذا اختلفا في اخذه من الموءاة او من المجدار فالقول قول صاحب الدار لان الاصل ان ما في دار الانسان يكون في يده هكذا روى عن أبي يوسف مسألة الصيد على هذه التفاصيل والله أعلم

(الفصل الثالث في الشهادات)

يفترض على الشاهد اداء الشهادة عند الحماكم اذا طلب منه المدعي الاداء ولا يسعه كتمانها (لقوله) تعالى ولا تكتموا الشهادات ومن يكتمها فانه آثم قلبه وهو صريح في ذلك (وفي المحيط) رجل طلب منه ان يكتب شهادة او يشهد على عمده هل له ان يمتنع ينظر ان كان الطالب يبعد غيره فلا شاهد هذا ان يمتنع والا فلا يسعه ذلك (وفي) نوادر هشام عن محمد رجل له مشهود كثيرة فدعا بعضهم ليقيم الشهادة وهو يبعد غيره ممن تقبل شهادته ولكنه هذا الشاهد ممن تقبل شهادته أسرع لا يسعه الامتناع عن الاداء لما قلنا (وفي المجتبى) في تفسير الفضلي وتحمل الشهادة فرض على الكفاية والالضاعت المحقوق وبطلت الموائيق وعلى هذا الكاتب اذا نذب لذلك الا انه يجوز زل الكاتب اخذ الاجرة دون الشاهد (وفي النصاب) الاشهاد في المباينة والمداينة فرض على العباد لانه يتلاف المال لولاه الا اذا كان قلة لا او تافها لا يخاف عليه نحو درهم لمقارته (وذكر) في الذخيرة سئل نصر عن الشاهد اذا دعي الى اداء الشهادة وهو في الرستماق ان كان بهال لو حضر الى مجلس الحكم وشهد بدينه الرجوع الى أهله في يومه يجب عليه الحضور لانه لا ضرر عليه في الحضور وان كان لا يمكنه الرجوع الى أهله في يومه لا يجب عليه الحضور (وان) كان الشاهد شيخا كبيرا لا يقدر على المشي بالاقدام وليس عنده ما يركبه يكان المشهود

له بدابة بر كها ويحضر معه مجلس الحكم فلا بأس به قال وهذا من اكرام
الشهود (وعن) أبي سليمان الجرجاني رحمه الله تعالى رجل أخرجه شهودا
الى ضبعة قد اشترها واسمها أجرد واب لهم فركبوا وذهبوا لم تقبل شهادتهم
وفيه نظر لان العادة جرت ان من أخرجه شاهد الى الرستاق يعطيه دابة
خصوصا اذا لم يكن للشاهد دابة (وفي) شرح شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان
في حقوق العباد اذا طلب المتدعي الشاهد ليس له فداء آخر من غير عذر ظاهر
ثم ادعى لا تقبل شهادته وكذلك اذا طلب أجرا على الاداء لا تقبل كذا في المنبع
(وفي البرازي) شهادته على امرأة لا يعرفانها فأنها لا تجوز حتى تشهد جماعة فانها
فلانة (وعند) أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز اذا شهد عدلان انها فلانة ولا
يشترط رؤية وجهها وشرطها في الجامع الصغير حتى تشهد على معلوم لان
الشهادة على الجهول باطلة (وقال) الامام خواهر زاده رحمه الله تعالى انه
لا يشترط رؤية شخصه أيضا وغيره على انه يشترط رؤية شخصها (وفي
المنتقى) تحمل الشهادة على امرأة ثم ماتت فشهد عنده عدلان على انها فلانة
له ان يشهدا بها (وذكر) الخصاص رحمه الله تعالى رجل في بيت وحده دخل
عليه رجل ورأاه ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مسالك غيره فسمع
اقراره من الباب بلارؤية وجهه حل له ان يشهد بما أقر (وفي العيون) رجل
أخفى قومه الرجل ثم سأله عن شيء فأقر وهم يتعمدون كلامه ويروونه وهو
لا يراهم جازت شهادتهم وان لم يروه وسمعوا كلامه لا يحل لهم الشهادة (ولا
تجوز) الشهادة بالسمع الا في أربع مواطن النسب والنكاح والقضاء
والموت (وفي الوقف الصحيح) انها تقبل بالتسامع على أصله لا على شرائطه (ولو)
شهد الشهود على الوقف من غير دعوى تقبل لان الوقف حكمه التمسك
بالغلة وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى لا يشترط الدعوى كذا في
المنبع (وفي الصغير) الشهادة فيما يقبل بالتسامع على طريقين بالشهرة
الحقيقية وهو ان يسمع من قوم لا يتوهم انفاقهم على الكذب ولا يشترط فيه
المعدلة ولفظ الشهادة والحكمية وهو ان يشهد عنده رجلان او رجل
وامرأتان عدلان بلفظ الشهادة (ولا) تجوز الشهادة بالشهرة في الولاية عند أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تجوز ولا تجوز

في العتق والطلاق اجماعا (قال) المحلواني رحمه الله تعالى هذا قولهما وعند
 أبي يوسف رحمه الله انه يجوز كافي الولاية (وفي المنتقى) الاصح انه ينهد في المهر
 بالتسامع (رأى) خطه ولم يتذكر الواقعة أو رأى كتابة الشهادة ولم تذكر المال
 لا يسعه ان يشهد وعند محمد رحمه الله تعالى يسعه ان يشهد وذكر الخصاص
 رحمه الله تعالى ان الشرط عند الامام رحمه الله تعالى ان يتذكر كراهة
 والتاريخ ومباح المال وصفته حتى لو لم يتذكر شيئا من الواجب ان خطه وخاتمته
 لا يشهد وان شهد فهو شاهد زور (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه ان
 قطع أنه خطه يشهد بشرط ان يكون مستودعاً لم تتناول له الايدي ولم يكن في
 يد صاحب الصك من الوقت الذي كتب فيه اسمه والا يشهد (واذا) شهد
 عند القاضي قبله لكن يسأله عنه انه يشهد عن علم او عن الخط فان شهد
 عن علم قبله وان شهد عن الخط لا (قال) المحلواني رحمه الله تعالى بقى بقول
 محمد رحمه الله تعالى (اذا) عرف خطه والخط في حوزته ونسي الشهادة عندها
 له ان يشهد (قال) الفقيه وبه تأخذ وينبغي للشاهد اذا شهد وكتب ان يعلمه
 حتى يكون بحالة يعرفه بعده ولا يمكن تغييره (رجل) كتب كتاب وصيته
 وقال لقوم اشهدوا على بما في الكتاب لا يجوز لهم ان يشهدوا حتى يقرأه
 عليهم او يرونه يكتب وهم يقرءون ما فيه وكذا الوصية المختومة وهي ان
 المريض اذا كتب كتاب وصيته وختمه وقال للشهود هذه وصيتي وختمتي
 فاشهدوا على بما في هذا الكتاب لا يجوز لهم ان يشهدوا بما فيه حتى
 يعلموا ما في الكتاب بان قرءوها او قرئت عليهم وكذا لو شهدوا على صك
 ولم يقرؤوه ولم يعلموا ما فيه (وفي) فتاوى قاضي خان ولو كتب رسالة عند اثنين
 لا يقرءان ولا يكتبان وامسك الكتاب عندهما وشهدا به لا يجوز عندهما
 وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كذا في الخلاصة (رجل) كتب
 صك وصيته وقال لقوم اشهدوا على بما فيه ولم يقرأ عليهم قال علماءنا
 رحمه الله تعالى لا تجوز الشهادة عليه وقبل تجوز الاول اصح (وفي المنبج)
 واجمعوا في الصك ان الاشهاد لا يصح الا باعلام الكاتب ما في الكتاب فاحفظ
 هذه المسئلة فان الناس اعتادوا خلاف ذلك فانهم يشهدون بما في الصك من
 غير قراءة المحرور وغير ذلك (القاضي) اذا شهد جماعة على السجل ولم يعلموا

ما فيه ولم يخبرهم القاضي بذلك لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 تعالى وهو أحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (سمع) اقرار رجل
 بحق وسبعة ان يشهد عليه وان لم يعان السبب وان لم يقل له اشهد على سبعة
 اقررت (توسط) بين رجلين فقال له لا تشهد عليهما بما سمع منا فمع اقرارهما
 او اقرار أحدهما للرجل بشيء أو قال أحدهما لا لا تخبرني لك على كذا انه ان
 يشهد كما سمع (وفي المحط) شهد على امرأة سمعها ونسبها وكانت
 حاضرة فقال القاضي اتعرفانها فلا لا تقبل شهادتهما ولو قالان نعم لئلا
 على المرأة فلا تبن بنت فلان الفلانية ولا لكن لا ندري انها هي ام لا صحت
 الشهادة وكلف المتدعي ان يأتي بأشهرين يشهدان انها فلانة بنت فلان
 له (وفي الهادي) ولو جاء المتدعي بشاهدين فشهد أحدهما وفسر الشهادة
 على وجهها ثم قال الآخر اشهد بمثل شهادة صاحبي تقبل (قلت) وفيه
 تفصيل وهو ان كان الشاهد فصيحاً يمكنه بيان الشهادة على وجهه الا يقبل
 منه الاجال وان كان أعجمياً غير فصيح يقبل منه الاجال اذا كان بحال لولا
 حشمة مجلس القضاء يمكنه ان يعبر الشهادة بلسانه اما اذا كان بحال لا يمكنه
 ان يعبر بلسانه أصلاً فلا يقبل أيضاً (وقال) الشيخ الامام شمس الاقمة ابو
 بكر محمد بن أبي شهل رحمه الله المختار ان يجعل الجواب على التفصيل ان
 أحسن القاضي بخيانة من الشهود وشهادة الزور يكاف كل شاهد ان يفسر
 شهادته وان لم يحسن بشيء من الخيانة لا يكاف ويحكم في ذلك برأيه (وذكر)
 الشيخ طهير الدين المرعيني في شرطه انه اذا جرى بين اثنين بيع او اجارة
 او عقد آخر واشهد على ذلك جماعة هل يشترط كتابة معرفة الشهود المتبايعين
 بوجههما وأسمائهما وانسابهما كان هلال وأبو زيد لا يكتبان ذلك
 وغيرهما من أصحابنا يكتبون اخذ اباً لا احتياط (وقال) طهير الدين رحمه الله
 تعالى وعندى ان المتبايعين اذا كانا معزوفين عند الناس مشهورين لا حاجة
 الى كتابة معرفة الشهود المتبايعين وان كانا غير مشهورين فلا بد منه لانه يحتاج
 الى اداء الشهادة عليه بمحض ماله فلا بد من معرفته بوجهه ليحكم في اداء
 الشهادة عليه وعند غيبته او موته يحتاج الى الشهادة باسمه ونسبه فلا بد
 من معرفته باسمه ونسبه ولا يجوز الا اعتماد على اخبار المتبايعين باسمهما

وتسبب ما فعمى ان يسميا وينسب العاقدان باسم غيرهما ونسبه يريدان
ان يترورا على الشهود حتى يخرج المبيع من يدهما لئلا يفتروا على قولهما
نفذت زويرهما وبطل أملاك الناس وهذا فصل كثير من الناس عنه
خافلون فانهم يسمعون لفظ الشراء والمبيع والافرار والتقابض من رجلين
لا يعرفونهما ثم اذا استشهدوا من بعد موت صاحب المبيع يشهدون على
ذلك الاسم والنسب ولم يكن لهم علم بذلك فيجب ان يحترز عن مثل ذلك غاية
الاحتراز صيانة لنفسه عن المجازفة ولا موال الناس عن الضياع (قال)
وطريق علم الشهود بالنسب ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور تواطؤهم
على الكذب عند أى خيفة رجه الله تعالى وعندهما شهادة رجلين كاف كما
في سائر الحقوق (قال) واذا الحق المحرج في احضار الجماعة التي شرط أبو
حنيفة رجه الله تعالى فينبغي ان يشهد عدلان على شهادتهما عدولا آخرين
على النسب حتى اذا احتاجوا الى اداء الشهادة شهدوا على شهادتهما على
النسب وعلى ما في الكتاب بما شهدوا عليه

* (نوع فمين تقبل شهادته ومن لا تقبل) *

لا تقبل شهادة ستة عشر العبد المذنب المذنب ام الولد المخلو في
القتل الشريك في شركته المفروض الذي يجر لنفسه نفعا بشهادته التي
تقوم على النفي شهادة التهاثر شهادة أهل الكفر على المسلمين شهادة المولى
لما ذونه ومكاتبه شهادة الاعمي والمجنني المشكل لا تقبل شهادته مع رجل
او امرأة ولو كان مع رجل وامرأة تقبل ومتى ردت لعله ثم زالت لا تقبل الا في
اربعة مواضع عسر ردت شهادته ثم عتق وكافر اسلم واعمي أبصر وصبي
ردت شهادته ثم بلغ فاعادوا الاداء تقبل (وفي) خلاصة الفوازل لا يثبت
لا تقبل شهادة معلم الصبيان لان عقله ناقص لكونه بالنهار مع الغلمان وبالليل
مع النسوان ويوم الجمعة في الظاحون (وعن) علقمة انه قال عقل ثمانين معلما
كعقل امرأة واحدة (والصحيح) انه ان كان عدلا تقبل شهادته وحديث علقمة
وأبي الليث في معلم بعينه (وفي المنيع) لا تقبل شهادة الآباء والامهات والاجداد
والجدات للولد وللولدان سفلا ولا شهادة الاولاد والاولاد لآباء
والامهات والاجداد والمجدات (شهادة) الرجل لولد الابنة لا تقبل لانه

قوله فمين ان يشهد
بما رواه
ابن ثابتة وقاطعه عدلان ومعه عدولا

لوقضى له لا يجوز وكذلك لا تقبل شهادة الرجل على قضاء أبيه بأن يشهد
 أن أباه قضي فلان على فلان بكذا وتجوز شهادته على شهادة أبيه رواه
 الحسن عن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله (وروى) أيضا
 من أبي حنيفة أنه لا تجوز شهادة الابن على قضاء أبيه وإن كان الأب قاضيا يوم
 الشهادة (وعن) محمد أنه تجوز شهادة الابن على قضاء أبيه مطلقا (ولا)
 تجوز شهادة أحد الزوجين للأخر ولا شهادة الأجير لمن استأجره والمراد به
 الأجير الخاص الذي يعد ضررا استأذنه ضررا لنفسه ونفعه نفعا لنفسه وهو
 معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للقانع بأهل البيت (وفي المغرب)
 قيل أراد به من يكون مع القوم كالمخادم والتابع والأجير ونحوه ولأنه بمنزلة
 الأسافل يطلب معاشه انتهى (وفي) شرح منظومة ابن وهبان شهادة العدو
 على عدوه هل تقبل أولا تقبل والجميع أنها تقبل سواء كانت العداوة دينية
 أو دنيوية فإنها لا تقبل في العدالة (وقيل) العداوة الدنيوية تؤثر في العدالة
 وتقبح فيها فلا تقبل شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة دنيوية
 (ومثال) العداوة الدنيوية أن يشهد المقتدوف على القاذف والمقطوع عليه
 الطريق على القاطع والمقتول وليه على القاتل والمجروح على الجراح والزوج
 يشهد على امرأته بالزنا فإن هؤلاء تقبل شهادتهم في قول أكثر أهل العلم
 كربيعة والثوري وإسحاق ومالك والشافعي وأحمد وهو المصريح به في
 غالب كتب أصحابنا والمشهور على السنة فقهاؤنا (ومثال) العداوة الدينية
 المتسلم يشهد على الكافر والمحق من أهل السنة يشهد على المبتدع فإن شهادة
 هؤلاء غير مردودة ولا فادحة في العدالة (وذكر) صاحب المغني من الحنابلة
 عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن العداوة لا تمنع الشهادة مطلقا (وذكر)
 صاحب القنية من أصحابنا في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل
 ما يؤيد ذلك

(تأنيه)

قد يتوهم بعض المتفقهة والشهود أن كل من خاتم شخصا في حق
 أو ادعى عليه حقانه يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك
 بل العداوة تثبت بنحو ما ذكرت (ثم) لو خاتم الشخص آخر في حق لا تقبل

شهادته عليه في ذلك الحق كالأمر كليل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه
والوصي لا تقبل شهادته فيما هو وصي فيه والشريك لا تقبل شهادته فيما
هو شريك فيه ونحو ذلك لانه اذا تخاصم اثنان في حق لا تقبل شهادة
أحدهما على الآخر ما يدينهما من المخاصمة • (فرع) •
اذا قلنا انه لا يجوز شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دنيوية هل
الحكم في القاضي كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضي على من بينه وبينه عداوة
دنيوية لم أقف على هذا الفرع في كتب أصحابنا وينبغي ان يكون الجواب
فيه على التفصيل ان كان قضاؤه عليه بعلمه فينبغي ان لا يقبل وان كان شهادة
العدول ويجوز من الناس في مجلس الحكم بطلب ختم شرعي ودعواه
فينبغي ان يجوز (ورأيت) في الرافعي من كتب الشافعية عن القاضي
الماوردي انه يجوز قضاء العدو على عدوه بخلاف شهادة العدو على عدوه
وقرق بينهما بما بأن قال لان أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خافية اهـ
ما نقلته من شرح المنظومة (وفي الوقاية) ولا تقبل شهادة محقق يفعل الردي •
ونافحة ومغنية ومد من الشرع على الله ومن يلعب بالطيور أو الطيور
أو يغني للناس أو يرتكب ما يحبه أو يدخل الحمام بلا إزار أو يأكل الربا
أو يقامر بالنرد أو الشطرنج أو تفوته الصلاة بهما أو يقول على الطريق أو
يأكل فيه أو يفهرس السلف (وفي الذخيرة) ولم يرد بالنافحة التي
تنوح في مصيبتها وانما أراد التي تنوح في مصيبة غيرها اتخذت ذلك مكسبة
(وفي البديع) وأما من يضرب شيئا من المصلاه فانه ينظر ان لم يكن
مستبشعا كالقصب والدف ونحوهما لا بأس به ولا تسقط عداوته وان كان
مستبشعا كالعود ونحوه سقطت عداوته لانه لا يحمل بوجه من الوجوه (قوله)
ومد من الشرع المراد به الإدمان في النية يعني يشرب ومن يفته ان يشرب
بعد ذلك اذا وجدته (وأما) الا لعب بالطيور فانه ينظر الى العورات في السطح
وغیره وذافق هذا اذا كان يطيرها اما اذا كان يمسك الحمام في بيته
ويستأنس بها ولا يطيرها فهو عدل لان اقتناء الحمام في البيوت مباح
الأنرى ان الناس يتخذون بروج الحمام ولم يمنع من ذلك أحد (وبهذا) تبين
انه اذا اتخذ الحمام لحمل الكتب كما في الديار المصرية والشامية لا يكون

حراما لوقوع الحاجة اليها (وأما) من ارتكب كبيرة فانه ترد شهادته (وقد)
 اختلف العلماء في ما بينة الكبيرة والصغيرة (قال) بعضهم ما فيه حد في
 كتاب الله تعالى فهو كبيرة وما لا حد فيه فهو صغيرة قيل وهذا ليس بسديد
 فان شرب الخمر أو كل الزنا من الكبائر ولا حد فيهما في كتاب الله تعالى
 (وقال) بعضهم ما أوجب الحد فهو كبيرة وما لا حد فيه فهو صغيرة وهذا
 أيضا يطل بأكل الربا وغيره لانه لا حد فيه مع انها كبيرة (وقال) بعضهم
 ما كان حراما لعينه فهو كبيرة (وقيل) هي السبع التي ذكرها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف سبع من الكبائر لا كفارة فيهن
 الاشرار بالله والفرار من الزحف وعقوق الوالدین وقتل النفس بغير
 حق وبهت المؤمن والزنا وشرب الخمر (وهذا) قول أهل الحجاز وأهل الحديث
 (وزاد) بعضهم على هذه السبع أكل الربا أو كل مال اليتيم بغير حق
 (وأصح) ما يقال فيه ما هو المنقول عن شمس الأئمة المحلوفين رجه الله تعالى
 انه قال ما كان شتمعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة اسم الله تعالى والدين فهو
 حرام من جملة الكبائر يوجب سقوط العدالة (وفي) المحيط وحكي أبو بكر
 الرازي عن أبي الحسن الكرخي رجهما الله تعالى ان من مشى في السوق
 بسر أو يكر ولا يس عليه غيره لا تقبل شهادته لانه تارك للرؤية (وكذلك)
 لا تقبل شهادته من يأكل في السوق بين يدي الناس (وكذا) من يمدر جلبيه
 عند الناس أو يكشف راسه في موضع لا عادة فيه ومن يمن ساعة ويفيق
 ساعة فشهادته في حاله الصحو تقبل شهادته لان ذلك بمنزلة الانعلاء والانعلاء لا يمنع
 قبول الشهادة وقد ربه بعض مشايخنا يوم أو يومين حتى لو جن يوما أو يومين
 ثم أتاه في شهادته جائزة في حال الصحو انتهى (وفي القنية) لا تقبل شهادة رب
 الدين لمديونه اذا كان مغاسا (وقال) شمس الأئمة المحلوفين والد صاحب
 المحيط تقبل شهادة رب الدين لمديونه وان كان مغاسا (وفي) شرح الجامع
 للعناني رب الدين اذا شهد لمديونه بعدم موته بحال لا تقبل شهادته لتعلق حقه
 بالتركة وكذا الموصي له بالف مرسلة أو بشئ يعينه لا تقبل لانه يزداد به
 محصل وصيته أو سلامة عينه (وقال) شمس الأئمة الا وزجني رجه الله
 تعالى رجل شهد قبل ان يستشهد سمع شهادته بعد ذلك (ولا) تقبل

(قوله وبهت المؤمن) من باب منع اقتراب غلبه

شهادة للعواني الذي يأخذ بغير حق لانه يكون ظالما فيكون فسقا (ولو)
شهد الساكنان بأجر أو بغير أجر لب الدار جاز عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى
وقالا لا تجوز (فان) شهد المرتزمان للمدعي على الرهن تقبل ولو
شهد الرهنان لا تقبل حتى يفتك الرهن (عن) ابن عباس رضي الله عنهما
قال لا تقبل شهادة الا قلف ولا تقبل صلته ولا تؤكل ذبيحته (وتقبل) شهادة
الزوج لصهره وشهادة الصديق لصديقه (ولا) تقبل شهادة من يبيع
الا كفا ان اذتر صدق لذلك لانه حينئذ يمتن الموت والطاعون (وكذلك)
لا تقبل شهادة الخناس والدلال لانهم ايكذبان ولا يباليان (شهد)
أحدهما انه طلقها بالعربية والاخر بالفارسية لا تقبل بخلاف الاقرار
(وفي الخلاصة) ولا تقبل شهادة الخطاينة لانهم يشهدون لبعضهم بعضا
بالزور ويقولون ان عليا هو الاله الا كبير وجعفر الصادق هو الاله
الا صغر تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا لا اله الا الله وحده لا شريك له
(وفي المحيط) شهد الشهود بحق لرجل ثم خلفوا لا تقبل شهادتهم للثمة (ولو)
باع عينا ثم شهد بها للمدعي لا تقبل (وتقبل) شهادة الاخ لاخيه وهم لان
الاملاك والمنافع بينهما متباينة كذا في الهداية (ولا) تقبل شهادة
الاشراف بالعراق لتعصبهم (وقال) بعض العلماء لا تجوز شهادة القر وى
وتجوز شهادة أهل الامصار (وفي الهداية) ولو شهد انه وقف على فقراء
بغيرانه وهم امن جيرانه الفقراء جازت شهادتهم لان الجوار ليس بأمر لازم
وكذا لو شهد انه وقفه على فقراء مسجده وهم امن فقراء مسجد مجازت
شهادتهم (وكذا) لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم لكن
المشايع رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب ففهموا فقالوا في شهادة أهل المدرسة
ان كانوا يأخذون الرطائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا
لا يأخذون تقبل (وقيل) في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لان كون
الغيبه في المدرسة ليس بالزم بل ينتقل (رجل) قال لا تخوا كتب شهادتي
في هذا الصك فكتب المأمور شهد بذلك لا يكون ذلك اقرا من لا أمر بأن
هذا ملك البائع (وذكر) في أدب القاضي للخصاف أسباب الجرح كثيرة
(منها) ركوب بصر الهذله لانه مخاطر بنفسه ودينه وماله (ومنها) التجارة في

الخناس
بالبهجة
بأنه
يقول
الله

قري فارس فانهم يطعمونهم الربا وهم يعلمون (قال) محمد زوجه امة تعالى
 القاضي يقبل شهادة ابنه (ولو) شهدا ان اباهما اقصى للمدعي على المدعي
 عليه لا تقبل (ولا) تقبل شهادة الاخرى لهزم عن الاداء (وتقبل) شهادة
 المحصى اذا كان عدلا (وأما) ولد الزنا فاختلف العلماء في قبول شهادته (قال)
 بعضهم لا تقبل مطلقا (وقال) بعضهم تقبل في كل شيء الا في الزنا وهو قول مالك
 (وقال) بعضهم تقبل مطلقا اذا كان عدلا وبه أخذ هلمنا وارساهم الله تعالى
 (شهادة) الرئيس والمجاني في السكة الذي يأخذ الدراهم والصراف الذي
 يجمع عنده الدراهم ويأخذها طوعا ولا تقبل (شهادة) أهل الذمة بعضهم
 على بعض مقبولة سواء اتفقت مللهم كالهندي مع اليهودي والنصراني مع
 النصراني والمجوسي مع المجوسي أو اختلفت الا ان يكونا من أهل دارين
 مختلفتين بان يشهد رمي على هندي او هندي على رومي (وتقبل) شهادة
 الذمي على المستامن ولا تقبل شهادة المستامن على الذمي لان الذمي أعلى حالا
 منه لكونه من أهل دارنا حتى لا يمكن من الرجوع الى دار الحرب بخلاف
 المستامن (وتقبل) شهادة المستامنين بعضهم على بعض اذا كانوا من أهل دار
 واحدة فان كانوا من أهل دارين كالرومي والتركي لا تقبل لان الولاية
 فيما بينهم تختلف باختلاف المنعنين ولهذا لا يبري بينهما التوارث بخلاف
 دار الاسلام فان دارا احكامها اختلاف المنعة لا تختلف الدار وهذا بخلاف
 أهل الذمة فانهم صاروا من أهل دارنا فتقبل شهادة بعضهم على بعض وان
 كانوا من منعات مختلفة كذبا في المنبع (وفي) البرازي ويكتفي بشهادة
 امرأة واحدة حرة مسلمة عاقلة بالغة فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة والعيب
 الذي لا ينظر اليه الرجال ولا يشترط لفظ الشهادة عند مشايخ العراق وعند
 مشايخنا يشترط وعليه اعتماد القسود روي وعليه الفتوى والمثبت احفظ
 والاصح انه تقبل شهادة رجل واحد فيه أيضا ويحمل على وقوع النظر لاعتق
 قصد أو عن قصد لتهميل الشهادة كافي الزنا وعلى استهلال الصبي في حق
 الارث لا تقبل الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وعندهما تقبل شهادة حرة
 مسلمة وعلى حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذراء
 أو الرقعة على هذا الخلاف أيضا (جاءت) المنكوحه بولد وقالت لبعلمها الولد

منك فانكر ولا تهر لا يقبل قولها بلا شهادة القابلة وبشهادتها يثبت النسب
والثنتان أحوط وإن كان يصدر عنها فبمجرد قولها يثبت النسب (شهد)
الابن على أمه - ما بطلاق أمه - ما ان يحدث الطلاق تقبل شهادتهما وإن
ادعت الطلاق لا تقبل (وفيه) اشكال فان الطلاق حق الله تعالى ويستوى
فيه وجود الدعوى وعدمها فلوا نعتت الدعوى تقبل فكذا اذا وجدت
(قلنا) نعم هو حق تعالى كما ذكرنا لكن يسلم لها بضاعتها حتى تلك الاعتراض
فتعتبر الدعوى اذا وجدت ولا تعتبر الفائدة اذا نعتت الدعوى اهـ (وفي)
العتا في الوكيل بقبض الدين نحو زهادته بالدين
(نوع في الاختلاف في الشهادة)

الشهادة اذا وافقت الدعوى كانت مقبولة وإن خالفها لم تقبل
(وفي) البدائع الشروط التي ترجع الى نفس الشهادة أنواع (منها)
لفظ الشهادة فلا تقبل بغيرها من الالفاظ كلفظة الاخبار والاعلام
وغيرهما (ومنها) موافقتها للدعوى فالشهادة المنفردة عن الدعوى
فيما يشترط فيه الدعوى غير مقبولة ويبان ذلك في مسائل (اذا) ادعى
ملك كاسب ثم أقام البيعة على ملكه طلق لا تقبل وبمثله لو ادعى ملكا مطلقا
ثم أقام البيعة على الملك بسبب تقبل ووجه الفرق بينهما ظاهر فتأمل (وفي)
المنبيع الموافقة كما تشترط بين الشهادة والدعوى فكذلك تشترط بين شهادة
الشاهدين فيما يشترط فيه العدد حتى لو وقع الاختلاف بين شهادتهما
لم تقبل شهادتهما وهذا لان اختلافهما اختلاف بين الدعوى والشهادة
(وفي الكافي) ولو ادعى الغريم الايفاء فشهد أحد الشاهدين على اقرار
الطالب بالاستيفاء والاخر انه أبراه أو حله أو وهبه أو تصدق عليه لم
تقبل لاختلافهما لفظا ومعنى الا اذا قال شاهد البراءة انه اقر انه برئ اليه
بالايفاء (ولو) ادعى البراءة فشهد أحدهما انه أبراه والاخر انه وهبه أو
تصدق به عليه تقبل لانهما يستعملان في البراءة (ولو) ادعى الهبة فشهد
أحدهما بالهبة والاخر بالبراءة تقبل ولو شهد الآخر بالصدقة لا تقبل لان
الصدقة اخراج المال الى الله سبحانه وتعالى والهبة الى العبد (واذا) اختلف
الشاهدان في الزمان أو المكان في المبيع والشراء والطلاق والعناق والوكالة

والوصية والرهن والدين والقرض والبراءة والكفالة والمحوالة والقذف
تقبل (وإذا) اختلفا في المجزية والغصب والقتل والنكاح لا تقبل (وفي)
الذخيرة لو شهد أحدهما بالقتل والاخر بالاقرار بالقتل لا تقبل لان القتل
فعل والاقرار قول والفعل غير القول فاختلف المشهود به (وكذا) لو شهدا
بالقتل واختلفا في الزمان أو في المكان لان الفعل الثاني غير الفعل الاول
(وكذا) اذا اختلفا في الالة التي كان بها القتل لا تقبل (ولو) شهدا
بالقول واختلفا في الزمان أو في المكان لا يقدر في الشهادة (ولو) شهدا
بالفعل واختلفا في الزمان أو في المكان لا تقبل (ولو) شهدا بالفعل والقول
واختلفا في الزمان أو في المكان بأن شهدا بالرهن والغصب واختلفا في
الزمان أو في المكان جازت الشهادة (وفي القنية) أمة أقامت بينة ان
مولاهاديرها في مرض موته وهو عاقل وأقامت الورثة بينة انه كان مغلوط
العقل فبينة الامة أولى (وكذا) اذا خالع امرأته ثم أقام الزوج بينة انه كان
مجنونا وقت الخلع وأقامت بينة انه كان عاقل حينئذ أو كان مجنونا وقت
المخضومة فأقام وليه بينة انه كان مجنونا والمرأة على انه كان عاقل
فبينة المرأة أولى في الفضلين (بإع) ضبعة ولده فأقام المشتري
بينة انه باعها في صغره بفن المثل والابن أقام بينة انه باعها في حال بلوغه
فبينة المشتري أولى (وقال) برهان الدين صاحب المحيط بينة الابن أولى
(ولو) أقام البائع بينة اني بعته في حال صغري وأقام المشتري بينة انك
يعتيا بعد البلوغ فبينة المشتري أولى لانه ثبت العارض (ادعى) الزوج
بمد وفاتها انها كانت ابرأته من الصداق حال صحتها وأقام بينة وأقامت
الورثة بينة انها ابرأته في مرض موتها فبينة الهمة أولى وقيل بينة الورثة
أولى (وفي تمة) للصغرى والمحيط لو أقر لوارث ثم مات فقال المقر له أقر في
الهمة وقال الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والابنة بينة المقر له وان لم
يقم بينة وأراد استخلاصهم له ذلك (ادعى) على رجل انه أكرهني بالتخويف
بمجنس الوالي والضرب على ان يستأجر منه حانوتا وأقام بينة وأقام المدعى
عليه بينة بانه كان طائعا فبينة الطواغية أولى ولو قضى القاضي ببينة الاكراه
ينفذ قضاؤه ان عرف الخلاف وقضى بناء على الفتوى (أقام) المشتري بينة

انه باعه منه هذا الشيء ببيع صحيح وأقام البائع بيئته انه باعه مكره فبيئته
الصحة أولى وقال أبو حامد رحمه الله تعالى بيئته الا كراه أولى (وفي المحيط)
ادعى أحدهما البيع أو الصلح عن طوع وادعى الآخر عن كره فبيئته مدعى
الكره أولى وكذا لو ادعى الاقرار عن طوع والآخر عن كره فبيئته مدعى
الكره أولى اهـ

(الشهادة) على الشهادة جائزة في الاقارب والمحقوق وأقضية
القضاة وكتبهم وكل شيء الا في الحدود والقصاص (وذكر) الناطق في واقعاته
ان الشهادة على الشهادة في الوقف لا تجوز والصحيح انها تجوز لما فيه من احياء
المحقوق ولا تجوز على شهادة رجل أقل من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين
واتما كغفمة الاشهاد من الاصل ان يقول شاهد الاصل لشاهد الفرع
أشهد أن زيد على عمرو وكذا فاشهد أنت على شهادتي بذلك أو يقول أشهد على
شهادتي اني أشهد أن فلان بن فلان أقرت عندي بكذا أو يقول أشهد اني
سمعت فلانا يقول فلان بكذا فاشهد أنت على شهادتي (واتما) شرط الاشهاد
حتى لا يصح قهمل الفرع بنفس السماع بدون الاشهاد (وفي المحيط) والتحمل
لا يصح الا بالامر ولهذا لو نهى الاصول الفروع عن الشهادة بعد الامر عمل
بالنهي (وفي التتمة) اذا حكى الرجل شهادة نفسه عند غيره في حادثة لرجل على
رجل وقال لذلك الغير اشهد او قال فاشهد ولم يقل على شهادتي لم تجز (وقال)
ابو يوسف رحمه الله تعالى تجوز لان معناه فاشهد على شهادتي (ولا) تقبل
شهادة شهود الفرع الا ان يموت شهود الاصل أو يمرضوا مرضا لا يستطيعون
حضور مجلس القاضي أو يغيبوا مسيرة ثلاثة أيام وليا لهم فاصعدا (وعن)
أبي يوسف انه لم يجعل الفرع شرطاً ولا كنه قال ان كان غائباً عن المصر في
مسافة لو غدا إلى القاضي لاداه الشهادة لم يستطع ان يبيت بأهله صح
الاشهاد لان احياء المحقوق واجب ما أمكن (وذكر) القاضي امام الدين
على السعدي وشمس الأئمة السرخسي ان عند أبي يوسف وعبد الله بن محمد رحمه الله
تعالى ينبغي ان يجوز الاشهاد من غير عذر وعند أبي حنيفة رحمه الله
لا يجوز بناء على ان التوكيد من غير رضی الخصم لا يجوز عنده الا بعذر
السفر أو المرض وعندهما يجوز الا ان هذا غير ظاهر فلا يفتي به (وفي آخر)
شهادات المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى أقبل الشهادة على الشهادة والمشهود

على شهادته في المصر من غير مرض به ولا غلة (إذا) شهد الرجلان عند القاضي على شهادة رجل وصحها الشهادة فإن كان القاضي يعرف الاصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وإن عرف الاصول بالعدالة ولم يعرف الفروع يسأل عن الفروع وإن عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول بالعدالة ذكر الخصاص رحمه الله تعالى إن القاضي يسأل الفروع عن الاصول ولا يقضى قبل السؤال فإن عدلوا أصولهم تثبت عدالة الاصول بشهادتهم في ظاهر الرواية وهو الصحيح وعند محمد رحمه الله تعالى لا تثبت عدالة الاصول بتعديل الفروع لانهما لا يملهم منفعة لهم حيث ينفذ قولهم بعدالة الاصول (إذا) انكر الاصول شهادتهم لم تقبل شهادة الفروع لأن التحميل شرط صحة شهادة الفروع وقد فات هذا الشرط للتعارض بين الخبرين فيفوت المشرط وهو صحة الشهادة انتهى

(نوع في الرجوع عن الشهادة)

لا يصح الرجوع الا في مجلس القاضي حتى لو رجع عند غير القاضي لا يصح (ولو) ادعى المشهود عليه رجوعهما وأراد عيّن ما لا يحلفان (وكذا) لا تقبل بينته على الرجوع لانه ادعى رجوعا باطلا (وفي التهمة) ولو ادعى الرجوع عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع وبالضمان لا يصح لأن الرجوع عند القاضي انما يصح إذا اتصل به القضاء ما إذا ادعى الرجوع عند القاضي والقضاء بذلك صحيح وتقبل الدينة على ذلك (ولو) شهد عند قاض ورجع عند قاض آخر يصح ويجب الضمان عليه لكن اذا قضى القاضي عليه ومن المشايخ من استبعد توقف صحة الرجوع على القضاء بالرجوع أو بالضمان (واذا) أقر الشاهدان عند القاضي انهما رجعوا في غير مجلس القاضي يصح ويحمل الاقرار بمنزلة الانشاء واذا رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل الحكم بها سقطت شهادتهما عن الالتزام على القاضي بالحكم لظهور التناقض بين كلامهما فإن رجعا بعد الحكم لم يرفعوا ضمنا ما أتلفا به شهادتهما وإن رجع أحدهما من نصف والعبرة للباقي لا للراجع (دقيقة في ايجاب الضمان على الشاهدين)

الشاهدان متى اذكرا شيئا ولازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمنا ومتى اذكرا

شما لا يحتاج اليه القضاء ثم تبين بخلاف ما قال لا يصح ان شيا حتى ان مولى
الموالة اذ اقامت فادعى رجل ميراثه بسبب الولاء فشهد شاهدان ان هذا
الرجل مولى هذا الذى أسلم والاه وعاقدوه وانه وارثه ولا يعلم له وارث غيره
فقضى له القاضي بميراثه فاستهاكه وهو معسر ثم ان رجلا آخر اقام البينة انه
كان نفع ولأه الاول والى هذا الثانى وانه توفى وهذا الثانى مولاه ووارثه
لا وارث له غيره فالقاضي يقضى بالميراث للثاني ويكون الثاني بالخيار ان
شاء ضمن الشاهدين الاولين وان شاء ضمن المشهود له الاول لانه ظهر كذب
الشاهدين الاولين فبما للحكم به تعالى (وبيان) ذلك في مسألة الولاء ان قولهما
هو وارثه لا وارث له غيره امر لا يضمنه للقضاء له بالميراث فانهم اذا شهدوا
بأصل الولاء ولم يقولوا انه وارثه فالقاضي لا يقضى له بالميراث وانما اخذ الاول
الميراث بقول الشاهدين الاولين انه مولاه ووارثه اليوم وقد ظهر كذبهما
فضمننا بخلاف مسألة الشهادة في النكاح فانهم اذا شهدا انه مات وهي امراته
لا يصحان لان قولهما مات وهي امراته زيادة غير محتاج اليها فانهم لو قالوا كانت
امراته فان القاضي يقضى لها بالميراث فصار وجود هذه الزيادة والعدم بمنزلة
واحدة فلو انعدمت هذه الزيادة لكان لا يجب عليهم ما شئ لا نعم ما شهدا بنكاح
كان ولم يظهر كذبهما في ذلك (ولو) فلهذا ان لقول على هذا الرجل ألف درهم
فقضى القاضي بشهادتهما وأمر المتدعي عليه بدفع المال وهو آلاف الى المتدعي
ثم اقام المتدعي عليه البينة على البراءة فان الشاهدين يضمنان والمتدعي
عليه بالخيار في ضمن المتدعي او الشاهدين لانهم حققا عليه ايجاب المال
في الحال فاذا اقام البينة على البراءة فقد ظهر كذبهما فصارتا خائنتين فغرمنا
بخلاف الفصل الاول لانه ثمة لم يحققا المال في الحال وانما أخبرا عن شيء
ماض فلم يظهر كذبهما واوضح محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة بمسئلة
الطلاق فان المتدعي عليه اذا أنكر المال وحلف ثم شهدا على اقراره بذلك لم
يجن لماله انه لم يحققا عليه الايجاب ولو حققا في الحال حنث فانضح الفرق
كذا في العدا

(الفصل الرابع في الوكالة والكفالة والموالة)

شرط صحة الوكالة ان يكون الموكل من يملك التصرف لان الوكيل يستفيد

ولاية التصرف من الموكل ويقدر عليه من قبله ومن لا يقدر على شيء
 كيف يقدر غيره عليه (وفي الذخيرة) هذا شرط على قول أبي يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 فلا يشترط أن يكون الموكل قادراً على التصرف بل لو كـ
 يتصرف بإهامة نفسه ولهذا جاز عنده توكيل المسلم الذي بشره الخمر
 والخمر يروى كـيل المحرم الحلال ببيع الصيد وقيل المراد بمالكية الموكل
 للتصرف وقدرته عليه بالنظر إلى أصل التصرف وإن امتنع بعارض ويبع
 الخمر يجوز للمسلم في الأصل وإنما امتنع لعارض النهي (وفي المنتقى) الوكالة
 على أربعة أوجه (أحدها) وكالة رجل لرجل آخر (والثاني) وكالة رجلين
 لرجل واحد (والثالث) وكالة رجل لرجلين (والرابع) وكالة رجلين لرجلين
 أو أكثر وكلها جائزة (ويجوز) أن يوكل كل أحد الأئمة أصناف العبد
 المحجور والصبي المحجور والمعتوه الذي لا يعقل (رجل) قال لا آخر أنت
 وكـيل في كل شيء يصبروكـيل في البياعات والمواضعات والهبات والعقاق لان
 اللفظ عام (وروى) عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكره وكـيل في
 المواضعات دون الهبات والعقاق كـذا ذكره في واقعات الناطقي (وفي)
 أدب القاضي للخصاف ولو قال فلان وكـيل في كل شيء فهذا توكـيل في المحفظ
 لا غير استقصانا والقياس أن لا يصبروكـيلاً (ولو) قال فلان وكـيل في كل شيء
 جائز أمره فهذا توكـيل في المحفظ والبيع والأمر والهبة والصدقة والتفاضي
 لديونه وحقوقه وغير ذلك لأنه فوض التصرف إليه عاتفاً صار به نزلة
 مالو قال ما صنعت من شيء فهو جائز فـيمـلك جميع أنواع التصرفات
 ولو طلق أمر أنه يجوز (قال) الصدر الشهيد رحمه الله تعالى به يفتي حتى يتبين
 خلافه (وذكر) الفقيه أبو الليث في النوازل أن من قال لا آخر وكلت في
 جميع أموري فقال الوكـيل طلفت أمرأتك أو وقفت أرضك لا يجوز لانه
 يراد به هذه اللفظة التصرف على سبيل المبادلة وهو اختيار الفقيه أبي الليث
 وما ذكرناه قبل هو اختيار الصدر الشهيد انتهى (وفي المنتقى) لا خلاف أن
 التوكـيل بالخصوصية في إثبات الدين والعين جائز وإنما الخلاف في أنه هل
 يشترط له تحته رضى الخصم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح التوكـيل إلا

قوله كيف يقدر غيره عليه وكـسر ثابته من أفندر وغيره مفعوله اهـ

برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلاثة ايام او تدلون
 المرأة الموكله مخدرة لم تخالط الرجال بذكر كانت او ثيبا (قال) فخر الاسلام
 البرزوى المخدرة هي التي لا يراها احد غير المحرم من الرجال اما التي جليت
 على المنصة فيراها الاجانب لا تكون مخدرة (وقال) أبو بكر الرازي يلزم
 التوكيل بغير رضى الخصم لانها لو حضرت لا تنطق بحقه الغلبة الحياء عليها
 فيلزم توكيلها وعليه الفتوى (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
 يصح التوكيل بغير رضى الخصم وبه قال الشافعي رحمه الله تعالى (والصحيح)
 ان المخلاف في الزوم لا في الصحة فعنده الوكالة من غير رضى الخصم صحيحة
 غير لازمة حتى ترد الوكالة بترد الخصم ولا يلزمه الحضور ولا الجواب بخصوصية
 التوكيل وعندنا صحيحة لازمة ولا ترد بدهو يلزمه الحضور والجواب
 بخصوصية التوكيل وبقوله ما أخذ أبو القاسم الصغار وبعض
 المتأخرين اختار أن القاضى اذا علم من خصمه التبغت من اياه التوكيل
 يقبل التوكيل وانء لم من الموكل القصد الى اضرار صاحبه بالتحصيل من
 الوكيل لا يقبل التوكيل الا برضى صاحبه واليه مال الامام السرخسي
 والاوزجندى رحمه الله (وفي البرزوى) وكل أحد الخصمين من وكلاء
 المحكمة ووكلاء فقال الا تخوليس لي مال استأجر به من وكلاء المحكمة
 من بقاومه وانا عاجز عن جوابه فلا أرضى بالوكيل بل يتكلم بنفسه
 فالرأى فيه الى المحاكم (وأصله) ان التوكيل بالارضى خصمه من الصحيح
 المقيم طالبا كان أو مطلوبا وضيعا أو شريفا اذا لم يكن الموكل حاضرا في مجلس
 المحكم لا يصح عند الامام رحمه الله تعالى أى لا يجبر خصمه على قبول الوكالة
 وعندهما والشافعي رحمه الله تعالى يصح أى يجبر على قبوله لما ر (وفي)
 أدب القاضى لا خلاف في صحة بالارضى خصمه لكن لا يمتنع حتى الخصم
 في مطالبته بالحضور مجلس المحكم والجواب لنفسه بالارضى الخصم أو مرض
 الموكل أو مخدرة وكونه محبوسا من الاعذار ويلزمه توكيله (فعلى) هذا
 كان الشاهد محبوسا له ان يشهد على شهادته (وقال) البرزوى ان كان في
 سجن القاضى لا يكون عذرا لانه يجز جه حتى يشهد ثم يعيده (وعلى) هذا
 يمكن ان يقال في الدعوى أيضا كذلك بأن يجيب عن الدعوى ثم يعاد

اه (وفي الاول المجي) رجل من الاشراف وقعت له خصومة مع رجل هو دونه
 فأراد أن يوكل وكيلاً ولا يحضر بنفسه هذه المسئلة اختلف العلماء فيها
 قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى نحن نرى ان تقبل الوكالة والشريف
 وغير الشريف فيه سواء (وفي المنبع) قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله
 تعالى التوكيل بالخصومة توكيل بالاقرار في مجلس المحكم حتى لو أقر على
 موكله في غير مجلس المحكم لا يصح اقراره (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى
 آخر التوكيل بالخصومة توكيل بالاقرار مطلقاً في مجلس المحكم وفي غير
 مجلس المحكم فان الموكل أقام الوكيل مقام نفسه مطلقاً فيقتضى ان ذلك
 ما كان الموكل مالكا للموكل مالاً الاقرار بنفسه في مجلس القاضى وفي غير
 مجلس القاضى فكذلك الوكيل (ولأبي) حنيفة ومحمد رحمهما الله ان جواب
 الخصومة يختص بمجلس المحكم حتى لا يستحق على المطالب الجواب الا في مجلس
 المحكم والتوكيل بجواب الخصم يتقيد في مجلس المحكم ضرورة فصار تقدير
 المسئلة وكالة لتعيين خصم في مجلس المحكم ولو قال هكذا لا يصح اقراره
 الوكيل عليه في غير مجلس المحكم (أقر) بالدين وأنكر الوكالة فطالب زاعم
 الوكالة تحليفه على عدم علمه بكونه وكيلاً فالامام رحمه الله قال لا يحلفه وقال
 صاحب المصنف (وذكر) في العمادى عمادى الا على الذخيرة في فصل اثبات الوكالة
 ان في تحليف الوكيل لا ادعى عليه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى قال
 بعضهم هذا جواب الكل الا ان الاختصاص خص قول أبي يوسف ومحمد بالذكر
 لأنه لم يحفظ قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن قوله بخلاف قولهما والى
 هذا مال شمس الأئمة المحلوف في رحمه الله تعالى (ومن) ادعى انه وكيل
 الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر بالتسليم اليه لأنه أقر على نفسه فان
 حضر الغائب وصدقه فذلك والادفع الغريم الدين اليه ثانياً ورجع به على
 الوكيل ان كان باقياً في يده لان غرضه من الدفع برأى ذمته منه ولم يحصل وان
 ضاع من يده لم يرجع عليه لان يتصدىقه اعترف انه محق بالقبض الا ان
 يكون ضمنه عند الدفع لان الأخوذ ثانياً مضمون عليه في زعمهما وهذه كفالة
 أضيفت الى حالة القبض فتصح بمنزلة الكفالة بما ذاب لا على فلان (ولو)
 كان الغريم لم يصدق على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه فان رجع صاحب

لما لى الغريم رجوع الغريم على الوكيل وان ضاع من يده لانه لم يصدقه
 فى الوكالة وانما دفع اليه على رجاء الاجازة فاذا انقطع رجاءه رجوع عليه وكذا
 لو دفع اليه على تكذيبه اياه فى الوكالة وهذا ظاهر فى الوجهه كلها (وليس)
 له ان يسترد المدفوع حتى يحضر الغائب لان المؤدى صار حقا للغائب (وفى)
 فتاوى رشيد الدين رجل قال لمدبونه ادفع ما لفلان عليك الى لا قبض لعله
 يميز قد دفع ذكرى الزيادة ليس له ان يسترده منه لانه تعلق به حق رب الدين
 لان القابض قبض لا جلد لعل يميز (وذكر) فى المنتقى ان له ان يسترده منه
 (وكذلك) المديون اذا دفع قدر الدين الى رجل ايدفع الى رب دينه ثم اراد
 ان يسترده منه له ذلك (وروى) ابن سهاقة عن محمد بن الوكيل بقبض العين
 اذا صدقه صاحب اليد يجبر بالتسليم اليه كالدائن (وذكر) فى وكالة غريب
 الرواية رجل فى يده متاع فقال هذا لفلان وهذا وكيل بالقبض يجبر على
 الدفع فى العين والدين عند ابي يوسف رحمه الله تعالى (وفى شرح) الطحاوى
 ولو ادعى الوكالة بقبض الوديعة ومصدقه لا يجبر على التسليم ولو كذبه
 او سكت لا يجبر ايضا ولو سلم لا يتمكن من استرداده فان حضر
 المالك وكذبه فى الوكالة فى وجه واحد لا يرجع المدفوع على الوكيل
 وهو ما اذا صدقه ولم يشترط عليه الصمان وفى سائر الوجوه يرجع عليه
 بعينه ان كان قائما وبقيته ان كان هالكا (ومن) ادعى انه وصى فلان
 الميت وطلب الدين ومصدق الغريم فانه لا يؤمر بالتسليم اليه بخلاف
 الوكيل فان للقاضى ولاية نصب الوصى ولا يملك نصب الوكيل (ولو)
 وكلف جلاز وجهان فلان يوم الجمعة فزوجها منه يوم الخميس لا يجوز
 لان التفويض تناول زمانا مخصوصا (وفى الصغرى) لو قال بيع عبدى اليوم
 او طلق امرأتى اليوم ففعل ذلك فى غد جازو يكون وكذا فى اليوم وما بعده
 ولا يكون وكذا فيما قبل ذلك (رجل) وكل رجلا بقبض دين على رجل
 فقبضه فهو وديعة عند الوكيل ان سافر به لم يضمن وان استودعه غيره
 ضمن وان خلفه فى أهله لم يضمن فان وضعه عند امرأته أو خادمه أو بعض
 عياله لم يضمن (والوكيل) بالبيع اذا سافر بما أمر ببيعه يضمن (وفى)
 مختلفات القاضى ابي عامر العامرى ولو وكله بقبض وديعته فقال الذى

كانت في يده قد دفعتهما الى الموكل اوالى وكيله فالقول قوله وهو مصدق
 في برائة نفسه (ولو) وكاه بقبض وديعة او غارية فسات الموكل فقد خرج
 الوكيل من الوكالة (فان) قال الوكيل قد كنت قبضتها في حياته ودفعتهما
 الى الموكل لم يصدق على ذلك الا بيمينه (رجل) وكل رجل بقبض كل حق له
 على الناس وعندهم ومعهم وتحت أيديهم وبقبض ما يحدث له من المقاسمة
 بين شركائه وبحبس من يرى حبسه وبالغفلة عنه اذا رأى ذلك وكتب له
 بذلك كتابا وكتب له في آخره انه يحاصم ويخاصم ثم ان قوما يدعون قبل الموكل
 مالا والموكل غائب فأقر الوكيل عنه عند القاضى انه وكيله وأنكر المال
 فأحضر الخصوم شهودهم على الموكل لا يكون لهم ان يحبسوا الوكيل لان
 الحبس جزاء الظلم ولم يظهر اذ ليس في هذه الشهادة أمر براءة المال ولا ضمان
 الوكيل عن موكلاه فاذا لم يجب على الوكيل اداء المال من مال الموكل
 بأمر الموكل ولا بالضمان عن موكلاه لا يكون الوكيل ظالما بامتناعه عن اداء
 المال فلا يحبس فهذه المسئلة تدل على ان المأمور بقضاء الدين من مال الآخر
 يجبر على قضاء الدين (اذا) شهدوا على وكالة رجل في شيء والوكيل
 يجهل الوكالة فان كان وكيل الطالب والمطلوب يدعى الوكالة والوكيل
 يجهل قبل هذه الشهادة وهل يجبر على الخصومة مع الطالب ان شهد
 الشهود أن المطلوب وكلاه بالخصومة مع الطالب وقبل الوكالة
 وان لم يشهدوا على القبول لا يجبر (وكلاه) بطلب كل حق
 له وبالخصومة والقبض ليس له ان يطلب شفعة لان الشفعة شراء والوكيل
 بالخصومة لا يملك الشراء وله ان يقبض شفعة تضي لو كاه بها (وفي البرازي)
 رجل قال لا آخر وكلت بطلب كل حق لي قبل فلان يقصد بما عليه يوم
 التوكيل ولا يدخل الحادث بعد التوكيل (وفي) التوكيل بطلب كل حق
 له على الناس او بكل حق له بخوارزم يدخل القائم بالحادث (وذكر) شيخ
 الاسلام انه اذا وكاه بقبض كل حق له على فلان يدخل القائم بالحادث
 فيتم امل عند الفتوى (وفي المنتقى) وكلاه بقبض كل دين له يدخل الحادث
 أيضا (وعن) محمد ووجه الله تعالى وكلاه بطلب كل عقاره بخوارزم فقد
 الذي في يده العقار بخوارزم الى بخارا له ذلك (وفي) الدين اذا وكاه بطلب

كل دين له على من بهوارزم فقدم خوارزمي الى بخارا وادعاه لايصح (ولو) قال
 في كل دين لي في بخارا فقدم المستقرض منه في خوارزم الى بخارا تصح
 دعواه (وكله) بمطاب كل حق له وبالمخصوصة والقبض فغصب منه انسان
 شيئا بعد الوكالة له طلبه (وعن) الامام رحمه الله تعالى لو قال لا تخرأنت وكيلى
 في قبض مالى على الناس لا يقع على الحادث (ولو) وكله بكل حق له وبالمخصوصة
 في كل حق له ولم يعين الخاص به والمخاصم فيه جازاه (اذا) وقعت المنازعة
 بين الوكيل بالاستقراض وبين موكله فالقول قول الموكل لان الوكيل يريد
 أن يقرمه ما قبضه من القرض وليس للوكيل بالمخصوصة أن يهب ولا يصالح
 لانهما ليسا من المخدومة في شيء فلم يدخلا تحت التوكيل (وفي الولوالجي) ولو
 أن رجلا قال لرجل أقرضت فلانا ألف درهم وقد وكلتك بقبضها منه وقبضت
 وقال المستقرض قد دفعتم الى الوكيل وأنكر الوكيل فالقول قول الموكل
 (وعن) أبي يوسف القول قول الوكيل لانه أقرأه أمين والقول قول الامين ولا
 يستغلف الوكيل نائبه بالله ما يعلم ان رب الدين قد استوفى الدين لان النيابة
 لا تجرى في الايمان بخلاف الوارث حيث يخلف على العلم لان الحق ثبت
 للوارث فكان الخلف بطريق الاصل دون النيابة (وفي المنبيع) الوكيل
 بالبيع مطلقا يملك البيع بما قل من الاثمان أو كثر عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وهذا اذا لم يكن الثمن مسمى اما اذا كان الثمن مسمى بأن قال بيع هذا
 لعبير بألف فباعه بألف الادرهما لا يجوز (وقالا) لا يجوز أن يبيعه الا
 بنقصان يتغابن الناس في مثله وهو راية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى (ويملك) البيع بالعرض ايضا كما يملك البيع بالاثمان كالدرهم
 والدنانير وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقالا) لا يملك الا البيع
 بالاثمان (الوكيل) بايجار الارض وكيل بايجارها بأي عرض كان سواء أجزاها
 بكيلى أو وزنى بعينه أو بغير عينه أو بالعرض قليلا كان أو كثيرا عملا باطلاق
 الوكالة عنده كالوكيل بالبيع (وغدهما) لا يجوز الا بالدرهم أو بالدنانير
 أو ببعض ما يخرج من الارض يعنى به المزارعة عملا لا طلاق على المتعارف

وعندهما

وعندهما تجوز المزارعة (وعنده) لا تجوز لانهما فاسدة (الوكيل) بالبيع
المطلق يملك البيع بالنسيئة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى (وفي
البرازي) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الوكيل انما يملك البيع
بالنسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة اما اذا كانت للحاجة كالمرأة تعطى غزلتها
لا يبيع لم يملك نسيئة وبه يفتي ولو وكيل بالبيع ان يبيع بالنسيئة ويأخذ
وهنا وكفيل (اما) الاقالة والمحط والبراء والتجوز بدون حقه يجوز
عندهما ويضمن خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى والوكيل بالشراء يملك
الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع والسلم فاذا باع ثم اقال لزم الثمن وكذا الاب
والوصي والمتولي كالأب (وفي التهمة) والمحقق ثم على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى يجوز البيع بالنسيئة طالبت المدة أو قصرت وعند صاحبيه
لا يجوز الا بأجل متعارف في تلك السلعة (ولو) وكالة بالبيع نسيئة فباعه
بالنقد جاز (اذا) قال الموكل بيع هذا العبد في السوق فباعه في داره لم ينفذ
البيع عند زفر لانه مخالف وعند الأئمة الثلاثة ينفذ لان هذا التقييد غير
مفيد فيلغو فيقي الامر بمطلق البيع وقد وجد فينفذ
(نوع في العزل)

الموكل اذا عزل وكيله وهو حاضر انعزل وكذا لو كان غائبا فكتب اليه
كتاب العزل فباعه الكتاب وعلم ما فيه انعزل حتى لو عزله الموكل ولم يعلم
الوكيل بعزله فهو على وكالته وتصرفه جائز في جميع الاحكام حتى يبلغه
العزل (الوكيل) لو عزل نفسه بدون علم الموكل لا يبيع خلافا للشافعي رحمه
الله تعالى (وفي الذخيرة) وتبطل الوكالة بموت الموكل وحنونه مطبقا
وارتداده ومحاقبه دار الحرب (وقد) اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله
تعالى في حد الجنون المطبق فقال أبو يوسف حده شهر لانه يسقط به
الصوم وعنه أكثر من يوم وليلة لانه يسقط به الصلوات الخمس (وعند) محمد
حد حول كامل وهو الصحيح لان استقراره حولا مع اختلاف فصوله آية
استحكامه لانه يسقط به جميع العبادات كالصلاة والصوم والزكاة اما ما دون
الحول فلا يمنع وجوب الزكاة فلا يكون في معنى الموت (ولو) وكالة بقبض
الدين ثم ان رب الدين وهبه من القريم والوكيل لم يعلم بذلك فقبض منه

وهالك في يده فلا ضمان عليه والدافع ان يأخذ - ذبه الموكل (ولو) مات العبد
 المأمور ببيعه أو الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع وقبض الثمن وهالك في يده
 ضمن ولم يرجعه به - الى الأمر ولا في تركه ان كان هو المالك قال صاحب
 الفصول والفرق في الايضاح فليمنظر ثمة (وفي الولو المحي) تعليق الوكالة
 بالشروط محو زفانه نص في الزادات في باب المخلع (امرأة) قالت لا وجه اذا
 جاء غدا فطلقني بالف درهم جاز ولو نهت الزوج عن ذلك قبل مجيء الغد جاز
 فيها حتى لو طلق الزوج بعد ذلك وقع بغير جعل لانه عمل بنهيها في ابطاله ولاية
 الزام المسال عليهم الا في المحر عن الطلاق فدل أنه صحيح تعليق التوكيل بالشروط
 انتهى

* (نوع في الكفالة) *

الكفالة في الشريعة ضم الذمة الى الذمة في المطالبة دون الدين وقيل ضم
 الذمة الى الذمة في الدين فيصير الدين الواحد في حكم دينين أو تصير الذمتان
 في حكم ذمة واحدة لان الكفيل مطالب كالاصيل والمطالبة بإيفاء الدين
 بالدين محال لان المطالبة فرع الدين فلا يتصور الفرع بدون الاصل فلزم
 من توجه المطالبة الى الكفيل ثبوت الدين في ذمته فلزم تعدد الدين ضرورة
 ولهذا لو وهب الدين من الكفيل يصح ولهذا يرجع الكفيل على الاصيل
 فلو لم يكن الدين ثابتا على ذمة الكفيل لما صح هيبته لان هبة الدين من غير
 من عليه الدين لا تصح (ولا) تصح الكفالة الا من يملك التبرع لان الكفالة
 عقد تبرع فتصح من يملك التبرع ولا تصح من لا يملكه فلا تنعقد كفالة المجنون
 والصبي ولا تجوز كفالة المكاتب عن الاجنبي لانه لا يكتب عبدا ما بقي
 عليه درهم على لسان صاحب الشرع الشريف صلوات الله تعالى وسلامه
 عليه وسواء أذن له المولى أو لم يأذن لأن اذن المولى لم يصح في حقه وصح في
 حق القن حتى يطلب به بعد العتق (ولو) كفل المكاتب أو المأذون عن
 المولى جاز لانهما يملكان التبرع عليه كذا في المنبع (وفي الولو المحي) رجل
 قال لا تخبر أنا ضامن بعرفة فلان فليس هذا بكفالة (وروي) عن أبي
 يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الاصل انه قال هذا على معاملة الناس
 (ولو) قال الكفيل قد ضمنت به أو قال هو على أو لمي فقد لزمته الكفالة

لان هذه الالفاظ عبارة عن الكفالة (ولو) قال كتبته لك عندي أو
 قال اثبتتها لك عندي فهذا ليس بضمهان بخلاف ما اذا قال كتبته لك على
 أو اثبتتها لك على لان كلمة عندي لا تنبي عن الالتزام بخلاف كلمة على تدكر
 الالتزام (وفي المنهاج) للتعقيب وتجاوز الكفالة بأن يقول انا كفيل
 بمالك عليه أو ضامن أو زعيم أو قبيل أو مالك عليه فهو على أو عندي أو
 قبيل فهذا كله ضمهان صحيح (ويجوز) تعليق الكفالة بشرط بأن يقول
 ما يابست فلانا فعلى أو ما يذوب لك على فلان فهو على انتهى (ولو) قال أنا به
 زعيم أو قبيل أو ضمن لزمته الكفالة لما قلنا لان الزعيم والكفيل سواء (قال)
 عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم وكذا القبيل والضمن (ولو) قال انا
 ضامن لك حتى أدلك لا يكون كفيلا كما لو قال أنا ضامن بمعرفة (قبيل)
 مكتوب على باب بلد الزوم الكفالة أو لهام لامة أو وسطها دامة وآخرها
 غرامة ومن لم يصدق فليجرب ليعرف البلا من السلامة (ثم) هي تصح
 في الاعيان المضمونة وبالنفوس عندنا فان كفيل بنفسه الى شهر ثم دفع اليه
 قبل شهر برئ (وفي) شرح الشافى يجب تسليمه بعد الشهر كما لو باع بعتن
 مؤجل (كفل) ثلاثة أيام لا يبرأ بمضيها والثلاثة لتأخير المطالبة قاله أبو
 جعفر (وعن) أبي يوسف رجه الله تعالى كفيل الى عشرة أيام فهو عليه أندا
 حتى يبرأ (وقال) يحد رجه الله تعالى كفيل بنفسه الى شهر على أنه برئ اذا
 مضى الشهر فهو لا يضمن شيئا (قال) الفقيه أبو الليث الفتوى على انه لا يصير
 كفيلا (وفي) الواقعات الفتوى على انه يصير كفيلا (واذا) مات الكفيل
 بالدين المؤجل حل الدين في ماله ثم وارثه الرجوع على الاصيل الى أجله
 (وكذلك) لو مات الاصيل الى أجله (وكذلك) لو مات الاصيل والكفيل حتى
 يحل الدين في تركة الاصيل ويكون على الكفيل الى أجله (وان) مات
 رب الدين بقي الدين عليهم الى أجله (رجل كفيل بنفسه رجل وهو محبوس
 فلم يقدرا ن يأتي به الكفيل لا يطالب الكفيل به لانه كفيل مالا بقدر على
 تسليمه فلا يصح (ولو) كفه وهو مطلق ثم حبس الكفيل يطالب الكفيل
 به حتى يأتي به لانه مالا كفيل به كان قادرا على اتيانه (ولو) كفيل
 بنفسه أو مالا والطالب غائب لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى

الا ان المر يض اذا قال لو ارثته اخمن عني دين فلان وهو غائب فانه يجوز
 (وقال) أبو يوسف رحمه الله يجوز ذلك كله لان الكفالة تصرف على نفسه
 خاصة فيتم به كالأبراء (رجل) كفيل عن رجل على انه ان لم يسلمه اليه يوم
 كذا فالمال عليه صحيح هذا الشرط فان توارى المكفول لم يرفع الكفيل الامر
 الى القاضي لينصب وكيله عن الطالب ويسلمه اليه فبرأ (وكذلك) فمين
 باع شيئا على ان المشتري بالخيار فترى البائع فان المشتري يرفع الامر الى
 المحاكم فينصب عنه وكيله فيسلمه اليه (قال) الفقيه أبو الليث هذا القول
 بخلاف قول أصحابنا في الروايات الظاهرة وانما هو في بعض الروايات عن
 أبي يوسف رحمه الله ولو فعل القاضي هكذا اذا علم ان الخصم متعنت بذلك
 فهو حسن (ولو) كفيل بفس رجل بنفس رجل على انه ان لم يوف به الى كذا
 ولم يوف به فعليه المال الذي له عليه جاز (ولو) قال ان لم أوفك به غدا
 فعلى ألف درهم ولم يقل التي لك عليه والطالب يدعي ألف درهم وقال
 الكفيل ليس للطالب عليه ألف درهم وهذا كان اقرارا مني بألف درهم
 معلقا بالشرط ولم يكن كفالة بالمال وقال الطالب لي عليه ألف درهم وهو
 الآن علق الكفالة بذلك المال لعدم الموافقة لزمه المال في قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء (وان)
 ادعى رجل على رجل مالا فقال له المطلوب ان لم آتك غدا فهو على لم يلزمه
 ذلك وان لم يأت به لان تعليق الاقرار بالشرط باطل (ولو) قال ذلك كفيله
 لزم الكفيل ما ثبت عليه بيينة أو اقرار منه لان هذا تعلق الكفالة
 بالشرط وتعلق الكفالة بشرط عدم الموافقة اذا اتحد الطالب والمطلوب
 جائز (ولو) قال ان لم أوفك غدا فأتدعي به عليه فهو على لم يلزم المطلوب
 الا بيينة أو اقرار المطلوب لان اقرار الكفيل في حق المطلوب ليس بحجة
 ويلزم الكفيل ما ادعى عليه ان لم يأت به لان التكفيل لما علق الكفالة
 الثابتة بعدم الموافقة كان هذا اقرارا منه وليس له ككفيل ان يطالب
 المستدين قبل الاداء وان كانت الكفالة بالامر ومع ذلك لو اذاه الكفيل
 له ان يسترد ما لم يؤده المكفول عنه الى الدائن (ولو) وهب رب الدين
 الدين لاحد مما فهذا وأداء المال سواء (وكذا) لو مات الطالب فورثة

أحدهما (إبراه) الاصيل يبرئ الكفيل لآعكسه (لو) أنزعن الاصيل
فهو تأخير عن الكفيل لآعكسه (وان) أبرأ الاصيل ورد الإبراء صح رده في
حق نفسه مو يطالب به وهل يصح في حق الكفيل اختلافوا فيه كذا في
البرازي (وفي الولوالجي) صح الرذن الاصيل في حق نفسه وفي حق الكفيل
جميعا حتى تعود الكفالة انتهى (والكفالة) الى المحصا جائزة وتناول
اول المحصا (ولو) قال الى ان تطر الممجة أو تهب الريح لا يجوز (كفل)
عن انسان بمال عليه الى سنة يجب على الكفيل مؤجلا وان كان على
الاصيل حالا (وان) مات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا يرجع ورثة
الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته (وعن) أبي يوسف رحمه
الله تعالى فيمن قال انا كفالت به عتلى انى متى طولت به أو كلما طولت به
فلى أجل شهر صحت الكفالة وله أجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم
الشهر من المطالبة لزم التسليم ولا يكون للطالبة الثانية تأجيل (رجل) قال
لغيره اذا جاء غدا فأت برى من هذا المال لا يبرأ وان كان أصل المال
عليه من كفالة يبرأ (وكذا) اذا قال ان قدم فلان فأت برى منها
(وكذا) لو شرط الكفالة على هذا فهو جائز (رجل) له على آخر ألف درهم
وبها كفيل عنه فصالح الكفيل الطالب على مائة على ان يبرأ الاصيل
من الألف والكفالة يأمره وجع الكفيل على الاصيل بالمائة لا بالآلف
(ولو) صالح على مائة على ان يبرأ الكفيل الباقي يرجع بالآلف (الطالب)
اذا أبرأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل (وذكر) في المعادى من له
دين على آخره ككفيل فأت ترى الطالب من الغريم عقارا يبيع جائزا
وتقاصا الثمن أو وقعت المقاصة باعتبار الجانسة هل يبرأ الكفيل
(اجاب) صاحب الهداية انه يبرأ قيل له ولو تقصاها قال لا تعود الكفالة
(وفي الولوالجي) رجل كفل بنفس رجل ولم يقدر على تسليمه فقال له الطالب
ادفع الى ما الى المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فان أراد ان يؤديه على
وجهه يكون له حق الرجوع على المطلوب فالحيلة في ذلك ان يدفع الدين الى
الطالب ويطلب الطالب بماله على المطلوب اليه ويوكاه بقضه فيكون له حق

المطالبة فاذا قبضه يكون له حق الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير هذه
الحيلة يكون متطوعا ولو أدى بشرط ان لا يرجع عليه لا يجوز (وفي
البرازي) رجلان في سفينة معهم ممتع وثقلات السفينة فقال
احدهما لصاحبه اني متاعك على ان يكون متاعى بيني وبينك انصافا
قال محمد رحمه الله تعالى هذا فاسد وضمن المالك المتاع نصف قيمة متاعه
(رجل) قضى دين غيره بغير امره جاز فلوانه قضى بوجه من الوجوه يعود الى
ملك قاضى الدين لانه متطوع ولو قضى بامر يعود الى ملك من عليه الدين
وعليه للقاضي مثلهما (وفي القنية) رجل طالب دينه من المسكين فاعطاه
مقدارا معينان المخطئة ولم يبعها منه ولم يقل انها من جهة الدين فهو يبيع
بالذي يراه ان كانت قيمتها أقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوما
يكون يباع بقدر قيمته من الدين والا فلا يبيع بينهما اهـ (كفالة) المريض
يصح من الثلث ولا تجوز بما لا يمكن استيفاءه نحو المحسود والقصاص (واذا)
كفل عن المشتري بالنم من جاز وان كفل بالمبيع عن البائع لا يصح (وذكر)
في شرح أدب القضاء للحسام الشهيد وان ادعى الطالب على المطلوب حدثا في
قذف او دما فيه قصاص او جراحة فيها قصاص فقال لي بينة حاضرة وطالب
كفيل من المطلوب فانه يجبر المطلوب على اعطاء الكفيل ثلاثة ايام حتى
يحضر شهروده عند أبي يوسف وهو قول محمد وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا يجبر له كن ان أعطى كفيل لاجاز (واجمعوا) ان في الحدود والحالصة لله تعالى
كحد الزنا وشرب الخمر والسكر من النبيذ اذا قدمه الى القاضي فقال الذي
قدمه لي بينة حاضرة وطالب منه كفيل لا يجبر على اعطاء الكفيل (وان) ادعى
سرقة لا يجبر على اعطاء الكفيل في حق القطع لانه خالص حق الله تعالى
لكن يجبر على اعطاء الكفيل ثلاثة ايام بالمال المسروق اذا ادعى المسروق
منه قبله المال الذي سرقه (وكل) شيء يجب فيه التعزير مثل الحر يقذف
العبد او الحر يشتم الحر شتمه فيجب فيها التعزير فيقول الطالب لي بينة
حاضرة فخذ لي منه كفيل فانه يجبر على اعطاء الكفيل ثلاثة ايام لان التعزير
حق العبد سقط بعفوه ويستخلف فيه حتى انه يثبت بشهادة النساء مع الرجال

فيجبر المطلوب على اعطاء الكفيل فيه كالأموال (الكفالة) بالعهدة
 باطلة وبالإخلاص أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقالا) تصح بالإخلاص
 وبالدرك تجوز بالاتفاق (رجل) قال لمن يلزم غريمه خله فانا أو أهلك
 إذا بدالك لم يكن كفيلا بالنفس ولو قال خله على أن أو أهلك ففي القياس
 كذلك وفي الاستحسان يكون كفيلا بالنفس (وعن) محمد رحمه الله تعالى
 قال المطالب ضمنت لك ماعلى فلان إنما أقضيه منه وادفعه إليك ليس
 هذا بكفالة ومعناه أن يتقاضاه ويدفعه إليه إذا قضيه منه على هذا
 معاني كلام الناس (أن لم) يواف به غدا فعليه ماعليه فمات المكفول
 عنه لزمه للمال ماضى الغدوان مات الكفيل قبل الاجل ان سلمه ورثته
 قبيل الاجل أو المكفول سلم نفسه عن جهة الكفيل قبل مضى الاجل
 يرى (وقال) الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إنما يصح تسليمه عن
 الكفيل إذا كانت الكفالة بأمر المكفول له والا فلا (كفل) بنفسه على
 أنه متى طالبه سلمه إليه فإن لم يسلمه فعليه ماعليه ومات المطلوب وطالبه
 بالتسليم وعجز لا يلزمه المال لأن المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح
 فإذا لم تصح المطالبة لم يتحقق الجبر الموجب للزوم المال فلا يجب إليه أشير
 في النزاع (كفل) بنفسه على أن المكفول عنه إذا غاب فالمال عليه فغاب
 المكفول عنه ثم رجع وسلم إلى الدائن لا يبرأ لأن المال بحلول المشر وط
 لزم فلا يبرأ إلا بالإلزام والإبراء (وكذا) إذا قال الكفيل إذا غاب عنك ولم
 أو أفك به فانا ضامن المال الذي عليه (أما) إذا قال ان غاب فلم أو أفك به
 فانا ضامن بماعليه فإن هذا على أن يوافق به بعد الغيبة (وعن) محمد رحمه الله
 تعالى قال ان لم يدفع لك مديونك مالك أو لم تقضه فهو على أن المطالب
 تقاضى المطلوب فقال المديون لا أدفعه أو لا أقضيه وجب على الكفيل
 الساعية (وعنه) أيضا أن لم يعطك المديون دينك فانا ضامن إنما يتحقق الشرط
 إذا تقاضاه ولم يعطه (وكذا) إذا مات المطالب بلا أداء (وفي) الافتاوى أن
 تقاضيت ولم يعطك فانا ضامن ومات قبل ان يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان
 (ولو) قال بعد التقاضى أنا أعطيك فإن أعطاء مكانه أو ذهب به إلى السوق
 أو منزله وأعطاه جاز فإن طال ذلك ولم يعطه من يومه لزم الكفيل (أقر)

بالكفالة بالنفس أو ثبت بالسنة عند المحاكم قال الخصاص لا يحبس
 فيها أول مرة (وفي) ظاهر الرواية كذلك في الإقرار أمان في السنة يحبس
 ولو كان أول مرة (غاب) المكفول أن علم مكانه أوله خرجة مفهومة في كل
 حين إلى مكان أمهل المحاكم المكفيل إلى أن يذهب إليه ويأتي به إذا أراد
 المكفيل الذهاب وإن أتى حبسه حتى يجي به وإن لم يعلم مكانه واتقفا
 عليه لا يحبس ويجعل ذلك كونه (وفي الخزانة) يجبره المحاكم على تسليم
 المكفول به إلى الطالب ويعطى المكفيل ولا يجبره على إعطاء
 المكفيل (فان) قال لا علم لي بمكان المكفول به إن صدقه
 المكفول له سقطت المطالبة ولا يحبس حتى يظهر بعينه ولا يلحقه (كفل)
 على أنه بالخيار إلى عشرة أيام أو أكثر صرح ذكره البرازي (وفي القنية)
 المكفيل بأمر الأصيل لئلا يمتد إلى الدائن بعدما أدى الأصيل ولم يعلم به
 لا يرجع على الأصيل (إذا) غاب المكفول عنه فللدائن أن يلزم المكفيل
 حتى يحضره وأجيلة في دفعه إن يدعى المكفيل عليه أن خصمك غاب
 غيبة لا يدري مكانه فبين في موضعه فإن أقام بينة على ذلك تدفع عنه
 الخصومة (وفي المنبع) لو قال أنا ضامن لك على أن أدلك عليه أو وقف
 عليه لا يكون ذلك كفالة (وفي المنتقى) يكون كفلا وعلى هذا معاملة
 الناس (وفيه) أيضا إذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل
 عنه رجل لا غرماء لم تصح الكفالة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وسواء كان
 ذلك الرجل الذي تكفل للغرماء ابنه أو أجنبيا لم تصح عنده وقال أبو يوسف
 ومحمد رحمه الله تعالى تصح ويلزمه جميع ما تكفل به وهو مذهب
 الشافعي رحمه الله تعالى (ولو) تبرع به إنسان يصح بالاجماع (وكذلك)
 لو كان به كفيل يبق كذلك بالاجماع اهـ
 * (نوع في التسليم) *

قوله قبل من الثقبول في الرصع

(سلمه) إلى الطالب برى قبل الطالب أولا كمن وضع الدين بين يديه يبرأ
 قبل أولا (شرط) الموافقة في المسجد فوافاه في السوق أو في مجلس المحكم
 فدفعه في السوق يبرأ عند الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك بن أنس
 إجماعين (قال) السرخسي كان هذا في ذلك الزمان أما في زماننا لو شرط

المجلس وتسلم في السوق لا يبرأ الغلبة الفساد اذا لم يعان على الاحضار الى باب
الحاكم واليه ذهب الامام زفر رجه الله وعليه الفتوى (وفي التجريد)
شروط تسليمه في مجلس الحكم ان سلمه في المصر في مكان يقدر على المحاكمة به يرى
وان كان في برية لا يبرأ (وان) شرط ان يسلمه في مصر كذا في مسئله في مصر
آخر يرى عند أبي حنيفة رجه الله تعالى (وعند) محمد رجه الله تعالى لا يبرأ
(ولو) سلمه في السواد أو في موضع لا قاضي فيه ثم لا يبرأ في قوله (شرط)
تسليمه عند الامير فسلمه عند القاضي أو عزل ذلك الامير فسلمه عند امير قاص
مكاتبه جاز (ولو) سلمه اليه رسول الكفيل أو وكيله أو الكفيل نفسه
عن كفالة المطلوب جاز (ضمن) نفس رجل وحبس في المهن فسلم
لا يبرأ (ولو) ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ (ولو) أطلق ثم حبس
ثانيا فدفعه اليه فيه ان كان الحبس الثاني من أمور التجارة ونحوها صح
الدفع وان كان من أمور السلطان ونحوها لا (حبس) الطالب المطلوب ثم
طالب الكفيل به فدفعه وهو في حبسه قال محمد رجه الله تعالى يبرأ (ولو)
قال المطلوب دفعت اليك نفسي عن كفالة فلان وهو في حبسه جازو يرى
(الكفالة) بالنفس تورث بان مات المكفول له (وان) سلم المكفول عنه
نفسه ولم يقل عن كفالة فلان لا يبرأ الكفيل (وعن) محمد رجه الله تعالى
حبس المكفول بالنفس بدين عاينه ثم ان الطالب خامم الكفيل في طلبه
فأخرج القاضي لاجله من الحبس فقال الكفيل دفعته اليك لكفالتني
ورسول القاضي معه وهو ممتنع عنه برسول القاضي لا يبرأ (ولو) قال قدام
القاضي وهو محتاصم دفعته اليك يبرأ (ولو) كان المطلوب محبوسا عند غيره
القاضي الذي تخاصمها عنده يجبر الكفيل على تخليصه واحضاره الجملة
من البرازي

• (نوع في بيان أحكام الحوالة) •

صحة الحوالة تعتمد على قبول المحتال له والمحتال عليه (ولا) تصح الحوالة في
غنية المحتال له في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى كافي الكفالة
الا ان يقبل رجل الحوالة عن الغائب (ولا) يشترط حضرة المحتال عليه لصحة
الحوالة حتى لو أحاله على رجل غائب ثم علم الغائب بها فقبل صحمت الحوالة

(وكذا) لا يشترط حضرة المحيل حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك على
فلان ألف درهم فأحتل به ساعلي - فرضي الطالب بذلك وأجاز صحت الحوالة
وليس له الرجوع بعد ذلك (ولو) قال رجل للمدين إن فلان بن فلان عليك
ألف درهم فأحتل به ساعلي - فقال المدين أنا حلت ثم بلغ الطالب فأجاز لا يجوز في
قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى (واختلف) المشايخ في أن الحوالة
تقل الدين من ذمة إلى ذمة أو تقل المطالبة فعند البعض نقل الدين وعند
البعض نقل المطالبة والاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى نقل الدين وعند محمد رحمه الله تعالى نقل
المطالبة (ونمرة) الخلاف تظاهر فيما إذا أبرأ المحتال للمحيل عن دين
الحوالة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح لأنه انتقل الدين عنه إلى
المحتال عليه وعند محمد رحمه الله تعالى يصح (وفي) التجريد إذا أحاله وقبل
الحوالة برى المحيل عند الأئمة الثلاثة (وكل) دين جازت الكفالة به فالحوالة
به جائزة كسدا في الخلاصة (قال) الطالب مات المحتال عليه ولا تركه وقال
المحيل مات عن تركه فالقول للطالب مع حلفه (المحيل) والمحتال يمكن أن
النقض وبالنقض يبرأ المحتال عليه (قال) المحيل مات المحتال عليه بعد أدائه
الدين اليك فقال المحتال لا يل قبله وتوى حتى في الرجوع به عليك فالقول
للمحتال لئلا يمسكه بالأصل ولو قضى المحتال عليه الحال له المال بأمر المحيل
رجع على المحيل فإن قال المحيل كان لي عليك لم يصدق ولم يكن قبول الحوالة
إقرارا منه بشئ لأن الأداء حصل بأمره وإنما ثبت حق الرجوع فلو بطل
انما يبطل بكون الدين عليه والحوالة قد تكون على غير المدين كما تكون على
المدين فلا يبطل حق الرجوع بالشك (فلو) قال المحيل للمحتال كنت
وكيلي في قبض الدين من المحتال عليه وقال المحتال أحلتني عليه بدين لي
عليك فالقول قول المحيل مع يمينه إلا أن يقول المحيل اضمن هذا المال فني
انتهى كسدا في الولاء المحي (وفي) شرح الوفاية وذكره السفينة وهي أن يدفع
إلى تاجر مالا بطريق الأقرض ليس دفعه إلى صديق له في بادئ الأمر لسقوط
خطر الطريق (وإنما) سمي الأقرض المذكور بهذا الاسم تشبيها له

قوله وتوى بوزن أي هلك

بوضع المراهم في السفائح في الاشياء المحبوبة كما تجعل العصا محبوبة ويحبها
فيها المال وانما يشبه به لان كلاهما احتمال لحدوث خطر الطريق أو لان
اصلها ان الانسان اذا اراد السفر واهتدوا ارادوا ان يرسلا الى صديقه فوضعه
في سفينة فجمع ذلك خاف خطر الطريق فأقرض ما في السفينة انسانا آخر
فلما لقي السفينة على اقرض ما في السفينة ثم شاع في الاقرض لسقوط خطر
الطريق انتهى كلام صدر الشريعة (وفي المنبع) ويكره قرض يستفاد به
امن الطريق صورته رجل دفع الى تاجر عشرة دراهم قرض ليدفعها الى
صديقه ليستفيد به سقوط خطر الطريق وهو معنى قوله وتكره السفائح
وهي جميع سفينة بضم السين وفتح التاء وانما يذكر ذلك لقوله صلى الله عليه
وسلم كل قرض جر نفعا فهو ربا وانما قال ويكره قرض الخ لانه انما دفعه
على سبيل القرض اليه فجر نفعا وهو امن الطريق فانه حرام والله اعلم
« (الفصل الخامس في الصلح) »

الصلح على ثلاثة أضرب صلح مع اقرار و صلح مع اذكار و صلح مع سكوت
وهو ان يقر المدعى عليه ولا يذكر بل يسكت (ووجه) الانحصار
ان المدعى عليه عند دعوى المدعى اما ان يجيب ادعواه أو لا يجيب فان
اجاب فلا يخلو اما ان يسكت يكون الجواب بالاقرار أو بالاذكار فهو
الضرب الاول والثاني فان لم يجب أصلا فهو السكوت وكل ذلك جائز
عندنا (وقال) الشافعي رحمه الله لا يجوز الصلح مع الانكار والسكوت
(وصلح) الفضولي جائز بان يقول الفضولي أقر المدعى عليه سرا عندى
بأنك على حق في دعواك فصالحني على كذا وضمنه صح (وطريق) الضمان
ان يقول الفضولي صالح من دعواك على كذا على اني ضامن أو على مالي أو
صالحني من دعواك على فلان على كذا و اضاف العقد الى نفسه أو ماله صح
وطولب الفضولي بالبدل ثم يرجع على المصالح عليه ان كان الصلح بامره
كذا ذكره في السبازي (وفي اللوامحي) ولا يجوز صلح الدين بالدين الا
ان يكون من جنسه وهو ان يكون عليه عشرة دراهم الى شهر فصالحه على
خسة الى شهرين فيجوز (أما) الاول فلان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن الكالئ بالكالئ (وأما) الثاني فلان ذلك ليس بصلح لان المصالح

عليه من حقه الذي كان قبل الصلح لكنه تبرع بشيئين بمط البعض
وبالزيادة في الاجل (ولو) صلح من دينه على عبد يجوز ولم يبعه مباحة
لان معنى الصلح على التجوز بدون الحق فصار بالصلح كأنه ابراء من بعض
الدين واشترى العبد بالباقي (ولو) كان له على رجل ألف درهم فصالحه
منها على خمسة درهم جاز وان فارقه قبل ان يعطيه اياه لان هذا الصلح
ابراء عن النصف ومطاب لا يفاء النصف لان الصلح يجوز بدون الحق والتجوز
بدون الحق ابراء البعض واستيفاء البعض وذلك جائز (ولو) صلح من دينه
على بعضه طاجلا أو آجلا كان جائزا لانه تبرع باسقاط البعض واسقاط
المطلوبة عما بقي في يده (ولو) صلح به بجنس آخر آجلا لا يجوز لانه مصارفة
الدرهم بالدينار آجلا فلا يجوز (رجل) له على رجل ألف درهم دين
فأنكر المطلوب ذلك فصالحه المطالب على مائة درهم فقال له صالحتك على
مائة درهم من الالف التي عليك وأبرأتك عن البقية أو لم يقل فذلك جائز
ويبرأ المطلوب في الظاهر ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى لانه مضطر في
هذا الصلح معنى والرضى شرط جواز الصلح (وفي القسنة) ادعى عليه
مالا فانكره وحلف ثم ادعاه المدعى عند قاض آخر فانكره فصالح يصح
(وفي) الاسرار انه لا يصح (وكذا) في نكحت الشيرازي وقيل يصح (وروي)
محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يصح (قال) ورأيت
بخط علماء الائمة الجاهلي ادعى على آخر حق التعزير أو وحد القذف وأنكر
الآخر وتوجهت عليه الممن فافتدى عنه بمال قال المحلوان في فيه اختلاف
المشايخ قيل يحمل اخذ ذلك وقيل لا يحمل (ولو) ادعى حق الشرب والمسئلة
بمالها فالاصح انه يجوز اخذ المال ويجوز الافتداء (رجل) له على آخر ألف
درهم الى سنة فصالحه على ان يعطى بها كفيلا ويؤخرها الى سنة أخرى يجوز
(وكذا) لو كان بها كفيل فاعطاه كفيلا آخر وأبرأ الكفيل الاول وأخرها
سنة يجوز (ولو) صلح على ان يحمل له نصف المال على ان يؤخر عنه ما بقي
الى سنة أخرى مثل حلوله ثم استحق لم يرجع عليه حتى يحل الاجل (وكذا) لو
وجدها زبوا أو ستوقة (وان) صلح على عبد فوجد فيه عيبا فردته ان عاد
اليه بالتمتع يعود الاجل وان عاد بالاقالة فالسالم حال (وكذا) لو كان بالمال

قوله سنة وقفة بالتمتع والتمتع بدعي زبوا

كفيل أوره في يد المـرتـمـن فالـمـن والكفيل على حاله (ولو) جعل
دينه حالاً فهو حال وليس يصلح لأن الاجل حق المطالب وقد أبطله
(وكذا) لو قال أبطلت الاجل أوتركتـه أوجعلته حالاً (أما) لو قال برأت
من الاجل بالضم لم ينطـل أما اذا قال أبرأتك أبرأت بالمفتـح بطل الاجل
(ولو) قال لا حاجة لي في الاجل لا يبطل الاجل (وفي الخلاصة) رجل
ادعى على آخر ألف درهم ثم فأنكر ثم صالحه على أن يبيعه بها عبداً جاز
وهذا اقرار منه بالدين بخلاف قوله صالحته على هذا العبد
فانه لا يكون اقراراً منه بالدين (وفي الاصل) اذا كان لرجل على آخر ألف درهم
فقال له أبرأتك عن خمسمائة أو حطت عنك خمسمائة عـلى أن تعطيني
الباقى ولم يوقت وقتاً فأعطاه الباقي في هذا اليوم أو لم يعطه برى
عن خمسمائة (وفي) الجامع الصغير جعل المسئلة على ثلاثة أوجه ان قال
ادألى غداً خمسمائة على انك برى من الباقي أو على انك ان لم تعطني خمسمائة
فالألف عليك عـلى حاله فالامر كما قال ولو قال ادألى خمسمائة غداً على
انك برى من الفضل فان أعطاه برى مطلقاً وان لم يعطه فعند أبي حنيفة
ومحمد درهمان الله تعالى لا يبرأ وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ
(ولو) قال أبرأتك عن خمسمائة عـلى أن تعطيني غداً خمسمائة
حصل الا برأه مطلقاً اهـ الخمسمائة غداً أو لم يؤد (ولو) قال ان
أديت الى خمسمائة فأنت برى أو متى أديت الى أو ان أديت أو اذا أديت
لا يبرأ لان تعليق البراءة بالشرط باطل (صحيح) من دعوى الدين على درهم
واقترع قبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان كان عن اقرار فاقترع عن بين
يديين بزعمهما وان كان عن انكار ففي زعم المدعى كذلك وفي زعم المدعى عليه
بذل للمال لا لسقاط الدين وقبض البدل ينعقد لا لسقاط لا يشترط كفاي
المخلع والعق على مال (وان) وقع عن درهم في الذمة على ديناراً وعكسه
فيشترط قبض البدل في المجلس لانه صرف (وان) وقع عن دينار في الذمة
على دينار أقل لا يشترط قبضه فيه لانه اسقاط بعض الحق وأخذ الباقي
(ويجوز) الاعتياض عن الاجل بين المكاتب والمولى حتى لو قال لمولاه زدنى
في الاجل حتى أزبدك في البدل أو قال احطط عني من بدل الكتابة كذا حتى

أترك حق في الاجل وأجعل لك البدل مع (ولا) يجوز الا متياض عن الاجل
 بين المحرين (ولا) يجوز بيع الدرهم بالدرهمين بين المولى والمكاتب (الصلح)
 عن الشفعة بامل وتبطل الشفعة به ولقيم الوقف ان يصالح سارق القطن
 من أرض الوقف ان كان مقر أولن كان انما يعمله لاجل عفاقة هتك الستر
 ونحو ذلك لم يجز (وفي العمادي) ادعى على رجل مهدودا انه وقف على
 كذا فان كره فصالحه للمدعى عليه على مال لا يصح الصلح لان الصلح بمنزلة
 البيع وليس للمتولى ولاية البيع والاستبدال (ولو) دفع المتولى شيئا إلى
 المدعى عليه وأخذ الدار لاجل الوقف يجوز ان لم يكن له بينة على اثبات
 الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لا يجوز لانه ليس بمضم والفصول
 لو فعل ذلك يجوز لان الموقوف عليه فعل ذلك إما أخذ الدار اما الفصول لو فعل
 ذلك من مال نفسه لاستخلاص الوقف يدفع المال ولا يأخذ الدار (ولو)
 اشترى دارا فتحدها بمسجد اثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي بني
 المسجد أو رجل من بني أطهرهم للمسجد فهو جائز (الكفيل) بالنفس اذا
 صالح على مال لا سقاما الكفالة لا يصح أخذ المال وهل تسقط الكفالة فيه
 ر وايتان (ولو) كان كفلا بالنفس والمال فصالح بشرط البراءة من الكفالة
 بالنفس بري (رجل) ادعى دارا فصالحه على يدتهما او على قطعة منهما لم
 يجز لا عند الاثكار ولا عند الاقرار لان ما قبض عين حقه وهو على دعواه
 في الباقي (والوجه) فيه احد امرين اما ان يزيد درهما في بدل الصلح فيصير
 ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي
 (وان) صالحه على دار اخرى او على شيء آخر لا تقبل دعواه بعد ذلك (ولو)
 كانت دعواه في الدين فصالحه على بعض الدين او على غيره بطلت دعواه
 بخلاف العين (صالح) عن دين على عين ثم هلكت قبل التسليم فانه يعود
 الدين (ولو) صالحه من الدين على شيء ثم أقام البينة بالدين لم يكن له دفع
 الصلح (وصى) ادعى على رجل ألفا لليم ولا بينة له فصالح بخصمه بمائة عن
 الالف عن الانكار ثم وجد بينة عادلة فله ان يقيما على الالف وكذا اذا وجد
 المصبي بينة بعد البلوغ كذا في القنية (وفي البرازي) رجل ادعى دينه او
 مينا على آخر وتصالحا على بدل وكتبوا وثيقة الصلح وذكر فيها انها لماعة

هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى على هذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ثم جاء المدعى يدعى عليه بهذه الصلح دعوى أخرى بان كان المدعى منه الامارة ادعت دارا وجرى الحال كذا كذا ثم جاءت تطالب من المدعى عليه دين المهر ولا تسمع لان البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقا ولا مانع من ان يدعى واحدا ويصالح عنه وعن جميع الدعاوى (واختار) شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان الصلح بعد الانكار عن دعوى فائدة لا يصح لان المدعى في زعمه يأخذ بهدلا عما ادعاه فلا بد من صحة الدعوى (وفي) نظام الفقه اخذ سارقا في دار غيره فأراد دفعه الى صاحب المال فدفع له السارق مالا على ان يكف عنه يبطل ويرد المذلول الى السارق لان الحق ليس له (ولو) كان الصلح مع صاحب السرقة يرى من الخصومة بأخذ المال (رجل) اتهم بسرقة وحبس فصالح ثم زعم ان الصلح كان خوفا على نفسه ان كان في حبس الى تصح الدعوى لان الغالب على انه حبس ظلما وان كان في حبس القاضى لا تصح لان الغالب على انه حبس بحق (الصلح) الفاسد كالبيع الفاسد لا يمكن كل منهما ان الفسخ (ادعى) عليه الفسخ فانكر واعطاه نصفها ولم يقل شيئا ثم اراد المدعى دعوى الادفع استرداده له ذلك وان كان مكان النقد عرض لا يملك الاسترداد (فالحاصل) ان كل ما كان للمدعى فيه حق الاخذ لا يفتقر من استرداد المدعى ما لم يذكر لفظ الصلح وتدل عليه القرينة لان في زعم المدعى انه اخذ حقه فكيف يكون صلحا وما لا يتمكن المدعى من اخذه كالمعرض يكون صلحا بالتعاطي (رجل) ادعى على آخر الفداء كرفصومح على شيء ثم برهن المدعى عليه على الايفاء بالابراء لا يقبل (وان) ادعى عليه الفداء ادعى القضاء والابراء وصوصح ثم برهن على أحدهما تقبل ويرد بدل الصلح لان الصلح فداء اليمين واليمين في الاولى كانت على المدعى عليه ففداه بالمالي وفي الثانية على المدعى فلا يتصور ان يكون الفداء عنها فاذا برهن على القضاء والابراء برده له (رجلان) بينهما اخذ وعطاء وتبرع وقرض وشركة تصادقا على ذلك ولم يعرفا المقدار فصالحا على مائة الى اجل جاز لان لفظ الصلح دليل على ان الحق اكثر وقد تبرع بالتأجيل فيما بقي من له على آخر دراهم لا يعرفان

مقدارها صالح على مائة (رجلان) لهما على رجل دين فأراد أحدهما أن يأخذ نصيبه على وجه لا يكون للشريك فيها نصيب فالحيلة في ذلك أن يبيع من المطلوب كغرام زبيب بمائة درهم ويسلمه إليه ثم يبرئه عن نصيبه من الدين ويطلبه بفن الزبيب فيه ثم لا يكون لشريكه نصيب لانه لا شركة في هذا الدين وان مبني الصلح على التجوز يذون الحق فصار كأن لمصالح ابرأ من بعض نصيبه واستوفى البعوض (ولا يجوز تعليق الصلح بالشرط ولا اضافته الى وقت بان قال اذا جاء غدا فقد صا لمحتك على كذا او صا لمحتك غدا على كذا لان تعليق التملك بالشرط و اضافتها الى الوقت باطل ولان الصلح في الاعيان ملحق بالبيع فكلا لا يجوز تعليق البيع بالشرط ولا اضافته الى الوقت فكذلك الصلح (وجوز) الصلح عن دعوى ذكاح (وهو) على وجهين (أحدهما) ان يدعى رجل على امرأة ذكاحا وهي تجحد فصا لمحتة على مال حتى يترك الدعوى خازو كان في معنى الخلع لان الصلح يجب اعتباره بأقرب العقود اليه احتيا لا احمته وأخذ المال على ترك البضع خلع فصا ر بذل المال منها في حق المدعى في معنى الخلع بناء على زمة والخلع باقظ البراءة صحيح وفي حقها الدفع الشغب والخصومة وتخليص النفس عن الرط الحرام (وفي) الهداية قالوا لا يحل له أخذ المال فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان مبطلا في دعواه (وقال) صاحب المنبع هذا ليس يختص بهذا المقام بل هو عام في جميع أنواع الصلح بدليل ما ذكر في كتاب الاقراران من أقرت لغيره بمال والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره فانه لا يحل له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يسلمه بطيب نفسه فيكون تملكه على طريق الهبة (والثاني) ان تدعى امرأة ذكاحا على رجل فصا لمحتها على مال لا يجوز لانه رشوة محضه من غير خصومة ويلزم هارتها كذا في المنبع (وفي) الاول الجي الحليفة اذا جعل غيره ولي عهد بعد موته ثم مات يجب على الناس ان يعملوا به ويصير الثاني خليفة كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فانه فوض الامر في حياته الى عمر رضي الله تعالى عنه (وكذا) لما وصى ان يوصى الى غيره بعد موته انتهى

(الفصل السادس في الاقرار) • الاقرار هو اخبار بحق لا يخبر عليه
 وحكمه مظهر القرينة لا اثباته ابتداء فيصح الاقرار بالخبر للسلم حتى يؤمر
 بالتسليم اليه (ولا) يصح الاقرار بالطلاق والعناق مكرها ولو كان انشاء
 يصح مع الاكره لان طلاق المذكرة واعتاقه واقعان عندنا (واستدل)
 بعض على كونه اخبارا بمسائل (منها) اذا اقر بنصف داره مشاعا صح ولو
 كان تملكيا لم يصح (ومنها) اذا اقرت بالزوجة صح ولو كان تملكيا لم يصح
 لا بحضرة من الشهود (ومنها) اذا اقر المريض بدين مستغرق جميع ماله صح
 ولو كان تملكيا لم يصح (ومنها) اذا اقر العبد المأذون لرجل بعين في يده صح ولو
 كان تملكيا لم يصح (واستدل) بعض على كونه تملكيا بمسائل (منها) اذا اقر
 لرجل فسر داقراره ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا الصح (ومنها) اذا اقر
 المريض لو ارثه بدين لم يصح ولو كان اخبارا الصح (ومنها) ان الملك الثابت
 بسبب الاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستملكة حتى لا يملك المقر له مطالبتها
 ولو كان اخبارا لمكانت مضمونة عليه (وفي) الذخيرة والمحيط ادعى عينا في
 يد انسان انها له ثم ان صاحب اليد اقر له به يصح هذه الدعوى عند البعض
 وعند عامة المشايخ لا يصح لان نفس الاقرار لا يصلح سببا للاستحقاق
 فان الاقرار كاذبا لا يثبت الاستحقاق للمقر له وعند من يقول يصح لو نكل
 فالفتوى على انه لا يخلف على الاقرار وانما يخلف على المال (قال) صاحب
 الفصول قلت على قول من يقول من المشايخ انه تملك في الحال ينبغي ان
 تصح دعوى المال بسبب الاقرار وعلى قول من يقول انه اخبار لا تصح
 (واجمعوا) على انه لو قال هذا العين ملكي وهكذا اقر به صاحب اليد
 يصح هذه الدعوى لانه لي جعل الاقرار سبب الوجوب (الجملة) من تخرج
 الوقاية لابن فرشته (وفي المنبع) ولا يصح اقرار المسمى الا اذا كان مأذونا
 بالتجارة فان اقراره جائز بدين لرجل او ودعة او عارية او مضاربة او غصب
 لانه التحق بسبب الاذن بالبالغ للدلالة الاذن على عقله ولا يصح اقراره بالمفور
 والمجنانية والكفالة لانها غير داخلية تحت الاذن اذا التجارة مبادلة المال
 بالمال والنكاح مبادلة ما ليس بمال والكفالة تبرع من وجه فلم تكن
 تجارة مطابقة وكذلك المجنون لا يصح اقراره وكذلك العبد المحجور ولا يصح

اقراره بالمال وان كان يصح بالحد ودوالقصاص لان ذنبه ضعفت برقه
 فانضمت اليه امالية الرقبة والكسب وهي ملك المولى فلا يصح اقراره عليه
 بخلاف العبد المأذون فان اقراره بالدين وبما في يده صحيح لان المولى رضى
 باسقاط حقه بالتسليم عليه (والناثم) والمغنى عليه كالمجنون (واقرار)
 السكران جائز بالحق وق كها الا بالحد ودوالخاصة والردة وتنفساثر
 المتصرفات من السكران كما تنفذ من الصالحى وسيجيى تمامه فى فصل
 الطلاق ان شاء الله تعالى (وكما يصح الاقرار بالمعلوم يصح بالجهول بخلاف
 الجهالة فى المقر له فانه يمنع صحة الاقرار بخلاف (وفى) الذخيرة جهالة
 المقر له انما تمنع صحة الاقرار اذا كانت متفاحشة بان قال هذا العبد
 لواحد من الناس اما اذا لم تكن متفاحشة لا تمنع بان قال هذا العبد لاحد
 هذين الرجلين (وقال) شمس الاثمة السرخسى رحمه الله تعالى الجهالة
 تمنع ايضا فى هذه الصورة لانه اقر للجهول وانه لا يفيد لان فائدته الجبر
 على البيان وههنا لا يهتد على البيان (والاصح) انه يصح لانه يفيد وفائدته
 وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول ثابت لانهما لو اتفقا على اخذه
 فلهما حق الاخذ (فالحاصل) ان الاقرار للجهول لا يصح اذا كانت الجهالة
 متفاحشة واذا لم تكن متفاحشة يجوز والاقرار بجهول يصح مطلقا
 معلوما كان أو مجهولا (واما) الابرأ عن المحقوق للجهولة يصح بعوض
 وبدونه (وفى المنبع) الابرأ عن الاعيان لا يصح ثم قال وفى السدائخ لو ابرأه
 عن ضمان العين وهي فائنة فى يده صح الابرأ وسقط عنه الضمان عند
 أصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يصح لان الابرأ اسقاط واسقاط الاعيان
 لا يعقل فالحق بالعدم وبقيت العين مضمونة كما كانت واذا هلكت ضمن
 (رجل) فى يده دار احداها آخر فقال اشترى تها منك القياس ان يؤمر
 بالدفع الى المذمى الى ان يبرهن على الشراء منه وفى الاستحسان يهمل ثلاثة
 ايام بعد التكفيل عليه فان برهن والاسلم الى المذمى (وعلى)
 القياس والاستحسان اذا ادعى للمدين الايفاء وجده المذمى فلا بد
 من برهان للمذمى عليه (وكان) الامام طهير الدين يفتى فيها بالقياس
 (اقر) انها تقتضى من فلان ألفا كانت له عليه فقال فلان لم يكن لك

على شيء يضمن المقر بعد ما يخلف المقر له على أنه لم يكن له عليه شيء
(قوله) عند دعوى المال عليه ما قبضت منك بفيرحق لا يكون
اقرارا (ولو) قال دفعته الى أخيك بأمرك اقرار بالقبض فلا يبرأ
بلائبات الامر بالايداع والاتصال (ولو) قال بأمر سبب دفعته الى قالوا
يكون اقرارا وفيه نظر (قدمه) قبل حلول الاجل الى انما حكم وطالبه به فله
ان يخلف ما على اليوم شيء وهذا الخلف لا يكون اقرارا بالمال المدعى به
ويسعه ان يخلف بهذا الوجه ان لم يقصد به ذهاب حقه (قال) الفقهاء
لا يلتفت الى قول من جعله اقرارا بوجوب المال المؤجل (وكذلك)
الكلام اذا خلف الزوج عند انكاره دعوى زوجته الصداق فان المهور في
زماننا مؤجل بالعادة (قلت) وهذا دليل على ان الزوجة ليس لها مطالبة
زوجها بالمال المؤخر بعد قبضها المجهل ودخوله بها الا بعد افرار عتوت
أو طلاق لان المؤخر مؤجل عرفا لا مورا لله سبحانه وتعالى اعلم ولا بد من
نقل صريح يعتمد عليه في ذلك فيما اياه الطالب لا يجزم بشيء في هذه المسئلة
الا بعد النقل الصريح والتأمل الصحيح (ادعى) عليه ما لا فقال قبضته لكنه
ملكي يؤثر بالرد اليه وينبغي ان يكون على القياس والاستحسان الذي
ذكرناه (رجل) قال لا تراقص الالف التي لي عليك أو غلة عبدى فقال
نعم أو قال غدا اعطيكها أو اقدم قبضها أو زنها لا على وجه الضمنية أو قال
خذها أو أرسل غدا من يقبضها أو يتزنها أولا أزنها لك اليوم ولا تأخذها
منى اليوم او حتى يدخل على مالي أو يقدم على غلامي أو قال لم تحمل أو قال
صالحني عنها أو قال لا اقضيكها ولا اعطيكها أو قال أحل غرامك على أو
بعضهم أو من شئت منهم أو يمتثل بها على أو قضائها فلان عنى أو أبرأتها أو
أحللتها أو وهبتها أو تصدقت بها على أو قال مالك على الامانة أو سوى
مائة أو غير مائة أو قال اشهد وان له على ألف درهم فانه اقرار في ذلك كله
(ولو) ادعى عليه ألفا فقال لا اعطيكها أو قال ما فلان على شيء فلا تجبره ان
له على ألفا لا يكون اقرارا (ولو لم) يبدأ بالنفي لكن قال لا تجبر فلانا ان له
على ألف درهم أو لا تعلم يكون اقرارا (ومن) أصحابنا من قال الصحيح
انه في الاخبار لا يكون اقرارا (ولو) قال لا تشهد وان لفلان على ألفا

لا يكون اقرارا (وذكر) محمد رحمه الله تعالى ان قوله لا تخبره اقرار ولا شهيد لا يكون اقرارا (وفي البرازي) أشار الى ان قوله لا تخبره لا يكون اقرارا وقوله اخبره يكون اقرارا (قال) الكرخي الصحيح هذا والله أعلم وما ذكر ان قوله لا تخبره اقرار خطأ (قال) مشايخ بخاراه والصاب (وقال) في القنية وهو الصحيح (رجل) قال وجدت في كتابي ان لفلان على ألف درهم أو بخطي أو كتبت بيدي ان له على ألفا فهذا كله باطل (واذا) قال البائع وجدت بخطي ان لفلان على كذا لزمه ذلك (قال السرخسي) رحمه الله تعالى وكذا خط الصراف والمصار (فعلى) هذا وقال للأصمعي اكتب خطا على لفلان بألف درهم أو اكتب خطا يبيع هذه الدار بألف درهم من فلان أو اكتب لامرأى منك الاطلاق كان اقرارا بالمال والبيع والطلاق وحل للكاتبة ان يشهد بما سمع سواء كتب أولا (قال) لا تخبرني عليك ألف فقال الآخر ولي عليك مثلها أو قال طلقت امرأتك فقال وانت طلقت امرأتك أو قال اعتقت عبدك فقال وانت اعتقت عبدك لا يلدون اقرارا في ظاهر الرواية (وروى) ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انه اقرار به يبقى (ولو) جعلت زوجها في حل يبرأ عن المهر كما لو أبرأ غيره من الدين الا اذا كان هناك ما يخصه (رجل) قال أبرأت جميع غرماي لا يصح الا اذا نص على قوم مخصوصين (قال) الفقيه وعندي انه يصح (الاقرار) والابراء لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد (لو) قال لفلان على ألف قرض أو عندى ألف وديعة الا اني لم أقبض لا يصدق (ولو) قال أقرضتني أو أودعتني أو أعطيتني لم أقبضه ان وصل صدق استقرضنا والا لا (غصبت) منه هذا العبد امس ان شاء الله تعالى لا يلزم (على) ألف ان شاء فلان فشاء فلان لا يلزم (جميع) ما في يدي أو يعرف بي أو يتسبب الى لفلان يكون اقرارا (ولو) قال جميع مالي أو ما أملكه لفلان فهو هبة لا يملك بلا تسليم وقبول انتهى كلام البرازي (وفي القنية) استأجر منه دارا فها و اقرار له بالملك (ولو) أقرانه كان يدفع غلة هذه الدار الى فلان لم يكن اقرارا بالدار له (ولو) قال المدعي عليه لا أقر ولا أنكر فهو على صورة الالف كالأقرار اقرار لقوله لا أنكر (وعند) أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجبس ولا يحلف لانه لم

يظهر منه الانكار (وعندهما) هو منكر حيث قال لا اقر (قال) لا تخزي
 عليك كذا فادفعه الى فقال استمراء نعم احسنت فهو اقرار ويؤخذ به
 (ادعى) عليه ما لا معلوما فقال مستمراء به الامر اترك أتفكر اليوم فهو اقرار
 بالمذمى (إذا) مات المديون قبل تمام الاجل فطالب الدائن ابنه فقال اصبر
 حتى يحل الاجل فهو اقرار (قول) الناس في العادة جميع ما في يدي حق
 وملك لفلان فهو في عرفنا مجهول على وجه الكرامة وانه حسن (ادعى)
 على امرأة نكاحا فانكرت التزويج ثم طالبت به بالمهر فهو اقرار به
 (وقال) محبة الائمة التركاني الاقرار بالمهر لا يكون اقرارا بالنكاح
 والاقرار بالولد من المحرمات اقرار بالنكاح (طالب) وبالدائن الكفيل بالمسال
 فقال له لم لا تطالب الاصل فقال لا شغل لي معه لا يكون اقرارا بالبراءة لانه
 محتمل (وذكر) في الولواتي رجل اقر لامرأته في مرضه بمهر الف درهم وقد
 تروجهما على ذلك ثم اقامت الورثة البيضة بعد الموت على ان المرأة وهبت
 مهرها الزوجها في حياة الزوج هبة صحيحة لا تقبل هذه الشهادة والمهر
 لازم باقراره لانه لما اقر في مرضه وتلك الحالة تدرك ما سبق فهذا
 دليل على ان الاقرار لازم فيه واخذ بذلك (رجل) يمرض يوما ويصح يوما
 و يمرض يومين ويصح يوما اقر لابنه بدين في ذلك المرض فان صح بعد ذلك
 جاز ما صنع لان ذلك ليس بمرض الموت فان فعل ذلك في مرض ثم لم يصح بعد
 ذلك وصار صاحبا فرائش حتى اتصل بالموت فاقراره غير جائز لان هذا اقرار
 المريض في مرض موته لبعض ورثته فيكون باطلا لان كان التهمة ولقوله
 صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارثه (رجل قال) لفلان على ألف درهم في
 علي لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى (وكذلك) فيما
 علمت لم يلزمه شيء عندهما (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه ذلك
 (وفي البزازی) قال له على دراهم أو دريهمات فثلاثة (لو) قال
 دراهم كثيرة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عشرة وعلى قوله ما اثنا
 درهم (ودناير كثيرة) عنده عشرة وعندهما عشرون (قال) مال عظيم
 عنده ما نصيب الزكاة (ماثتان) ولم يذكر ما عنده قيل يتنظر الى حال
 المقر فرب رجل يستعظم المائتين ورب آخر لا يستعظم العشرة الاف (قال)

كذا دينار اية قال ان كذا تستعمل في العدد وأقل العدد اثنان (على مال
 قدرهم) (على مال لا قليل ولا كثير مائتان) (على درهم مضاعفة مضاعفة
 أو مضاعفة مضاعفة مائة عشرة عندهما) (على درهم مضاعفة ستة) (أكثر
 الدراهم) عشرة عندهما مائتان عندهما (شي) من الدراهم أو من الدراهم
 ثلاثة (أموال عظام) ستمائة (ما بين) عشرة إلى درهم أو ما بين درهم إلى
 عشرة مائة عنده (وما) بين عشرة إلى عشرين تسعة عشر عنده وعندهما
 عشرة في الأول وعشرون في الثاني (ما بين) درهم إلى درهم درهم عندهما
 حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى (رجل) قال ما في يدي من قليل وكثير
 من عبيد وغيره أو ما في حافتي لفلان صح لانه عام لا يحجول (وان) تنازط في
 شيء أنه كان وقت الاقرار في يده أو حانوته فقال المقر لا بل حدث بعده فالقول
 للمقر (رجل) قال هذا البيت وما أغلق عليه باب لا رأي فيه متاع فلها
 البيت والمتاع (بخلاف) ما لو كان مكان الاقرار بيع فان المتاع لا يدخل
 فيه لانه يصير كأنه باع البيت بمحقوقه (وفي المتن) لي عليك ألف فقال
 آخر عني دعواك شهر أو آخر الذي ادعيت به لا يكون اقرارا وكذا لو قال آخر
 دعواك حتى يقدم مالي فأعطيكها (ولو) قال بلى فأعطيكها يكون اقرارا
 عند محمد رحمه الله تعالى (لي) عليك مائتان فقال قضيت مائة بعد مائة
 فلاحق لك على لا يكون اقرارا (وكذا) لو قال قضيت خمسين لا يكون اقرارا
 (لي) عليك ألف فقال حسبته لك أو قضيتك أو أحلتك بها أو وهبتها أو
 ابرأتني أو أحللتني قال الناطق كله اقرار (رجل) قال لا آخر أقرضتك
 ألفا فقال ما استقرضت من أحد سواك لا يكون اقرارا ولو قال
 استقرضت منك يكون اقرارا (وذكر) السرخمي ان قوله ما استقرضت
 من أحد سواك اقرارا إذا كان مجيبا له لان معناه استقرضت منك لا من
 غيرك ولو مرخ بقوله استقرضت منك لا يكون اقرارا ثم قال هذا من
 عجيب المسائل فان اقراره بفعل الغير أعني قوله أقرضتني اقرارا بفعل نفسه
 أعني قوله استقرضت منك ابتداء لا يكون اقرارا (وفي) بعض الفتاوى
 استقرضت منك فلم تقرضني صح اذا وصل والا لا (وذكر) شيخ الاسلام ان
 تعليق الاقرار بالشرط باطل (وقوله) اذا جاء رأس الشهر أو اذا جاء

الاضحى

الاضحى او اذا اقطر الناس او اذا مات ليس بتعاليق بل تأجيل الى هذه
 الاوقات لصلوحه للتأجيل فان الدين بالموت يحل ولا يصدق في دعوى
 التأجيل بخلاف قوله اذا قدم فلان الا اذا ادعى كفاؤه معلقة بقدوم فلان
 (الاشارة) تقوم مقام العبارة وان قدر على الكتابة (كتب) كتابا فيه اقرار
 بنزدي الشهود فهذا على اقسام (الاول) ان يكتب ولا يقول شيئا فانه
 لا يكون اقرارا فلا محل للشهادة بانه اقرار (قال) القاضي النسفي رحمه
 الله تعالى ان كتب مصدرا مرسوما وعلم الشاهد له الشهادة على اقراره
 كما لو اقر كذلك وان لم يقل اشهد على به فعلى هذا اذا كتب للغائب على
 وجه الرسالة اتماعه فعلى ذلك كذا يكون اقرار الا ان الكتابة من
 الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون متكافؤا وعامة المشايخ على خلافه لان
 الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الآخرس يشترط ان يكون معنونا
 مصدرا وان لم يكن الى الغائب. (الثاني) كتب وقرأ عند الشهود ولم
 يشهدوا وان لم يقل اشهدوا على (الثالث) ان يقرأ عليه عندهم
 غيره فيقول الكتاب هذا اشهدوا على به (الرابع) ان يكتب عندهم
 ويقول اشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا ولا فلا (قال)
 اعطى آلاف السني على ذلك فقال امير اوسوف تأخذها لا يكون
 اقرارا (قال) مال نفيس او كريم او خطير لا رواية فيه وكان
 الجرجاني رحمه الله تعالى يقول مائتان (ألف دراهم) ثلاثة آلاف
 (ألف كثيرة) عشرة آلاف (شياه كثيرة) أربعون (ابل كثيرة)
 خمسة وعشرون (قال) له اعطيتك مقدار كذا فقال بأى سبب
 اعطيتني يكون اقرارا بالدفع اليه لانه صريح بالدفع اليه وسأله عن السبب
 (قال) لي عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذ لم يقله على وجه الاستهزاء
 ويعرف ذلك بالنعمة (اذا) اقرانه قبض منه كذا قال شيخ الاسلام لا يلزمه
 ما لم يقل قبضه بخير حق قبضا يوجب الرد والاشبه انه يلزم الرد لان القبض
 المطلق سبب يوجب الرد والضمن كالاخذ فانه نص في الاصل انه اذا قال
 اخذت منك الف او دية وقال المقر له بل غصبا فالقول للمقر له والمقرضان
 مع ان المقرض على الاخذ ودية فهذا أولى (طاب) الصلح والابراعن

الدعوى لا يكون اقترارا وطلب الصلح والابراء عن المال يكون اقترارا
 (ادعى) الاقرار في الصغر وانكره المقر له فالقول للمقر لا يستناده الى حالة
 معهودة منافية للضمان (اخذته) منك عارية وقال لا بل ببيعها فالقول
 لا بل خذ لا ينكاره البيع (وكذا) لو قال اخذت الدراهم منك وديعة وقال
 لا بل قرضا وكذا الثوب لو قال اخذته منك عارية وقال بل اخذته بيبعا
 فلا يكون اقترارا وهذا اذا لم يلبسه فان كان لبسه وهلك ضمن (صب) دهننا
 لانسان عند الشهود فادعى مالكمه ضمانه فقال كان نجسا لوقوع فآرة فيه
 فالقول للصاب لا تنكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لاعلى عدم
 النجاسة (وفي المنبع) اذا قال المقر في اقراره له على او قبلى ألف درهم
 فقد أقر بالمدين (ولو) قال عندي أو معي أو في بيتي أو في صندوقي أو في كيسي
 فهو اقرار بالامانة في يده لان هذه المواضع انما تكون محلا للعين لا للمدين
 اذ محله الذمة (رجل) أقر لا خير بالف درهم مؤجلة الى شهر وقال المقر
 له بل هي حالة فالقول قول المقر له عندنا (وقال) الشاقبي وأجد رجوما
 الله تعالى لزمه مؤجلا (اذا) أقر بمائة على نفسه لرجل وأشهد شاهدين
 ثم أقر في موضع آخر لذلك الرجل بمائة أو أقل أو أكثر وأشهد شاهدين
 فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هما لان اذا ادعى الطالب المالكين
 وعندهما مال واحد الا اذا تفاوتا فلم يزمه الاكثر (ومحل) الخلاف في
 الاقرار المجرد عن السبب وعن الصك اذ في المقيد بالسبب التحديان قال في
 الكرتيين فمن هذه المجارية المال واحد متحد على كل حال وفي المقيد بالسبب
 المختلفان قال فمن هذه المجارية في الكرة الاولى ومن هذا العبد في
 الكرة الاخرى المال مختلف على كل حال (وكذا) اذا كان الاقرار مطلقا
 عن السبب لم يكن مع الصك فان كان به صك واحد فالمال واحد سواء كان
 الاقرار والاشهاد في موطن واحد أو موطنين وان كان مكانه فلان في
 الوجهين (وكذا) اذا أقر بمائة مطلقا وكتب في صك ثم أقر وكتب في صك
 فهما مالان (اذا) قال لفلان على ألف درهم بل ألف درهم يلزمه ألفا
 درهم عند علمائنا الثلاثة وقال زفر يلزمه ثلاثة آلاف لانه أقر بالف ثم
 رجع وأقر بالالفين فصح الاقرار ولم يصح الرجوع كافي قوله أنت طالق

واحدة قلايل ثنتين (رجل) قال غصنا من فلان الف درهم ثم قال وكنا
عشرة أنفس والمقر له يدعي انه هو الغاصب منه الالف وحده لزمه الالف
كاملا وقال زفر لا يلزمه الا عشر الالف (وعلى) هذا الخلاف ما لو قال
أقرضنا أو أودعنا أو أعارنا (رجل) ادعى على الميت ديننا لا يزيد على
تركته وله ايمان فصدقه احدهما وكذبه الآخر فعندنا يؤخذ جميع الدين
مما في يد المصدق ان كان وافي بالدين وقال الشافعي رحمه الله تعالى على
المصدق نصف الدين لانه أبعد عن الضرر (ولنا) انه أقر بالدين وهو
مقدم على الميراث فلم يقض جميع الدين لا تصير التركة فارغة عن الدين
فلا يكون له منها شيء بالاثبات (وفي المحققين) قال المحلواني قال مشايخنا
رحمهم الله تعالى فيمار وينافي ظاهر رواية أصحابنا يحتاج الى زيادة شيء
لم يشترط في الكتب وهو ان يقضى عليه القاضى باقراره وبمجرد الاقرار
لا يجزى الدين في نصيبه ثم قال صاحب المحققين تحفظ هذه الزيادة انتهى
(نوع في الاستثناء وما في معناه) الاستثناء في الاصل نوعان أحدهما ان يكون
المستثنى من جنس المستثنى منه والثاني ان يكون من خلاف جنسه (فلا قول)
على ثلاثة أوجه استثناء القليل من الكثير واستثناء الكثير من القليل
واستثناء الكل من الكل اما استثناء القليل من الكثير فانه جائز بالخلاف
لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثبوت فاذا قال فلان على عشرة الامثلة
يلزمه سبعة كانه قال فلان على سبعة لان السبعة اسمين أحدهما سبعة
والآخر عشرة الامثلة (وفي الذخيرة) محال على المنتقى قال أبو حنيفة رحمه
الله تعالى لو قال فلان على مائة درهم الا قليلا فعليه أحد وخمسون درهما
(وكذا) في نظائره فحقوقه الاشياء لان استثناء الشيء استثناء الاقل عرفا
فأوجبنا النصف وزيادة درهم فقد استثنى الاقل (وعن) أبي يوسف رحمه الله
تعالى لو قال على عشرة الا بعضا فعليه أكثر من النصف (ولو) قال فلان
على ألف درهم الا مائة أو خمسين قال أبو سليمان عليه تسعمائة وخمسون
لانه ذكر كلمة الشك في الاستثناء فثبت أقلهما فكذا في هذا (وفي رواية)
أبي حفص يلزمه تسعمائة لان الشك في الاستثناء يوجب الشك في الاقرار
فكانه قال على تسعمائة أو تسعمائة وخمسون فثبت الاقل قالوا والاول

أصح لان الشك حصل في الاستثناء ظاهرا (واما) استثناء الكثير من القليل
 بان قال لفلان على تسعة الا عشرة فثاني ظاهر الرواية ويلزمه درهم
 الا هاروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يصح وعليه العشرة وهو
 مذهب القراء لان العرب لم تكلم به والصحيح ظاهر الرواية (واما)
 استثناء الكل من الكل فباطل بان يقول لفلان على عشرة الا عشرة
 أنت طالق ثلثا الا ثلثا فيلزم عشرة ويقع ثلاث لانه لا يمكن فيه معنى
 الاستثناء لانه تكلم بالباقي بعد الثمن فما لم يبق شيء بعد الاستثناء
 لم يمكن جعله متمما كما بما بقي فلم يصح في كلامه الاول باقيا على حاله كما كان
 (وفي) الفتاوى الظهيرية لو قال لفلان على ألف درهم استغفر الله الائمة
 درهم كان الاستثناء باطلا (ولو) قال لفلان على مائة درهم يا فلان الا
 عشرة كان الاستثناء جائزا (اذا) قال لزيد على عشرة الا تسعة الاثمانية
 الا سبعة الا ستة الا خمسة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا يلزمه خمسة
 فلاصل فيمان يصرف كل استثناء الى ما يليه لكونه أقرب المذكور اليه
 فيه دأمن الاستثناء الاخير فيستثنى الباقي مما يليه ثم ينظر الى الثاني هكذا
 الى الاستثناء الاول ثم ينظر الباقي من الاستثناء الاول فيستثنى ذلك من الجملة
 المفروضة سابقا منها فهو القدر المقر به (فالحاصل) أن الاستثناءات اذا
 تعددت لا تخلو من ان تكون متعاطفة أو لا تكون متعاطفة فان كانت
 متعاطفة يعود الكل الى الجملة المذكورة في صدر الكلام وان لم تكن
 متعاطفة فان استغرق الاستثناء الثاني الاول فيعود الكل الى الجملة
 المذكورة في صدر الكلام أيضا وان لم يستغرق فيعود الى ما يليه
 وهو سلم جرا (وفيه) طريق آخر وهو ان يؤخذ المثبت في اليمين والمنفي في
 اليسار ثم بعد الجمع وفراغ الاقرار يسقط المنفيات من المثبتات فابق
 يكون مقرابه كافي مثالا لفلان على عشرة الا تسعة الاثمانية الى آخره
 فالمثبتات عشرة وثمانية وستة وأربعة واثنان فالجمع ثلاثون والمنفيات
 تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحد فالجمع خمسة وعشرون فاذا اسقطت
 المنفيات من المثبتات بقي خمسة وهو الجواب (قال) صاحب المنيع ثم
 اني تعبرت في ضطاعراب هذه المستثنيات هل تكون كلها واجبة النصب أو
 ما وجب نصبه هو المنفيات لا المثبتات فعرضت ذلك على هؤل الخفاة فخير وا

وما جسر أحد منهم على الر واية غير أن شيخنا قاضي القضاة تقي الدين
السبكي الشافعي رحمه الله قد روى أن والده رحمه الله تعالى كان يلقبه هذه
المسئلة بمعضة منصوبا وبعضها غير منصوب اهـ (رجل) قال لفلان
على ألف درهم ان شاء الله تعالى بطل اقراره لانه علقه بشرط وانما يصح
التعليق في الانشآت لا الاخبارات والاقرار اخبار فحي لا يهتمم التعليق
بالشرط (ولو) قال اشهد واعي ان لفلان على ألف درهم ان مت فهى
عليه عايش او مات لان هذا ليس باستثناء ولا مخاطرة فان موته كائن لا محالة
(ثم) اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في ان التعليق بمشئة الله
تعالى ابطال او تعليق فقال أبو يوسف رحمه الله تعليق وقال محمد رحمه الله
تعالى ابطال (فعلى) هذا قوله ان شاء الله تعالى ان كان ابطالا لاقراره فقد
بطل ولا يجب شئ وان كان تعليقا فلاقرارا لانه مل التعليق لما بينا ولانه
شرط لا يوقف عليه وأثر الشرط في اعدام المحكم قبل وجوده وهذا لا يعلم
وجوده فيكون اعدامه من الاصل بخلاف قوله لفلان على ثمانتهم اذا
مت أو اذا جاء رأس الشهر أو الفطر لانه أجل بيان المسئلة فيكون تأجيلا
لا تعليق الا ترى انه لو كذبه في التأجيل يصير المال حالا

• (نوع في الاقرار في المرض) •

(مصحح) أقرب دين ثم مرض فاقرب دين يقيم دين الصحة على دين المرض
عندنا حتى لو مات من ذلك المرض يقضى دين غريم الصحة أولا فان فضل
شئ يقضى به دين غريم المرض (وعند) الشافعي رحمه الله تعالى
تقسم تركته على دين الصحة والمرض بالنسبة (وفي البدائع) اقرار
المرضى في الاصل نوعان اقراره بالدين لغيره واققراره باستيفاء الدين
من غيره (أما) اقراره بالدين فعلى وجهين لاجنبى وقديمناه أو لوارث
بالعين أو بالدين فلا يصح الا بصدق الباقيين عندنا وعند الشافعي
رحمه الله تعالى يصح في أحد قوليه (وأما) اقراره باستيفاء دين الصحة
أو دين المرض فان أقرب باستيفاء دين وجب له في حال الصحة يصح
ويصدق في اقراره حتى يبرأ الغريم عن الدين أى دين كان وان أقرب
المرض باستيفاء دين وجب له في حال المرض فان وجب له بدلاهما

ما لم يصح اقراره ولا يصدق في حق غرماء الصفة ويجعل ذلك تبرعاً منه
 بالدين لانه لم يرس فقد تعلق حق الغرماء بالبدل وكذا لو اتلف رجل
 على المريض شيئاً في مرضه فأقر المريض بقبض القيمة منه لم يصدق على
 ذلك اذا كان عليه دين الصفة لما ذكرنا وان وجب له بدلا عما ليس بمال
 يصح اقراره لان بالمرض لا يتعلق حق غرماء الصفة بالبدل لانه لا يهتمل
 التعليق لانه ليس بمال فلا يتعلق بالبدل (وأما) اقرار المريض بالابراء
 بأن اقراره كان ابراً فلا نأمن الدين الذي كان عليه في صحته لا يجوز
 لانه أقرب قبض الدين وانه لا يملك انشاء الابراء للحال فذلك الاقرار به
 بخلاف الاقرار باستيفاء الدين لانه أقرب قبض الدين وانه يملك انشاء
 القبض فيملك الاخبار عنه بالقبض انتهى كلام السدائع (مريض)
 أقر بمال لاجنبية ثم تزوجها بعد الاقرار لم يبطل الاقرار عندنا (وقال)
 زفر رحمه الله تعالى يبطل لانه طرأ على الاقرار ما يبطله (مريض)
 مرض مرض الموت أقر بألف درهم بعينها انها القطة عنده ولا مال له غيرها
 فلا يجوز ما أن تصدقه الورثة أو تكذبه فان صدقته الورثة تصدقوا بها
 اتفاقاً وان كذبه فهو محمول الخلاف فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
 ينصدقوا بثلثها بعد موته والباقي ميراث لهم وقال محمد رحمه الله تعالى
 اذا كذبوه في ذلك كانت كلها ميراثهم (وفي) حيل الخصاص امرأة قالت
 في المرض لم يكن لي على زوجي مهر أو قال في المرض لم يكن لي على فلان
 شيء يبرأ عندنا خلافاً للشافعي (وفي النخبة) قولها في المرض لا مهر لي
 عليه أو لا شيء لي عليه أو لم يكن لي عليه مهر قيل لا يصح وقيل يصح
 والصحيح انه لا يصح (وفي القنية) لو قال المجرع لم يجرحني فلان ثم مات
 ليس لو رثته المجرع أن يدعوا على المجرع بهذا السبب قال برهان
 الدين صاحب المحيط وهذه المسئلة على التفصيل ان كان المجرع معروفاً
 عند القاضي أو الناس لم يقبل اقرار المريض (مريض) قال في حال
 مرضه ليس لي في الدنيا شيء ثم مات فلبعض الورثة أن يحلفوا بوجه المتوفي
 وابتنه على أنهم لا يعلمون شيئاً من تركه المتوفي انتهى

* (الفصل السابع في الوديعة) *

الوديعة أمانة تركت للحفظ فلا يضمنها المودع ان هلكت بل انعدم منه
 فيحفظها بنفسه وبين في عياله كزوجته ووالده ووالدته وعبدته وأمته
 وأجره الخاص الذي استأجره مشاهرة أو مسانحة وكسوته وطعامه على
 المستأجر (ويجوز) للمودع أن يسافر بالوديعة قربت المسافة أو بعدت
 وان كانت الوديعة بماله حمل ومؤنة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 حتى لو هلك لم تضمن عنده (وفي الجملالية) يجوز له السفر بالوديعة
 وان كان له حمل ومؤنة عنده الا في موضع واحد وهو أن تكون الوديعة
 طعاما كثيرا فإنه يضمن اذا سافر به نحو أزان تستغرقه المؤنة فيكون
 في معنى الاتلاف (وقالا) ليس له ذلك اذا كان له حمل ومؤنة غير أن عند
 محمد رحمه الله تعالى هذا اذا بعدت المسافة أما اذا قربت فله ذلك وقال
 الشافعي رحمه الله تعالى ليس له أن يسافر بها مطلقا والخلاف فيما
 اذا كان الطريق آمنا بأن لا يقصده أحد ظالبا ولو قصده بكنه دفعه
 بنفسه وبرفقة السفر ولم ينه المودع عن المسافرة بها أو اذا لم يكن
 الطريق آمنا أو كان الطريق آمنا لكن نهى عن السفر بها فبالسفر
 يضمن بالاتلاف (وفي البرازي) وله أن يحفظها كما يحفظ مال نفسه
 في داره وحانوته (وفي النوازل) قال لا تضمنها في حانوتك فوضعها
 فضاغت ان كان الحانوت أحر من الدار أو لم يجده كانا آخر لا يضمن والا
 ضمن ولو كانت مما يمسك في البيوت فقال لا تدفعها الى زوجته فتدفع
 لا يضمن وقيل لو نهاه عن الدفع لبعض عياله فدفع ان لم يجد بدامنه
 لا يضمن والا فمن وضع كيس الوديعة في صندوقه وله فيه كيس
 فانشق واختلط لا يضمن واشتركا والملاك والبقاء على قدميهما ولو
 خالطهما أجنبي أو بعض من في عياله لا يضمن المودع ويضمن الخياط
 صغيرا كل أو كبيرا ولا يضمن أبوه لاجله دفن مال الوديعة في أرض ان علمه
 بعلامة لا يضمن والا ضمن وفي المفازة يضمن بكل حال وفي السر كم لو
 كان حصيته باب مغلق لا يضمن وان وضعه بالدفن في موضع لا يدخل

قوله المسافرة قصد ركاز السفر

أحد فيه بلا استئذان لا يضمن (توجه) نحوه السراق فدفعها في الجبانة
 خوفا وفرم جاء ولم يجدها ان أمكنه أن يجعل علامة ولم يجعل ضمن والافان
 جاء على فور الامكان لا يضمن والاخر (جعل) دراهم الوديعة في الخف
 الايمن فضاعت يضمن وان كانت في الايسر فضاعت لا يضمن لانها ان كانت
 في اليمنى كانت على شرف السقوط عند الركوب وقيل يضمن فيه ما
 (ربط) دراهم الوديعة بطرف الكم أو العمامة وضاعت لا يضمن وان
 وضعها في داخل الكم يتأمل عند الفتوى (وفي العمادى) لو شد
 دراهم الوديعة في منديل ثم وضعها في كفه فسقط لا ضمان عليه وكذا
 اذا جعلها في جيبه وحضر في مجلس الفقه فسرقت منه لا يضمن وعن
 بعض الائمة لو وضع دراهم الوديعة في كفه وما كت يضمن ولو وضعها في
 كيسه أو شدّها على التكة فضاعت يثبغى أن لا يضمن (المودع) اذا
 مات فقال ورثته قد رد الوديعة مورثنا في حياته لم يقبل قولهم وان ضمان
 واجب في مال الميت لانه مات مجبلا فلا أقام الو رثة البينة على اقرار
 الميت انه قال في حياته رددت الوديعة تقبل لان الثابت بالبينة كالثابت
 معاينة (الدابة) الوديعة اذا أصابها شيء فأمر المودع انسانا أن يعالجها
 فعطبت من ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن أيهما شاء فان ضمن
 المستودع لم يرجع هو على الذي طأجها لانه يبين انه عاج دابته بأمره وان
 ضمن لذي طأجها هل يرجع على المستودع ان علم انها دابة المستودع
 منه أو لم يعلم لكن لم يعلم انها غيره يرجع لان الامر قد صح في الوجه الاول
 فانتقل الفعل اليه وفي الوجه الثاني كذلك لان البذل دليل الملك على
 المنقول فصح الامر أيضا (القاضي) اذا قبض أموال اليتامى ومات ولم يبين
 ان وضعها في بيته ولا يدري لمن المال ضمن لانه هو المودع وقدمات
 مجبها وان دفع الى قوم ولا يدري لمن دفع له لا يضمن لان المودع غيره وهو لم
 يثبت مجبها (المودع) اذا قال رب الوديعة قد رددت بعض الوديعة ومات
 قال قول قول رب الوديعة فيما أخذت مع يمينه لان الوديعة صارت ديننا ظاهرا

الابتدع واراد الى رب الوديعة وان كان الاخذ رب الوديعة فيكون القول قوله في مقة ارا المأخوذ ولو أن قاضيا اودع مالا لئيم أو تاجر فيجد ذلك المودع أومات وتوى ذلك المال لم يكن على القاضى في ذلك شيء لان القاضى أمين فيما صنع والامير لا ضمان عليه كذا في الولوالجي (رجل) له على آخر دين فأرسل الدائن الى مديونه رجلا ليقبضه فقال المديون دفعت الدين الى الرسول وصدقه الرسول وقال دفعته الى الدائن وأنكره الدائن فالقول قول الرسول مع يمينه (دفع) الى دلال ثوب بالبيع فقار ضاع الثوب مني ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال لا أدري في أى حانوت وضعته يضمن انتهى وسيجيء تمام مسائل هذا الفصل في فصل أنواع الضمانات ان شاء الله تعالى

« (الفصل الثامن في العارية) »

العارية بالتشديد كأنها منسوبة الى العار لان طابعها عار وعيب وهي أمانة كالوديعة إلا ان العارية أمانة فيها تمليك المنفعة ولهذا اتفق على بلقط التملك بأن يقول ملكتك منفعة دارى هذه شهرا أو جعلت لك سكنى دارى هذه شهرا ولا عبر أن يفهم العقد في كل ساعة لكونها عقد اجازة غير لازم (وفي البدائع) للعارية شرائط (منها) القبض من المستعير ما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه (ومنها) العقل فلا تصح الاعارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى حتى تصح عندنا اعارة الصبي المأذون وكذا المحسرة فلم يست بشرط فملكها العبد المأذون لانها من توابع التجارة فملك تلك التجارة (ولا) تضمن بالاعتدال هلكة سواء هلكت باستعماله أولا وبه قال مالك رحمه الله تعالى وعند الشافعي رحمه الله تعالى ان هلكت من الاستعمال المعتاد لم يضمن وان هلكت لافي حال الاستعمال يضمن (وفي المحيط) ولو شرط الضمان في العارية قبل لاتصح العارية (وذكر) ابن رستم في نوادره رجل قال لا أختر أعرفني ثوبك فان ضاع فأنا ضامن لا يضمن والشرط لغو (وكذا) لو وهب فقال

قوله توى كرمى أى هلك اه

المرتهن آخذه رهنا على أنه إن ضاع ضاع بغير شيء جازا رهنا والشرط باطل
 وإن ضاع ضاع بالمال (ويجوز) للمستعير أن يعير ما استعاره عندنا إذا
 كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل وقال الشافعي رحمه الله تعالى
 ليس له أن يعير (وفي النزاهة) العارية لا تؤاجر ولا ترهن وهل تودع
 قال مشايخ العراقي نعم لأنها دون الإعارة وبه أخذ الفقهاء واختاره
 المصدر وقيل لا لأنه لو أرسلها على يد أجنبي ضمن والوديعة لا تودع ولا تعار
 ولا تؤاجر ولا ترهن فإن فعل شيئا منها ضمن (والمستأجر) يعار ويودع
 ويؤاجر ويهرن وليس للمرتهن أن يتصرف بشيء يبطل الرهن (برهن)
 المستعير على ردها والعير على هلاكها عند التعمد فيئنة المعير أولى
 (استعار) دابة من إنسان فأعارها فنام المستعير في المغارة ومقودها في يده
 فقطع السارق المقود وذهب به لا يضمن وإن جذب المقود من يده ولم يشعر
 به وذهب به لا يضمن قال المصدر هذا إذا نام مضطجعا وإن نام
 جالسا لا يضمن في الوجهين (ربط) الحمار الاستعار إلى شجرة فوقع الحبل
 في عنقه وانخفق لا يضمن لأن الربط معادلا للتخليص بالحبل (ولو)
 استعار دابة وسلك بها في غير طريق الجادة وهلك يضمن أه كلام
 النزاهة وسند كرمه عقيب الفصل الذي يليه إن شاء الله تعالى
 (الفصل التاسع في أنواع الضمانات الواجبة وكيفيتها وفي تضمين الأمين)
 (ذكر) في الصغرى إذا أمر إنسانا بأخذ مال الغير فالضمان على
 الآخذ لأن الأمر لم يصح أمره وفي كل موضع لا يصح الأمر لا يجب الضمان
 على الأمر (والسلطان) لو أمر رجلا بأخذ مال الغير هل يجب
 الضمان على الأمر ذكر في أول دعوى الوجهين رجل ادعى على
 رجل أنه أمر فلانا فأخذ منه كذا من المال فإن كان المدعى عليه
 الأمر سلطانا فالدعوى عليه مجموعة وإن كان غير سلطان فلا لأن
 أمر السلطان إكراه على ما يجبي في فصل الإكراه إن شاء الله تعالى
 (رجل) أمر عبد غيره بالابق أو قال له اقتل نفسك ففعل تجب قيمة العبد ولو
 قال اتلف مال مولانا فأتلف لا يضمن الأمر (من) استعمل عبد الغير كان

بمنزلة قبضه حتى لو ملك من ذلك العمل يضمن (وكذا) لو أودع رجلا
 عبدا فبعه المودع في حاجته صار غاسبا (عبد) بين اثنين استعمله
 أحدهما في غيبة صاحبه فان في خدمته لا يضمن وفي الدابة يضمن
 (وفي) نوادره شام انه يضمن في العبد أيضا (وذكر) في بعض
 أصول الفقه ان التصرف في الجارية المشتركة لا يوجب الضمان
 كالاستخدام وان كان لا يحمل له وطؤها (إذا) قال لعبد الغير ارتقى
 الشجرة وانثر ثمرة المشمش لتأكله أنت فسقط لاضمان على الأمر (ولو)
 قال لتأكله أنت وأنا أفنى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله تعالى
 انه ينبغي أن يضمن قيمته كاهلانه استعمل كاهل في منفعة (غلام) جل كوز
 ماء لينقل الى بيت مولاه باذنه فدفع اليه رجل آخر كوزه ليحمل له ماء من
 الخوض بغير اذن مولاه فهلك العبد في الطريق قال صاحب المحیط مرة
 يضمن نصف قيمته ثم قال في المرة الاخرى يضمن كل قيمة العبد لان
 فعله صار ناسخا للفعل المولى (غلام) جاء الى فصاد وقال افصدي
 ففصده فصاد معتادا فخان من ذلك السبب قال يضمن قيمة العبد عاقلة
 الفصاد (وكذلك) الصبي يجب ديتة على عاقلة الفصاد (رجل)
 كان يكسر حطبا لجاه غلام انسان وقال اعطى القدوم حتى اكسر أنا فأبى
 أن يعطيه فأخ عليه في ذلك وأخذ منه القدوم وكسر بعض الحطب ثم قال
 اثبت يا آخر حتى اكسره فأبى فأبى السلام بحطب وكسره فضرب بعض
 المكسور من الحطب على عينه وذهبت عينه لا يكون على صاحب
 الحطب شيء لانه لم يأمر الغلام بكسر الحطب ولم يستعمله في شيء وانما فعله
 العبد باختيار نفسه فلا يكون الرجل ضامنا لشيء (وفي التجريد) اذا
 استخدم عبدا رجلا بغير اذنه أو دابة ساقها أو حمل عليها شيئا أو ركبها بغير
 اذنه فهو ضامن ان عطي في تلك الخدمة أو في غيرها (وفي الذخيرة)
 ركب دابة غيره فتلقت ضمن ساقها أو لم تسقها في ظاهر الرواية (وفي)
 رواية الحسن يضمن اذا ساقها (وفي النوازل) غصب عبدا ثم رده وقد
 عورت عينه عند يضمن الارش ثم يباعه مولاه فانجلى البياض في يده المشتري

رجع الغاصب بما دفع من أرض العين على البائع (وفي فتاوى)
الفضل لو غصب من صبي شيئا ثم رده عليه ان كان الصبي من أهل الحفظ
صح والا فلا (ولو) غصب من عبد مجبور شيئا ثم رده عليه يرى من ضمانه
(وفي) فوائد الفقيه أبي جعفر من وضع سكيناً في يد صبي فقتل بها نفسه
لا يضمن ولو عثر بها حتى مات يضمن (صبي) قائم على سطح أو حائط
صاح فيه رجل ففرغ الصبي فوقع ومات يقرم الصاحب ديتيه وذلك على
عاقلته وكذلك لو كان على الطريق فمرت به دابة فضاخ فيها رجل
فوطئت الدابة فمات يضمن الصاحب ديتيه وهي على عاقلته (ولو) يمت
تلاما صغيرا بغير إذن أهله إلى حاجة فارتقى فوق بيت مع الصبيان فوقع
ومات يضمن (وفي التوازل) قال أبو بكر رحمه الله تعالى لورثي
صبي سبها فأصاب امرأته فماتت على والدها ونما يجب في ماله وان لم يكن
له مال فنظرة إلى ميسرة (قال) ونما يجب في ماله لأنه لا يرى للبهيم
عاقلة وهو يقول العاقلة للعر بلاءهم يتفحصون (وفي العيون) ولو
أدخل صبيا أو مغني عليه أو ناعما في داره فسقط البيت قال محمد رحمه الله
تعالى يضمن في الصبي والمغني عليه ولا يضمن في النائم (سكران)
ذاهب العقل وقع ثوبه في الطريق فأخذ الثوب رجل ليحفظه فهلك
في يده لم يضمن (ولو) كان الثوب تحت رأسه فالمسئلة بهالما يضمن
(ولو) كانت الدراهم في كفه فرفعها والمسئلة بهالما يضمن أيضا
(وذكر) في الحد فلو أخرج رجل خاتم رجل من أصبعه وهو نائم ثم أعاده
في أصبعه في ذلك النوم يرى وفي نوم آخر لا يبرأ يعني إذا استيقظ ثم نام
(وفي التجنيس) لو أخرج الخاتم من أصبع النائم ثم أعاده في هذا النوم
يبرأ لأنه وجب الرد إلى هذا النائم وقدرته وان استيقظ ثم نام فأعاده
لا يبرأ (غصب) شيئا من الصاحب ثم رده عليه وهو سكران يبرأ وهو
كله صبي بخلاف ما لو أخذ منه وهو يقظان ثم رده عليه وهو نائم فإنه
لا يبرأ (إذا) تعلق برجل وخاصمه فسقط من المتعلق به شيء يضمن
المتعلق (ومن) هدم بيت نفسه هاندم من ذلك منزل جارط يضمن

لأنه غير متدفيه (وفي العيون) لوضرب رجل لا يفسد المضروب منشيا
عليه وسقط منه شيء وتوى قال محمد رحمه الله تعالى يضمن الضارب المال
الذي مع الضروب لأنه هو المسمى بذلك وكذا يضمن ثيابه التي عليه لو تلفت
و يأتي في فصل النصب ما يبالغ فيه إذا فإينظر رخصة (وفي فتاوى)
رشيد الدين رجل فر من الظالم فأخذ منه إنسان حتى أدركه الظالم فأخذه
ونجسه وأطالب تالم رجل لا يقبض منه حيازة فمد له رجل عليه فأخذ منه
مالا في قباض قوله محمد رحمه الله تعالى يضمن إلا أخذ له والدرال عليه
لأنه تسبب لأخذ هذا والفتوى على قوله أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه
لا يضمن (وكذا) لو تخاضع رجلان فضرب أحدهما الآخر فذهب
المال لهما إلى الوالي فغرم لا يضمن المظالم لأنه طالب الغوث (وفي) فوائد
ظاهر الدين المرعشياني و يقال لغيره اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسادك
وأخذ المصوص لا يضمن (ولو) قال إن كان غنونا وانفد مالك فأكا
ضامن وباقي المسئلة بما لها ضمن وصار الأصل أن الفسر وراعيه يرجع
على الفسار إذا حصل الغرور في ضمن عقد المعاوضة أو ضمن الفسار صفقة
السلامة لله ورور نصها (ولو) قال الطمان لصاحب الخطبة اجعل
الخطبة في الدلو فجاءها في الدلو فذهبت من قبض كان به إلى الماء والطمان
كان طامنا لم يضمن لأنه صار غار في ضمن العقد بخلاف المسئلة الأولى
لأن مرة ما ضمن السلامة بهم العقد وهما العقد يقتضي السلامة
فيصير مفرورافضين (وفي) فتاوى ظاهر الدين سأل هشام محمد
رحمه الله تعالى فيمن فتح باب قفص حتى خرج منه الطائر أو فبح الزرق
والهمن جامد فسد أب وخرج منه الهمن قال يضمن (ولو) رجل قيده
عبيد فأبق العبد لا يضمن لأن العبد مخرجة فان كان العبد ذاهب العقل
يضمن (وقال) أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن في هذا كله (ولو)
شقي زرق دهن سائل حتى سأل يضمن (وكذا) لو قطع عسل القنديل
يضمن (وفي) هفت لغات المشايخ قال أبو حنيفة وأبو يوسف وعمرهما الله تعالى
إذا فتح باب قفص لو اصطبل حتى طار الطائر أو خرج الحمام أو حصل قيد

عند فحرب فانه لا يضمن وقفوا أو لم يوقفوا (وقال) محمد رحمه الله تعالى
 يضمن وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان وقف ساعة ثم ذهب لا يضمن وان
 ذهب من ساعته يضمن (ولو) فتح باب دار فسرق آخر منها متاعا لا يضمن
 الفاتح سواء سرق عقيب الفتح أو بعده (وكذا) اذا دخل رباط دابة
 فسرقة انسان أو فتح باب قفص فأخذ الطائر انسان آخر لا ضمان على
 الذي حل وفتح (والمودع) اذا فتح باب القفص أو حل قيد العبد أو فتح
 باب الاصطبل حتى ذهب يضمن بالاتفاق لانه التزم الحفظ ألا ترى انه اذا
 ذل الغاصب أو السارق على الوديعة ضمن وغیرها لا يضمن (ولو) نفر
 رجل طيرا انسان لا يضمن ولو قصد تنفيره يضمن ولو دنا منه وقصد تنفيره يضمن
 ولو دنا منه ولم يقصد تنفيره لا يضمن (وفي فتاوى) السمرقندي ولو نقب حائط
 انسان بغیر اذنه ثم غاب الناقب فدخل انسان من ذلك النقب وسرق شيئا
 لا ضمان على الناقب لانه متسبب والسارق مباشر (وكان) أبو نصر الدبوسي
 رحمه الله تعالى يقول يضمن الناقب لكن الفتوى بعدم الضمان (اذا) قمت
 الرجل رجلا أو القاه في البحر وتركه حتى مات فان غرق من ساعته يضمن
 دينه وان سجد ساعة ثم غرق لم يكن عليه شيء (وفي) شرح الطحاوي
 ولو ألقى حية أو عقرا على قارعة الطريق فلدغ رجلا لا ضمان على الذي
 ألقى الا اذا تم قول من ذلك الموضع الى موضع آخر فحينئذ ترتفع جنايته (ولو)
 دخل رجل دار قوم فعقره كلهم فلا ضمان عليهم لانه لم يوجد الاغراه
 والاشلاء منهم (وفي التجنيس) رجل له كلب عقر وكلما مر عليه مار
 يعضه فعض انسانا هل يجب عليه الضمان ان تقدموا الى صاحب
 الكلب وعرفوه بذلك قبل العض يضمن وان لم يتقدموا اليه قبل العض
 لا يضمن بمنزلة الحائط المائل (قال) قاضي خان رحمه الله تعالى وينبغي
 ان لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه اشلاء (ولو) أغرى كلبا حتى عقر
 رجلا لا ضمان على المغري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما اذا أرسل
 طائرا فأصاب في فوره ذلك لا يضمن بالاجماع (رجل) أخذ هرة وألقاها
 الى حمامة انسان أو دجاجة فأكلت الهرة الحمامة قال ان أخذتها الهرة

قوله أشلى مثل أغرى وما بعد عطاف بقسرها

برميده والقائه اليها يضمن وان أخذتها بعد الرمي والاقفاء لا يضمن
 قبل له ولو أشلى على كلبه على انسان وأغراه عليه ففقره أيضا من المشلى
 قال نعم لانه بالأغراه اكله صار آفة لعقوره كانه ضربه بمجد سيفه (وفي) شرح
 الطحاوي من ارسل بهيمة فأصاب في فورها شيئا ضمن (وكذلك)
 اذا ارسلها ولم يكن لها قائد ولا سائق ولا زاجر فأصاب شيئا في ذلك
 الطريق فانه يضمن (ولو) عطفت عن ذلك الطريق وكان لها طريق
 آخر فأصاب شيئا فانه لا يضمن (ولو) عطفت ولم يكن لها طريق
 غيره فذلك مضمون على المرسل (وفي الملتقط) ولا يجب الضمان
 على صاحب الماشية اذا اطلقت شيئا ليلا او نهارا اذا لم يكن لها سائق أو
 قائد (وفي العدة) ولو أوقف الدابة في سوق الدواب لا ضمان على
 صاحبها ان اتلفت شيئا (وان) أوقفها على باب السلطان يضمن
 ما أصابت (وكذا) لو أوقفها على باب المسجد الاعظم أو مسجد آخر الا اذا
 جعل الامام للمسلمين موضعا يوقفون دوابهم فيه فلا يضمن (وفي الغيرون
 غنم دخلت بستانا فأفسدت وصاحبها معها يسوقها ضمن ما أفسدته
 واذا لم يسقها الا ضمان عليه وكذا الثور والحمار (ومن) وجد في
 زرعه أو كرمه دابة وقد أفسدت الزرع فليس بها فلهكت يضمن وان
 أخرجهما المختارانه ان أخرجهما وساقهما فلهكت يضمن وان أخرجهما
 ولم يسقهما لا يضمن وكذا لو أخرج دابة الغير من زرع الغير (وفي التجنيس)
 ولو ساقها الى مكان يأمن منها على زرعه لا يضمن كلفه أخرجهما عن زرعه
 قال أبو نصر وقال أكثر مشايخنا انه يضمن وعليه الفتوى (رجل)
 بعث بقرته الى بشار على بدرجل فجاءه رجل الى البقار بها وقال ان
 فلانا بعث بقرته هذه اليك فقال البقار اذهب بها الى مالِكها فاني
 لا أقبلها فذهب بها فلهكت فالبقار ضامن لانه اذا جاء بها الى البقار
 فقد انتهى الامر فيصير البقار أميننا وليس للودع أن يودع (ولو) نخس
 دابة انسان فألقت الراكب فمات ان كان ياذن الراكب لا يضمن
 الناحس وان كان بغير اذنه يضمن كمال الدية وان ضربت الناحس

فما قدمه هدر (وان) أصابت رجلا آخر بالذنب أو بالرجل
أو كفيها أصابته ان فضها باذن الرب فالصمان عليهما والافعليه
(وفي) خلاصة المفتي ونما يحرر به الفقيه اذا مثل عن أخذ حمار
غيره بغير اذنه واستعمله وورده الى الموضع الذي أخذه منه وكان معه نجش
فأكله الذئب هل يضمن وانما استعمل الاقان خاصة (جوابه)
ان لم يتعرض للنجش بشئ الا أنه ساق الام فانساق النجش معها ذاهبا
وجائيا لم يضمن وان كان حين ساق الاقان ساق النجش معها أيضا ضمن
(وفي فتاوى) ظهير الدين رحمه الله تعالى لو وضع ثوبا في دار رجل
فرماه صاحب الدار فأفسده ضمن (ولو) أدخل دابته في دار غيره
فأخرجها صاحب الدار ان تلفت لا يضمن لان الدابة في الدار تضرها فله
ان يدفع الضرر بالاعراج وأما الثوب في الدار فلا يضرها فكان اخرجها
اتلاف (ولو) وجد دابة في مربي فأخرجها فهلك يضمن (وفي) الجامع
الصغير غضب مربيها وشد فيه دابته فأخرجها مالك المربي وما يصحكت
صار ضامنا (وفي فتاوى) أبي الحسن الرستغيني غضب
عجلا فاستهاكه وييس لبن أمه يضمن الغاصب قيمة البهمل
ونقصان الام وان لم يفعل الغاصب في الام فعلا لم يكن التسبب (وفي
فتاوى) ظهير الدين ولو أرسل دابته في مربي فحاجها فأرسل اليه
دابته فعضت الثانية الاولى ان عضتها على الغور ضمن والافلا وان كان
ذلك في مربي لا أحد من الاضمان على صاحب المربي (وذكر) في العيون
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا استمكك رجل حمار غيره أو بعله يقطع
يده أو يذبحه ان شاء صاحبه ضمه وسلمه اليه وان شاء حبسه ولا يضمن شيئا
وعليه الفتوى (ولو) ضرب رجل الدابة حتى صارت عرجاء فهو
كالقطع (ومن) ذبح شاة غيره في الكهيا بخيار ان شاء ضمه في قيمتها
وسلمها اليه وان شاء أخذها وضمنه النقصان وكذا الحزور وكذا اذا
قطع يديها (وفي المدابة) ولو كانت الدابة غير مأكولة للحم فقطع
الغاصب طرفها فلما كان يصونه جميع قيمتها لوجود الاستهلاك من كل

قوله الرستغيني يضمن الاموال النارية ما ساق كذا في غير موضع من فتاوى

وجه بخلاف قطع طرف العبد المملوك حيث يأخذ مع ارش المقطوع
 لان الأدمي يبقى منتفعا به بعد قطع الطرف (ولو) ذبح حمار غيره
 فليس له أن يضمن النقصان ولكنه يضمنه جميع القيمة عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله له أن يمسكه ويضمن النقصان
 وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يمسك المذبح (ذبح) شاة انسان بحيث
 لا يرجى حياته الا يضمن استحقاقا الاجنبي والراعي في ذلك سواء (وفي)
 الفرس والبغل يبقى بالضمن في الاجنبي والراعي (والبقار) ولو ذبح
 البقرة أو الحمار وكان لا يرجى حياته فلا يضمن واذا ذبح شاة يرجى حياته
 يضمن قيمتها يوم الذبح (رجل) مرة بشاة الغير وقد اشرفت على الهلاك
 فذبح بها يكون ضامنا (وذكر) في النوازل انه لا يضمن استحقاقا لانه
 مأذون فيه دلالة (وفي المحيط) ولو ذبح شاة وعلقها لاجل السخ فسلخها
 انسان ضمن لان الناس يتفاوتون في السخ دون الذبح (ولو) التي قشور
 الرمان أو البطيخ على قارعة الطريق فزلقت به اداة انسان فتلفت يضمن
 لانه غير مأذون في هذا الفعل ومن فعل فعلا هو غير مأذون فيه فاقول
 منه يكون مضموفا عليه (مر) رجل في طريق المسلمين فتعلق ثوبه
 بقفل جاوز رجل فخرق قال أبو القاسم الصفاق رحمه الله تعالى ان كان
 القفل في ملكه لا يضمن وان كان في غيره ملكه يضمن (وهنا) زيادة
 لا بد منها وهي انه اذا تعلق ثوبه بذلك فخرق ثوبه فخرق بجرحه لا يضمن
 صاحب القفل لانه اذا جرح الثوب فهو الذي خرقه (رجل) جاس على
 ثوب انسان وهو لا يعلم حتى قام صاحبه فانشق ثوبه من جلوسه ضمن
 النقصان (ولو) عض رجل يدا آخر فأخرج يده من فم العاض فكسر
 اسنان العاض وسقط من لحم يدا العضوض فبجرح يده لا يجب موجب
 السن لانه مضطرب في نزاع اليد ويجب على العاض ارش اليد لانه جاس
 (وفي) فوائد صاحب السلام طاهر بن محمد رحمه الله تعالى الحائض اذا
 هل لانسان ثوبا فأراد ما لمكة أخذه منه فأبى الحائض أن يديعه حتى يأخذ
 الاجرة فقد صاحب الثوب الثوب فخرق من يده لا يضمن الحائض

شيئا وان تحرق من مده ما ضمن المأكل نصف قيمة نقصان (ولو) أخذ
 يد رجل فتد ذلك الرجل يده فشلت ان أخذ يده لاجل القيمة لا يجب
 الضمان وان أخذ لاجل العض يجب دية البدن على الاخذ لانه مضطر
 في مده (رجل) تشبث بثوب آخر فحذبه المتشبث من يده صاحبه حتى
 تحرق يمينه جميع القيمة فان حذبه صاحبه من يده المتشبث ضمن المتشبث
 نصف القيمة (وفي البسوط) غصب ثوبا انسان ولبسه ثم جاء صاحب
 الثوب فتد ثوبه والغاصب لا يعلم انه صاحب الثوب فتحرق الثوب لاضمان
 على الغاصب لانه تحرق من مده (ولو) قال صاحب الثوب ردت على
 ثوبي فغنه فمدهم الا لا مثله من شدته فتحرق الثوب لاضمان على
 الغاصب ايضا ولو مده كما عدا الناس مادة فتحرق منه ضمن الغاصب
 نصف القيمة لانه من جنايتهما لان امساكه ومنعه ثوب غيره جناية
 (وفي) فتاوى النسي رحمه الله تعالى سئل عن اوقد ناراً في ملك غيره
 فتعدت الى كدس حنطة او شئ آخر من الاموال فاحرقته هل يضمن
 قال لا ولو احرقت شيئا في المكان الذي اوقد فيه ضمن (قلت) و فرق
 اصحابنا رحمه الله تعالى بين الماء والنار قالوا لو اوقد النار في ارض نفسه
 فتعدت الى ارض غيره فاحرق شيئا لا يضمن ولو اسال الماء الى ارض نفسه
 فسال الى ارض غيره واتلف شيئا ضمن لان من طبع النار الخمود
 والتعدي انما يكون بفعل الريح ونحوه فلم يضاف الى فعل الموقد فلم يضمن
 ومن طبع الماء السيلان فلا تلاف يضاف الى فعله (وسئل) صاحب
 المحيط عن مزارع اوقد ناراً في الارض المملوكة في يوم ريح فاحترق
 الحشيش وموت النمل الى الاكداس فاحترقت هل يضمن الموقد (اجاب)
 رحمه الله تعالى ان كانت الريح وقت الايقاد يحاذيها مثلها بمنزل
 تلك النار الى تلك الاكداس يضمن والله تعالى اعلم (وفي) فتاوى
 ظهير الدين رجل اوقد في تنوره ناراً والقي فيه من الحطب ما لا يحتمله التنور
 فاحترق بيته وتعدت الى دار جاره فاحرقته يضمن صاحب التنور (ولو)
 مربي نار في ملكه او في ملك غيره فوقعت شرارة مناعلى ثوب انسان
 فاحترق قال محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يضمن وهكذا ذكر في النواذر

الكندس كحل اه

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (وقال) بعض العلماء ان من مر بالنظر
في موضع له حق المرور فيه فوقعت منه شرارة في ملك انسان أو ألقته
الريح لا يضمن فان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب على
التفصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا
أظهر وعليه الفتوى (حداد) ضرب حديدة على حديدة أخرى محماة
فطار شرارة من ضرب به فوقعت على ثوب انسان فاحترق ثوبه ضمن
الحداد (وذكر) الناطق رحمه الله تعالى اذا جلس الحداد في مكانه
واتخذ في خانوته كوراء يعمل به والمخاوت الى جانب طريق العامة
فأخرج حديدة من كوره ووضربها بطرقة فتطاير شرارها فقتلت رجلا
أو قتلت عين انسان أو أحرقت شيئا أو قتلت دابة كان ضمن ما تلف بذلك
من المال على الحداد ودية القتل والعين تكون على عاقبته ولو لم يدق
الحداد ولو كان احتملت الريح بعض النار من كوره أو الحديدة المحماة
فأخرجتها الى طريق العامة فقتلت انسانا أو أحرقت ثوب انسان أو قتلت
دابة كان هدر (وفي فتاوى) رشيد الدين رحمه الله تعالى ولو رش
الماء في الطريق فسقطت به دابة أو انسان ذكر في الكتاب انه يضمن
مطلقا (قلت) وهذا الجواب في الدابة يجرى على إطلاقه أما في الأدمى
فانه اذا رش كل الطريق بحيث لا يجدر بغيره يقيم فيه فانه يضمن الرأس
والأفلا (ومما) يؤيد ما قلناه ما ذكره أبو الحسن الرستغفي في فوائده
انه لو لم يتعد في الرش ورش كابرش الناس عادة لدفع القبار لا ضمان
عليه لان ذلك ليس بجناية وان تعدى بالرش ضمن (وفي المحيط) من
حفر بئرا وسد رأسها ففتح آخر رأسها فانه ينظر ان كان الأول كبسها
بالتراب أو الطين بما يكبس به مثله من أجزاء الارض ثم حفرها الثاني
فالضمان على الثاني وان كان الأول كبسها بما لا يكبس به البئر عادة
كما الدقيق والمنحطة ونحوهما فالضمان على الأول (وفي فتاوى)
ظهري الدين من حفر بئرا فغطى رأسها فرفع آخر الغطاء فقتل بهائى
ضمن الأول (ومن) حفر في أرض غيره بئرا ضمن النقصان (وقال)

بعض العلماء يؤمر بالسكس ولا يضمن النقصان (ولو) منهم جندار
 غيره لا يجبر على ثباته والمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص
 للضامن وان شاء اخذ النقص وقيمة النقصان (وفي فتاوى) قاضي خان
 من حفر بئرا في فناء مسجد أو مسجد حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية
 ولا يقضى بالنقصان (وكذا) من حفر بئرا في فناء قوم يؤمر بالتسوية
 (الغاصب) اذا حفر بئرا في الدار المغصوبة ورضيه المالك فأراد
 الغاصب طمها ليس له ذلك عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى له ذلك
 سواء ينفع بها أو لا ينفع بها (وفي) بعض الفتاوى رجل نزع ماله بئر انسان
 حتى صارت بابة لا تسمى عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء (ولو)
 صب ماء انسان من انبوب يقال له املاء لانه ملكه والماء من ذوات
 الامثال (وفي فتاوى) ظهير الدين قطع اشجار كرم انسان يضمن
 القيمة لانه ائلف غير المتلى وطريق معرفة ذلك انية قوم الكرم مع
 الاشجار النابتة ويقوم مقادير الاشجار ففضل ما بينهما فقيمة
 الاشجار وبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء دفع الاشجار
 المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أمسك الاشجار ودفع
 من تلك القيمة قيمة الاشجار المقطوعة ويضمنه الباقي (وذكر)
 الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى مسألة قطع الاشجار هكذا ثم قال وان كانت
 قيمة الاشجار مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه (وفي فتاوى)
 قاضي خان رجل ائلف على رجل احد مصر احي باب أو احد زوجي خف
 أو مكعب كان للمالك أن يسلم اليه المضراع الآخر أو الزوج الآخر
 ويضمنه قيمتهما (وفي الايضاح) المصوب اذا كان قائما في يد الغاصب
 فالمصوب منه يأخذ مثليا كمن المصوب أو غير مثلي في الوجه كلها
 الا اذا كانت قيمته في بلدة المحصومة أقل من قيمته في بلدة الغصب فينشد
 يثبت للمصوب منه خيارا ثلثة ان شاء انتظر وان شاء رضى به وان
 شاء اخذ قيمة المصوب في بلدة الغصب يوم المحصومة (وفي) التلوي
 الجواب على التفصيل ان تساوت القيمة في البلدةين بطالبه برد التل وان

صك انت القيمة في بلدة المحصورة أكثر فله المالك خياران ثلاثة لن شاء
 رضى بالمثل وان شاء اطالبه بقيمتها في بلدة الغصب يوم المحصورة وان شاء
 انتظر وان كانت قيمته في بلدة الغصب أقل فالغاصب بالخيار ان شاء
 اعطاه المثل وان شاء اعطاه القيمة في بلدة الغصب أو في مكان الغصب يوم
 المحصورة الا اذا رضى المالك بالتأخير فيكون له ذلك (فعل) هذا يلحق
 أن يذكّر في دعوى غصب المكيل والموزون سوى اللزاهم والدافير
 ممكن الغصب حتى يعلم انه هل له ولاية المطالبة أو لا وهو كذا ذكر في الذخيرة
 (لو) ادعى انه غصب منه كذا قفيز حنطلة وبين النرائط الا يطول
 يذكّر كان الغصب (وذ كر) في عدة المقتين اذا ادعى المديونة
 لا بد من ذكر موضع الايداع انه في أي مصر سواء اكل له حمل وموثق أو لم
 يكن (وذ كر) في موضع آخر انه اذا لم يكن له حمل وموثق لا يستقرط
 بيان موضع الغصب (وذ كر) في العدة من غصب منتقولا فعليه مثله
 ان كان مثبلا وان كان من ذوات القيم فعليه قيمة يوم الغصب (وفي فتاوى)
 ظهير الدين غصب شاة فمضت في يده ثم ذبحها فذهن قيمته يوم الغصب
 لا يوم الذبح (غاصب) الغاصب اذا رد على الغاصب الا قبل يميناً عن
 الضمان (ولو) ملك المصوب في يد غاصب الغاصب فله القيمة
 الى الغاصب الاول يبرأ ايضا حتى لا يكون للمالك به ان يضمن للاناني
 اقيام القيمة مقام العين وهذا اذا كان قد من الاول معروف بقضائه الغاصبي
 أو بغير قضائه وانما يصير معروف باقامة اليه أو بتصدق المالك فأما
 اذا أقر الغاصب بذلك فانه لا يصح في حق المالك ويصدق في حق نفسه
 والمالك بالخيار في تضمين أمه ما شاء (وذ كر) وشك الدين رحمه الله
 تعالى في فتاويه لو باع غاصب الغاصب أو أخذ الثمن لا يكون للغاصب
 الاول أن يأخذ الثمن منه لانه ليس بمالك وليس بشارب عنه ولا يكون
 له اجازة البيع (والمصوب) منه الخيار في تضمين الغاصب أو غاصب
 الغاصب (رحل) غصب عبد لغصبه منه آخر فبات عنده فالولى
 بالخيار ان شاء ضمن الاول ويتبع الاول الآخر وان شاء أبرأ الاول

واتبع الثاني بالقيمة ولا شيء له على الاول (وفي التوازل) رجل هثم
ابريق فضة لانسان ثم جاء آخر وهشمه هثم ازا في نقصانه يرى الاول
من الضمان وضمن الثاني مثله (وفي المحيط) المالك اذا اجر المصوب
من الغاصب يبرأ من الضمان بنفس العقد كالمو باعاه منه (ولو) اطاره
منه لا يبرأ حتى لو هلك قبل الاستعمال يكون مضمونا على الغاصب (اذا)
قال المالك للغاصب اودعتك المصوب ثم هلك في يده يضمنه لانه
لم يوجد الا برأ عن الضمان نصا والامر بالمحفظ وعقد الوديعة لا ينافيان
ضمن الغاصب كما اذا خالف المودع يضمن وان كان العقد قائما
وتوكيل المالك للغاصب ببيع المصوب لا يبرئه من ضمانه وان باعه
مالم يسلمه (وكذلك) لو باع المالك المصوب لا يخرج عن ضمان
للمصوب مالم يسلمه الى المشتري (وفي) التجنيس اذا وضع المصوب
بين يدي المالك يبرأ وان لم يوجد منه حقيقة القبض (وكذا) المودع
بخلاف ما اذا استهلك المصوب أو الوديعة ثم جاء بالقيمة ووضعها بين يدي
المالك فانه لا يبرأ مالم يوجد حقيقة القبض (وفي التوازل) جارية جاءت
الى فحاش بغير اذن مولاه طالبة للبيع ثم ذهبت ولا يدري اين ذهبت
وقال الفحاش رددتها عليك فاقول قوله ولا ضمان عليه لان الجارية
هي التي اتت اليه فكانت امانة عنده (وتفسير) ذلك ان الفحاش
لم يأخذ الجارية حتى يصير غاصبا ومعنى الرد ان يأمرها بالذهاب الى المنزل
(نوع في ضمان أحد الشرى كين بسبب العين المشترية) *

(ذكر) القاضي ظهير الدين رحمه الله تعالى في فتاويه ولو استعمل
عبد امشتر كايته وبين غيره بغير اذن شريكه يصير غاصبا نصيبه
(وفي) اجناس الناطق رحمه الله تعالى في استعمال العبد المشترك
بغير اذن شريكه روايتان في رواية هشام عن محمد يصير غاصبا وفي
رواية ابن رستم عنه لا يصير غاصبا وفي الدابة المشتركة
يصير غاصبا على الروايتين (وفي العمادي) قال سئل جدي
رحمه الله تعالى عن الموائم المشتركة بين اثنين وغاب أحد الشرى كين

قد دفع الشريك المحاضر نصيبه ونصيب الآخر الى الراعي فها كنت
هل يضمن نصيب صاحبه (أجاب) بأنه يضمن لانه مودع يمكنه أن
يحفظها بيد أخيرة فلا يصير مودعاً غيره (رجلان) بينهم ما دار غاب
أحدهما فلم يحضر أن يسكن الدار كلها وكذا الخادم بخلاف
الدابة (وفي الذخيرة) بيت أو حانوت بين شريكين سكنه أحدهما
لا تجب عليه الاجرة وان كان معدلاً لا يستغلل لانه سكن بتأويل الملك (وفي
القنية) رجل له سفينة فاشترك مع أربعة على أن يعملوا في سفينته
وآلاتها والخمس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهي فاسدة
والمحصل لصاحب السفينة وعليه أجر مثلهم لهم (وعن) عين الامتعة
الكرايسى رجل أقرض لصاحبه مائة درهم ودفعها اليه ثم أخرج مائة
أخرى وخطا المائتين وقال للمستقرض خذها واتجر به ما على الشركة
فهذا محتمل لانهم لم يبينوا الربح فليس بشركة (وفي) أجناس الناطقي
والروضة قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذا كان دود القرم من واحد
وورق التوت منه أيضاً والعمل من آخر على أن القز يذبحهما نصفين
أو اقل أو أكثر لم يجز وكذلك كان العمل منهما (واغما) يجوز
أن لو كان البيض منهما والعمل عليهم ما وان لم يعمل صاحب الأوراق
لا يضره (زرع) أرضاً مشتركة بينهم وبين غيره هل للشريك أن
يطالبه بالبيع أو بالملك بحصة نفسه من الأرض كلها وعرف ذلك الموضع
(أجيب) بأنه لا يملك ذلك ولا يكن يغرمه نقصان نصيبه من الأرض ان
دخل فيها النقصان (المسكيل) أو الموزون اذا كان بين حاضر وغائب
أو بين صبي وبالغ فأخذ المحاضر أو البالغ نصيبه فانما نفذ قيمته من
غير خصم اذا سلم نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك ما بقي قبل أن يصل الى
الغائب أو الى الصبي كان الهلاك عليهما

• (ضمن المأمور والدلال وما يصل بذلك) •

(رجل) دفع الى آخر غلاماً مقيداً بالسلسلة وقال اذهب به الى بيتك مع
هذه السلسلة فذهب به بدون السلسلة فأبقى العبد لا يضمن لانه أمره

يشيئين وقد اتى بأحدهما (ولو) بحث انفسنا الى ماشية غيره فآخذ
 المبعوث دابة الباعث وركبها فغلبت ان كان بين الآخر والمبعوث
 انبساط في مثل ذلك فلا ضمان والا فهو ضمان (رجل) أعطى رجلا
 قوسا فذهبه فانكسر ان امره بالملك لا يضمن لانه فعله بامر موافق لأمره بذلك
 ضمن لانه فعله بخبر امره (وفي) واقعات الناطق رجل قال لا تحريمت
 منك دمي بفلس أو بألف فقبله الآخر وقتله فله يجب عليه القصاص
 ولو قال اقتلني فقتله لا قصاص عليه ويجب الدية في ماله لانه اطلق
 فأدشبه (وروي) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يضمن
 عليه (وقال) ركن الاسلام أبو الفضل الكيرماني رحمه الله تعالى لا يجب
 للدية في أصح الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف ما لو قتل أقطع
 يدي أو رجل أو قتل عبدي ففعل لا يضمن عليه إلا جاعلان الأطراف
 لا يملك بهاملاك الاموال فصيح الامر (قال) العمادى وقد وقعت
 بخيار واقعة وهي رجل قال لا تخم ارم السهم الى حتى آخذ
 فرمي اليه بامره فأصاب عينه فذهبت قال الامام فخر الدين قاضى خان
 رحمه الله تعالى لا يضمن وهكذا أفتى بعض المشايخ وقاسوا ذلك على
 مسألة الأقطع بأن قال أقطع يدي أو رجل قد دمرت (وفي الخبر يدي)
 رجل دفع الى دلال ثوبا لبيع فدفعه الدلال الى رجل على سوء الثراء
 ياذن الدافع ثم نسيه لا يضمن لانه اذا أذن صاحب الثوب بالدفع لسوء
 لم يكن الدفع تعديا (وفي) فتاوى النسفي رجل دفع ثوبا الى دلال
 لبيعه فعرضه الدلال على صاحب دكان وكان يوقه عنده فهو بـ صاحب
 الدكان وذهب به لا ضمان على الدلال وهو الصحيح لان هذا امر لا بد منه
 في البيع (وفي فتاوى قاضى خان) الدلال اذا دفع الثوب الى من
 استامه لينظر فيه ثم يشتريه فأخذه الرجل وذهب ولم يظفر به الدلال
 قالوا لا يضمن الدلال لانه مأذون في هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى
 وعندى انه انما لم يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم يفارقه أما اذا فارقه ضمن
 كالأودعه الدلال عند صاحب الدكان فهو بالتساع يضمن الدلال

لأنه مودع وليس للمودع أن يودع (وفي فتاوى) ظهير الدين الوكيل
 بالبيع إذا دفع المبيع إلى رجل ليعرضه على من أحب فهو رب ذلك الرجل
 بالبيع أو ملك في يده أجاب فبحم الدين رحمه الله تعالى أنه لا يضمن الوكيل
 والصحيح أنه يضمن (وقال) بعض المشايخ أن كان الذي دفع إليه ثقة
 أميناً لا يضمن (الوكيل) بالبيع إذا قال بعته من رجل لا أعرفه
 وسأله عليه ولم أقدر عليه فأتى ظهير الدين رحمه الله تعالى أنه يضمن الوكيل
 (قال) ومثله القصة بخلاف هذا الجواب وهي إذا دفع قمعة إلى
 آخر وقال له ادفعها إلى من يصلحها فدفعتها إلى من يصلحها ولا يعلم إلى من
 دفع إليها فلهان عليه كل موضع الوديعة في داره ونسبها وقد هلكت لا ضمان
 عليه (وفي العدة) رجل قاب وأمر بتيذه أن يبيع السلعة ويسلم منها
 إلى فلان قباع التليذ السلعة وأنه سلك القن حتى هلك لا يضمن لأن الوكيل
 لا يلزمه إتمام ما تبرع به

• (نوع في بيان ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق) •

(إذا) ادعى المودع أنه دفع الوديعة إلى أجنبي للضرورة كوقوع المحريق
 ونحوه ولا يصدق إلا بينة عندني حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى
 (وذكر) في العدة أن علم أنه وقع المحريق في بيته قبل والا فلا (وذكر)
 القاضى أبو اليسر رحمه الله تعالى إذا قال المودع أو دعته عند أجنبي
 ثم ردها على فلهكت عندى والمودع يكذبه في ذلك فالقول قول المودع
 ويضمن المودع لأنه أقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى الإبراء فلا
 يصدق إلا بينة يقيمها على ما ادعى وحينئذ لا يضمن لأنه أثبت بالبينة
 ارتفاع سبب وجوب الضمان (وكذلك) لو قال بعثتها إليك على يد أجنبي
 والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع (وكذلك) إذا دفعها إلى رسول
 المودع فأنكر المودع الرسالة فمن المودع والقول قول المودع ولم يرجع
 المودع على الرسول أن صدقه أنه رسول المودع ولم يضمن له ضمان الدرك
 إلا أن يكون المدفوع قائماً بجمع (ولو) قال رددتها إليك على يدي
 أو على يد من في صياحي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع يمينه لأن حاصله

الاختلاف في وجوب الضمان وهو ~~بني~~ **بني** فيكون القول قوله (ولو) أقر المودع أنه استعملها ثم ردها إلى مكانها فهاكت لا يصدق في الرد الابينة لانه أقرب بوجوب الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق الابينة (فالمحصل) ان المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود وان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق (وفي المنتقى) اذا قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة أيام واقام المودع بينة انها كانت عنده من ذي يومين فقال المودع وجدت ضاعت قبيل هذا منه ولا يضمن (ولو) قال أولا ليست عندي ثم قال وجدت ضاعت يضمن (العقار) هل يضمن بالمجود او لا و**ذكر** شمس الائمة السرخسي اذا جحد الوديعة في العقار لا يضمن عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى ومن المشايخ من قال العقار يضمن بالمجود بلا خلاف (وقال) شمس الائمة المحلواني في ضمان العقار بالمجود عند ابي حنيفة رحمه الله روايتان
 ﴿نوع في ضمان المستعير﴾

(ذكر) في الذخيرة رجل استعار دابة واستأجرها ليشيع جنازة فركبها ثم نزل ودفعها الى انسان ليصلي صلاة الجنازة فسرقته لاضمان على المستعير ولا على المستأجر فصار المحفظ في هذا الوقت مستثنى (وفي فتاوى) ظهير الدين لو كان يصلي في الهراء ونزل عن الدابة وأمسكها فانقلبت منه لاضمان عليه (قلت) وهذه المسئلة دليل على ان المستعير ان لا يعيها عن بصره (وذكر) في فتاوى الفضلي عن محمد رحمه الله تعالى فيمن استعار دابة فحضر الصلاة فدفعها الى غيره ليمسكها فضاعت قال ان كان شرط في العارية ركوب نفسه فهو ضامن والا فلا ضمان عليه (ولو) سلم الدابة الى رجل ليمسكها ففقدت فاضاعت ضمن (وقال) الفقيه ا بواليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان شرط ان يحمل أو يركب بنفسه أما اذا أطلق ولم يبين فلا ضمان عليه لان العارية تودع (وفي العدة) لو استأجر فرسا حاملا ليركبها الى موضع كذا فركبها واردف معه آخر

فأسقطت جنينا فلا ضمان عليه في الجنين ولا يمكن إذا قصت الأم بسبب ذلك فعليه نصف النقصان لأن النقصان حصل بر كوبة ور كوبة غيره ور كوبة مأذون فيه فلم يصح سببا للضمان ور كوبة غيره ليس بمأذون فيه فأوجبنا عليه نصف الضمان لهذا وهذا إذا كان الفرس بحال يمكن أن يركبه اثنين فأما إذا كان لا يمكن فهو وائلاف فيضمن المستعير جميع النقصان (ولو) استعار دابة وفي بطنها ولد فزلت من غير صنعه وأسقط الولد لا يضمن المستعير ولو نفعه بالجميع أم أو فقامتها يضمن (وفي) خلاصة المفتي رجل استعار دابة فقال مالكها أعطيكها غدا ثم جاء المستعير في الغد وأخذها بغير إذن مالكها واستعملها وورثها فالت لا يضمن (وفي الذخيرة) المستعير إذا قضى حاجته من الدابة ثم ردها على يد بعض من في عياله فلا ضمان عليه أن عطيت هذا هو العرف فيما بين الناس بخلاف الوديعة (ولو) ردها على يد عبد صاحب الدابة وهو عبد يقوم عليه الایضمن (وكذلك) إذا ردها على يد عبد لا يقوم عليه أبرأ أيضا في الصحيح (وكذلك) لو لم يجد صاحب الدابة ولا خادمه فربطها على معلقها في دار صاحبها لا يضمن (وفي الوديعة) إذا ردها على يد عبد صاحب الوديعة وضاعت من يده يضمن المودع سواء كان العبد ممن يقوم عليها أو لا يقوم هو الصحيح (وفي العدة) إذا كانت العارية عقد جوهر أو شيئا نفيسا فدفعت ذلك إلى عبد المعير أو إلى أجيره يضمن (والمستأجر) في رد المستأجر كالمستعير والمرتهن بمنزلة المودع (وفي) فتاوى ظاهر الدين امرأة استعارت ملاقة ووضعتها داخل البيت والباب مفتوح فصعدت السطح فهلكت الملاقة قبل تضمن وقيل لا تضمن (ولو) استعارت سراويل لتلبسه فلبسته وهي ثمنى فزلقت رجلها ففترق السراويل لا ضمان عليها لأنه لا صنع لها فيه (وفي) فتاوى الديناري إذا قصت العين المستعارة في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان إذا استعملها استعمالا معهودا (رجل) دخل منزل انسان بأذنه وأخذ أمانه لينظر اليه فوقع وانكسر لا يضمن وإن أخذه بغير إذنه

السراويل لو زلت من غير فعله لا ضمان

بمخلاف ما اذا دخل في السوق الذي يبيع فيه الا انه اذا اخذنا ما يبيع اذن
ماله ففسق وانكسر يضمن (رجل) سواء قدد البئر من
صاحبه فقال ارنى قدحك هذا فدفعه اليه لينظر فيه فوقع منه على
الاقداح فانكسر القدح واقداح آخر لاضمان عايه في القدح الذي
سلامه ويضمن الاقداح (وفي) النوازل لو استعمل قه يباع الحجام
فسقط قصعة من يده وانكسرت او اخذ كوز قحاق لشرب فسقط
او اخذ قلحا فوقع من يده لا يضمن لانه عارية (وفي) حجر يد ابى الفضل
رحمه الله تعالى اذا اختلف المعبر والمستعير في الايام او في المكان او فيما
يحمل على النابة العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه
(ضمن المرتهن) *

(المرتهن) اذا ركب الدابة المرمونة ليردها على المالك فهل كنت في
الطريق لا يضمن ان سلمت من ركوبه ولكن لا يصدق الا يمينه على
سلامتها (ولو) رهن عبدا فابق سقط الرهن فان وجده صيار رهنها
ويسقط من الدين بحسب ذلك ان كان اول اباقي وان كان اثنى قبل ذلك
فلا ينقص من الدين شي وسياقي تمامه في فصل الرهن ان شاء الله تعالى
(ضمن المستأجر) *

(ذكر) في شرح الطحاوي ان في كل موضع يضمن في الاجارة يضمن
في الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع لا يضمن في الاجارة لا يضمن
في الاجارة ويجب الاجر انتهى (وفي العدة) الحمار المستأجر اذا عي
او عجز عن المشي قبضه المستأجر واخذ ثمنه وذلك في الطريق ان كان
في موضع لا يصل الى الحاكم حتى يأمره ببيعه لاضمان عليه في الحمار ولا في
ثمنه وان كان في موضع يقدر على ذلك او يستطيع امساكه او رده
أعني فهو ضامن لقيمته (رجل) استأجر حمارا فحمل عليه وله حمار
آخر جل عليه ايضا فلما سار بعض الطريق سقط حماره وانستقل به
فذهب الحمار المستأجر وذلك هل يضمن قيل ان كان بهالة لواتبع الحمار
المستأجر يهلك حماره او متاعه لا يضمن ولا لا يضمن (وفي النخبة) اذا

كان المستاجر استاجر حمارين فاشتغل بهما حمل أحدهما سيفا فضع الآخر
 ان غاب عن بصره فبوضامن (قلت) ففعل هذا ينبغي ان يضمن في
 المسئلة التي مرت ان غاب الحمار عن بصره ثم هتك (رجل) استاجر
 حمارا لينسحب به الى موضع معلوم فأخبر ان في الطريق لصوصا فلم يلتفت
 الى ذلك فاخذ الصوص وذبحوا بالحمار ان كان الناس يسلكون ذلك
 الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم وأموالهم فلا ضمان والا فهو ضامن (وفي
 فتاوى) قاضي خان استاجر دابة أو عبدا فان مؤنة الرد بعد القراغ على
 صاحب العبد والدابة (وكذا) مؤنة رد المرهون تكون على الراهن ومؤنة
 رد الدبعية تكون على صاحبها ومؤنة رد المستعار تكون على المستعير ومؤنة
 رد المنصوب تكون على الناصب (وكذا) مؤنة رد البائع يباعا فاسدا بعد
 الفسخ على القابض (استاجر) مكاريا أو جالا بمثل له طعاما في طريق كذا
 فأخذ طريقا آخر يسلكه الناس فبذلك المتاع لا يضمن قالوا وهذا اذا
 كان الطريقان متقاربين أما اذا كان بينهما تفاوت فاحش في الطول
 والقصر والسهولة والصعوبة فيضمن (وذكر) في العدة بقار لا هل
 فريية ولم يرضى ملتف بالاستبحار لا يمكنه النظر الى كل بقرة فضاعت بقرة
 لا يضمن (ولو) مرت بقرة على قنطرة فدخلت حرجها في ثقب القنطرة
 فأكسرت أو دخلت في ماء حيق والبقار لا يعلم فلم يسقها ضمن اذا أمكنه
 سوقها (وفي الأخيرة) أهل موضع جرت العادة بينهم ان البقار اذا دخل
 السرج في السكك أرسل كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعي كذلك
 فضاعت بقرة أو شاة قبل أن تصل الى صاحبها الا ضمان عليه لان المعروف
 بسكك المشروط

• (ضمن الحمارس) •

(رجل) استأجر محفظا خان فسرق من الخان شيء لا ضمان عليه لانه
 يحفظ الابواب فقط أما الاموال فهي في يد أربابها في البيوت (وروى)
 عن أحمد بن محمد القاضي في حارس يحرس الخوانيت في السوق فنقب
 خافوت وسرق منه انه ضامن لانه في معنى الاجير المشترك لان لكل واحد

خافوا على تسدة فصار بمنزلة من يرعى غنما كل انسان شاة وهو ذلك
 (وقال) الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر رحمهما الله تعالى
 الحمارس أجبر خاص فلا يصح من اذا نكب الحماوت لان الاموال محفوفة في
 البيوت وفي يد ملاكها وهو الصحيح وعليه المفتوح واختار الفقيه أبو جعفر
 انه يصح ما كان خارج السوق ولا يصح ما كان داخل السوق (وذكر)
 في التجريد الدلال والناس اجبر مشترك حتى لو ضاع شيء من يده ما من
 غير صميمهم الا لضمان عليه ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 * (ضمن الجمال) *

(ولو) استأجر جمالا يحمل له دن عمل فعثر وانكسر يصح لانه تولد
 من عمله وهذا اذا انكسر في وسط الطريق أما اذا سقط من رأسه
 أو زلقت رجليه بعدما انتهى الى المكان المشروط ثم انكسر الدن فله
 الاجر ولا ضمان عليه لانه حين انتهى الى المكان المشروط لم يبق الجمال
 مضمونا عليه (وفي) المنتقى ولو استأجر جمالا يحمل له زقامن من فحمله
 صاحبه والجمال ليضعاه على رأس الجمال فوقع وتضرق الزق لا يصح
 الجمال لانه لم يسلم اليه الممن فان السمن في يد صاحبه بعد ولا ضمان على
 الجمال بدون التسليم (وذكر) في نوازل ابن ميمونة رحمه الله تعالى
 ولو حمله ثم وضعه في بعض الطريق ثم أراد رفعه فاستعان بر ب الزق
 فرفعه ليضعاه على رأس الجمال فوقع وتضرق فالجمال ضامن لانه صار
 في ضمانه حين حمله ولم يبرأ منه بعد لانه لم يسلمه الى صاحبه (وفي) الذخيرة
 اذا سرق المتاع من رأس الجمال ورب المتاع معه لا يصح وان لم يكن صاحبه
 معه لا يصح أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما (واذا) انقطع
 حبل الجمال وسقط الحمل ضمن الجمال بالاتفاق
 * (ضمن المكاري) *

(ذكر) في الذخيرة لو عثرت الدابة المستأجرة من سوق المكاري فسقط
 الحمل وفسد المتاع وصاحب المتاع راكب على الدابة لا يصح الاجير
 بخلاف ما اذا عثرت الدابة المستأجرة وسقط المتاع وهلك وصاحب المتاع

يسير معه خلاف الدابة فان الاجير يضمن لان الهلاك حصل من جنابة يده
ومحل العمل مسلم اليه (وفي) فتساوى ابي الليث رحمه الله تعالى مكار
جل كرايس انسان فاستقبله اللصوص فطرح الكرايس وذهب
بالحجار قال ان كان يعلم انه لولم يطرح الكرايس اخذوا الكرايس
والحجار جميعا فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه
هـ (ضمنان النساخ)

(وفي) فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا دفع الى نساخ غزلا لينتهي
سكر باساف دفعه النساخ الى آخره يضمنه فمروق من بيت الآخر ان
كان اجير الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن اجير الاول وكان
اجنبي يضمن بالاختلاف ولا يضمن الاخر غنم ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعندهما رحمه الله تعالى يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديعة الى
اجنبي بخير اذن مالهما فعندهما صاحب الوديعة يضمن ايها اشاء وعنده
ابي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الاول وليس له ان يضمن الثاني (قال)
صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القندوري ان كل صانع اشترط عليه
العمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره وانما لا يضمن اذا كان الاجير اجير
للاول فيما اذا كان اطلق له العمل اما اذا اشترط عليه التمسك بنفسه يضمن
بالدفع الى الآخر وان كان اجيره (اذا) قال صاحب الثوب للنساخ
اذهب بالثوب الى منزلك حتى اذا رجعتا من الجمعية مررت الى منزلي فاوفى لك
اجرك فاختلس الثوب من يد الحائك في التوجه قال الفقيه ابو بكر
البهني رحمه الله تعالى ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه او مكنه
من الاخذ ثم دفعه صاحبه الى الحائك ليوفى له الاجر يكون الثوب رهنا
فاذا هلك هلك بالاجر وان كان صاحب الثوب دفع الثوب اليه على وجه
الوديعة لا يضمن الحائك وتكون اجرة على صاحب الثوب ولو
صنعه الحائك بالاجر قبل الدفع اختلف العلماء فيه فان اصابه على شيء
كان حسنا كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى (وفي العمادى)
لجائك والقصار والصباغ وكل صانع لعمله اثر في العين احبها من

ما استؤجروا على العمل فيه حتى يأخذوا الاجرة ولو ملك في يده بعد
 الحبس لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا أجر له بهلاك المعقود
 عليه قبل التسليم (حاشاك) عمل بالاجر فتعلق الاجر به لياخذه وأبى
 الحائث أن يدفع حتى يأخذ الاجرة فتخرق من مذهب صاحبها ضمان على
 الحائث وإن تخرق من مذهبهما فعلى الحائث نصف الثمن (إذا) خالف
 الحائث في التسليم بأن أمره أن يتخير له ثوبا سميا في أربع أو ستا في أربع
 أو أمره أن ينسجه رقيقا فتسجه ثوبا أو على العكس ففي الفصول كلها
 صاحب الغزل بالخيار إن شاء ترك الثوب على التساج وضمنه غلا مثل
 غزله وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر المسمى لا يزداد في الزيادة ولا ينقص
 في النقصان لانه متبرع في الزيادة وفي النقصان نقصان العمل (وذكر)
 صاحب الذخيرة هذه المسئلة هكذا تم قال اختلاف المشايخ هل
 يعطيه المسمى أو أجر المثل قال بعضهم يعطيه أجر المثل على كل حال
 لا يجاوز به مسمى وقال بعضهم يعطيه مسمى إذا أخذ الثوب ويرضى
 بالغيب وإن أخذ الثوب ولم يرض بالغيب يعطيه أجر المثل على كل حال
 لا يجاوز به المسمى

(ضمان الخياط)

(رجل) قال للخياط انظر الى هذا الثوب فإن كفا في قميصا فاقطعه
 بدرهم وخطه فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعلم ما قطعه انه لا يكفين
 فمن الخياط قيمة الثوب لانه إنما أذن له بالقطع بشرط الكفاية (ولو)
 قال للخياط انظر ايكفيني قميصا فقال الخياط نعم يكفين فقال صاحب
 الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئا لانه أذن
 بالقطع مطلقا (وان) قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه
 وقال اقطعه اذن فقطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق ذلك الاذن
 بالشروط (وفي) الذخيرة رجل دفع الى خياط كبرياسا ليجتهد له قميصا
 فخطه له قميصا فاسدا وسلم صاحب الثوب بالفساد وليس له ان
 يضمنه لان اللبس يكون رضاء بالفساد (قال) ويعلم من هذه المسئلة

كثير من المسائل (وفي المتن) اذا دفع الى خياط ثوبا وقال
اقطعه حتى يصيب القدم او اجعل كمة خمسة اشبار وعرضه كذا بخياطه
ناقصا قال ان كان قدرا صبيع ونحوه فليس بشئ وان كان أكثر منه فله
أن يضعه

«ضمن القصار»

(القصار) اذا لبس ثوب القصار ثم نزع فضاع بعده لا يصح (وفي)
العيون ولودفع الى قصار ثوبا ليقصه له بدائق فجعل القصار يدقه
فاستعان برب الثوب على دقه فدقه فتخرق الثوب قال محمد رحمه الله
تعالى اذا لم يعلم من أيهما تخرق فالضمان على القصار لانه في يده وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى ضمن القصار نصف القيمة (وروي) ابن
سباع عن محمد رحمه الله تعالى انه يجب كل الضمان على القصار حتى
يعلم انه تخرق من دق صاحبه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي
أن لا ضمن القصار أصلا ما لم يعلم انه تخرق من دقه بناء على ان يد الاجير
المشترك يد أمانة عنده يضمن عندهما واذا لم يتخرق الثوب هل يسقط
من الأجر مقدار ما يخصه من عمل المالك ذكر في المحيط عن شمس
الاثمان الاجير ان استعان بالمستأجر لم ينقل فعل المستأجر الى الاجير حتى
يستوجب الاجر وكذلك لو جاء صاحب الثوب وخاط بعض الثوب في يد
الخياط او نسج بعض ثوبه في يد النسيج فانه يسقط من الاجر بمحضته لان
الاطاعة لا تجري في الاجارة بخلاف المضاربة فان الامانة تجري فيها (وفي)
الذخيرة) لو جفف القصار الثوب فرتبه جولة فتخرق لاضمان عليه
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لان الملاك لم يكن من فعله وعمله وعندهما
يضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه (تليذ) القصار وأجيره الخاص
لذا اوقدنا بأمر الأستاذ والسراج ف وقعت شرارة على ثوب القصار
فلا ضمان على الاجير وانما الضمان على استاذه وان لم يكن من ثياب
القصار ضمن الاجير (وعن) محمد رحمه الله تعالى اذا أدخل القصار
مراجا في حانوته فاحترق به ثوب غيره بنسب فعله ضمن لان هذا مما يمكن

الاحتراز عنه في الجملة وإنما لا يضمن في المحرق الغالب الذي لا يمكن المطاؤه
وهذا قولهم أفاءه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن ما هلك بغير
صنعه (استفتيت) أئمة بخارا عن القصار إذا شرط عليه أن يفرغ
اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك في الغدمل يضمن أولا أجا برا نعم يضمن
(ولو) اختلغا في النطر وعدمه فينبغي أن يكون القول للقصار لأنه منكر
للشرط (ثم) إذا شرط عليه أن يفرغ اليوم أو فحوده من العمل ولم يفرغ
فيه وقصره بعد أيام هل تجب الاجرة قال صاحب الفصول كانت واقعة
التقوى وينبغي أن لا تجب الاجرة لأنه لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب
الضمان على تقدير الهلاك اهـ

• (ضمان الصباغ) •

(رجل) دفع الى صباغ ابريه عليه بغيره يكذا ثم قال للصباغ لا تصبغ
ابريه حتى وردته على كذلك فلم يدفعه ثم هلك لم يضمن الصباغ لان الاجارة
صحت والمستاجر لا يضمن من فسخ الاجارة بغير رضاه صاحبه الا بعذر
فيبقى حكم العقد بعد نهى المستاجر ومن حكم هذا العقد ان تكون
العين امانة في يد الاجير فلا يضمنه بالهلاك في يده الا بالتقصير ولم يوجد
(وفي فتاوى) قاضي خان أمر رجل ان يصبغ ثوبه بالزعفران أو بالبقم
فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لوب الثوب أن يضمنه قيمة ثوبه أيض
ويترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه مثل أجره له لا يجاوز به
ما سمي (واذا) اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب أمرتك
أن تصبغه بعصفر وقال الصباغ أمرني أن أصبغه بزعفران فالقول لرب
الثوب مع عينه اهـ

• (ضمان الغلاف والوراق) •

(في) الذخيرة رجل دفع الى رجل مصفاه عمل فيه ودفع الغلاف معه
أو دفع سيفاً الى صيقل ليصقله ودفع الغمد اليه أيضاً فسرق لا يضمن
الغلاف لأنه في الغلاف مودع لا اجير والمودع لا يضمن الا ما جنت يده (وفي)
شرح القلجوري عن محمد رحمه الله تعالى انه قال يضمن المصنف والغلاف

والسيف والغمدة لان السيف لا يستغنى عن الغمد والمهوف عن الغلاف
فصارا كشي واحد (وان) أعطاه المهوف ليعمل له غلافا او سكيننا
ليعمل له انصافا فضاع المهوف أو السكين لم يضمن لانه استأجره على ايقاع
العمل في غيرهما الا فيه ما وسمه الساب يتبع في ذلك العيين (قال)
العمادى صاحب الفصول وفي ذواته جدى رجه الله تعالى دفعه عنها الى
وراق ليجهده فساخر به واخذته للصوف هل يضمن أجاب نعم (قال) هي
نظام الدين رجه الله تعالى وقد أجبت انه لا يضمن معتمدا على ظاهر الفقه
ان المودع اذا سافر بالوديعة لا يضمن ولا يقال انه مودع بأجر فيضمن لانه
ليس ثمة عقد حتى يتعين عليه مكان العقد للحفظ وفي الوديعة بأجر انما
يضمن لانه تعين مكان العقد بالحفظ وهم نأما امره بالحفظ مقصودا وانما
أمره بالحفظ ضمنيا في الاستئجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا
ما في ضمنها

(ضمنان الفصاد)

(في نقاوى) ظاهر الدين رجه الله تعالى ليس على الفصاد والبزاع والمجام
ضمنان السرية اذ لم يردوا ز يادة على الفصد المعهود المأذون فيه فان
شرط على هؤلاء العمل السليم دون السارى لا يصح الشرط لانه ليس
في وسعه ذلك ولو شرط على الفصاد العمل على ان لا يسرى يصح
لانه في وسعه (وسئل) صاحب المحيط عن رجل فصدنا ثم اوتركه
حتى مات من سيلان الدم قال يجب عليه القصاص

(ضمنان النجاسى)

(في) الذخيرة جل دخل النجاسى وقال لصاحب النجاس احفظ الثياب فلما
خرج لم يجد ثيابه فان قال صاحب النجاس ان غيره رفعها وهو يراه ويظن
انه يرفع ثياب نفسه فهو وضامن لانه ترك الحفظ حيث لم يمنع القاصد وهو
يراه وان قال انى رأيت شخصا قد رفع ثيابك الا انى ظننت ان الرفع انت
فلا ضمان عليه لانه لم يصر تاركا للحفظ لما ظن ان الرفع هو (وان) سرق
وهو لا يعلم به فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضيع (رجل)

دخل جساما وقال للعمادى ابن أضع ثيابي فأشار الحمادى الى موضع فوضع
ثيابه ودخل الحمام ثم خرج رجل ورفع الثياب ولم يمنع الحمادى لما أنه
فانه صاحب الثياب ضمن الحمادى لانه استخفا وقد قصر في الحفظ وهذا
قول ابي سلمة وأبي نصر الدبوسى رحمه الله تعالى وكان أبو القاسم رحمه الله
تعالى يقول لا ضمان على الحمادى والاو اصح (رجل) دخل بدابته
خانا وقال للحناني ابن أربطها فقال هناك فربطها وذهب فلما رجع
لم يجد دابته فقال له صاحب الخان ان صاحبك قد أخرج الدابة ليسعها
ولم يكن له صاحب ضمن الحناني لان قوله ابن أربطها السقفاط منه له
فاذا أشار له الى موضع الربط فقد أجابه الى الحفظ فصار مودعا وقد قصر
في الحفظ فيضمن (الجملة) منتخبة من العمادى
«(الفصل العاشر في الوقف)»

(قال) ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يزول ملك الوقف عن الوقف الا ان
يحكم به الحاكم أو يعلقه بموته فيقول اذا مات فقد وقفت دارى على كذا
(وقال) أبو يوسف رحمه الله يزول الملك بمجرد القول (وقال) محمد
رحمه الله تعالى لا يزول حتى يجعل للوقف وليا أو يسلمه اليه كذا في الهداية
(وفي) جامع الفتاوى الوقف عند الامام رحمه الله تعالى على ثلاثة أوجه
(فى) وجه لا يلزم وهو ما اذا وقف فى محته وذ كر شرائط الصحة (وفى) وجه
لا يلزم فى ظاهر الرواية وهو ما اذا وقف فى مرض موته فهو كالوقف حال الصحة
(و روى) الطحاوى رحمه الله تعالى انه كلما ضاف الى ما بعد موته
(والسالك) ان يذ كر شرائط صحة الوقف فى حياته ويجعله وصية بعد
بمانه بأن يقول أو صيت بعتلة دارى هذه أو أراضى هذه أو يقول جعلت
ملكى هذا وقفا تصدقوا به بعد وفاتى على كذا أو يقول بوقف ملكى
هذا الى كذا فيجوز من الثلث ويلزم (وعندهما) الوقف جائز لازم
فى محته ومرضه بدون هذه التكاليف (قال) صاحب المنبع وفى التهمة
والعيون والمحققان الفتوى على قولهما والناس لم يأخذوا بقول ابي
حنيفة رحمه الله تعالى فى هذا فلا تارا المشهورة عن النبي صلى الله عليه

وسلم والصحابة وتعامل الناس وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول
 أو لا يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لكنه لما حج مع هارون الرشيد و رأى
 أوقاف الصحابة بالمدينة ونواحيها رجع وأفتى بلزوم الوقف وقال بلغني
 حديث عمر وهو ما روى ابن عمر أن عمر رضي الله تعالى عنه كانت له أرض
 تدعى تمنع فقال عمر يا رسول الله اني استفدت مالا وهو عندي نفيس
 أفأصدق به فقال عليه الصلاة والسلام تصدق بأصلها لا يباع ولا يوهب
 ولا يورث ولا يكن توقف ثمرة على الساكنين قال أبو يوسف رحمه الله
 تعالى فلهذا رجعت فلو بلغ هذا أبا حنيفة رحمه الله تعالى لرجع (قلت)
 ذكر البرزالي في جامعها أنه لا حاجة لهم في ذلك على الامام رحمه الله تعالى فانه نفى
 اللزوم لا الهبة في المذهب الصحيح والوجود لا يدل على اللزوم ولئن سلم انه
 لا يصح عنده فعدم الهبة غير مستغرق لافراد بل يصح المضاف والمحكوم
 بجوازهم فلم لا يجوز أن يكون الوقف الموقوف من تلك الافراد يحذف كيف
 يصح الطعن على سائر التابعين بأنه لم يشاهد الاوقاف في الحرمين مع انه حج
 خمساً وخمسين حجة وافي فيها بالصحابة وبذلك حكمنا بأنه من التابعين الذين
 اتبعوهم بإحسان الى يوم الدين رضي الله تعالى عنهم ورضوا عنه فأني سأغ
 الطعن بعدم الوقوف مع ذلك العكوف انتهى (ولو) وقف في مرض
 موته قال الطحاوي رحمه الله تعالى هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح انه
 لا يلزم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه في المرض كالوصية وهي لا تجوز
 لو ارث دون وارث وعندهما يلزم الا أنه يعتبر من الثلث والوقف في الهبة
 يتخذ من جميع المال (ووقف) المشاع جائز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى
 وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز (ولا يجوز) وقف ما ينقل ويجوز
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى انه
 يجوز وقف ما فيه تعامل الناس من المتقولات كالغاس والمر والقردوم
 والمنسار والجنابة وثياجها والقردوم والمراحل والمصاحف ونحو ذلك (وعن)
 نصير بن يحيى رحمه الله تعالى انه يجوز وقف الكتب المحاطة بالمصاحف
 وهذا صحيح لأن كل واحد منكم للدين تعليمات وتعملا وقراءة واكثر فتهاء

تمنع نوزن ارضه
 كذا البرزالي وهو المصحف الموقوفة بها والجنابة بالسكر النعش والقردوم بالفتح مخففاً ومثلاً

الامصار على قول محمد رحمه الله (وفي البرازي) وقف البناء بدون
الارض لم يجوزه هلال رحمه الله تعالى وهو الصحيح قال وعمل أئمة خوارزم
على خلافه (وقف) الكر دار بدون الارض لا يجوز كوقف البناء بالأرض
(والكر دار) فارسي معرب وهو كالبناء والشجار (واذا) كان أصل
القرية وقفاً على جهة قرية فبني عليها رجل بناء ووقف بناء على جهة
قرية أخرى اختلغا وفيه فلما اذا وقف البناء على جهة القرية التي كانت
البقعة وقفاً عليها فيجوز بالاجماع ويصير وقفاً تبعاً للقرية وهذا هو الذي
استقر عليه فتاوى أئمة خوارزم (غرس) شجرة ووقفها ان غرسها
في أرض مملوكة له يجوز وقفها تبعاً للأرض وان وقفها بدون أصلها
لا يجوز وان كانت في أرض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة جاز كما في
البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف البناء
ولا يجوز وقف البناء في أرض عارية أو اجارة اهـ (وفي البدائع) ولو
وقف أشجاراً قائمة فالقياس أن لا يجوز لانه وقف المنقول وفي
الاستحسان يجوز لتعامل الناس به في ذلك وما رآه المسلمون حسناً فهو
عند الله حسن (وقال) العلامة الشيخ شرف الدين قاسم رحمه الله تعالى
فعلى هذا اذا جرى التعامل بوقف البناء ينبغي أن يجوز ولو لم يكن
في أرض نفسه كما تقدم أتماعاً على الأرض المستأجرة فلا يصح لانه لا يملك
استتباع ما تحت الجذر فيبقى العقد لا بدوارداً على التناهي فلا يصح
(وفي) قضية المنية استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها وبني ثم مضت
مدة الاجارة فلما استأجر ان يبقيها بأجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر قبيل
لهمما فلما لم يبق للوقوف عليهم الا القطع فهل لهم ذلك فقال لا انتهى (وفي)
الذخير قد ذكر الصدر الشهيد في واقعاته رجل مات وترك ابنين في يد
احدهما ضيعة يدعى انها وقف عليه من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف
عليها كان القول قوله وهي وقف عليه ما هو الاختصار لانها ما تصادق على
انها كانت في يد أبيه ما فلا ينفرد أحدهما باستحقاقها الا يصح اهـ
(واذا) صح الوقف لم يجز بيعه ولا تملكه وهل تجوز قسمته فعند أبي يوسف

رحمه الله تعالى يجوز بناء على ان الشبوع في الوقف غير مانع من حصة الوقف
 عنده فحجوز القصة لانها تميز وافراز (ثم) ان وقف نصيبه من عقار
 مشترك بينه وبين غيره فالواقف هو الذي يقام شره كما لا القاضى عند
 من يقول يجوز القصة لان الولاية في الوقف الى الواقف فان مات الواقف
 فلو صبه ان يقاسم شره كما ويفرز حصة الوقف لانه قائم مقامه (وان)
 سكنت الارض كلها له فوق وقف بعضها ثم اراد القصة فوجهه ان يبيع
 ما بقى من رجل ثم يقتسمان ثم يشتري منه ذلك ان شاء لان القصة انما
 تجري بين اثنين فلا يصلح الواحد بمقامه ما ومقامه وان لم يبيع رفع الامر
 الى القاضى ليارسانا بالقصة معه لتجرى القصة بين اثنين (وفي) المحيط
 والكافي اذا قضى القاضى يجوز وقف المشاع ونفذ قضاؤه صار متفقا
 عليه كسائر المختلفات اذا اتصل به قضاء القاضى ولا يجوز قهره فلو
 طلب بعضهم القصة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم ويتباينون
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يفرز واجعوا على ان الكل لو كان
 وقفا على الارباب فارادوا القصة لا يقسم (لما) ان القصة تميز وافراز
 لا يبيع وتمايز فيجوز (ولابي) حنيفة رحمه الله تعالى ان القصة يبيع
 معنى لاشتمالها على الافراز والمبادلة وجه المبادلة راجحة في غير المثليات
 (والواجب) على من يتولى امر الوقف ان يبذل من غلة الوقف بعمارته
 شرط ذلك الواقف اوله بشرط لان المقصود من الوقف التصديق بالغلة
 على وجه التأييد ولا يتأبد الابال بمارة (وعما) توسع فيه ابو يوسف
 رحمه الله تعالى انه لا يشترط التأيد حتى لو وقف على جهة تيوهم انقطاعها
 بان وقف على اولاده واولاد اولاده ولم يجعل آخره لغا فلا يصح الوقف
 عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يشترط ذلك
 واذا انقرضوا يعود الى ملكه لم ملك ورثته والصحيح ان التأيد بشرط على
 قول الكل ولكن ذكر التأيد ليس بشرط عند أبي يوسف حتى اذا مات
 اولاده وانقرضوا تصرف الغلة حينئذ الى الفقراء وان لم يسههم (واذا) بنى
 مسجد الميراث ملكه عنه حتى يفرز عن ملكه بطريقة الشرع ويراد للناس

بالصلاة فيه فاذا صلى فيه واحد زال عن ملكه عند أي خنيفة رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى انه يشترط الصلوة فيه بالجماعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بقوله بجعته من بعد لان التسليم عنده ليس بشرط (واذا) جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية اليه جاز عند أبي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول هلال الرازي (وفي البزازي) وقف على أمهات أولاده فلا شيء لمن يتزوج منهن فان طلقها زوجها فلا يعود حقها الساقط الا اذا كان الواقف استثنى وقال من طلق فلها أيضا سقط من الوقف (ولو) وقف وجعل البعض أو الكل لامهات أولاده ومديره ماداموا أحياء فاذا ماتوا فهو لفقراء والمساكين فقد قيل يجوز بالاتفاق وقد قيل هو على الخلاف أيضا وهو الصحيح كذا في الهداية (قلت) وقد وقعت بالقاهرة مسألة سئل عنها جدي شيخ الاسلام محب الدين بن الشحنة متع الله تعالى بحياته الكريمة (صورته) ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضي الله تعالى عنهم أجمعين في رجل وقف وقفا وشرط فيه شروطا من جعلتها أن يصرف لام ولده شكريا من ربيع الوقف المذكور في كل سنة تمضي مبلغ عشرة آلاف درهم مادامت عزبة فهل اذا تزوجت تستحق المبلغ المذكور أم لا واذا قلتم أيدكم الله تعالى لا تستحق فهل اذا مات عنها زوجها أو طلقها واستمرت عزبة يعود الدوام وتستحق المبلغ المذكور أم لا وما الحكم في ذلك (أجاب) جدي شيخ مشايخ الاسلام الموصي اليه بدون كتابة بل بالكلام لا تستحق شكريا المبلغ المذكور لان الدوام قد انقطع بالتزويج فلا يعود (وأجاب) الشيخ محيي الدين الكافيجي بأنها تستحق المبلغ المذكور ويعود الدوام كما كان بالفراق بموت أو طلاق ووقع الكلام في ذلك بين يدي السلطان الملك الظاهر خشدقدم بمحضرة قاضي القضاة والعلماء والأمرام وأركان الدولة الشريفة وأظهر سيدي المجتمع عدة نقول من كتب جمة ناطقة بما أفتى به فرجع الحاضرون الى فتوى سيدي الجسد بعضهم بالكنية والباقون بالاذعان فله الحمد وبه المستعان (ومنها) واقعة

الفتوى عن وقف بكتنر المحاجب وشرط فيه على أن من مات منهم ولم يترك
ولدا ولا ولد ولدا انتقل نصيبه الى اخوته واخواته فمات عبد الرحيم عن ولده
عبد الرحمن (فأجاب) بعض المفتين باستحقاق عبد الرحمن نصيب أبيه
عملاجهم والمخالفة (وأجاب) العلامة الشيخ قاسم بأن هذا باطل
نقلا وحقا أما نقلا فلهذا قال الامام أبو بكر المصنف لو قال جعلت أرضي
هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على فلان بن فلان وفلان بن فلان ومن
بعدهم على الساكنين فمن مات منهما ولم يترك ولدا كان نصيبه من ذلك
للباقي منهما فمات أحدهما وترك ولدا قال يرجع نصيبه الى الساكنين
ولا يكون ذلك للباقي منهما من قبل أن الواقف انما اشترط أن يرجع نصيب
الذي يموت منهما الى الباقي اذا لم يترك الميت وارثا وهذا قد ترك وارثا
وهو ولده (قلت) فلم لا يجعل نصيب الميت منهم الولد (قال) من قبل
ان الواقف لم يجعل ذلك لولد الميت انما قال من مات منهم او لم يترك وارثا
كان ذلك للباقي فلهذه العلة لم يكن للباقي ولا لولد الميت من ذلك شيء (وأما)
عقلا فلأن المفهوم ليس من المدلول اللغوي وانما يكون باعتبار التفات
النفس اليه وهذا لا يعلم من الواقف فلا يصح العمل به (ومنها) واقعة
الفتوى في وظيفة ابن العطار تقر فيها بعض القضاة بمرسوم من السلطان
وبعض الطلبة بتقرير الناطر بشرط الواقف (فأجاب) في ذلك بعض
المفتين بأن الامام النظر العام (وأجاب) العلامة الشيخ قاسم فيها
بأنه فيما لا ناظر له يخصه فقد قال في فتاوى الثوري لا تدخل ولاية
السلطان على ولاية المتولي في الوقف اه (وفي الملحقات) رجل له ضيعة
تساوي عشرين ألف درهم وعليه ديون ووقف الضيعة وشرط صرف غلاتها
الى نفسه قصدا منه الى المماطلة وشهدت الشهادة ودخلت في الوقف
والشهادة أما جواز الوقف فلمصادفته ماله وأما جواز الشهادة فلا أنها
صدق لان بالوقف خرجت الضيعة عن ماله كما كان فضل من قوته شيء من
هذه الغلات فلا غرماء أن يأخذوا ذلك منه لان الغلات ماله (ولو) وقف
أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كان له قيمة أو لم يكن

لان الزرع لا يدخل تحت البيع الا بالشرط فكذا لا يدخل تحت الوقف
 الا بالشرط على ما يجبي في فصل البيوع ان شاء الله تعالى (وفي المنبع)
 اذا خرب ما حول المسجد واستغنى أهل المحلة عن الصلاة فيه بقي المسجد
 عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة وبه قال الشافعي ومالك ولا يعود إلى
 ملك بانيه ان كان حيا ولا إلى ملك ورثته ان كان ميتا وعند محمد يعود إلى
 ملك الباني لو كان حيا وإلى ملك ورثته لو كان ميتا وقال احمد جازن قضاة
 وصرف الله إلى مسجد آخر وعند أبي يوسف يقول إلى أقرب المساجد
 من ذلك المسجد ولا يعود إلى ملك الباني (وفي الفتاوى الظهيرية
 سئل المحلواني عن أوقاف المسجد اذا تعطلت وتعذر استغلالها هل للتولي
 أن يبيعه او يشتري مكانها أخرى قال نعم قيل ان لم تعطل ولا يكن يوجد
 بمثلها ما هو خير منها هل له أن يبيعه قال لا (ومن) المشايخ من يجوز
 بيع الوقف تعطل أو لم تعطل وبه قال الشافعي ومالك رحمهما الله تعالى
 (وكذا) لم يجوزوا الاستبدال بما هو خير منها (وفي) الصير الكبير
 قال أبو يوسف يجوز الاستبدال بالأوقاف (وفي) المنتقى قال هشام
 سمعت محمد بن أبي يقول الوقف اذا صار بحيث لا ينتفع به الساكنين فلقاضي
 أن يبيعه ويشتري بمثله غيره وليس ذلك للقاضي (وذكر) في المنبع
 عن أبي يوسف انه يجوز استبدال الأرض الموقوفة اذا تعطلت لان الأرض
 قد تخرب فلا تغل الأمانة تربو على قيمتها وغلتها (وفي البرزلي)
 أعلى من هذا وهو ما روي عن محمد بن أبي أن أرض الوقف لو قل ربعها فلا قيم
 أن يبيعه او يشتري بمثلها أرضا أخرى ربعها ~~كثرت~~ ثمنها لا فرق
 فجوز استبدال الأرض بالأرض اه (واذا) شرط أن يستبدل
 بالوقف متى شاء الواقف مثل ذلك ويكون وقف مكانها له ذلك والوقف
 والشرط جائز ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (وكذا) اذا شرط
 أن يبيعه ويشتري بمثله ما يكون وقفا (وعند) محمد وهلال رحمهما الله
 تعالى جاز الوقف بالشرط (وفي) وقف الخصاص قالت أرايت الرجل
 يوقف الأرض في قوم ثم من بعدهم على المتساكين ويشرط في الوقف

أن له أن يزيد من رأى زبادة من أهل هذا الوقف وله أن ينقص من رأى
نقصانه منهم وأن يدخل فيهم من رأى ادخاله وأن يخرج منهم من رأى
اخراجهم قال الوقف جائز على ما اشترطه (قلت) فان زادوا واحدا منهم شيئا مما
يسمى له أو نقصوا واحدا منهم مما يسمى له أو أخرج منهم أحدا أو أدخل فيهم
أحدا هل له بعد ذلك أن ينقص من كان زاده أو يزيد من كان نقصه أو يخرج
من كان أدخله في الوقف أو يدخل من كان أخرجه منهم قال إذا فعل ذلك مرة
فليس له أن يغير ذلك لأن الرأى إنما هو على فعل يراه فإذا رآه أو أمضاه فليس
له بعد ذلك أن يغيره (قلت) فإذا أراد أن يكون له ذلك أبدا ما كان حيا يزيد
وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال يشترط فيه قول على أن لفلان بن
فلان أن يزيد من رأى زبادة من أهل هذا الوقف وينقص منهم من رأى
نقصانه مما جعل اليه ويدخل فيهم من رأى ادخاله ويسمى له من الاجر
ما يرى ويخرج منهم من يرى اخراجهم ويجزئ ما كان جعل له من غلة هذه
الصدقة ومن زاد فلان شيئا من غلة هذه الصدقة على ما جعل له فله أن
ينقصه بعد ذلك ومن نقصه فلان شيئا مما كان جعل له فله بعد ذلك زيادته
متى رأى ومن أخرجه فلان من هذا الصدقة فله بعد ذلك اعادته فيها
ومن أدخله فلان في هذه الصدقة فله بعد ذلك اخراجهم متى رأى فلان
أن يفعل ذلك فعل في جميع ذلك كله برأى يرضيه على مشيئته أبدا ما كان
حيا رآها بعد رأى ومشيئة بعده مشيئة مطلق له ذلك غير محظور عليه فيه
فيكون له تغيير ذلك أبدا كما رأى فإذا فعل هذا كان ذلك مطلقا له ويكون
الوقف جائزا (قلت) فما تقول إذا اشترط الواقف هذا ثم مات وقد
أحدث فيه شيئا مما كان اشترطه قال يكون جارا على الحالة التي يكون
عليها يوم يحدث عليه حدث الموت وكذلك إن لم يحدث فيه شيئا مما كان
اشترطه حتى مات قال هو جاري على ما سببه عليه (قلت) فهل لو صبه
أو لوليه في هذه الصدقة شيء من ذلك قال لا يكون لولي هذه الصدقة شيء
مما كان اشترطه الواقف (قلت) فما تقول إن كان الواقف اشترط هذه
الاشياء لافسان ما كان حيا قال اشترطه ذلك جائز والشرط نافذة

لمن اشترط له ذلك (قلت) أرايت الواقف اذا اشترط في الوقف أن له
أن يقضى من غلته دينه قال ذلك جائز وكذلك ان قال ان حدث
على حادث الموت وعلى دين بدئي من غلة هذا الوقف بقضاء ما على من
الدين فاذا قضى ديني كانت غلة هذا الوقف حاربة على ما سبها قال ذلك
جائز (وفي البرازي) رجل وقف مائة ثم باعه وكتب القاضي شهادته
في صلح البيع وكتب في الصلح باع فلان بن فلان منزل كذا أو كان
كتب وأقر البائع بالبيع لا يكون حكما بهمة البيع ونقض الوقف (ولو)
كتب باع بيما يصح جائزا كان حكما بهمة البيع وبطلان الوقف (واذا)
أطلق المحاكم وأجاز بيع وقف غير متصل ان أطلق ذلك للوارث كان حكما
بهمة بيع الوقف وان أطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك نقضا للوقف (أما)
لذا يبيع الوقف وحكم بهمة قاض كان حكما ببطلان الوقف (وفي العمادي)
رجل هيا موضعا للبناء مدرسة وقبل أن يبني وقف على هذه المدرسة قري
بشرائط وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بهمة أفق القاضي الامام صدر
الدين السري بل ان هذا الوقف غير صحيح مع العلم بأن هذا الوقف قبل وجود
الموقوف عليه وأفتى غيره من أهل زمانه بهمة هذا الوقف وهو الصحيح فانه
ذكر في النوازل رجل وقف أرضا له على أولاد فلان وجعل آخره للفقراء
وليس لفلان أولاد فالوقف جائز وتكون الغلة للفقراء فان حدث لفلان
أولاد يصرف ما يحدث من الغلة من المستأنف الى أولاد فلان وإذا كان هذا
في الوقف على الأولاد هاهنا يكون كذلك بالطريق الأولى وتصرف الغلة
الى الفقراء فاذا بنيت المدرسة يصرف اليها في المستقبل (وفي) المهمات
عن محمد رحمه الله تعالى اذا خاف الواقف بطلاله ولم يتيسر له الحكم بأن لم
يصادف حاكما يجوز أن يكتب في صلح الوقف انه قضى به قاض من قضاة
المسلمين وان لم يكن قضى بذلك قاض لان التصرف وقع صحيحا لكان للقاضي
أن يبطله والكتاب بهذه الكتابة يمنع القاضي عن الإبطال فلم يكن به بأس
(وفي الولوالجي) رجل وقف ضيعة على أولاده وأولاده أبدا ما تناسلوا
وله أولاد أولاد يقسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الإناث لانه أوجب

الحق لهم على السواء وأولاد البنات هل يدخلون في ذلك ذكر الخصاص
 انهم يدخلون وذكر في ظاهر الرواية انهم لا يدخلون (وكذا) لو كان
 مكان الوقف وصية والفتوى على ظاهر الرواية لان أولاد البنات ليسوا
 بأولاد أولاد لانهم منسوبون الى الاب لا الى الام (وفي الغنية) الاوقاف
 يجوز اعلى العلماء لا يعرف من الاوقاف شيء غير ذلك فلقيم أن يفضل البعض
 ويحرم البعض ان لم يكن الوقف على قوم مخصوص (وكذا) الوقف
 على الذين يختلفون الى هذه المدرسة أو على متعلمي هذه المدرسة أو على
 علمائها يجوز للقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض ان لم يبين الاوقاف
 قد رما يعطى كل واحد (الاوقاف) المطلق على الفقهاء الترجيح فيها
 بالحاجة أم بالفضل قال الوبري رحمه الله تعالى الترجيح فيها بالحاجة وقال
 البقالي رحمه الله تعالى بالفضل (قال) العلماء الترجيح الثاني ويقول البقالي
 ناخذ قال وكان أبو بكر رضى الله تعالى عنه يسوي بين الناس في العطاء
 من بيت المال وكان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يعطيهم على قدر
 الحاجة والعفة والفضل والاخذ بما فعله عمر في زماننا أحسن فتعتبر الامور
 الثلاثة وان كان في احدهما فضل مع اصل حاجته وعفته يرجح على من هو
 أقل فضلا وان كان ذلك أحوج واعف فهو والمعلوم من غرض الواقفين
 في زماننا (استخفاف) الامام في المسجد خليفة ليوم فيه زمان غيبته
 لا يستحق الخليفة من اوقاف الامامة شيئا ان كان الامام أم أكثر السنة
 (وفي) فتاوى قاضي خان اذا عرض للامام أو لؤذن عذر منعه عن
 المباشرة مدة ستة أشهر فله المتولى أن يعزله ويولي غيره وان كان للعزول
 نائب (وفي الغنية) قال العلماء الترجيح الثاني للامام الغني أخذ غلة الامامة
 (وقال) شرف الأئمة امام أخذ غلة السنة ثم مات قبل تمام السنة وهي
 في يده فهي لورثته (امام) أم شهرا واستوفى غلة السنة ثم نصب
 أهل المحلة اماما آخر ليس لهم أن يستردوا ما أخذ (وكذا) لو انتقل
 بنفسه (وفي المحيط) أخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا تسترد
 منه حصته ما بقي من السنة كالفاضي اذا مات وقد أخذ رزق السنة

ويحل للإمام أكل حصة ما بقي من الصدقة إن كان فقيرا وهكذا الحكم
 في طلبة العلم في المدارس يعني إذا كان العطاء مسانحة فأخذ المتعلم
 وقت القسمة ثم ترك المدرسة (رجل) قال أرى هذه صدقة موقوفة
 لله عز وجل أبدا على وجوه سما على أن ولايتها في حياتي وبعد وفاتي
 إلى أفضل ولدي قال ذلك جائز (قلت) فإن كان أولاده في الفضل سواء
 قال يكون أكبرهم سنا (قلت) فإن قال على أن تكون ولاية هذا
 الوقف إلى الأفضل فالأفضل من ولدي فأبي أفضلهم أن يقبل ذلك قال
 تكون الولاية إلى الذي يليه (قلت) وكذلك إن تولى ذلك أفضلهم
 ثم مات قال تكون الولاية إلى الذي يليه (قلت) فإن كان أفضلهم
 غير موضع لولاية هذه الصدقة قال يجعل القاضي رجلا يقوم به (قلت)
 فإن صار بعد ذلك فيهم من يصلح للقيام به قال ترد ولاية هذا الوقف إليه
 (قلت) فإن قال على أن ولاية هذه الصدقة إلى الأفضل فالأفضل من
 ولدي وتولاها أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل من الذي تولاها
 قال تكون ولايتها إلى الذي صار أفضل من الذي تولاها الأول اه
 هكذا في وقف الخصاص (وفي البرزلي) إذا مات المتولي والواقف
 حي فالرأى في النصب إلى الواقف لا إلى الحماكم وبعد موت الواقف إلى
 وصيه لا إلى الحماكم وإن لم يكن له وصي فالرأى الآن إلى الحماكم لأن
 العين وإن زالت بالوقف عن ملكه حقيقة فهي باقية على ملكه حكما
 لقوله عليه الصلاة والسلام وصدقة جارية إلى يوم القيامة (وفي الأصل)
 الحماكم لا يجعل القيم من الأجانب مادام في أهل بيت الواقف من يصلح
 لذلك فإذا لم يجد فيهم من يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح
 صرفه عنه إلى من يصلح من أهل بيت الواقف (وقف) ولم يشترط الولاية
 لنفسه ولا لغيره قال هلال رحمه الله تعالى الولاية إليه وقال قوم لا تثبت
 الولاية بلا شرط لنفسه (قال) مشايخنا لا يشبه أن يكون هذا قول محمد رحمه
 الله تعالى لأن التسليم لما كان شرطاً عنده وبه تنقطع ولايته قال أبو الليث
 بالتسليم إلى المتولي تنقطع ولايته عند محمد فلا يلزم عزلي المتولي إذا لم يشترط

حال الوقف ولاية العزل لنفسه (وقال) أبو يوسف عليه شرط أول بشرط
 (واذا) كان الواقف غير مأمون وقد شرط الولاية لنفسه يخرجها المحاكم
 عن الولاية وينزعها منه (وكذا) لو اجتمع عنده من غلة الوقف ما يكفي
 لهجارة والوقف محتاج إليها وامتنع الواقف عنها بأمره المحاكم بالعمارة
 فإن فعل ولا ينزعه منه (وان) كان شرط أن لا ينزعه منه أحد فالشرط
 باطل لمخالفة الشرع اذ المحاكم ناظر لمصلحة الوقف فان كان في نزعها
 مصلحة تجب عليه إخراجها دفعاً للضرر عن الوقف (وقف) وأنهد
 وكتب الصك وقرئ عليه وقفه وقفاً صحيحاً ثم قال وقفت بشرط أن لا
 ولاية بيعه متى شئت لكن الكاتب لم يكتبه ولم أعلم به ان كان فصيحاً
 يعرف اللغة التي كتب بها الصك وقرئ عليه لا يقبل قوله وان كان
 أجهلاً لا يعرف اللغة التي كتب بها الصك يقبل قوله وان نهد والله
 قرئ عليه بلغته وفهم كل ما فيه لا يقبل قوله أيضاً (وكذا) في البيع
 والجاراة اذا قال البائع والأجير لم أعلم المكتوب في صك البيع والجاراة
 (شرط) أن لا يؤجره وإليه فان أجره فهو خارج عن الولاية ولا يدفعها
 مساقاة فان فعل فهو خارج عن الولاية وفلان يكون وإليها أو شرط
 وقال من نازع في هذه الصدقة متوليها أو قال من نازع متوليها في إبطال
 هذه الصدقة فهو خارج عن هذه الصدقة يجوز شرطه ويعمل على
 حسب ما شرطه الواقف (قيم) الوقف أنفق من ماله في الوقف ليرجع
 في غلته له الرجوع ان شرطه والا فلا (وكذا) الوصي في مال الميت
 لا يمكن لو ادعى ذلك لا يكون القول قوله (اشترى) بمال الوقف داراً
 ثم باعها يجوز (ان) وجدت ضالتي فله على أن أتصدقني بأرضي هذه
 على ابن السبيل فهو جدها يجوز أن يقف أرضه على من يجوز له وضع الزكاة
 فيه ولا يجوز على من لا يجوز له دفع زكاة ماله لان هذا بذر فيعتبر بإيجاب
 الله تعالى وإن وقف على ولده جاز ونذره باقي (ان) مستمن مرضى
 هذا فأرضي وقف فبراً من مرضه وباع أرضه جاز وإن مات من مرضه
 هذا لا تسكون وقفاً وتعليق الوقف بالشرط لا يصح (ولو) قال اذا مات

فاجعلوا أرضي هذه وقفاً يجوز كمالو قال ان دخلت الدار فأرضى وقف
لا يجوز ولو قال ان دخلت فاجعلوا أرضي وقفاً يجوز (وقال) السرخسي
والقندوري تعليق الوقف بالشروط جائز (وذكر) في وقف الخصاص
قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أو على بني آدم أو على
أهل بغداد أبداً فإذا انقرضوا فعلى المساكين أو العمدان أو الزمنى
فالوقف باطل (وذكر) في موضع آخر قال الغزالي للمساكين لا للمسا
(ولو) وقف على قراءة القرآن والفقراء فالوقف باطل (وذكر) هلال
الوقف على الزمنى والمنقطع صحيح (وقال) المشايخ الوقف على معلم
المذهب الذي يعلم الصبيان غير صحيح وقيل يصح لأن الفقراء غالب فيهم
(قال) شمس الأئمة فعلى هذا إذا وقف على طلبة علم بلده يجوز لأن الفقراء
غالب فيهم فكان الاسم مبنياً على الحاجة (فالحاصل) انه متى ذكر
مصرفاً فيه نص على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح يحصون أم لا (وقوله)
يحصون إشارة إلى أن التأييد ليس بشرط ومتى ذكر مصرفاً يستوى فيه
الغنى والفقير ان كانوا يحصون مع بطريق التملك وان كانوا لا يحصون
فهو باطل إلا أن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كاليتامى حينئذ ان كانوا
يحصون فلا غنىاء والفقراء سواء وان كانوا لا يحصون فالوقف صحيح
ويصرف إلى فقرائهم لا إلى أغنيائهم (وكذا) لو وقف على الزمنى فهو
على فقرائهم (ولو) وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيه مشافعي
المذهب اذا لم يكن في طاب الحديث ويدخل الخنفي كان في طلبه أولاً
(وذكر) بذكر أن الوقف على أقرباء سيدنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعلى أهل بيته يجوز وان كان لا تجوز الصدقة عليهم (وفي)
الفتاوى انه لا يجوز ولا يصير وقفاً لعدم جواز صرف الصدقة لبني هاشم
لكن في جواز الوقف وصدقة النفل عليهم روايتان (الوقف) على
الصوفية لا يجوز وقال شمس الأئمة يجوز (وأخرج) الامام على
السعدي رواية من وقف الخصاص انه لا يجوز على الصوفية والعمدان
فرجع الكل إلى جوابه اه كلام البازي (وفي) وقف الخصاص

ينعزل الناظر بالمجنون المطبق اذا دام سنة لان دام أقل ولو عاد اليه عقله
وبرأ من عاتيه عاد اليه النظر

* (نوع في اجارة الوقف والدعوى فيه والشهادة عليه) *

(وفي) المنبع المتولى اذا اجر الوقف سنين معلومة بأجره منه له ينظر
ان كان الواقف اشترط أن لا يؤثر أكثر من سنة لا يجوز لان شرط
الواقف يجب مراعاته ولا يتجاوز عما شرطه وان لم يشترط ذلك
قال المتقدمون من مشايخنا انه يجوز ذلك لان الواقف فرض
الامر الى المتولى فنزل المتولى منزلة الواقف وللواقف أن يؤثر سنين
كثيرة فكذا من يقوم مقامه (وقال) المتأخرون من مشايخنا
لا يجوز أكثر من سنة واحدة لانه لو جاز ذلك يخاف على الوقف
أن يتخذ ما كالا به بعض مقدمه تندرس سنة الوقف ويتم بهمة
الملكية خصوصا في زماننا لان الطلبة المتغلبة مستحيلة متأكدة (وكان)
الشيخ الامام ابو حفص الكبير رحمه الله تعالى يحجز الاجارة في الضياع
ثلاث سنين لانه لا يرغب في أقل من ذلك ولا يميز في غير الضياع أكثر من
سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الضياع في عدم جواز اجارتها ثلاث
سنين أو في غير الضياع جواز اجارتها أكثر من سنة واحدة فهو أمر
يختلف باختلاف الموضع والزمان وهو المختار للفتوى وكذلك المزارعة
والمعاملة (والوجه) في تصحيح الاجارة الطويلة في الوقف ان يعقد
عقودا مترددة كل عقد على سنة بأن استأجر ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل
عقد على سنة من غير أن يكون بعضهم اشترط في العقد فيكون العقد الاول
لازم الا انه ناخر والثاني غير لازم لانه مضاف الى المستقبل (وذكر)
شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى ان الاجارة المضافة لازمة في احدي
الروايتين وهو الصحيح وذكر هذه الحيلة في الذخيرة ثم قال ولا يمكن هذه
الحيلة عندى ضعيفة لأن من لم يجوز الاجارة الطويلة في الوقف انما
لم يجوز ضمانه للوقف عن البطلان فان الوقف اذا بقي في يد المستأجر مدة
طويلة والناس يرؤونه يتصرف فيه تصرف الملاك يقع في قلوبهم انه مال

فيشهدون له بالملك لو ادعاه يوم من الدهر فيبطل الوقف وفي حق هذا
 المعنى لا فرق بين أن تكون الاجارة معقودة بعقد واحد وبين أن تكون
 معقودة بعقود متفرقة (هذا) هو المحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف
 فاما الاجارة الطويلة في الاقطاع والاملاك فستأتي في فصل الاجارات
 ان شاء الله تعالى (ولا) يجوز اجارة الوقف الا بأجر المثل ولا تنقص
 ان زادت الاجارة لكثرة الرغبات لان المعتبر في أجر المثل وقت العقد ووقت
 العقد كان المسمى أجر المثل ولا يعتد به لما بعده لان تلك حالات لا تضبط
 (وفي العمادي) استأجر عرصة موقوفة من المتولي مدة بأجر المثل وبنى
 عليها باذن المتولي فلما مضت المدة زاد آخر على أجر تلك المدة للمدة المستقبلة
 فرضى صاحب السكة بترك الزيادة هل هو أولى قال كانت واقعة
 الفتوى أجيب نعم انه أولى والله أعلم (وفي) شرح الطحاوي اذا كانت
 الارض وقفا استأجرها من المتولي مدة طويلة فانه ينظر ان كان السعر
 به لم يزد ولم ينقص عما كان وقت العقد فانه يجوز ان غلا أجر مثلها فانه
 يفيض ذلك العقد ويحتاج الى عقد جديد ويحدد ان العقد على ما ازداد
 ثانيا (وكذلك) لو استأجرها بأجرة معلومة الى سنة فلما مضى
 من المدة نصف السنة غلا سعرها وازداد أجر مثلها فانه يفيض ذلك العقد فيما
 بقي من المدة وفيما مضى من المدة يجب المسمى بقدره وبعد ذلك يحدد
 العقد ثانيا على أجرة معلومة (وليس) للوقوف عليه اذا لم يكن متوليا
 على الوقف ولا نائباً من جهة القاضي أن يؤثره لانه لا يملك ذلك وانما يملك
 الغلة دون العين والتصرف بالاجارة الى من له الولاية في ذلك (اذا) أجر
 المتولى أو نائبه ثم مات لم يفيض الاجارة بموته لانه كالوكيل من الموقوف
 عليه وموت الوكيل لا يوجب فسخ عقوده (وفي) وقف الخصاص
 اذا أجر الواقف الارض سنة ولم يخط من الاجر شيئا قال فالاجارة جائزة
 (قلت) فله أن يقبض الاجر ويقرقه في الوجوه التي سبل ذلك فيها قال نعم
 (قلت) فان قال قد قبضت الاجر من المستأجر ودفعته الى هؤلاء القوم
 الذين وقعت ذلك عليهم وجه القوم قبض ذلك قال فالقول قوله ولا شيء عليه

(قلت)

(قلت) وكذلك ان قال قبضته وضاع مني أو سرق قال فالقول قوله في ذلك (وفي) القيمة محل الأعلى وقف الناصبي اذا أجزا الوقف أو قيمه أو وصى الوقف أو القاضى أو أمينه ثم قال قد قبضت الغلة فضاقت أو فرقتها على الموقوف عليهم وأنكروا فالقول قوله مع يمينه (الوقف) اذا أجزا الارض الموقوفة من أبيه أو من ابنه أو من عبده أو من مكاتبه قال أبو بكر الخصاص أما في مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان الاجارة لا تجوز من أحد هؤلاء وأما مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى فان الاجارة من أبيه وابنه جائزة وأما من عبده ومكاتبه فان الاجارة لا تجوز (وفي العمادى) الدعوى في دار الوقف على متولى الوقف تجوز أما القاضى لو أمرنا سانا بأن يؤجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم لانه وكيل من القاضى بالاستغلال وليس بمأذون في الخصومة فلا تصح خصومته الا اذا كان مأذونا فيها من جهة القاضى والمأذون في الاستغلال ليس بممتولٍ والمتولى من يلى التصرف في الوقف (وكذا) لا تصح الدعوى على أكار الوقف وغير الوقف (وكذا) على غلة دار الوقف وغير الوقف اذا ثبت انه أكار أو غلة دار (ادعى) المهدود لنفسه ثم ادعى انه وقف الصحيح من الجواب ان كانت دعوى الوقفية بسبب التولية يحتمل التوفيق لانه في العادة يضاف اليه باعتبار ولاية التصرف والخصومة كفى الوكيل اذا ادعى لنفسه ثم ادعى انه لفلان وكله في الخصومة فيسهل تقبل ولا يكون متناقضا (ولو) ادعى الدارمل كالتفقه ثم ادعى انها وقف وقفها فلان على مذهب كذا لا تسمع دعوى الوقف للتناقض (رجل) باع دارا ثم ادعى انى كنت وقفها أو قال وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له أن يعالج المشتري أما لو قامت به البيعة قبلت كالمشهدوا على عتق الامة تقبل من غير الدعوى (وذكر) في النوازل اذا أقام بيعة على انه وقفها قبل البيع تقبل ويبطل القاضى البيع وليس للمشتري أن يجبس الارض بالثمن وان لم تكن بيعة فالقول

الأكار كالزراع ومعنى اه

قول المشتري (ولو) أقام المشتري المينة ان هذه الدار كانت وقفاً على
أولاد فلان أو على مسجد كذا أو على الفقراء وان فلان وقفها وسلمها إلى
المتولى فدعوى الوقف لا تصح من المشتري لانه ساع في نقض ما تم ولانه
ليس بمضرم في دعوى الوقفية من الموقوف عليه (ادعى) المتولى على المشتري
ان هذه الدار وقف على أولاد فلان وأثبت الاستحقاق على المشتري فأراد
المشتري أن يرجع بالثمن على بائعه فقال البائع بلى كانت وقف فلان
على أولاد فلان لكن لمسات الواقف رفع ورثته الأمر إلى القاضي حتى
قضى بطلان الوقف وكنتم وارثا للواقف فقسمنا التركة ووقعت
الدار في نصيبي وبيعي وقع صحيحاً قال صاحب الفصول ينبغي دفع هذا
دعوى الوقفية ويبقى في يد المشتري (ادعى) المتولى ان هذه الدار وقف
على مسجد كذا ولم يذ كر الواقف قال مشايخ بلخ كأي جمع فرو غيره
رحمهم الله سمع وقال غيرهم لا تسمع ما لم يذ كر الواقف عند أبي حنيفة
ومحمد رحمهم الله تعالى (وفي) فتاوى ظهير الدين ادعى وقفاً وشهدوا
على وقفه ولم يذ كروا الواقف ذكرا المضاف رحمه الله تعالى ان دعوى
الوقف والشهادة على الوقف يصحان من غير بيان الواقف (وذكر)
رشيد الدين ان الشهادة على الوقف لا تقبل ما لم يبينوا الواقف (وذكر)
في العدة ولو شهدوا ان هذا وقف على كذا ولم يبينوا الواقف ينبغي
أن تقبل اذا كان قديماً (وتقبل) الشهادة على الشهادة في الوقف
(وكذا) شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بالنسب لسمع وان حرجا به
(ولو) شهد أحدهما انه وقف نصفها مشاطاً وشهد الآخر انه وقف
نصفها مفروزاً عيماً فالشهادة قاطلة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها
يوم الخميس وشهد الآخر انه وقفها يوم الجمعة قبلت الشهادة قيل هذا على
قول أبي يوسف أما على قول محمد فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد
أحدهما انه وقفها وقفاً صحيحاً في صحته وشهد الآخر انه وقفها وقفاً مضافاً
إلى ما بعد الموت فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها
وقفاً صحيحاً في صحته وشهد الآخر انه وقفها في المرض قبلت الشهادة

فتكون جميع الارض وقفان كانت تخرج من الثلث وان كانت لا تخرج
من الثلث يصير ثلثها وقفاً (ولو) شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة
على الفقراء وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على المساكين قبلت
لأنهما اتفقا على الفقراء فان من قال أرضي هذه صدقة موقوفة كانت
موقوفة على الفقراء فهذا معنى قولنا لأنهما اتفقا على الفقراء اهـ (وان)
بجد الواقف الوقف فجاءت بينة يشهدون عليه بالوقف وبمقدار حصته
من الارض أو من الدار وسعوا ذلك قبل القاضي ذلك وحكم بالوقف وان
شهدوا على الواقف باقراره ولم يعرفوا ماله من الارض أو من الدار يأمره
القاضي بأن يسمى ماله من ذلك فاسمى من شيء فالقول قوله فيه وبحكم
بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك
(وان) شهدوا على اقرار الواقف أنه وقف جميع حصته من هذه الارض
وذلك الثلث من ماله كانت حصته النصف أو أكثر من الثلث قال تكون
حصته كلها نصفاً كانت أو أكثر وقفاً

هـ (نوع في غصب الوقف وحكمه وفي أجره وفي بيان حكم وقف
المرهون والمؤجر) هـ

(متولى) الوقف اذا أسكن رجلاً دار الوقف بغير أجر ذكراً لهلال رحمه
الله تعالى أنه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل
سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي
الظلمة وقطعاً لا طماع الفاسدة وعليه الفتوى (وكذا) الرجل اذا
أسكن دار الوقف بغير أجر الواقف وبغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالغاً
ما بلغ (وفي) فتاوى قاضي خان رجل غصب أرض الوقف أو أرضاً
لصغير قال بعضهم يضمن الغاصب أجر المثل للوقف والصغير (وفي)
ظاهر الرواية لا يضمن فلأن هذا الغاصب أجر الارض المنصوبة من
غيره يجب على المستأجر الاجر المسمى (وذكر) في التجنيس أن الفتوى
في غصب العقار والدور الموقوفة بالضممان كما أن الفتوى في غصب
منافع الوقف بالضممان (رجل) رهن ضيعة من رجل على مال أخذه

منه ثم انه وقف هذه الضيعة وقفاً صحيحاً هل يجوز هذا الوقف (قال)
 الخصاص رحمه الله تعالى ان افترسها من الرهن فالوقف جائز وان لم
 يفرسها فالرهن صحيح لا يبطل ولا يخرج هذه الضيعة من الرهن بايقاف
 مال كها الا ترى ان رجلاً لو رهن ضيعة له ثم باعها ان من قول أصحابنا
 ان افترسها فالبيع صحيح نافذ وان أجاز أيضاً المهر من البيع فالبيع
 جائز وكذلك الحكم أيضاً في الرهن (رجل) آجر ضيعة له سنين
 ثم انه جعلها بعد ذلك صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على سبيل سهاها ثم بعد
 ذلك تكون غلته مالاً ساكين أبداً حتى يرث الله الارض ومن عليها (قال)
 الامام أبو بكر الخصاص رحمه الله تعالى ليس لصاحب الارض أن يبطل
 ما عقد من الاجارة فاذا انقضت مدة الاجارة كانت الضيعة وقفاً (قلت)
 ولم أجرت هذه الصدقة وهي الساعة لا تكون وقفاً قال هي الساعة وقف
 وان كانت مشغولة بالاجارة الا ترى انه لو قال كنت وقفت هذه الضيعة
 على كذا وكذا قبل ان أؤجرها وانما آجرتها للوقف وأجرها مصروف
 في سبيل الوقف انا انلزمه اقراره بالوقف ويكون الاجر الذي آجرها به
 مصروفاً في السبيل الذي وقفها فيها وانما قلنا انها تكون وقفاً بعد
 انقضاء الاجارة لانها هي وقف الآن في هذا الوقت ليس له أن يبطل
 اجارة المستأجر الا ترى انه لو آجرها ثم باعها من رجل فانه يقال للمستأجر
 ان شئت فاصبر حتى تنقضي الاجارة فتأخذها بالشراء وان شئت فأبطل
 شرائك فان اختار الشراء صبر قال وليس له أن يبطل الشراء الا عند
 القاضي أو عند السلطان وهذا قول الحسن بن زياد رحمه
 الله تعالى

هـ (الفصل الحادي عشر في الغصب والشفعة والقسمة) هـ

حكم الغصب نوعان (أحدهما) ما يرجع الى الآخرة وهو اللام
 واستحقاق المؤاخذه (والثاني) ما يرجع الى الدنيا وهو أنواع (بعضها)
 يرجع الى حال قبام العين (وبعضها) يرجع الى حال هلاكها
 (وبعضها) يرجع الى حال نقصانها (وبعضها) يرجع الى حال

زيادتها (أما) الذي يرجع الى حال قيام العين فهو وجوب رد العين
الى مالكها في مكان غصبه (لقوله) عليه الصلاة والسلام على السبد
ما أخذت حتى ترد (ثم) الرد هو الموجب الاصل على ما قالوا ورد القيمة
مخلص خلفا عنه لانها قاصرة والكمال في رد الصورة والمعنى (وقيل)
الموجب الاصل على القيمة ورد العين بدل عنها ولهذا يعتبر في غير ذوات
الامثال قيمة المغصوب يوم غصبه (ويظهر) ذلك في بعض الاحكام
(منها) اذا غصب جارية قيمتها ألف وله ألف درهم وقد حال عليه المحول
فانه لا تجب عليه الزكاة عن الالف لانه مديون والزكاة غير واجبة عليه
(ومنها) اذا أبر الغاصب عن الضمان مع قيام العين يصح حتى لو هلك
بعد ذلك لا يجب الضمان فلو لان الموجب الاصل هو القيمة والا لم يصح
الابراء لان الابراء عن الاعيان لا يصح (ومنها) صحة الرهن والكفالة
بالمغصوب حال قيام العين اذ لو كان رد العين أصلا لم يصح الرهن
والكفالة لان الرهن والكفالة بالاعيان لا يصح (وفي) الجلالة وعلى
قول من يقول الموجب الاصل رد العين لا يصح الابراء والرهن والكفالة
حال قيام العين (وفي) المحيط ولو غصب دراهم أو دينار فالمالك
يأخذها منه حيث وجدته وليس له أن يطالب به بالقيمة وان اختلف السعر
لانها أثمان ومعنى الثمنية لا يختلف باختلاف المكان (واذا) هلك
المغصوب يجب ضمان مثله ان كان مثليا كالمكيات والموزونات
والمعدودات المتقاربة وان لم يكن مثليا كالمذروعات والمعدودات
الغير المتقاربة والحیوانات يجب ضمان قيمته يوم الغصب لان ضمان
الغصب ضمان اعتداء وضمان الاعتداء لم يشرع الا بالمثل قال الله تعالى
فمن اعتدى على ابيكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والمثل المطلق
هو المثل صورة ومعنى (ولو) كانت القيمة في مكان الخصومة اكثر
فالمغاصب بالخيار ان شاء اعطى مثله حيث خاصم وان شاء اعطى قيمته
حيث غصب منه الا ان يرضى المغصوب منه بالتأخير لان الغاصب لا يلزمه
دفع الضمان في مكان الغصب بل أينما القيمة أخذه وان كانت القيمة

في المكانين سواء فلما ملك أن يطالبه بالمثل لانه لا يتضرر به واحده منهما
 اه (واذا) نقص المصوب في يد الغاصب ضمن النقصان لان الواجب
 عليه أن يردده على الوصف الذي غصبه به بخلاف المبيع فانه اذا نقص
 في يد البائع لا يجب في مقابله شيء ولا يكن بخيرا لاشترى بين أن يأخذه بكل
 الثمن أو يتركه لانه ضمن عقد والعقد يرتفع على الاعيان لاعلى الاوصاف
 اقاضه ان الغصب فتعلق بالفعل على ما ينشأ (اذا) غصب رجل ثوب
 انسان فصبغه الغاصب بصبغ نفسه احمرا أو أصفر فصاحب الثوب
 بالخيار ان شاء أخذ الثوب من الغاصب وأعطاه ما زاد الصبغ فيه
 وان شاء ضمنه قيمة ثوب أبيض يوم الغصب (وقيل) له خيار ثالث
 وهو قول ابي عصمة ان شاء رب الثوب باع الثوب على حاله ويقدم الثمن
 على قدر حصته كما اذا انصبغ لا بفعل أحد لان الثوب ملك
 المصوب منه والصبغ ملك الغاصب والقيس يزعم عذر فصارا شريكين
 في الثوب فيباع الثوب ويقدم الثمن بينهما على قدر حصتهما وهذا
 حسن لانه طريق لا يصلح حتى كل واحد منهما الى صاحبه معنى (وانما)
 خيرنا صاحب الثوب دون الغاصب مع ان كل واحد منهما صاحب حق
 لان صاحب الثوب صاحب اصل والغاصب صاحب وصف فكان
 اثبات الخيار لصاحب الاصل أولى (وفي النزاع) رجل غصب
 حائوتا واتجر فيه ورجع يطيب له الرجح لانه حصل بالتجارة (المرور)
 في أرض الغير اذا وجد طريقا مائة لا يحل وان لم يجد طريقا له ذلك ما لم
 يمنع صاحب الارض فاذا منعه حرم عليه المرور لان الصريح يبطل
 الدلالة وهذا اذا كان المارة واحدا فان كانوا جماعة فلا يباح
 (والمرور) في الطريق الحادث ان كان مالكه جعله طريقا يجوز
 وان لم يعلم او علم انه غصب فهذا بناء على ان المرور في أرض الغير
 بخير اذنه هل يباح اختلقوا فيه (قال) الفقيه ان علم المالك احدته
 حل وان علم انه غصب حرم (وعن) الامام الاعظم رحمه الله تعالى انه
 اذا كان له حائط أو مائل لا يحل المرور ولا النزول فيه وان لم يكن فلا بأس

به (وعن) أبي القاسم رحمه الله تعالى إذا خفي عليه الطريق عشى
 في الأرض المزروعة ولا يطأ الزرع (وفي المنبيع) رجل غصب جارية
 فقبلت في يده إن كان الحمل من المولى أو الزوج فلا تنى على الغاصب وإن
 كان الحمل من زنا أخذها المولى وضمنه النقصان (والكلام) في قدر
 الضمان (قال) أبو يوسف رحمه الله ينظر إلى ما نقصها الحمل وإلى أرض
 حبيب الزنا فيضمن الأكثر ويدخل الأقل فيه وهذا استحسان وفي القياس
 أن يضمن الأمرين جميعاً (وروي) عن محمد أنه أخذ به لأن الحمل
 والزنا كل واحد منهما أعيب على حدة فكان النقصان الحاصل بكل واحد
 منهما نقصان على حدة فيغرز بضمنان على حدة (ومن) غصب أمة فزنى
 بها هو أو غيره فقبلت عنه فرده إلى المالك فهل يكت بالولادة أو في
 النفاس ضمن الغاصب قيمتها يوم علق (ولا) ضمان عليه في الحرمة
 اتفاقاً وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن في الأمة شيئاً أيضاً (والصحيح)
 أن عليه ضمان نقصان الحمل عندهما وهل يجب على الغاصب حسد الزنا
 أم لا لم يتعرض لهذا المحكم في البداية ولا في شرح الجامع الصغير لكن
 ذكر الشيخ حسام الدين السفنا في رحمه الله تعالى في نهايته أنه يجب
 المحمّد لأن ضمان الغصب يوجب المالك دون ضمان الجنابة ولهذا لو زنى
 بجارية ثم قتلها يحد عندهم لأنه لا يملكها بالضمان حتى يصير شبهة
 بخلاف ما لو غصب جارية فزنى بها فقتلها ثم ضمن قيمتها لم يحد لأن ضمان
 الغصب يوجب المالك (ولو) غصب أمة فزنى بها فأتت قال محمد
 رحمه الله تعالى الأصح أنه تجب القيمة ولا يجب المحمّد (فعلى) هذا إن
 وجوب ضمان الجنابة مع وجوب المحمّد يجتمعان وأما وجوب ضمان
 الغصب مع وجوب المحمّد فلا يجتمعان (وفي العمادى) إذا حبس رجلاً
 حتى ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المال من المالك وضاع يضمن
 (إذا) حال بين رجل وأملاكه حتى تلفت لا ضمان عليه ولو فعل ذلك
 في المنقول ضمن (رجل) وقف بجنب دابة إنسان ومنع صاحبها عنها
 حتى هلك لا يضمن (وأوضح) من هذا إذا قاتل صاحب المال

وقته ولم يأخذه حتى تلف المال لا يضمن وقدمت في فصل أنواع الصماتات
ما يخالف هذه المسئلة (وسئل) مولانا الشيخ علاء الدين والشيخ نظام
الدين عم صاحب العمادى نعم لديهم الله برحمته عن رجل ختم ماء ارز آخر
حتى هلك الارز هل يضمن (أجاب) مولانا الشيخ علاء الدين انه يضمن
(وفى) التجديس نزول أراد أن يسقى زرعها فغصه انسان حتى فسد
زرعه لا يضمن (قلت) وهذه المسئلة تخالف ما قبلها والله أعلم (وفى)
القنية اذا منع الاجر أو صاحب الارض المستأجر من نقل متاعه الى أن
يصل ما عليه من الخراج فهل من مطر أو غيره لا يضمن (اذا) اختلف
الغاصب والمغصوب منه فى القيمة فالقول فى قيمة المغصوب قول الغاصب
مع اليمين الا ان يقيم المالك البينة بأن القيمة أكثر مما قاله الغاصب فينفذ
يعمل ببينته لانه توردها بما يحجة المزمرة (وفى الذخيرة) وان لم يكن رب
الثوب بينة وجاء الغاصب ببينة ان قيمة ثوبه كذا وكذب به رب الثوب
وسأل يمين الغاصب فانه يحلف على دعواه ولا تقبل بينته لان بينته لى
ازيادة والبينة على النفي لا تقبل (قال) بعض مشايخنا رجعهم الله تعالى
ينبغى أن تقبل بينة الغاصب لاسقاط اليمين عن نفسه وقد تقبل البينة
لاسقاط اليمين الا ترى ان المودع اذا ادعى رد الوديعة يقبل قوله ولو أقام
البينة على ذلك قبلت بينته وطريقه ما قلناه (وبعض) مشايخنا قالوا
ينبغى أن يكون فى كل فصل روايتان وكان القاضى ابو على الزنى رجعهم
الله تعالى يقول هذه المسئلة مشككة (ومن) المشايخ من فرق بين
مسئلة الوديعة وبين هذه المسئلة (واعلم) ان ذكر الجنس والصفة
والقيمة ليس بشرط فى دعوى الغصب بخلاف سائر الدعاوى لان محمدا
ذكر فى الاصل اذا ادعى على رجل انه غصب منه جارية وأقام على ذلك
بينة يحبس المدعى عليه حتى يجيب بها ويردها على مالكها (قال) شمس
الائمة ينبغى أن تحفظ هذه المسئلة لانه قال أقام بينة انه غصب جارية
ولم يبين جنسها وصفها وقيمتها (ومن) المشايخ من شرط بيان الجنس
والصفة والقيمة وأول كلام محمد على هذا (وقال) ابو بكر الاعمش

رحمه الله تعالى تأويلها ان الشهود شهدوا على اقرار الغاصب انه غصب
 منه جارية فثبت غصب الجارية باقراره في حق الجنس والقيمة فأما
 الشهادة على فعل الغصب فلا تقبل مع جهالة المغصوب لان القضاء بالمجهول
 غير ممكن (والصحيح) ان هذه الدعوى والشهادة مقبولة بدون ذكر
 الجنس والصفة والقيمة للضرورة فان الغاصب يكون متنعما من احضار
 المغصوب عادة وحين غصب انما يتأني من الشهود معاينة فعل الغاصب
 دون العلم بأوصاف المغصوب وسقط اعتبار علمه بمبالاوصاف لاجل
 التعذر وثبت بشهادتهم فعل الغاصب فيما هو مال متقوم فصار ثبوت
 ذلك بالبيننة كنبوته بالاقرار فيجنس كذا في المنبع (رجل) اشترى
 بالنقد المغصوب جارية او ثوبا او تزوج به امرأة حل له وطء المرأة وليس
 الثوب (ولو) اشترى بالثوب المغصوب لا يحل له (ولو) تزوج
 على الثوب المغصوب يحل (غصب) الفا واشترى بها جارية فباعها
 بالفين تصدق بالرجح (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق به
 أصله المودع اذ ارجع في الوديعة بالتصرف يطيب له الرجح وعند الامام
 الاعظم م ومحمد رحمه الله تعالى لا يطيب له ذلك (ولو) غصب ألفا
 واشترى بها طعاما يداوى الفين فأكله أو وهبه لا يصدق بالرجح اجماعا
 (رجل) ووجه جارية له الى نخاس للبيع فبعثت امرأة النخاس الجارية
 الى حاجتها فربت فالضمان على امرأة النخاس لا غير لان النخاس أجبر
 مشترك ومن مذهب الامام رحمه الله تعالى ان الاجير المشترك لا يضمن
 ما تلف في يده بغير فعله (وقالا) يجبر صاحب الجارية بين تغمين
 النخاس وزوجته (جاء) الغاصب بثوب وقال المغصوب هذا وقال
 المسالك لا بل غيره فالقول للغاصب وتقام هذا الفصل تقدم شرحه في فصل
 أنواع الضمانات في نظريته

«(نوع في الشفعة)»

(دار) بيعت بجنب دار الوقف لاشفعة للوقف حتى لا يأخذها القيم لان
 الشفعة تجب بحق الملك والموقوفة ليست بمالوكة لاحد في الحقيقة

(قلت) وفي البرازي ما يخالف هذه المسئلة فانه قال ثبتت الشفعة بمجواز دار الوقف اهـ (رجـل) اشترى دارا لابنه الصغير والاب شفيعها فأراد أن يأخذها بالشفعة كان له ذلك لان الاب لو اشترى دار ابنه يجوز فكذا هذا واذا أخذ كيف يأخذ يقول اشتريت فأخذت بالشفعة (ولو) كان مكان الاب وصي يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب في شراء الوصي مال اليتيم على قول من يملك الشراء فهو كالاب وعلى قول من لا يملك له الشفعة أيضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب قيمان الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم هو يسلم الثمن الى الوصي كذا في اللؤلؤ المحي (وفي البرازي) المسلم والنقي والمكاتب والمأذون ومعتق البعض سواء فيها (ولا) شفعة في المنقولات (واذا) ملك العقار بلا عوض كالهبة والصدقة والوصية والميراث أو بعوض ليس بمال كالمهر وبديل الخلع والصلح عن دم محمد أو جعله أجرة فلا شفعة فيها (ولا) شفعة في البناء والأشجار اذا بيعت بدون العرصه لانه نقلي (ولو) كان البناء بمكة جاز أن يؤخذ بالشفعة وتؤخذ الشفعة به كذا روى عن أبي يوسف وهي رواية الحسن عن أبي خنيفة كذا ذكره ابن وهبان في شرحه (وهي) لثلاثة الشريكين في المبيع وهو الذي لم يقاسم والمخليط وهو المقاسم الذي بقي له خلطة في الطريق أو الثرب والجوار الملاصق (ولا) شفعة للجوار المقابل اذا كانت المصلحة نافذة وتجب الشفعة اذا كانت غير نافذة (والشفيع) في الطريق أحق من الجوار قال مشايخنا لانه لم يرد به طريقا عاما لانه غير مملوك لاحد وانما أراد به ما يكون في سكة غير نافذة وان لم تكن نافذة حتى كان الطريق مشتركين أهلها فان كان في أسفل السكة ما يتعلق به حق العامة كالسجد ونحوه فليس لاحد من اهل السكة شفعة بالشركة في الطريق وان كان المجد وسط السكة فن بيته في وسطها أو مدخلها فليس له شفعة (وان) بيعت دار في الاسفل فله شركاه الاسفل في الطريق

بالسكة المصنوعين اليه اهـ
(الشرط)

حق الشفعة (والجوار) مع الشريك شفيح حتى ان سلم الشريك يأخذها
 الجوار في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا يأخذ (والجوار) اذا سلم
 مع الشريك صح حتى اذا سلمها الشريك لا يأخذها الجوار وبعد تسليم
 الشريك انما يأخذها الجوار اذا كان بأحد الطرفين بأن يقول اني قد طلبتها
 ان لم يأخذها الشريك آخذها ولم يذكر في الكتاب ان من لا يرى
 الشفعة بالجوار اذا جاء الى حاكم يرى الشفعة بالجوار وطالبها قيل
 لا يقضى له بها لانه يزعم بطلان دعواه وقيل يقضى بها لان الحاكم يرى
 وجوبها وقيل يقال له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان
 قال لا لا يصح الى كلامه (قال) المحلواني رحمه الله تعالى وهذا
 أحسن الاقوال (ويحلف) في دعوى الشفعة على من لا يراها بالله
 ما لهذا قبل الشفعة في هذه الدار وعلى قول من يراها بالجوار لا يحلف
 بالله ما لهذا قبل الشفعة في هذه الدار لانه لو حلف على هذا الوجه يحلف
 بناء على مذهبه فيتوى حقه (ولو) قضى حنفى لشافعى بالجوار هل
 يحل باطنا فيه وجهان ذكرهما في الوسيط (وفي) أدب القضاء لقاضي
 القضاة شمس الدين السرخسي اذا بلغ الشفيح الخبر وليس بحضوره من
 يشهده فانه يقول انما طالب بالشفعة حتى لا يسقط طلبه فيما بينه وبين الله
 تعالى والغائب اذا علم بالشفعة هو بمنزلة المحاضر في الطاب وبعد ما يشهد
 له من الاجل مقدار المسافة فان لم يقدم ولم يبر كل من يأخذ له بالشفعة
 بطلت شفعته (قال) طلبت الشفعة لا تبطل (ولو) قال اطالبها أو انا
 طالب لها تبطل والصحيح لا تبطل (وفي المحيط) اذا طالب بأى لفظ كان
 ماضيا أو مستقبلا جاز (سمع) اليهودى بالبيع يوم السبت فلم يشهد بطلت
 (الشفيح) بالجوار اذا خاف انه لو طالب الشفعة عند قاض لا يرى الشفعة
 بالجوار فلم يطلب فهو على شفعته لانه ترك لعذر (واذا) لم يكن الصبي من
 يأخذ شفعته وقف على بلوغه لقوله صلى الله عليه وسلم ينتظر الشفيح
 اذا كان غائبا (وتسليم) الاب والوصى على الصبي جائز خلافا لمحمد بن زفر
 رحمه الله تعالى (اكره) على اسقاط الشفعة أو البراءة عن دين لم يميز

ولم تبطل شفעתه (ولا) يصح تسليم الشفعة مع الهزل (ولو) سدّفه
مكرها ولم يتركه ينطق لم تبطل شفעתه (وفي البرازي) الحيلة بعدئذ بها
تكرهه بالاتفاق نحو أن يقول المشتري للشفيع اشتريه مني وإن كان قبل
الثبوت لأبأس به عدلا كان أو فاسقا في المختار لأنه ليس بإبطال وعلى
هذا حيلة الزكاة ودفع الربا (والحيلة) على وجوه أمّا أن يهب بيتا
من دار من رجل ثم يبيع بقيتها منه أو يكون داران متلاصقتان تصدّق
صاحب إحدى الدارين بالحائط الذي يلي جاره على رجل وقبضه ثم يباع
منه ما بقى من الدار أو يشتري عشرة بنين كثير أو سهـ مائة سهم
والباقي بثمن قليل فلا شفيع الشفعة في الأول لأن الباقي (ولو) خاف
البائع أن يفسخ المشتري البيع يبيع الباقي على خيار ثلاثة أيام (ولو)
خاف المشتري أنه إذا اشتري القليل بالثمن الكثير لا يبيع منه الباقي
بالثمن يشتري السهم الواحد على خيار ثلاثة أيام (فلو) أراد الشفيع
أن يصفه بالله ما ردت أبطال الشفعة لم يكره ذلك لأنه لو أقرّ به لا يلزمه
شيء (ولو) حلفه أن البيع الأول لم يكن تلجئة له ذلك لأنه ادعى معنى
لو أقرّ به لا يلزمه فيكون خصما (وفي) الكروم والأشجار إن أراد الحيلة
بإعاشة الأشجار أو وهبها بأصلها ثم يشتري الأرض لأنه صار شريكا قبل
الشراء فيقدم على الجار أو يقول المشتري له أنا أبيعها منك بالمأخوذ
ولا فائدة لك في طلبها فإذا قال الشفيع نعم أو اشتريت بطلت وأنه مكره
اجماعا قاله بكر وقال شمس الأئمة رحمه الله تعالى أنه لا يكره لأنه لم يقصد به
الاضرار بالشفيع وقيل إن كان الجار فاسقا يتأذى به فلا يكره ولا يكره
في الأحوال كلها أو يبيع البناء بثمن قليل ولا شفعة فيه ثم يبيع
الساحة بثمن كثير فلا يرغب في الساحة لكثرة ثمنها (الجنة) متجنبة
من البرازي والله الموفق لطريق الرشاد

• (نوع في القسمة) •

لا يقسم حمام وحائط وبيت ودكان صغير لأنه لو قسم لا يبق لكل
فائدة وانتفاع فيما يخصه وإن بقي فائدة يقسم بينهما (والخوض) لا يقسم

الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد الاجرة عليهما
 (وفي الذخيرة) سئل أبو جعفر عن سلطان غريم أهل قرية فأرادوا قهمة
 تلك الغرامة واختافوا فيما بينهم (فقال) قال بعضهم يقسم على قدر الاملاك
 (وقال) بعضهم يقسم ذلك على عدد الرءوس (وقال) بعضهم ان كانت
 الغرامة لتحصين أملاكهم تقسم على قدر الاملاك وان كانت الغرامة
 لتحصين الابدان يقسم ذلك على عدد الرءوس ولا شيء على النسوان والصيدان
 في ذلك لانه لا يتعرض لهم (وارثان) في يدهما عقار ومعهما غائب
 أوصى وبرهن على الوفاة وعدد الورثة قسم العقار بطلبهما ونصب القاضي
 عن الغائب وكيلًا وعن الصبي وصيًا يقبض نصيبهما ولا بد من إقامة البينة
 في هذه الصورة (ثم) اعلم ان ههنا مسألة لا بد من معرفتها وهي ان
 القاضي انما ينصب وصيًا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا أما اذا كان
 غائبا فلا ينصب عنه وصيًا (والفرق) ان الصغير اذا كان حاضرا
 توجه الدعوى عليه فللمصلحة المدعى ينصب عنه من يجيب عنه وأما اذا
 كان الصغير غائبا لم توجه الدعوى عليه فلا يحتاج الى نصب من يجيب عنه
 فلم تقع الضرورة على نصب الوصي فافتراقا هكذا في المنبع (وفي)
 البرازي انه لا يشترط حضرة الصغير بل يشترط أن يكون في ولايته وأن
 يكون الحماكم الناصب عالمًا بوجوده وحاله اه
 (الفصل الثاني عشر في الاكراه)

وهو عبارة عن تهديد القادر غيره على ما هدد به مكرهه على أمر بحيث ينتفي
 به الرضاء (وفي) المنبع الاكراه نوعان نوع يرجع الى المكره ونوع
 يرجع الى المكره (أما) الذي يرجع الى المكره فهو أن يكون المكره
 قادرا على تحقيق ما هدد به لان الضرورة لا تتحقق الا عند القدرة على
 الايقاع فانه اذا لم يكن قادرا على الاكراه يكون هذيانا وفي هذا المعنى
 لافرق بين السلطان وغيره هذا على مذهب طاهر لتحقيق الاكراه من
 السلطان وغيره وأما على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد قيل انه
 لا يتحقق الاكراه الا من السلطان أي من السلطان الاعظم لان القدرة

لا يتحقق الامن السلطان وقيل انه يتحقق من ملك الحمد ودوا اصيح ان
الاختلاف في ذلك اختلاف عصر وزمان لاجته وبرهان لان زمان أي حنيفة
وجه الله تعالى لم يكن لغير السلطان من القوة ما يتحقق به الا كراهه فأقضى على
حسب ما عاين وفي زمانها ظهر الفساد وصار الامر الى كل متغلب فتحقق
الا كراهه من الكل (وفي البرازي) نفس الامر من السلطان بالتهديد
ا كراهه لانه لو لم يمثل يعاقبه وقال ان كان المأمور يعلم انه لو لم يفعل
ما قاله السلطان يعاقبه كان أمره له بالفعل ا كراهه (وفي البدائع)
البلوغ والعقل والتمييز المطلق ليس بشرط لتحقق الا كراهه حتى يتحقق
من الصبي العاقل اذا كان مطاعا مسلطا ومن البالغ المختلط العقل اذا كان
مطاعا مسلطا للقدرة على الايقاع (وأما) النوع الذي يرجع الى المذكره
فهو ان يكون في غالب رأيه انه لو لم يجب الى ما دعى اليه تحقق ما أوعده به لان
غالب الرأي حجة يعمل به خصوصا عند تعذر الوصول الى اليقين حتى لو كان
في أكبر رأيه ان المذكره لا يتحقق ما أوعده به لا يثبت حكم الا كراهه شرعا
وان وجدت صورة الایعاد لان الضرورة لم تتحقق (ومثله) لو أمره بفعل
ولم يوعده عليه ولا يكن في أكبر رأيه المذكره انه لو لم يفعل يتحقق
ما أوعده به فثبت حكم الا كراهه لتحقق الضرورة ولهذا لو كان في أكبر
رأيه انه لو امتنع عن تناول الميتة وصبر الى أن يلحقه المجموع المهلك
لا زيل عنه الا كراهه لا يباح له التناول في الحال وان كان في أكبر رأيه
انه لو صبر الى تلك الحالة لا يزول عنه الا كراهه يباح له التناول في الحال
فدل ان العبرة لغالب الرأي وأكبر الظن دون صورة الایعاد (وفي)
الهدياة واذا أكرهه على بيع ماله أو شراء سلعة أو على أن يقر لرجل
بألف أو يؤجر داره فأكرهه على ذلك بالقتل أو بالضرب الشديد أو بالحبس
فبيع أو اشتري فهو بالخيار ان شاء أمضى البيع وان شاء فسخته ورجع
بالمبيع لان من شرط صحة هذه العقود التراضي قال الله تعالى الا أن تكون
تجارة عن تراض منكم والا كراهه بهذه الاشياء يعدم الرضى فتفسد

بمخلاف ما اذا كره بضرب سوط أو حبس يوم أو قيد يوم لأنه لا يبالى بها بالنظر الى العادة فلا يتحقق به الا كراهه الا اذا كان رجلا صاحب منصب يعلم انه يتضرر به فانه يفوت الرضى (وفي الولوالجي) اذا كان الرجل من الاشراف أو من الاجلاء أو من كبراء العلماء والرؤساء بحيث يستمكن عن ضرب سوط أو حبس ساعة لم يجر اقراره لان مثل هذا الرجل يؤثر الف درهم على ما يلحقه من الهوان بهذا القدر من الحبس والقيود كان مكرها وكذلك الاقرار بحجة التبرج جانب الصدق فيه على جانب الكذب وعند الكراهه يحتمل انه يكذب لدفع المضرة (وفي الذخيرة) ولو تمت بضرب سوط أو سوطين فهو لا يعتبر الا أن يقول لا ضربت على عينيك أو على المذاكير (وفي البساتين) الا كراهه يمنع صحة الاقرار سواء كان المقر به مما يحتمل الفسخ أو لا يحتمل وسواء كان محاسن أو بالشبهات كالمخدود والقصاص أولا (ولو) أكرهه على الاقرار بذلك ثم خلى سبيله فهذا على وجهين اما ان يتوارى عن بصر المكره حينما خلى سبيله واما ان لا يتوارى عن بصره حتى يبعث من أخذه وردّه اليه (فان) كان قد توارى عن بصره ثم أخذه فأقر اقرارا مستأنفا جازا قراره لانه لما خلى سبيله حتى توارى عن بصره فقد زال الاكره عنه فاذا أقر به من غير كراهه جدي فقد أقر طائعا فصح (وان) كان لم يتوارى عن بصره بعد حتى رده اليه فأقر به من غير تجديد الاكره لم يصح الاقرار لانه لما لم يتوارى عن بصره فهو على الاكره الاول (ولو) أكرهه على الاقرار بالقصاص فأقر به فقطه حيثما أقر به من غير بينة فان كان المقر معروفا بالعادة يدرا عنه القصاص استفسانا وان لم يكن معروفا به لا يجب القصاص والقياس ان يجب القصاص على المكره كيفما كان لان الاقرار بالا كراهه لم يصح شرعا كان وجوده وعدمه بمنزلة واحدة فصادق كل وقت له ابتداء (ونظيره) ما اذا دخل رجل على آخر في منزله فخاف صاحب المنزل انه دافع دخل عليه ليقته وبأخذ ماله فبادره وقتله فلن كان الداخل معروفا بالعادة لا يجب القصاص على صاحب المنزل وان لم يكن معروفا

بالفسخ وجهه لا بالعادة (العادة)

بالدعارة يجب القصاص على صاحب المنزل كذاه ~~كذا~~ وإذا لم يجب
 القصاص يجب الارش لان سقوط القصاص للشبهة وانها لا تمنع وجوب
 المال (وروي) الحسن عن أبي حنيفة انه لا يجب الارش أيضا اذا
 كان معروفا بالدعارة انتهى كلام البهائم (وفي البرازي) ولو
 اكراهه على شرب الخمر باكره يخاف منه التلف أو تلف عضو أو قال
 لأحببتك أولا ضربتك بالسياط يجعل له شربه ولو امتنع يأثم (أكره)
 على الهبة فوهب وسلم طائعا لا يكون ملة كاللوهوب له (والا كراه) على
 الهبة اكرهه على التسليم بخلاف البيع فان الاكرهه على البيع لا يكون
 اكرهه على التسليم (أكره) على البيع بألف فباعه بأقل لا يجوز
 في الاستحسان (أكره) على البيع فوهب جاز (أكره) على البيع
 ولم يسم المشتري فباعه من انسان لا يجوز (طالبوه) بمال باطل وأكره
 على ادائه فباع جاريته بلا اكرهه على البيع جاز البيع لانه غير متعين
 لادائه وهذا عادة الظلمة اذا صادر وار جلا أن يتحكموا بالمال ولا يذكروا
 بيع شيء من ماله (والحملة) له فيه ان يقول من أين أعطى ولا مال لي
 فاذا قال الظالم له بيع جاريته فقد صار مكرها على بيع الجارية فلا ينعقد
 بيعها (أكره) على الابراء عن المحقوق أو الكفالة بالنفس أو تسليم الشفعة
 أو ترك طلبها كان باطلا (رجل) ضرب زوجته حتى أقرت باستيفاء مهرها
 جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الاكرهه لا يثبت الا من السلطان
 (قال) أي البرازي والزوج سلطان زوجته فيحقق منه الاكرهه ولم
 يذكر الخلاف (قلت) وسباق اللفظ يدل على الوفاق والله سبحانه وتعالى
 أعلم (وفي المنبيع) اذا اكره انسان رجلا بالاكرهه التام على أن يطلق
 امرأته أو يعتق عبده ففعل وقع الطلاق والعتق عندنا خلافا للشافعي
 واذا اكره على التوكيل بالطلاق والعتاق ففعل الوكيل فالتوكيل
 جائز استحسانا وقد تصرف الوكيل والقياس أن لا تصح الوكالة مع
 الاكره لان كل عقد يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه الاكرهه وما لا يؤثر فيه
 الهزل لا يؤثر فيه الاكرهه لانهم ما ينفون الرضا والوكالة تبطل بالهزل

قوله صادر (أكرهه طالبوه) وقرأه

فكذبا بالاكراه (وفي) جامع الفتاوى استكره على أن يكتب على
 قمر طاس أمر أنه طالق أو أمرها يدها لم يصح الا اذا نوى (ولو) أكره على
 أن يقر بالطلاق قاصرة لا يقع كذا ذكره السرخسي رحمه الله تعالى في أدب
 القضاء (أكره) على نذر أو حث أو قطع أو نسب قاصرة لا يلزمه شيء (وفي
 المحيط) من المشايخ من قال بفسخ الاقرار بالسرقة مكرها (وعن) المحسن
 ابن زباد رحمه الله تعالى أنه يمل ضرب السارق حتى يقر وقال ما لم يقطع
 اللطم أو يظهر العظم (أمره) بقتل وجل ولم يقل ان لم تقتله لا تقتل
 لكن يعلم أنه ان لم يقتله يقع ما يستعديه كان مكرها (الكافر) اذا
 أكره مسلما على الكفر وله امرأة مسلمة فارتكب وقبه مطحن بالآيمان
 لم تبين امرأته لانه لا يحكم بكفره بإجراء الكاخرة على لسانه (فان) قالت
 المرأة قد كهرت وقد بنت منك وقال الزوج أظهرت ذلك بعذر الاكراه
 وقلبي مطمئن بالآيمان فالقول قوله استحسننا والقباع أن يكون القول
 قولها ويحكم بالفرقة (أكره) على الاسلام فاسلم مع ولو ارتد
 يحبس ولا يقتل استحسننا (وفي العمادى) رجل سعى الى سلطان
 ظالم حتى غترم وجلاجه من المال ان كانت المعاينة بحيث بأن كان
 يؤذيه ولا يمكنه دفع الاذى عن نفسه الا بالدفع اليه أو كان فادعا لا يتمتع
 بالامر بالمعروف ففي مثل هذا الموضع لا يضمن الساعي (ولو) قال
 ان فلانا وجد كنزا أو لقطه وقد ظهر انه كاذب ضمن الا اذا كان السلطان
 عادلا لا يقرم بمثل هذه المعاينة أو قد يقرم وقد لا يقرم فلا يضمن
 الساعي (وفي القنية) سعى برجل الى السلطان فأخذ منه مالا ظلما
 يضمن الساعي روى هذا عن زفر وبه قال كثير من مشايخنا المصلحة العامة
 (وفي) شرح الصباغى ان كانت المعاينة بحيث كالأداء أو دام على
 القمق ولا ينفذ بالعلة فأعبر السلطان فغترمه مالا لا يضمن (وفي)
 فتاوى قاضي خان رجل ادعى على آخر سرقة وقتله الى السلطان وطلب
 منه أن يطره به حتى يقر فغتر به مرة أو مرتين أو حمله خفاف المحبوس من
 التعذيب والضرب فصدع السلطان انبغات فسقط عن السطح خلت

وقد كانت محقة غرامة في هذه المحادثة فظهرت السرقة على يد غيره
 حكام للورثة أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أيهم وبالغرامة التي
 أذاها الي السلطان (وفي الذخيرة) المضروب اذا شكا الي السلطان
 وأخذ مالا من المضارب بلا ضمان علي المضروب (وفي القنية) رجل
 أخبر الخليفة ان لفلان حنطة في مطهورة فأخذوها منه فله أن يرجع بها
 علي المخبر وكذا اذا علمه الظالم لـكن أمره الساعي بالاخذ يصح ولو قال
 النمام للظالم لفلان فرس جيد فأخذ الظالم منه فالنمام هنا ضامن له
 * (نوع في الحجر) *

وسببه الصغر والمجنون والرق فلم يصح طلاق صبي ومجنون غلب علي عقله
 وعقدهما واقراهما (وصح) طلاق العبد واقراؤه في حق نفسه لا في حق
 سيده فلو أقر بمال آخر الي عتقه وبعتهم قود عجل (ومن) عقد منهم
 وهو يعقله أجاز وليه أو رده وان ألتفوا شيئا ضاعوا كذا في الوقاية (وفي)
 الهداية قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا أجمع علي الحر العاقل البالغ
 السفه وتصرفه في ماله جائز وان كان مبذرا مفسدا ياتف ماله فيما
 لا غرض له فيه ولا مصلحة (وقال) ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
 وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى يجمع عليه ويمنع من التصرف في ماله
 (واذا) جبر القاضي عليه ثم رفع الي قاض آخر فأبطل حجه وأطاع
 عنه جاز لان الحجر منه فتوى وليس بقضاء الا ترى انه لم يوجد المقضي
 له والمقضي عليه ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من
 الامضاء حتي لو رفع تصرفه بعد الحجر الي القاضي المجاور او الي غيره فقضي
 ببطلان تصرفه ثم رفع الي قاض آخر فنفسه باطله لاتصال الامضاء به
 فلا يقبل النقص بعد ذلك (ثم) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا بلغ
 الغلام غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتي يبلغ خسا وعشر بن سنة فان تصرف
 فيه قبل ذلك نفذ تصرفه فاذا بلغ خسا وعشر بن سنة سلم اليه ماله وان لم
 يؤنس منه الرشيد (وقالا) لا يدفع اليه ماله أبدا حتي يؤنس منه الرشيد
 ولا يجوز تصرفه فيه لان علة المنع السفه فيه في ما بقيت العلة وصار كالصبي

كل من آخر وعجل فعل بمنى المجهول اهـ

(ولا) يحجر على الفاسق المصلح لماله خلافا للشافعي لان الحجر عليه زجر وعقوبة كافي السفيه ولهذا لم يجعل أهلا للشهادة والولاية عنده (وانما) انه مصلح لماله فيكون الرشد أنوسا منه فيدفع ماله اليه لقوله تعالى فان آمنتم منهم رشد افادفعوا اليهم أموالهم وقد علق الرشد بياض رشد واحد لانه ذكر في الاثبات والرشد في المال مراد بقول ابن عباس رضي الله عنهما فلا يكون الرشد في الدين مرادا لانه حينئذ يكون معلقا برشد دين (وتخرج) الزكاة من مال السفيه لانه واجب عليه وينفق على أولاده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوى أرحامه لان احياء ولدة وزوجته من حوائجه والاتفاق على ذوى الرحم واجب عليه حقا لقريبه والسفيه لا ينظر حق الناس الا أن القاضى يدفع قدر الزكاة اليه ليصرفها الى مصرفها لانه لا بد من نيته لكونها عبادة لكن يبعث أمانة معه كي لا يصرفها في غير وجهها وفي النفقة تدفع الى أمانة ليصرفها لانه ليس بعبادة فلا يحتاج الى نيته وان أراد هبة الاسلام لم يمنع منها لانه واجب عليه بإيجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يسل القاضى النفقة اليه ويسلمها الى ثقة من الحاج ينفقها عليه في طريق الحج كيلا يتلفها في غير هذا الوجه اه كلام الهداية (وفي) نصاب الذرائع ولا يحجر على المدين عنده ولا يكتن بحبس بالدين ان كان له مال حتى يقضى دينه (والقاضى) يقضى دينه بدراهمه ودنانيره بغير أمر لانها معدة لقضاء الدين (وقالا) يحجر عليه بطلب الغرماء الحجر ويبيع ماله لقضاء دينه بدراهم ويقسم ثمن ما باع من ماله بين غرمائه بالخصص وينفق عليه من ماله كما ينفق من مال السفيه لان الاتفاق لا بد منه دفعا للهلاك

(نوع في معرفة حد البلوغ)

(وفي العمادى) البلوغ يكون تارة بالسن وتارة يكون بالعلامة والعلامة في التجارية الحيض والاحتلام والحبل وأدنى المدة تسع سنين هو المختار والعلامة في الغلام الاحتلام والاحبال وأدنى المدة اثنتا عشرة سنة وأما السن في الغلام فهو اذا دخل في التاسعة عشر وفي التجارية اذا دخلت في السابعة عشر

(وفي) بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه اعتبر نبات
الشعر وهو قول مالك رحمه الله تعالى (وفي الهداية) واذا راق الغلام
أو الجارية وأشكل أمرهما في البلوغ فقالا قد بلغنا فالقول قوله - ما
وأحكامهما أحكام البالغين لانه معنى لا يعرف الا من جهتهما ظاهرا فاذا
أخبرا به ولم يكذبهما الظاهر قبل قوله - ما كما يقبل قول المرأة في الحيض
(وفي) فتاوى قاضى خان امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت أنا
مدركة ثم قالت لم أكن مدركة وكذبت فيما قلت قالوا ان كانت تشبه
المدركات في ذلك الوقت أو كانت بهاء لامة المدركات لا تصدق انها
لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك فان القول قولها (وفي) فتاوى النسفي
سئل عن قوم اصطلموا على شئ وفيهم مراهق وأقر المراهق عند الصلح انه
بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك انه لم يكن بالغاً ولم يصح هذا الصلح قال
القول قول الصبي بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلاثة عشرة سنة لان الأقل
من ذلك نادر

* (الفصل الثالث عشر في النكاح) *

اختلف أصحابنا رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم انه مندوب ومستحب
واليه ذهب الكرخي (وقال) بعضهم فرض كفاية اذا قام به البعض
سقط عن الباقي كالجهد وصلادة الجنابة (وقال) بعضهم انه واجب
على سبيل الكفاية كرد الاسلام (وقال) بعضهم انه واجب علينا
لسكن عمالا لاعتقاد اعلی طریق التعيين كصدقة الفطر والوتر والاضحية
(وفي الجمع) قال يسن حالة الاعتدال ويجب في التوقان ويكره مخوف
المجور (وفي الهداية) وينعقد بالايجاب والقبول بلفظين يعبر بهما عن
الماضي لان الصيغة وان كانت للاخبار وضعاف قد جعلت للانشاء
شرطا فدعا للمراجعة وينعقد بلفظين يعبر بأحدهما عن الماضي
وبالآخر عن المستقبل مثل أن يقول زوجي فيقول زوجتك لان هذا
توكيل بالنكاح والواحد يتولى طرفي النكاح (وينعقد) بلفظ النكاح
والتزويج والمهبة والقلبك والصدقة والبيع ولا ينعقد بالفظ الاجارة

في الصحيح ولا يلفظ الاحلال والاباحة والاجارة والوصية (ولا) ينقض
 نكاح المسلمين إلا بحضور شاهدين حريين عاقلين بالغين مسلمين أو رجل
 وامرأتين عدل ولا يمسكون أو غير عدول أو محدودين في قذف (وينقض)
 النكاح بشهادة الأعميين عندنا خلافا للشافعي لأن البصر شرط لاظهار
 النكاح عنده وعندنا بصر الشاهد ليس بشرط (وفي الذخيرة)
 ولا ينقض النكاح بشهادة النساء اللذين لا يسمعان كلام المتعاقدين
 والأعميين (وذكر) القاضيان الأسفيجاني والسفدي أن النكاح
 ينقض بشهادة الأعميين (ونص) القدوري على أن سمع الشهود كلام
 المتعاقدين هل هو شرط لا نقاد النكاح فقد اختلف فيه
 فقال بعضهم ليس بشرط وإنما الشرط حضرتهما فينقض النكاح
 بشهادة الأعميين وقال بعضهم لا يذ من السماع فلا ينقض بشهادة
 الأعميين (وفي المحيط) رجل تزوج امرأة بمحضرة الممسكاري
 وهم يعرفون أمر النكاح غير أنهم لم يذكروا به بعد ما هو انعقد
 النكاح لأن هذا نكاح بمحضرة الشهود (وفي البرازي) لقت
 امرأة بالعبدية زوجت نفسها من فلان ولا تعرف ذلك وقال فلان قبلت
 والشهود يعلمون أو لا يعلمون مع النكاح (قال) في النصاب وعليه
 القنوي (وفي النوادر) رجل وامرأة أقرأ بأنه نكاح بين يدي شاهدين
 عدلين فقال الرجل هذه امرأتى وقالت المرأة هذا زوجي فأنه يصح النكاح
 وعليه الفتوى (وفي) فتاوى قاضي خان رجل له بنت واحدة
 اسمها عائشة فقال الأب وقت العقد زوجت منك بنتي فاطمة لا ينقض
 النكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة فقال الأب زوجت منك بنتي
 فاطمة هذه وأشار إلى عائشة وغلط في اسمها فقال الزوج قبالت جاز
 (وفي الخلاصة) أبو الصغيرة إذا قال زوجت بنتي فلانة من ابن فلان بكذا
 وقال فلان قبالت ابني ولم يسم الأب الابن إن كان له ابنان أو أكثر
 لا يجوز وإن كان له ابن واحد صح (ولو) ذكر أبو البنت اسم الابن

وقال

وقال زوجه بنتي من ابني فلان فقال أبو الابن قبلت معي وان لم يقل
قبلت لابن ولو قال قبلت لأجل ابني ان سمى جاز أيضا وان لم
يسمى كان له ابن واحد جاز وان كان أكثر لا يجوز (وفي المحيط)
لو قال زوجه بنتي منك ولم يزد على هذا وله بنت واحد جاز ولو
سمى كان له بنتان اسم الكبرى عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال
زوجه بنتي فاطمة منك ينبغي ذلك كالحكم على الصغرى وان كان يريد
تزوج الكبرى ولو قال زوجه بنتي الكبرى فاطمة يجب أن لا ينقد
الزواج على احداهما (امراة) لها اسمان اسم سميت به في الصغر
واسم سميت به في الكبر وصارت معروفة بهذا الاسم تزوج
بالاسم الذي سميت به في الكبر (وقال) الامام طه بن الدين الاصم
الجميع بين الاسمين وبه يفتي (وفي البرازي) رجل له بنتان متزوجتان
وغير متزوجتان وقال عند الفهم ودزوجه بنتي منك ولم يسم اسم البنت
وقال المحاط قبلت معي وانصرف الى الفارغة (اجاب) صاحب
الهداية في امرأة تزوجت نفسها بألف من رجل عند الشهود فلم يقل الزوج
شيئا لم يكن أعطاها المهر في المجلس انه يكون قبولا (قال) البرازي
وانكره صاحب المحيط وقال لا مالم يقل باسمه قبلت بخلاف البيع فانه
ينعقد بالتعاطي والنكاح لخطره لا ينعقد حتى يتوقف على الشهود وبخلاف
أجازة نكاح الفضولي بالفعل لوجود القول ثمة (واذا) تزوج مسلم
فقية بشهادة فقيمين جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى
وعند محمد رجه الله تعالى لا يجوز (ويحرم) على الرجل نكاح أصوله
أي الام والاب والجداد والمجذات وان علوا وفروعهم أي الولد وولد الولد
وولد الولد وان سفلوا وفروع أصوله أي الاخوة والاخوات وأولادهم
وأولاد أولادهم وان نزلوا والاعمام والعمات والاخوال والخالات ونكاح
أم امرأته دخل بها أم لا وزوجة أبيه ولجذاته وكذا يحرم عليه نكاح
امرأته وبنتي أولاده ويحرم عليه نكاح أمه من الرضاع واخته من
الرضاعة ولا يحل له أن يجمع بين اختين بنكاح ولا بين ابنتين استمسا

(ولا) بأس بأن يجتمع بين امرأة وابنة تزوج كلن لهما من قبل لانه لا قرابة
 بينهما ولا رضاع (وقال) زفر رحمه الله تعالى لا يجوز لان ابنة الزوج
 لو قدر لها كرا لا يجوز له التزوج بامرأة أبيه (قلنا) امرأة الاب
 لو صور لها كرا جاز له التزوج بهذه والشروط أن يصور ذلك من كل
 جانب (ومن) زنى بامرأة حرمت عليه أمها وابنتها وقال الشافعي رحمه الله
 تعالى الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة (واجهوا) على انه لا يجوز للام
 أن تتزوج ابنتها من الزنا (ومن) مسته امرأة بشهوة حرمت عليه أمها
 وابنتها وقال الشافعي لا تحرم (ثم) المس بشهوة أن تنتشر الآية أو تزاد
 انتشارا هو الصحيح والمعتبر النظر الى الفرج الداخل ولا يتحقق ذلك
 الا عند اتكاها (ولو) مس فأنزل فقد قيل يوجب الحرمة والصحيح
 انه لا يوجبها لانه لا ينزل تبسين انه غير مفض الى الوطء وعلى هذا اتين
 المرأة في دبرها لا يوجبها (واذا) طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا أو رجعا
 لم يجز له أن يتزوج بأختها حتى تنقض عتقتها (ولا) يتزوج المولى أمته
 ولا المرأة عبدها ويجوز تزوج الكتبايات والمجوسيات ويجوز تزوج
 الصبايات ان كانوا يؤمنون بنبي ويقرؤن بكتاب (ويجوز) للمحرم
 والمحرمة أن يتزوجا في حالة الاحرام (وقال) الشافعي لا يجوز لقوله
 عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح (ولنا) ما روى انه صلى الله عليه وسلم
 تزوج ميمونة رضي الله عنها وهو محرم وما رواه مجمل على الوطء (ولا) يتزوج
 أمة على حرة ويجوز تزوج الحرة عليها فان تزوج أمة على حرة في عدة
 من طلاق بائن لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما (والحر)
 أن يتزوج أربعاً من المحارم والاماء وليس له أن يتزوج أكثر من ذلك
 لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
 والتخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى
 لا يتزوج الأمة واحدة لانه ضروري عنده والحجة عليه ما تلونا اذ الأمة
 المنكوحة يتضمنها اسم النساء كما في الظاهر (ولا) يجوز للعبد أن يتزوج
 أكثر من اثنتين (وقال) مالك رحمه الله تعالى يجوز لانه في حق النكاح

(قوله منصف) كسر الصاد الشدة من التنصيف (وقوله وقال مالك هو جائز) هو غلط كأنه عليه ابن طابدين اهـ (وقوله وعن أبي يوسف الخ)

بمنزلة المحر عنه حتى ملكه بغير إذن المولى (ولنا) أن الرق منصف
فيتزوج العبدانتهين والمحر أو بعاطها والشرف المحرية فان طلق المحر
احدى الاربع طلاقا بانما لم يجزله أن يتزوج رابعة حتى تنقض عتبتها
خلاف الشافعي وهو نظير نكاح الاخت في عدة الاخت (فان) تزوج
حبلى من زنا جاز النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها وهذا عند أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله النكاح فاسد
(وان) كان الحمل ثابت النسب فالنكاح باطل بالاجماع (ونكاح)
المتعة باطل وهو أن يقول لامرأة أمتع بك كذا مدة بكذا من المال
وقال مالك هو جائز (والنكاح) الموقت باطل مثل أن يتزوج امرأة
بشهادة شاهدين عشرة أيام وقال زفره - وصحيح لازم ويبطل
التوقيت

(نوع في الاولياء والاكفاء)

وينعقد نكاح المحررة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولى بكر
كانت أو ثيبا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر
الرواية (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا ينعقد الابولى (وعن)
محمد رحمه الله تعالى ينعقد موقفا (وقال) مالك والشافعي رحمه الله
تعالى لا ينعقد النكاح بعبارة النساء أصلا (ثم) في ظاهر الرواية
لا فرق بين المكفؤ وغير المكفؤ لان للولى حق الاعتراض في غير المكفؤ
(وعن) أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز في غير المكفؤ
لانه كم من واقع لا يرفع (وفي) الحقائق المطلقة ثلاثا اذا زوجت
نفسها من غير كفؤ ودخل بها الزوج ثم طلقه الا تحل للزوج الاول على
ما هو المختار (قلت) وهذا مما يجب حفظه (ولا) يجوز للولى اجبار
البكر البالغ على النكاح خلافا للشافعي (واذا) استأذنها فسدت
أو صدقت فهو إذن وقيل اذا صدقت كالمستهرثة بمسعت لا يكون
رضى واذا بكت بلا صوت لم يكن ردا وقيل هذا اذا خرج الدمع بلا صوت
كالعويل لانها تحزن على مفارقة بيت أبيها فأما اذا كان لبكائها

صوت كالعويل فانه يكون ردًا (وفي) فتساوى قاضى خان انه يمتحن الدمع
 فان كان باردا فهو رضى وان كان حارًا فليس برضى (ويجوز) نكاح
 الصغير والصغيرة اذا زوجهما الولي بكرا كانت الصغيرة أو ثيبا (والولي)
 هو العصبة فان زوجهما الاب والمجد فلان يارلها ما بعد بلوغهما لانهما
 كامل الرأى واقرأ الشفقة فيلزم العقد بمباشرتهم (وان) زوجهما
 غير الاب والمجد فلا بكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح
 وان شاء فسخ وهذا عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى (وقال) أبو
 يوسف رحمه الله تعالى لا خيار لهما اعتبارا بالاب والمجد (وذكر)
 الناطقى في روضته اذا عضل الاب بنته الصغيرة عن التزويج فزوجهما
 القاضى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولا يلتفت الى الاب
 (القاضى) اذا زوج الصغيرة من نفسه فهو نكاح بلاولى لان القاضى
 رعية في حق نفسه وكذا اذا زوج من ابنه لا يجوز لانه بمنزلة المحكم
 وحكم القاضى لابنه باطل بخلاف غيره من الاولياء حيث يجوز لابن العم
 أن يزوجه بنت عمه من نفسه أو ابنه (واذا) غاب الولي الاقرب غيبة
 منقطع جاز ان هو أبعد منه في الولاية ان يزوجه ويلزم تزويجه حتى
 لو جاء الاقرب لا يبطل ما عقده الأبعد (والغيبه) المنقضية أن يكون
 في بلد لا تصل القوافل اليه في السنة الامرة واحدة وهو اختيار القاسمورى
 وقيل أدنى مدة السفر وهو اختيار بعض المتأخرين وقيل اذا كان بهال
 يفوت الكفو المخاطب استطلاع رأيه وهذا أقرب الى الفقه لانه
 لا تظر في ابقاء ولايته حينئذ

(نوع فى الكفاءة)

(وفي الهداية) الكفاءة تعتبر فى النسب لانه يقع به التفاخر فقريش بعضهم
 أكفاء لبعض والعرب بعضهم أكفاء لبعض (وأما) الموالى فمن كان له
 أبوان فى الاسلام فصاعدا فهو من الأكفاء يعنى ان كان له آباء فيه (ومن)
 أسلم بنفسه أو له أب واحد فى الاسلام لا يكون كفوا لمن له أبوان فى الاسلام
 لان تمام النسب بالاب والمجد (ومن) أسلم بنفسه لا يكون كفوا ان

له أب واحد في الاسلام (وتعتبر) ايضاً في الدين أي الديانة وتعتبر في المال
وهو أن يكون مالاً كالمهر والنفقة وهذا هو المعتبر في ظاهر الرواية حتى
أن من لا علم له - ما أولئك أحد - ما لا يكون كفواً (وفي البرازي)
الجهمي العالم كقول العرب في الجاهل لأن شرف العلم أقوى وأرفع (وكذا)
العالم الفقير كقول الغني الجاهل وكذا العالم الذي ليس بقرشي كقول الجاهل
القرشي والعلمى المجبول النسب لا يكون كفواً لمعروف النسب (امرأة)
زوجت نفسها من رجل ولم تعرف أنه حر أو عبد فإذا هو عبد أذن
بالنكاح ليس لها الفمغ ولا لأوليائها طلبه ولا ينفخ ولا ينفخ القاضي
ويكون فرقة من غير طلاق حتى أنه لو لم يدخل بها لا يلزمه شيء (ترويج)
الغضوى موقوف ينتقد بالاجازة ويبطل بالرد لصدور الركن من الأهل
مضافاً إلى المحل ولم ينقد قبل الاجازة لعدم الولاية (وكذا) نكاح
العبد والامة بغير إذن المولى (وان) تزوج العبد بادن مولاة فالمردين
في رقبته يباع فيه لأنه دين وجب عليه لو جود سيده من أهله فقد ظهر
في حق مولاة لادنه به فيعلق برقبته كديون التجارة (وأنيكة) الكفار
بعضهم من بعض جائزة (وقال) مالك فاسدة (لنا) قوله عليه السلام
ولدت من نكاح لامن سفاح (ويجوز) لأنصراني أن يتزوج بالمجوسية
لأن الكفر كلمة واحدة (ذمي) تزوج مسلمة يفرق بينهما ويعزران
لأنهما عصية ويعزر للمزوج أيضاً (واذا) أسلم الذمي لم يترك على
النكاح لأنه وقع فاسداً كنا ذكره المروحي في آداب القضاء

• (نوع في المهر) •

يصح عقد النكاح بغير تسمية المهر لأن النكاح عقد راتخام وازدواج
لغة فيتم بالزوجين (ثم) المهر واجب شرعاً بآبانه لشرف المحل فلا
يحتاج إلى ذكره لصحة النكاح (وأقل) المهر عشرة دراهم (ولو) سمي
أقل من عشرة فلها العشرة (وقال) زفر رجه الله لمهر المثل لأن
تسمية ما لا يصلح مهرًا كأنعدامه (ولو) طلقها قبل الدخول بها يجب
خسة عند علمائنا الثلاثة وعنده يجب المتعة كما إذا لم يسم شيئاً (ومن) سمي

مهرًا عشرة فإزاد فعليه المهرى ان دخل بها أو مات عنها (وان)
 طلقها قبل الدخول بها والخسوة فلها نصف المسمى لقوله تعالى وان
 طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية وشروطه أن يكون قبل
 الخسوة لأنها كالدخل بها عندنا (وان) تزوجها ولم يسم لها مهرًا
 أو تزوجها على أن لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها أو مات عنها
 (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى لا يجب شيء في الموت وأكثرهم على أنه
 يجب في الدخول (ولو) طلقها قبل الدخول بها فلها المنة لقوله تعالى
 ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره الآية (ثم) هذه المنة
 واجبة رجوعا الى الامر وفيه خلاف مالك رحمه الله تعالى والمنعة لا تزيد
 على نصف مهر مثلها ولا تنقص عن خمسة دراهم وتعتبر بماله في الصحيح
 (وهي) درع وخمار ولحفة (واذا) زوج الرجل بنته على ان
 يزوجه الآخر بنته أو اخته ليكون أحد العقدين عوضا عن الآخر
 فالعقدان جائزان ولكل واحدة منهما مهر مثلها (وقال) الشافعي
 رحمه الله تعالى يبطل العقدان (وان) تزوج حر امرأة على خدمته
 سنة أو على تعليم القرآن فلها مهر مثلها (وقال) محمد بن الحنفية خدمته
 (ومهر) مثلها يعتبر بأخواتها وعمهات بنات أعمامها فان لم يوجد
 منهم أحد فن الجانب أي يعتبر بمهر مثلها من قبيلة مثل قبيلة أبيها
 ولا يعتبر بأمة وأختها إذا لم يكونا من قبيلتها فان كانت الام من قوم أبيها
 بأن كانت بنت عمه فينثني يعتبر بمهرها (ويعتبر) في مهر المثل أن
 تتساوى المرأة في السن والجمال والمال والعقل والدين والبلد
 والعصر والعفة (قالوا) ويعتبر التساوى أيضا في البكارة والثبوبة
 (وللرأة) أن تمنع نفقه ما حتى تأخذ المهر المجهل (وتمنعه) أن يخرجها
 أي يسافر بها (وليس) للزوج أن يمنعها من السفر
 والخروج من منزله وزياره أهلها حتى يوفيه المهر كله أي
 المجهل (ولو) كان المهر كله مؤجلا فليس لها أن تمنع نفقهها الاسقاط
 عنها بالتأجيل كما في المنبع (ولو) كان المهر حالا فأخرته

شهر افليس لما أن تمنع نفقتهما عندهما وعند أبي يوسف لم ذلك لان هذا
 تأجيل طارف كان حكمه حكم التأجيل المقارن (ولو) قال نصفه
 مجمل ونصفه مؤجل ولم يذ كر الوقت للتأجيل لاختلاف المشايخ رحمهم الله
 تعالى فيه (قال) بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالا كما اذا قال
 تزوجتك على الف مؤجلا (وقال) بعضهم يجوز ويقع ذلك على وقت
 وقوع الفرقة بالموت أو بالطلاق (وزوي) دن أبي يوسف ما يؤيد
 هذا القول وهو أن رجلا كفلا لمرأة عن زوجها نفقة كل شهر يلزمه
 نفقة شهر واحد في الاستحسان (وذكر) عن أبي يوسف انه يلزمه
 نفقة كل شهر مادام النكاح بينهما قائما كذلك ههنا (ومن) تزوج
 امرأة ثم اختلفا في المهر فالقول قول المرأة في مهر مثلها والقول قول الزوج
 فيما زاد على مهر المثل (وان) طلقها قبل الدخول به فالقول قوله
 في نصف المهر وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وقال أبو يوسف
 رحمه الله القول قوله قبل الطلاق وبعده الا أن يأتي بشئ قليل ومعناه
 ما لا يتعارف مهرا لها وهو الصحيح (ولو) كان الاختلاف في أصل
 المسمى فيجب مهر المثل بالاجماع (ومن) بعث الى امرأته شيئا فقالت
 هو مديونة وقال الزوج هو مهر فالقول قوله لانه هو المالك فكأن أعرف
 بجهة التملك كيف وان الظاهر انه يسمى في اسقاط الواجب (قال)
 الافيمهي لالا كل كالحلوى والخبز والفاكهة مما لا يعطى في المهر
 عادة فان القول فيه قولها ولا يكون مهرا بحال لان الظاهر يكذبه وأما
 سائر الاموال فقد يكون مهرا وقد يكون مديونة فاليه البيان ولولم
 يكن مهيا لالا كل فحوشاة أو حنطة أو لوز مما يبق مثلها شهرا فالقول
 قوله مع يمينه (وفي الذخيرة) رجل زوج ابنته وجهزها بمجهز
 هاتن ثم زعم ان الذي دفعه اليها أمانة وأنه لم يهبه لها وانما هو طارية
 فالقول قول الزوج انه ملك الزوجة وعلى الأب المينة انه طارية لان
 العارية لا تثبت بمجرد دعواه لما لم يبرهن هو لان الظاهر شاهد للزوج
 (وحكى) عن القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى ان القول قول

الاب لان اليد استقيمت من جهته فيكون القول قوله بأي جهة انبتها
 وبه أخذ بعض مشايخنا (وذكر) شمس الاثمة السرخسي في السير
 الكبير هكذا ان القول قول الاب وقال لان العارية تبرع والهبة تبرع
 والعارية ادناها فحمل على الادنى (قال) المصدر الشهيد والخسار
 للفتوى انه ان كان العرف مستقرا ان الاب يدفع اليها جهاز الاطارية
 كافي ديارنا فالقول قول الزوج وان كان العرف مشتركا فالقول للاب
 (قال) قاضي خان رحمه الله ان الجواب في استدلال على التفصيل ان كان
 الاب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله ان الجهاز طاريق وان كان من
 لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله (وفي العماد) رجل غر رجل وقال
 ازوج بنتي منك واجهزها جهازا عظيما وما تدفع الي من المجهل ائتمه اليك
 مع ثلاثة أمثاله فتزوج الرجل ودفع النقد الى أبي المرأة بقدر وسعه ثم ان
 أبا البنت لم يجهزها ولم يدفع الى الزوج شيئا هل للزوج أن يرجع عليه بما
 زاد على تقدم مثلها لارواية فيه الا أن صدرا لاسلام البرزوي وعبد الدين
 النسفي وجمال الاسلام الشريف والمصدر الكبير برهان الدين
 ومشايخ بخارا رحمه الله تعالى أفتوا ان الزوج يطالب أبا المرأة
 بالتجهيز فان جهز ولا يسترد ما زاد على تقدم مثلها (وقد) قدروا الجهاز
 بالنقد فالقاضي الامام صدر الاسلام البرزوي وعبد الدين النسفي رحمهما
 الله تعالى قدر الكل دينار من النقد ثلاثة دنائير من الجهاز أو أربعة
 دنائير فالزوج يطالب بهذا القدر ولا يسترد ما زاد على تقدم مثلها (قال)
 رحمه الله وقد استفتيت من بعض من مشايخ بخارا كالقاضي جلال الدين
 والشيخ الاجل برهان الدين فاجابوا كما كتبنا وقالوا ان اختيار مشايخ
 بخارا هكذا (وفي) فتاوى ظهير الدين المرغيناني الصحيح انه لا يرجع
 على أبي المرأة في لان المسالية في باب النكاح ليست بمقصود أصلي (وفي)
 فواقد صدر الاسلام طاهر بن محمود تزوج امرأة ودفع اليها النقد ولم تأت
 بالجهاز الى بيت زوجها هل تجبر على ذلك قال القاضي الامام جلال
 الدين رحمه الله تعالى للزوج أن يطالبها بالجهاز بقدر ما أعطاها من

النقطة على عرف الناس وعاداتهم (تزوج) امرأتين على انهما بكر وفاهما
 خير بكر وقد اخطاها لاهل له ان يرجع عليهما بما زاد على نقد مشاها
 فعلى قياس ما اختار مصدر الاسلام البزدوى ومن وافقه من مشايخ بخارا
 في مسئلة الجهاز ينبغي ان يكون له ذلك (وفى) فتساوى ظهير
 الدين المرغيناني انه لا رجوع له بشئ لان ما دفعه اليه ليس هو في مقابلة
 البضع وانما هو للاستمتاع بها (وذكر) شمس الاثنية المرحوم
 رحمه الله تعالى اذا نفي الى امرأة بموت زوجها فاعتدت وتزوجت بأخر
 وولدت ثم جاء الاول حيا فعند أبي حنيفة رحمه الله الولد للزوج الاول
 سواء جاءت به لاقل من ستة أشهر أو لاقل من سنتين أو أكثر لأنه صاحب
 الفراش الصحيح والثاني صاحب الفراش الفاسد فصارت زوج امته
 بغير طلاق فانه يثبت النسب من الزوج دون المولى ولو ادعي له ذكر
 الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في حجة أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان اتفاقا
 ان الاول لو كان حاضرا أو كان متغيما مختفيا فالولد الاول هكذا ذكر
 أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى في هذا الفصل اتفاقا وان نفى الاول
 والاخر الولد أو نفاه أحدهما فهو للأول على كل حال ولا حد عليه
 وللعان (وروى) عبد الله بن كريمة الجري عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى انه رجع عن هذا القول وقال يثبت النسب من الزوج
 الثاني (وقال) أبو يوسف ان جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ
 تزوجها الثاني فهو للأول وان جاءت به لستة أشهر فصاعدا منذ
 تزوجها فهو للثاني سواء ادعيها أو نفاه (وقال) محمد رحمه الله ان جاءت
 به لاقل من سنتين منذ دخل بها الثاني فهو للأول وان جاءت به لاكثر من
 سنتين منذ دخل بها الثاني فهو للثاني (قال) الفقيه أبو الليث وقول
 محمد أصح وبه نأخذ (ولو) سببت المرأة تزوجها رجل من اهل الحرب
 وولدت فعلى هذا الخلاف (وفى) مجموع النوازل سئل فحم الدين
 النسفي عن تزوج امرأة صغيرة بتزويج أبيها ثم مات الأب والزوج غائب
 فكبرت البنت وتزوجت رجلا فضر الغائب وادعاهما فأبى فمكرت

ولم يكن له يئنة فلم يقض له بها وقضى بها الثاني فولدت منه بنتا وللزوج
الاول ابن من امرأته أخرى هل يجوز ان يكاح من هذا الابن بهذه البنت
قال رحمه الله ان كان في حال صغر الابن لا يجوز لان في زعم أبيه ان أم
البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته فأما اذا كبر الابن
وأراد ان يتزوج البنت بنفسه فينبغي أن يجوز لان اقرار الاب لم يفسد
على غيره (قال) صاحب العمدى وسئل جدي شيخ الاسلام عن
صغيرة تزوجها أبوها من صغير قبل عنه أبوه فبات الابوان ثم بلغا ولم يعلما
به يعني النكاح وتزوجت المرأة بآخر وولدت منه أولادا ثم ان الرجل
علم بذلك وادعى النكاح ولم يمكنه اثباته ثم أراد أن يزوج ولدها من
ولده هل يحل ذلك فأجاب رحمه الله تعالى لا يحل والله اعلم (وفي) فتاوى
قاضى خان ولو تزوج امرأة لم تزوج ووطئها لا يجيب الحمد عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وان لم يتدع الحمل

* (نوع في القسم والرضاع) *

(وفي) الهداية واذا كان للرجل امرأتان حرتان فعليه أن يعدل بينهما
في القسم بكرين كانتا أو ثيبين أو كانت احدهما مبكرا والاخرى ثيبا
(لقوله) صلى الله عليه وسلم من كان له امرأتان ومال الى احدهما
في القسم جاء يوم القيامة وشقه مائل أى مفلوج (وعن) عائشة رضى الله
عنها قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعدل بين نسائه في القسم
وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذني فيما أملك يعني زيادة
المهبة ولا فصل فيما زوينا والقديمة والحديثة والمسلمة والكنيسة
سواء لا طلاق ماروينا ولان القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما
في ذلك (والاختيار) في مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو
التسوية دون طريقه والتسوية المستحقة في البيتوتة لا في الجماعة لانها
تبنى على النشاط (وقال) الشافعى رحمه الله يقيم الزوج عند البكر
الجديدة سبعة والثيب ثلاثا ثم يتأنف (لقوله) صلى الله عليه وسلم

من تزوج بكر اعلی امرأة عنده يقيم معها سبعة أيام وان تزوج ثيبا يقيم
عندها ثلاثة أيام (ومعنى) مارواه الدور على السبع والثلاث في القسم
بالتسوية بينهم جميعا بين المحديشين (وان) كانت احصاءها محررة
والاخرى أممة فللمحررة الثلثان من القسم وللأممة الثلث فلما في المأ كول
والمشر وب والملبوس فانه يسوى بينهم لان ذلك من الحاجات اللازمة
فتمتوى فيها المحررة والاممة والمكاتب والمميرة وأم الولد كلامه لقيام الرق
فيهن (ولا) قسم للملكة بملك اليمين أى لاليلة لها وان كثرن (وفي القنية)
رجل له زوجة وجارية يبيت عند الزوجة خمس ليال من الاسبوع
وليلتين عند الجارية أو في المطالعة فله ذلك اذا لم يقصد الاضرار بها
(ولا) قسم في السفر فيسافر بمن شاءه من والقرعة أولى يعنى يستحب
أن يقرع بين من ليسافر بمن خرجت قرعته تطيب بالقلوبهن وان تركت
قسمها الضرتها صح وان رجعت جازاه (وفي المنبع) الرضاع قليله
وكثيره سواء في اثبات المحرمة عندها (وقال) الشافعي لا تثبت المحرمة
بمطلق الرضاع بل بخمس رضعات قيل في تفسير النخس أن يكتب في الصبي
بكل واحدة منها (ثم) مدة الرضاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ثلاثون شهرا وعندهما رحمه الله تعالى سنتان وبه قال الشافعي واحد
رحمه الله تعالى (وعند) زفر رحمه الله تعالى ثلاث سنين (وقال)
بعضهم أربع سنين (وقال) بعضهم عشر سنين (وقال) بعضهم
خمس عشرة سنة (وقال) بعضهم عشرون سنة (وقال) بعضهم
أربعون سنة (وقال) بعضهم مدة الرضاع جميع العمر (وفي الذخيرة)
مدة الرضاع ثلاث أوقات أدنى وأوسط وأقصى فالأدنى حول ونصف حول
والأوسط حولان والأقصى حولان ونصف حول (فأبو) كان الولد
يستغنى دون الحولين فقط مته أمه في حول ونصف يحل بالاجماع ولائم
ولو لم يستغن عن الجولين يحل لها أن ترضعه بعد ذلك عند طاعة العلماء
الا عند خلاف بن أيوب (فالحاصل) ان مدة الرضاع اذا مضت لا يتعلق
بها التحريم ولكن ذلك على حسب اخوة لانهم في مدة الرضاع كما مر

فلا نعيده من انثى (وقال) بعض الناس تثبت المحرمة بارضاع الكبير
(ولا) يعتبر الفطام قبل المدة حتى لو فطم الصغير قبل المولدين ثم ارضع
في مدة ثلاثين شهرا عنده وحوالين عندهما فهو رضاع يوجب المحرمة
لوجود الارضاع في المدة (وذكر) الخصاص رحمه الله انه نظر ان كان
الصبي يستغنى بالطعام من اللبن لا تثبت المحرمة وان كان لا يستغنى تثبت
المحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله (قلت) وهذه الرواية
لا تخالف الرواية الاولى من حيث المعنى لانه اذا لم يوجد الاستغناء لم يكن
الفطام معتبرا وفي الغاية وعاليه الفتوى (ودوى) الحسن عن أبي
حنيفة وابي يوسف رحمه الله انهما اذا فطم الصغير وكان يكتفى بالطعام
فارضعته امرأة لم يكن رضاعا وان كان لا يكتفى بالطعام عن اللبن فان كان
اكثر الذي يتناوله هو اللبن دون الطعام يكون رضاعا وان كان الاكثر
هو الطعام لا يكون رضاعا (وفي الهداية) قيل لا يباح الارضاع بعد
مدة الرضاع لان اباحته ضرورية لكونه جزءا لا ينفك (ويحرم) من
الرضاع ما يحرم من النسب للعديد المشهور والام اختسه من الرضاع فانه
يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج أم اخته من النسب لانها تكون
أمة أو موطوءة أي به بخلاف الرضاع (ويجوز) أن يتزوج أخت ابنه
من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانه ما لوطن أمها حرمت عليه ولم
يوجد هذا المعنى في الرضاع (وابن) الفحل يتعلق به التحريم وهو أن ترضع
المرأة صبية فتحرم هذه الصبية على زوجها وعلى آبائه وأبنائه ويصير
الزوج الذي نزل له أمه اللبن أباً للرضعة وفي أحد قولي الشافعي لبن
الفحل لا يحرم (وفي المحيط) ولو زني بامرأة فولدت منه فأرضعت بهذا
اللبن صبية تحرم على الزاني وفروعه وأصوله لانها بنت الزاني رضاعا
وكلا لا يجوز للزاني أن يتزوجها فكذا لهؤلاء (ولعم) الزاني وخاله
أن يتزوج بهذه الصبية كما يجوز له أن يتزوج بالمولودة من الزنا لانه لم يثبت
نسب ولذا الزمان الزاني فلم تثبت بينهما القرابة المحرمة للزوجية
«(فروع)» ذكرت في الغاية ولو أن امرأة لها بنون وأخري لها بنات

فأرضعت التي لها بنات ابنان من بني الأخرى فان بناتها محرم على ذلك الابن بعينه ولا تحرم واحدة من بناتها على سائر بني المرأة لعدم اجتماعهم على ثدي امرأة واحدة (فلو) كانت أرضعت بنتا حرمت على جميع بناتها وغيرها من بناتها يحل لابن المرضعة (فلو) كانت أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن الابن المرتضع من أم البنات أن يتزوج واحدة منهم ولا خوته أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا البنات التي أرضعت من أمهم وحدها لأنها أختهم من الرضاع (وفي المبدوط) اذا أرضعت بنتا لم يكن لاحد من أولاد المرضعة عن كان قبل الرضاع وبعده أن يتزوج تلك المرضعة (وعند) بعض العلماء لا تثبت الحرمة فيمن انفطما وقبل الرضاع وانما تثبت فيمن حدث بعده انتهى (ولا) يثبت الرضاع بالاشهادة رجلين أو رجل وامرأتين (وهل) يثبت الرضاع بشهادة النساء منفردات فعندنا لا يثبت خلافها لما لك والشافعي وأحمد رحمهم الله (وفي) الرافعي يثبت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وكذا بشهادة أربع نسوة (وقبل) احمد شهادة المرضعة وحدها كذا في المنبع

(الفصل الرابع عشر في الطلاق)

(اعلم) ان الطلاق ينقسم الى احسن الطلاق والى طلاق السنة والى طلاق البدعة (فأحسنه) ان يطلق الرجل امرأته طلاقاً واحدة في طهر لم يهاجها فيه ويتركة حتى تنقضي عدتها (وأما) طلاق البدعة فهو أن يوقع ثنتين أو ثلاثاً دفعة واحدة في طهر واحد فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان طاصفاً عندنا خلافاً للشافعي (وأما) طلاق السنة فهو أن يطلق المدخول بها ثلاثاً في ثلاثة اطهار (وقال) مالك هذا بدعي وليس طلاق السنة الا أن يطلقها واحدة ويصبر حتى تنقضي عدتها (ثم) طلاق السنة على نوعين سنة من حيث العدد وسنة من حيث الوقت (فالاول) يستوي فيه المدخول بها وغير المدخول بها (والثاني) يختص بالمدخول بها وهو أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه وهذا لا يتصور الا في المدخول بها

ومن البدعي ايضاً ان يوقع الثلاث منفردة أو الثلثين مرتين أو واحدة في طهر وطئت فيه أو واحدة في حين موطنه اهـ

خاصة كذا ذكره قاضي القضاة بدر الدين العيني رحمه الله تعالى في شرحه
 على الجمع (وفي الهداية) ويقع طلاق كل زوج اذا كان باغيا عقلا
 فلا يقع طلاق الصبي والمجنون والنائم (وفي العمادى) طلاق المعتوه وغير
 واقع كطلاق المجنون (وتكاملوا) في الفاصل بين المجنون والمعتوه
 قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه وافعله الانادرا والعاقل ضده والمعتوه
 من يختلط كلامه وافعله فيكون ذلك غالبا او هذا غالبا او كانا سواء
 (وقال) بعضهم المجنون من يفعل الافعال القبيحة لاعتقاده قصد والعاقل
 من يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين لكن يفعل ذلك عن قصد وانما يفعل
 ما يفعله المجانين في الاحايين على ظن الصلاح والمعتوه من يفعل ما يفعله
 المجانين في الاحايين لكن يفعل ذلك عن قصد مع ظهور الفساد
 (المصروع) اذا طلق امرأته في حالة الصرع لا يقع طلاقه كذا اجاب
 صاحب المحيط رحمه الله (طالق) امرأته وهو صاحب برسام فلما صح
 قال طلقت امرأتى ثم قال انى لست اظن ان الطلاق في تلك الحالة كان
 واقعا قال مشايخنا رحمه الله حينما اقر بالطلاق ان رده الى حالة البرسام
 وقال قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرده الى
 حالة البرسام فهو مؤاخذ بذلك في القضاء (وطلاق) المكره واقع خلافا
 للشافعى رحمه الله (وطلاق) السكران واقع (واختار) الكرخي والطحاوى
 انه لا يقع وهو واحد قولى الشافعى (وطلاق) الخرس واقع بالاشارة لانها
 صارت معهودة فأقيمت مقام العبارة دفعا للحاجة (وطلاق) الامة
 ثنتان حرا كان زوجها أو عبدا (وطلاق) المحرمة ثلاث حرا كان زوجها
 أو عبدا (وقال) الشافعى عدد الطلاق يعتبر بحال الرجال دون النساء
 وكذلك عند الامام مالك رحمه الله تعالى (واذا) تزوج العبد امرأة وطلق
 وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته لان ملك الذككاح حق العبد
 فيكون الاسقاط اليه دون المولى

• (نوع في الصريح والكنية) •

الطلاق على ضربين صريح وكنية (فالصريح) قوله انت طالق

ومطالبة ومطلقة فهذا يقع به الطلاق الرجعي لان هذه الالفاظ مستعملة
في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكان صريحاً وانما تعقبه الرجعة بالنص
ولا يفتر الى النية لانه صريح فيه اغلبة الاستعمال وكذا اذا نوى الابانة
لانه قصد تغيير ما علقه الشرع بانقضاء العدة فيرد عليه (ولو) نوى الطلاق
عن وثاق لا يدين في القضاء لانه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله
تعالى لانه يحمله (ولو) نوى به الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه
وبين الله تعالى (وعن) ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه يدين فيما بينه وبين
الله تعالى (ولو) قال انت مطلقة بتسكين الطاء لا يكون طلاقاً الا بالنية
(واذا) قال انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقاً فان لم
يكن له نية او نوى واحدة او اثنتين فهي واحدة رجعية وان نوى ثلاثاً
فثلاث (ولو) قال يدك طالق او رجلك طالق لم يقع الطلاق (وقال)
زفر والشافعي رحمه الله تعالى يقع وكذا الخلاف في كل جزء معين لا يعبر به
عن جميع البدن (وان) طلقها نصف تطليقة او ثلثها كانت تطليقة واحدة
لان الطلاق لا يتجزأ (ولو) قال انت طالق ثلاث أنصاف تطليقتين
فهي طالق ثلاث لان نصف التطليقتين تطليقة فاذا جمع بين ثلاث أنصاف
تطليقة يكون ثلاث تطليقات ضرورة (ولو) قال انت طالق ثلاث
أنصاف تطليقة قيل يقع تطليقتان لانها مطلقة ونصف فتتكمال وقيل
يقع ثلاث تطليقات لان كل نصف يتتكمال في نفسه فيصير ثلاثاً (ولو) قال
انت طالق من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين فهي واحدة (ولو)
قال من واحدة الى ثلاث او ما بين واحدة الى ثلاث فهي ثلثان وهذا عند
ابي حنيفة رحمه الله تعالى (وقال) يقع في الاول ثلثان وفي الثاني ثلاث
(وقال) زفر رحمه الله في الاولى لا يقع شيء وفي الثانية يقع واحدة وهو
القياس (ولو) قال انت طالق واحدة في ثنتين ونوى الضرر والحساب
او لم يكن له نية فهي واحدة (وقال) زفر رحمه الله تعالى يقع ثلثان
لعرف الحساب وهو قول الحسن بن زياد رحمه الله تعالى (وان) نوى
واحدة وثلثين فهي ثلاث (وعلى) هذا الخلاف اذا قال لفلان على عشرة

دراهم في عشرة دراهم يلزمه عشرة عدلانا الثلاثة رجهم الله تعالى وعند
 زفر يلزمه مائة درهم وبه قال مالك والشافعي رجهم الله (ولو) قال أنت
 طالق من مئة إلى الشام فهي واحدة على الرجعة وقال زفر هي بائة
 (ولو) قال أنت طالق بمكة أو في مكة فهي طالق في المحال في كل البلاد
 (وكذا) قوله أنت طالق في الدار لأن الطلاق لا يتخصص بمكان دون
 مكان (وان) عني به إذا دخلت مكة يصدق ديانة (ولو) قال أنت
 طالق إذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة لأنه علقه بالدخول
 (وفي المنبع) ولو قال أنت طالق غدا وقع الطلاق عليه باطلوع الفجر
 ولا يقع في المحال إلا أن يكون القول قبل طلوع الفجر انتهى (رجل)
 قال على طلاق امرأتي لا يقع (وفي) أدب القضاء للسروحي رجل قال
 لامرأته طلاقك على فرض لأنك أوقعت طلاقك على حتم لأنك الصبح أنه
 يقع الطلاق في الكل بخلاف العتق لأنه مما يجب بفعل أخبارا (وفي
 الولوالجي) رجل قال لامرأته الطلاق عليك لا يقع الطلاق إلا أن يريد
 الإيقاع لأن هذا اللفظ لا يستعمله الناس للإيقاع (رجل) قال لامرأته
 ثلاث تطليقات عليك تطلق ثلاثا لأنه أوقع الثلاث عليها (ولو) قال لا نكاح
 بيننا فإنه يقع أجماعا (وقال) في المنبع هو والنكاح لا يكون طلاقا والله أعلم
 (قال) جميع نساء أهل الدنيا طالق تطلق امرأته لأنها من حساب العالم
 (قال) لامرأته إن لم أشبعك من الجماع فأنت طالق قال بعضهم
 لا يعرف شبعها حتى تقول بلسانها وقيل إن جامعها ولم يفارقها حتى
 أنزلت فقد أشبعها ولم يقع الطلاق (وفي الولوالجي) رجل له أربع نساء
 فقال أنت ثم أنت ثم أنت ثم أنت طالق طلقت الرابعة لا غير لأنه لم يذكّر
 الجزاء إلا الرابعة (ولو) قال لأربع نساء له يدينكن تطليقة طلقت
 كل واحدة منهن تطليقة لأنها تنقسم عليهن فيصيب كل واحدة منهن ربعها
 وأنه لا يجزأ فيكمل (ولو) قال لامرأته كوفي طالقاً عن محمد رجه
 الله تعالى أنه قال أراه واقعا (وكذا) لو قال لامرأته كوفي حرّ فلأنه صريح
 في الطلاق والعتاق (رجل) قال لامرأته أنت طالق عددي ما في الخوض

من المهر وليس في المحرم منك يقع واحدة (وكذلك) لو قال أنت طالق بعدد كل شعر على جسدي أبليس لعنه الله تعالى يقع واحدة لا غير (رجل) قالت له امرأته لست لي بزواج فقال الزوج صدقت وهو ينوي بذلك طلاقها - هذا وما لو قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة ونوى الطلاق سواء وثمة يقع الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله كذا هنا (رجل) قال لامرأته لا حاجة لي فيك أو قال ما أريدك وهو ينوي الطلاق لم يكن طلاقا لان اللفظ لا يجتمعه (وفي المنبع) رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالتي ثلاثا ثم طلقها ثلاثا منجزا ثم عادت اليه بعد زوج آخر فدخلت الدار لم يقع شيء عند علماءنا الثلاثة رحمهم الله تعالى وهو قول مالك ذكره في المدونة والشافعي في المجدي واهمدين حنبلي رحمهم الله تعالى (وقال) زفر يقع الطلاق الثلاث (رجل) قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالتي ثم ارتدت والعياذ بالله تعالى ولم تحق بدار الحرب ثم عاد مسلما وترزجها فدخلت الدار لم تطلق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم ما تطلق (البائن) لا يلحق البائن الا اذا تقدم سببه بأن قال لما ان دخلت الدار فأنت بائنة ونوى به الطلاق ثم أبانها ثم دخلت الدار وهي في العدة فينثذ بلحقه (وقال) زفر رحمه الله البائن لا يلحق البائن مطلقا (والصريح) يلحقه الصريح والبائن حتى ان المطلقة الرجعية لو طلقها زوجها أو أبانها يقع بالاجماع لقيام الزوجية والوصلة (والبائن) يلحقه الصريح ولا يلحقه البائن حتى ان المبتوتة المختلعة لو أبانها لا يقع لان محلها الوصلة وقد انقطعت بالخلع والابانة (ولو) طلقها في العدة يقع عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى (قلت) وقد نظم بيتا في هذا المعنى شيخنا العلامة قاضي القضاة سعد الدين الديري الحنفي نعمة الله تعالى برحمته وهو

وكل طلاق بعد آخر واقع * سوى بائن مع مثله لم يعلق
(وفي الذخيرة) لو قال لمختلعة اعتدي ينوي به الطلاق أو قال استبرئي
رجلك أو قال لما انت واحدة يقع عليها طلاق عنة أبي حنيفة ومحمد

رحمه الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقع بهائشي لأنها
من جهة الإكبات ولهذا يحتاج فيها إلى النية كسائر المعنويات
(ولهذا) إن هذه الالفاظ في حكم الصريح على معنى أن الواقع بهار جعي
(ولو) قال كلاتزوجتك فأنت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات
ودخل بها في كل مرة فعند محمد رحمه الله طالق ثلاثا وعليه أربعة مهر
ونصف مهر (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي
حنيفة طلق ثنتين وعليه مهر ونصف مهر (واذا) اختلف الزوجان
في وجود الشرط فقال الزوج عقلت طلاقك بدخول الدار فلم يوجه
الدخول وقالت المرأة بل دخلت ووقع الطلاق فالقول قول الزوج لأنه
متمسك بالأصل إذ الأصل عدم الشرط والقول لمن يتمسك بالأصل لأن
الظاهر شاهد له ولأنه يذكر وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول للذكر
الأن تقيم المرأة بينة لأنها تورت دعواها بالجمعة (وفي البرازي) قال
لغيره طلقها إن شاءت لا يكون توكيلا ما لم تشأ ولما المشيئة في مجلس علمها
وبعد المشيئة يصير وكيفا لو طلقها الآن يقع ولو قام الوكيل عن مجلسه
بطالت الوكالة فلا يقع الطلاق بعده (قال) الإمام المحلوف رحمه
الله تعالى وهذا يحفظ فإن الزوج يكتب إلى من يثق به أنها إذا شاءت
الطلاق فطلقها والوكلاء يؤخرون الإيقاع عن مجلس المشيئة
ولا يدرون أنه لا يقع

«(نوع في الاستثناء والشرط)»

انما يصح لو اتصل ولو تنفس بين التصرف والاستثناء ووجد من التنفس
بدا أولا ولكنه وصله يصح الاستثناء كذا عن أبي يوسف رحمه الله (وفي
الاجتناس) سكت سكتة قبل التنفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء إلا أن
تكون سكتة التنفس (ويبطل) الاستثناء بأربعة بالسكتة وبإزالة على
المستثنى منه مثل أنت طالق ثلاثا إلا أربعا وبالمساواة وباستثناء بعض
الطلاق مثل أنت طالق طاعة الانصفا (ولو) قال كل امرأة إلى طالق إلا
هذه وليس له سواها لا تطلق لأن المساواة في الوجود لا تمنع صحة أن عموضها

قوله تصرف صيني اي ينظر فيه للصيغة فان كل امر ايعم في الوضع هذه وغيرها اه

لانه تصرف صيني (قال) لها أنت طالق واحد وثنتين وثلاثا وأربعا
ان كلفت فلانا تعاقب الكل بتكليم فلان حتى لا يقع في المحال شيء (ولو)
قال لها أنت طالق فجري على لسانه الاستثناء بلا قصد الاستثناء لا يقع
(ولو) قال أنت طالق فجري على لسانه أو غير طالق لا يقع (قال) ان
شاء الله تعالى فانت طالق لا يقع (قال) والله لا أكلم فلانا استغفر الله ان
شاء الله تعالى كان استثناء ديانة لا قضاء (أراد) ان يخلف رجلا ويخاف
ان يستثنى عقبه سرا يأمره بأن يقول عقب خائفه متصلا سبحانه الله
أو كلما آخر لان اليمين حقه فله المنع عن ابطاله (قال) أنت طالق ان
شاء الله انت طالق فالاستثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا
خلافا لفر رحمه الله فانه ينصرف اليهما عنده ولا يقع شيء (كتب)
الطلاق واستثنى بلسانه او طلق بلسانه واستثنى بالكتابة يصح (ادعى)
الاستثناء أو الشرط فالقول قوله (ولو) شهدوا انه طلق او خالف بالاستثناء
أو شهدوا بأنه لم يستثن تقبل (وهذه) المسئلة مما تقبل فيها البيضة على
النفي لانه في المعنى أمر وجوذي ولانه عبارة عن ضم الشفتين عقيب
التكليم بالموجب (ولو) قالوا طلق ولم يسمع منه غير كلمة الخلع والزواج
يُدعى الاستثناء فالقول قوله يجوز انه قاله ولم يسمع منه والشرط سماعه
لا سماعهم (وفي الصغير) اذا ذكر البديل في الخلع لا تسمع دعوى الاستثناء
(وذكر) الا وزجني رحمه الله تعالى انما تصح دعوى الاستثناء
ان ثبت الطلاق باقراره ولو ثبت بالبيضة لا تقبل وان ظهر منه ما يدل على
هذه الخلع كقبض البديل ونحوه لا تصح دعوى الاستثناء (ولو) قال
لعبدك أعتقتك أمس وقلت ان شاء الله أو لأمرك أعتقتك أمس وقلت
ان شاء الله وأنكرت فالقول قوله (وذكر) النسفي رحمه الله تعالى ادعى
الزواج الاستثناء وأنه كثر فالقول قولها ولا يصدق الزوج الا بيينة
وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول قوله (وفي
المداية) واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا بائنا فلت وهي

في العدة ورشته وان مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها وقال الشافعي
لا ترث في الوجهين

• (نوع في الرجعة) •

(اذا) طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فسله أن يراجعها
في عدتها رضيت بذلك أو لم ترض لقوله تعالى فامسكوهن بمعروف الآية
من غير فصل ولا يضمن قيام العدة لان الرجعة استدامة الملك (والرجعة)
ان يقول راجعتك او راجعت امرأتى وهذا صريح في الرجعة ولا خلاف
فيه بين الامّة أو يطأها أو يقبلها أو يمسها بشهوة أو ينظر الي فرجها بشهوة
وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا تبصح الرجعة الا بالقول مع القدرة
عليه (ويستحب) ان يشهد على الرجعة شاهدين وان لم
يشهدت الرجعة (واذا) انقضت العدة فقال قد كنت راجعتك في العدة
فصدّقته فهي رجعة وان كذّبه فالحق قولها (واذا) قال الزوج
قد راجعتك فقالت بحبيبة له قد انقضت عدتي لم تبصح الرجعة عند أبي
حنيفة وقا لا تبصح الرجعة (والطالقة) الرجعية تنشوق أي تزني
بأن تجلو وجهها وتصل خديها لأنها حلال للزوج اذ النكاح قائم بينهما
(ويستحب) لا زوج أن لا يدخل عليها حتى يشهد على رجعتها (والطلاق) الرجعي
لا يجرم الرطه (وقال) الشافعي رحمه الله يجرّمه اهـ (واذا) كان الطلاق
بائناً دون الثلاث فله ان يتزوجها في العدة وبعد انقضائها لان حل المحلّة
باق (وان) كان الطلاق ثلاثاً في المحرّة أو ثنتين في الامّة لم تحل له حتى
تصكح زواج غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها
والشرط الايلاج دون الانزال (وفي المشكلات) من طلق امرأته الغير
المدخول بها ثلاثاً فله ان يتزوج بها بالتحليل واما قوله تعالى فان طلقها
فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ففي حق المدخول بها (والصبي)
المراهق في التحليل كالبالغ لوجود المدخول في نكاح صحيح وهو الشرط
بالنص ومالك يخالفه فيه والمجته عليه (واذا) تزوجها بشرط التحليل

فانكح

من زوجها (ويقتصر) على المجلس اذا كان الايجاب من قبلها فلا بد من قبول الزوج في المجلس واذا كان الايجاب من جهته لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة فيصح قبولها بعده وشرط الخيار أيضا ولا يقتصر على المجلس (ويستقط) الخلع والمباراة كل حق لكل منهما على الآخر بأن يقول هو لا مرأته برئت من ذكاحك بكذا وتقبل هي ولا يبقى لاحدهما دعوى في المهر مقبوضا كان أو غير مقبوض قبل الدخول أو بعده ولا في النفقة الماضية أمان نفقة العدة فلا تستقط الا بالذکر وهذا كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يستقط بهما شيء الا ما مضى وأبو يوسف رحمه الله تعالى وافق ابا حنيفة في المباراة ومحمد في الخلع (ولو) خالها على نفقة العدة مع ولا تجب النفقة (ولو) أبرأت الزوج عن النفقة حال قيام الذكاح لا يصح الإبراء وتجب النفقة لان النفقة في الذكاح تجب شيئا فشيئا على حسب حدوث الزمان يوما فيوما ف كان الإبراء عنها إبراء قبل الوجوب فلم يصح وأما نفقة العدة فانها تجب عند الخلع واسقاط النفقة مانع من وجوبها ويصح الخلع على مؤنة السكنى بلا خلاف ولا يصح الخلع على السكنى والابراء منه لان السكنى في البيت حال العدة حتى الله تعالى قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الآيات فلا يملك العبد اسقاطه (ولا) يصح الإبراء عن نفقة الولد والرضاع بالشرط لانها لم تجب لها فان شرط البراءة منها في الخلع ووقت وقتا بأن قال الى سنة أو سنتين سقطت فان مات الولد قبل تمام الوقت يرجع الاب عليها بما بقي من أجر مثل الرضاع الى تمام المدة (والحميلة) في أن لا يرجع عليها أن يقول الزوج خالعتك على اني برى من نفقة ولدك الى سنتين فان مات في بعض المدة فلا رجوع على عليك (وان) خلع صغيرته بما لها لم يجب عليها شيء وبقي مهرها وتطلق في الاصح لانه علق الطلاق بقبول الاب ووجد الشرط فيقع الطلاق ولا يكن لا يجب البذل لان بدل الخلع تبرع ومال الصبي لا يقبل التبرع (وفي) رواية لا يقع الطلاق والاول أصح (فان) خلعها أي أب الصغيرة

فانها وان خلع
أي لا يصح
بغيرها

على ألف على أنه ضامن له الألف صح وعليه المال لأن الأب لا يكون أدنى
حالا من الأجنبية واشترط بدل المثل على الأجنبية صح فبعل الأب أولى
(وان) شرط المال عليها طلق بلائى أن قبلت أى أن كانت من أهل
القبول بأن كانت تعقل العقد ولا يجب عليها المال لأنها ليست من أهل
الغرامة والله أعلم

• (نوع فى العنين) •

وهو من لا يقدر على الجماع لمرض أو كبر سن أو لضعف أو يصل إلى الشيب
دون البكر أو لا يصل إلى امرأة بعينها ثم إن أقر أنه لم يصل إلى زوجته
أجله الحاكم سنة قمرية فى الصحيح وهو ظاهر المذهب وهى ثلثمائة
وأربعة وخمسون يوما (وفى الذخيرة) يؤجل سنة شمسية وهى زائدة
على القمرية بأحد عشر يوما وخمسة مائة وعشرين جزءا من اليوم فيجوز
أن يوافق طبعه بهذه الزيادة وهو رايه عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى
ومختار بعض المتأخرين (ورمضان) وأيام حيضها من أى معدودة من
السنة لأن السنة لا تخلو عنها لأمدة مرضه ومرضها فان لم يصل إليها أى
فى السنة فترق القاضى ينفذ ما إن طابت أى المرأة التفريق لأنه حقها
(ولو) وطهارته ثم يحجز لا خيار لها (ولو) سأل الزوج القاضى أن يؤجل
سنة أخرى أو شهرا أو أكثر لا يفعله إلا برضاها فان رضيت ثم رجعت
فلها ذلك (وان) كان الزوج عنيئا والمرأة رتقاء لم يكن لها حق الفرقة
لوجود المانع من قبلها وتبين بطلقة يعنى تكون الفرقة طلاقه بائنة
لأن فعل القاضى أضيف إلى الزوج فكأنه طلقها بنفسه (ولها) كل
المهر إن خلا بها لأن خلوة العنين صحيحة وتجب العدة (وان) اختلفا
أى الزوج والمرأة فى الوصول إليها وكانت ثيبا أو بكرا فنظرن النساء
فقلن ثيب حلف الزوج لأنه ينكر حق الفرقة فان حلف بطل حقها
وان نكل أو قلن بكرا أجل سنة أخرى لظهور كذبه (ولو) أجل
العنين سنة ثم اختلفا أى قال الزوج جامعتها فى السنة وأنكرت فالتقسيم
هنا كالمرة (والخصى) كالعنين فيه أى فى التأجيل بالسنة وفى المحبوب

قوله على أنه ضامن أى ما ترم بطريق الكفاية عنها لا ضامن لأن المال لا يلزمها فان التزمه جاز اهـ

يفرق بينهما في الحال لانه لا فائدة في الانتظار بطالبها أي بطلب زوجته
(وفي القنية) رجل له آفة قصيرة لا يمكنه ادخاله ما دخل الفرج ليس
لزوجه حق المطالبة بالتفريق (ولا) يتخير أحدهما بيب الاخر يعني
اذا كان بالزوجة عيب لا خيار للزوج لان المستحق بالعقد الوطء
والعيوب كالمجذام وغيره لا يفوت المستحق بالعقد غير أنها توجب نفقة
الطبع وهذا لا يوجب الرذ كالقروح الفاحشة (واذا) كان بالزوج
جنون أو مجذام أو برص فلا خيار لها لان عدم الرضا انما يوجب الرذ
في عقد شرط فيه الرضا ولزوم النكاح لا يعتمد تمام الرضا انتهى
(المجمل) من شرح الوفاية

«(نوع في العدة)»

(واذا) طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً أو رجعياً ووقعت الفرقة بينهما
بغير طلاق وهي حرة من تحيض فعدت بها ثلاثة أشهر لقوله تعالى
والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (والفرقة) اذا كانت بغير
طلاق فهي في حكم الطلاق لان العدة وجبت للتعريف عن براءة الرحم
في الفرقة الطارئة على النكاح وهذا يتحقق فيها (والأقراء) الحيض عندنا
(وقال) المشافعي رحمه الله تعالى الاطهار (وان) كانت لا تحيض
من صغرها وكبر فعدت بها ثلاثة أشهر لقوله تعالى واللاتي يشئن من
الحيض الآية (وفي المنبيع) الاياس فيسهر وايتان في رواية انه غير
مقدر بمدة وهو ظاهر الرواية وفي رواية مقدر بمدة (قال) محمد
رحمه الله في الروميات خمس وخمسون سنة وفي المولدات ستون سنة لان
الروميات اسرع تكهما (وعنه) سبعون سنة (وعنه) أبي حنيفة من
خمس وخمسين سنة الى ستين سنة (وقال) ابن المبارك وسفيان الثوري
وابن مقاتل والزهري اني حدة الاياس خمسون سنة (السا) روى عن
عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت اذا بلغت المرأة خمسين سنة لا ترى
قرة عين أي لا تلد وهو رواية الحسن وبه أخذ نصر بن يحيى وأبو الليث
وعليه الفتوى (وفي الفتاوى) الظهيرية المختار في مدة الاياس

خمس وخمسون سنة وروية كانت او تركية اه (وان) كانت حاملا
فعدتها ان تضع حملها (وان) كانت أمة فعدتها حيفتان (وان)
سكانات لا تحبض فعدتها شهر ونصف (وعدة) الحرة في الوفاة أربعة
أشهر وعشرة أيام (وعدة) الامه شهران وخمسة أيام لان الرق منصف
(وفي البرزخي) طلقها لانا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمه لا تستأنف
العدة وتنقضي العدة بثلاث حيض ورجان اذا علمت بالحرمه ووجدت
شرايط الاحسان (ولو) كان غائبا فطلق أومات من وقت الطلاق
او الموت وان لم تعلم (وللعدة) أن تمتشط بالاسنان المغلوحة
لا بالطرف الآخر

• (فروع في ثبوت النسب والمحضنة) •

(وفي المنبع) أقل مدة الحمل ستة أشهر بإجماع العلماء سلفا وخلفا
لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا جعل الله تعالى ثلاثين شهرا مدة
الحمل والفصال جميعا ثم جعل الفصال وهو الفطام عامين بقوله وفصاله
في عامين فيبقى الحمل ستة أشهر (وهذا) الاستدلال منقول عن حبر
الامة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (وقيل) ان عبد الملك بن
مروان ولد لستة أشهر (وأما) أكثر مدة الحمل فقد اختلفوا فيه
فقال علماء ونازحى الله تعالى عنهم ستان (وقال) الشافعي أربع سنين
وهو المشهور من مذهب مالك واحمد (وقال) عبادة بن العواد خمس
سنين (وقال) الزهري ست سنين (وقال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن
سبع سنين (وقال) ابو عبيدة لا حد لا قصاه (ومن) قال ان
تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فولدت ولدا لستة أشهر من يوم
تزوجها فهو ابنه وعليه المهر ويثبت نسبته (ولد) المطلقة الرجعية
اذا جاءت به اسنتين أو أكثر يثبت نسبته ما لم تقر بانقضاء عدتها (فان)
جاءت به لاقل من سنتين بآت من زوجها لانقضاء العدة ويثبت نسبته
لوجود العلوق به في النكاح او في العدة ولا يصير مراحلا لأنه يحتمل العلوق
قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراحبا بالشك (وان) جاءت به

لاكثر من سنتين كانت رجعية (والمستوتة) يثبت نسب ولدها
 اذا جاءت به لاقل من سنتين (وان) جاءت به اتمام سنتين من وقت
 الفرقة لم يثبت لان الحمل حافت بعد الطلاق (واذا) تزوج الرجل امرأة
 بغاها بولداقل من ستة أشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه لان العلوق
 سابق على النكاح فلا يكون منه فان بعد الولادة يثبت بشهادة امرأة
 وأخرى وقيل يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة حتى لو نكح الزوج
 بلاعن لان النسب يثبت بالفراش القائم والاعان اغنا يجب بالقذف وليس
 من ضرورته وجود الولد فانه يصح بدونه (فان) ولدت ثم اختلفا فقال
 الزوج تزوجتك منذ أربعة أشهر وقالت من منذ ستة أشهر فالقول
 قولها لان الظاهر شاهد لها لانها ائلد ظاهرا من نكاح لا من سفاح ولم
 يذكر الاستحلاف وهو على الخلاف المذكور في الاشياء الستة المفصلة
 في المنبع فلتنظر ثمة (وفي المنبع) وان تصادقا على أنه تزوجها من
 منذ أربعة أشهر لم يثبت النسب منه وان قامت البيينة بعد التصديق على
 تزوجه اياها من ستة أشهر قبلت (قات) وهذا الجواب صحيح
 مستقيم فيما اذا قام الولد البيينة بعدما كبر (أما) اذا كان قيام البيينة حال
 صغر الولد فاختلاف المشايخ فيه (قال) بعضهم لا تقبل البيينة ما لم ينصب
 القاضي خصما عن الصغير لان النسب حق الصغير فينصب عنه خصما
 لتكون البيينة قائمة عن هو خصم (وقال) بعضهم لا حاجة الى هذا
 التكاف فالقاضي يسمع البيينة من غير أن ينصب عنه خصما بناء على ان
 الشهادة على النسب تقبل حسبة بدون الدعوى اه (ومن) قال لا امرأته
 اذا ولدت فأنت طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطاق عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وقالوا طالق لان شهادتها حجة في ذلك (وان) كان الزوج
 قد أقر بالجبل طلقت من غير شهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وعندهما يشترط شهادة القابلة لانه لا بد من حجة لدعواها الخنث وشهادتها
 حجة فيه على ما بيناه (ومن) قال لا تمتة ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت
 على الولادة امرأة فهي أم ولده (ومن) قال للغلام هو ابني ثم مات وجاءت

ان يكون من نسل طائفة فائدة خالصة عن زوج اجنبى له (وقوله ولا يغير الخ) اى ما لم تنقض بعد قبول الولد لى غيرها ولم يكن

ام الغلام وقالت انا امرأته فهى امرأته وهوابنه وبرتانه (وفى الفتاوى
الطهريه رجل زنى بامرأة فعلفت منه فلما تبين حملها تزوجها
الذى زنى بها فالنكاح جائز فان جاءت بولد بعد النكاح لسته اشهر
فصاعدا ثبت النسب منه وان جاءت به لاقبل من ستة اشهر لا يثبت
النسب منه الا ان يقول هذا الولد منى ولم يقل من الزنا انتهى
(المحضنة) *

(وفى المنبع) احق النساء بمحضنة الولد الصغير حال قيام النكاح او بعد
الفرقة الام الا ان تكون مرتدة او فاجر غير مأمونة (الماروى عن عمرو
ابن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطنى له وعاه وحججى
له حواء وندي له سقاء وزعم ابوه انه ينزعه منى فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم انت احق به ما لم تنكحى رواه ابو داود (وروى)
ابو بكر بن ابي شيبة فى مصنفه ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه
طلق جميلة بنت عاصم بن ثابت بن ابي الاقلح فتزوجت فاخذ عمر ابنه
عاصما فادركته الشهمس ابنة ابي عامر الانصاري وهى ام جميلة فأخذته
فترا فعالى ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وانه حكم على عمر بن
الخطاب وقضى بعاصم لاه وقال هى اعطف والطف وارق واحب وارحم
(وفى المبسوط قال له ابو بكر ربيها خير له من من وعمل عندك يا عمر
فدعه عندها حتى يشب (ولان) الاطفال لما عجزوا عن النظر لانفسهم
والقيام بموائجهم جعل الشرع الولاية الى من هو مشفق عليهم فجعل
حق التصرف فى الاموال ثم فى العقود الى الاباء لقوة رأيهم مع الشفقة
والتصرف يستدعى قوة الرأى وجعل حق المحضنة الى الامهات
لفقهن فى ذلك مع الشفقة وقدرتهن على ذلك بلزوم البيوت والظاهران
الام ارفق واشفق على الولد من الاب فتحمّل من المشاق ما لا يتحمّل
الاب انتهى (وفى الهداية) ولا تجبر الام عليها الا ان يعجز
عن المحضنة (فان) لم تكن ام فام الام اولى وان بعدت لان هذه الولاية

قوله انه لم يخرج بولدها من المصر فليس لها ذلك لما فيه من الاضرار بالاب الا ان يخرج به الى وطنها وقد كان الاب تزوجها فله ان التزم المقام فيه عرفا وشرعا (قال) صلى الله عليه وسلم من تأهل ببلدة فهو منهم ولهذا يصير المحرمي به ذميا (واذا) ارادت الخروج به الى مصر غير وطنها وقد كان التزوج فيه اشار صاحب الهداية الى انه ليس لها ذلك (وذكر) في الجامع الصغير ان لها ذلك والاقل اصح (هذا) اذا كانت المسافة بين البلدين بعيدة واما اذا كانت قريبة بحيث يقدر الاب ان يزور الولد ويعود الى منزله قبل الليل فلها ذلك لانه لا يلحق الاب ضرر كبير بالنقل كالنقل الى اطراف البلد (واما) اهل السواد فالحكم في السواد كالحكم في مصر في جميع الفصول الا في فصل واحد (وبيانه) ان النكاح اذا وقع في الرستاق فارادت المرأة ان تنقل ولدها الى قريتها فان كان النكاح وقع فيها فلها ذلك كما في المصريان ووقع في غيرها فليس لها ان تنقل ولدها الى قريتها ولا الى القرية التي وقع النكاح فيها اذا كانت بعيدة كما في المهر واذا كانت على التفسير الذي ذكرناه فلها ذلك كما في مصر (وان) كان الاب مستوطنا في مصر وارادت نقل الولد الى القرية فان كان تزوجها فيها وهي قريتها فلها ذلك وان كانت بعيدة عن مصر لما ذكرناه في مصر وان لم تكن قريتها فان كانت قريبة ووقع أصل النكاح فيها فلها ذلك كما في مصر وان لم يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان كانت قريبة من مصر بخلاف المصريين لان اخلاق اهل السواد لا تكون مثل اخلاق اهل مصر بل تكون اجفى فيخلق الصبي باخلاقهم فيتضرر به ولم يوجد من الاب دليل الرضا بهذا الضرر ان لم يقع أصل النكاح في القرية (وليس) للمرأة ايضا ان تنقل بولدها

الى دار الحرب وان كان قد تزوجها هنالك وكانت حرة بعد ان يكون زوجها مسلما اونيا (وان) كان كلاهما جريسيين فلها ذلك بان كانا مستأمنين لان الصبي تبع لهما وهما من اهل دار الحرب كذا في المنبع (وفيه) أيضا اذا اراد أحد الابوين السفر غير سفر نقلة واقامة فالولد يكون عند المقيم منهما حتى يعود من سفره (واذا) مرض أحد الابوين لا يمنع الصغير من عيادته وحضوره عند موته والذكر والاثنى في ذلك سواء (وان) مرض الصغير عند الاب فالام احق بقمر يرضه في بيتها انتهى

» (نوع في النفقة) »

النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلة كانت او كافرة اذا سلمت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكنائها ويعتبر في ذلك حالهما جميعا (قال) صاحب الهداية وهذا اختيار المحصاف وعليه الفتوى (وتفسيره) انهما ان كانا موسرين يجب نفقة اليسار وان كانا معسرين يجب نفقة الاعسار وان كان معسرا وهي موسرة فنفقة الاعسار وان كانت معسرة والزوج موسر فنقتها دون نفقة الموسرات وفوق نفقة المعسرات (وقال) الكرخي يعتبر حال الزوج وهو قول الشافعي رحمه الله (وان) امتنعت من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة (وان) نشزت فلان نفقة لها حتى تعود الى منزلها (وان) كانت صغيرة لا يستمتع بها فلان نفقة لها وان سلمت اليه نفسها (وان) كان الزوج صغيرا لا يقدر على الجماع وهي كبيرة فلها النفقة في ماله (وفي المنبع) ولو كانا صغيرين لا يطبقان الجماع او كان محبوب تزوج صغيرة لا تجامع لان المنع لعنى من جهتها (واذا) حبست المرأة في دين فلان نفقة لها (قال) المحسب الشهد رحمه الله تعالى هذا اذا كان المحبس من قبل المرأة وان كان المحبس من قبله فعليه النفقة (وكذا) اذا خص بها رجل كرها فذهب بها (وعن) أبي يوسف ان لها النفقة والفتوى على الاول (وكذا) اذا حبست مع محرمة لان فوت الاحتباس منها (وعن) أبي يوسف أيضا ان لها النفقة ولكن يجب عليه نفقة

قوله وان كان معسرا الخ في ابن عابدين انه على ظاهر الرواية ان كان موسرا ومي معسرة فنفقة الموسرين وبالعكس نفقة المعسرين

المحض دون السفر (ولو) سافر معها الزوج تجب النفقة بالاجماع
 لان الاحتباس قائم لقيامه عليها وتجب نفقة المحض دون السفر ولا يجب
 الكراه (وان) مرضت في منزل الزوج فلها النفقة والقياس ان النفقة
 لها اذا كان مرضا يمنع من الجماع (وعن) أبي يوسف رحمه الله انها
 اذا سلمت نفسها ثم مرضت تجب النفقة لتحقيق التسليم كذا في الهداية
 (وفي البرزقي) اذا كان الزوج ذا طعام ومائدة تمكن من الاكل
 فكفايتها ليس لها المطالبة بفرض النفقة وان لم يكن فيفرض لها
 اذا طلبت النفقة (والكسوة) ما يصلح للنساء في الشتاء والصيف
 فبقاء النفس بالما كول والمأبوس وذا يختلف باختلاف الاوقات
 والامكنة والزوج هو الذي يلى الاتفاق الا اذا ظهر مطلقه فينفذ بفرض
 القاضي النفقة ويأمره ان يعطيها ما تنفق على نفسها نظرا اليها فان
 أبي حنبله (وذكر) المحسام الشهيد في شرحه على ادب القضاء
 واذا فرض لها نفقة يعطيها في كل شهر بقدر ما تحتاج اليه على قدر طاقة
 الرجل على قدر يسره وعسره فينظر الى قدر ما يكفيه من الدقيق
 والادوم والدهن وحوادث المرأة التي تكون لطلبها فيقوم ذلك بدراهم
 ويفرض عليه ذلك في كل شهر ويأمره القاضي بدفع ذلك اليها
 (وذكر) عن شريك رحمه الله تعالى قال شاهدت ابن أبي ليلى حين
 فرض على ليث ابن أبي سليم لامرأته ستة دراهم ومخادما ثلاثة
 دراهم في الشهر (قلت) وهذا يدل على ان نفقة المخادم دون نفقة
 المرأة والله اعلم (ولا) تسقط وتؤثر بالاستهانة حتى ترجع عليه
 بالثمن وتحيل البائع على الزوج بالرضاء (وان) طلبت نفقة كل
 يوم كان لها ذلك عند المساء (وفي المجموع) ويقبل قوله في اعساره
 عنها أي عن النفقة وهذا كذا ذكر المحصاني لان العسر اصل
 والبسار طارئ والقول قول من يتمسك بالاصل (وذكر) محمد
 رحمه الله تعالى في الزيادات ان القول قول المرأة مع عيبتها لان الاقدام
 على الدخول بها والعقد عليها دليل على البسار ومنهم من ينظر الى زى

المطلوب (وان) قامت البينة فلا يخلو فان قامت من جهتها على اليسار قبلت بينتها وان قامت البينة من جهته على الاعصار فيه روايتان (وفي) المحيط وهل تسمع البينة على الاعصار قبل الحبس فيه روايتان على ما مر في فصل القضاء (وان) اقاما جميعها البينة فالبينة بينتها لانها مثبتة وبينتة الزوج لا تثبت شيأ (فالحاصل) ان القول قرله والبينة بينتها (ولو) اخبر القاضي عدلان انه موثر يقبل ولو لم يتلفظا بالانهاد لانها تثبت بالصلة فكانت حجة من وجه وليست من حقوق العباد المهضة فشرطنا فيها العدد دون لفظ الشهادة حكما في امور الدين المترددة بين حق الله تعالى وحق العباد (وان) قال لا معنائه موثر لا تقبل لانها اقدير سمعان المكذب كما لا معنائه الصدق فلا يحصل لهما العلم بالمشهود به وهذا مما يطالع عليه الهمود فلا يؤخذ فيه بالاستغاضة والشبهة (وتفرض) نفقة الخادم لكن لا تبلغ نفقة المهذومة بل بقدر الكفاية كما يفرض على الزوج المعسر بقدر الكفاية (وفي المنيع) المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولما خدم بهن الزوج على نفقة خادمين (وعن) ابي يوسف رحمه الله تعالى انها اذا كانت فائقة بنت فائق زفت الى زوجها مع جوار كثيرة استتمعت نفقة الخدم كلهم وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى (وان) قال لارائه لا اتفاق على أحد من خدمك ولكن اعطى خادما من خدمي ليعملك فأتى يجبر على نفقة خادم من خدمها فربما لا يتبأ لها استخدام خادمة وان لم يكن لها خادم لا يفرض لها نفقة الخادم في ظاهر الرواية (وهذا) كله اذا كان الزوج موثرا فان كان الزوج معسرا لا يفرض عايشه نفقة الخادم في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان لها خادم خلافا لمد رحمه الله تعالى (وفي) الفتاوى الظهيرية النفقة الواجبة المأكول والملبوس والمسكن اما المأكول فالدقيق والماء والمخ والحطب والدمن (فان) قالت لا يطبخ ولا يخبز يفتى بأن تطبخ وتخبز ولكنها لا تجبر على ذلك ان أبت ويجب على الزوج ان يأتيها بطعامها (ولو)

استأجرها للطبخ والمخبز لم يميز ولا يجوز زلها أخذ الاجرة على ذلك لانها
لو أخذت الاجرة على ذلك لا أخذتها على عمل واجب عليها في الفتوى فكان
في معنى الرشوة والرشوة حرام (وذكر) الفقيه ابو الميث رحمه الله تعالى
انما يجب على الزوج ان يأتيها بطعام مهياً اذا كانت من بنات الاشراف
ولا يتخذه من نفسه في أهلها او لم تكن من بنات الاشراف لكن بها علة
تمنعها عن الطبخ والمخبز اما اذا لم تكن كذلك فلا يجب على الزوج ان يأتيها
بطعام مهياً (وفي البرازي) الزوج اذا كان من المحترفة يفرض عليه نفقة
كل يوم لانه لا يقدر على الزيادة وان كان من التجار فمهر وان كان
من المزارعين فسنة فينظر الى ما هو ايسر عليه (ويفرض) الادام واعلاه
للحم وأوسطه الزيت وادناه اللبن وقيل الادام يفرض لمخبز الشعير
ولا تفرض الفاكهة (ولم) يذكروا الخف والازار في كسوة المرأة
وذكروها في كسوة الخدام وذلك في ديارهم بمسكنهم العرف وفي ديارنا
يفرض الازار والمسكوب وما تنام عليه ولا يجب عليه الملاة والخف
(وفي) الشروح لا يجب عليه خفها لانها منبهة عن الخروج بخلاف خف
امتها (المحطب) والصابون والاشنان عليه وماء الوضوء عليها ان
كانت غنية وان كانت فقيرة لا اما ان ينقل الزوج اليها او يدعها تنقل
بنفسها وان كانت غنية تستأجر من ينقل ولا تنقل بنفسها وثمان ماء
لاغتسال عايشه غنية كانت أو فقيرة (وفي) الخلاصة جعله عليها
ان طهرت من حيضها وایامها عشرة فان كانت اقل من عشرة
فيتمتع تكون على الزوج وكذا لو كان الغسل عن الجنابة واجرة القابلة
عليها ان استأجرتها ولو استأجرها الزوج فعليه ان حضرت بلاجارة
فلما قيل ان يقول على الزوج لانه من مؤنة الوطء ولما قيل ان يقول على
المرأة لانه بمنزلة اجرة الطيب (للزوجة) طاب النفقة من الزوج
قبل الزفاف اذا لم يطلب الزوج بالزفاف وعليه الفتوى وكذا
لو منعته نفسها بالحق (وفي) شرح آداب القضاء للحسام الشهيد
و يفرض القاضي الكسوة على الزوج لارأه ان كان فقيراً قسماً او متعنة

ولمنفقة على قدر ما يحتاجه مثله وان كانه وسر افرض لها الجود من ذلك
 بما يحتاجه مثله أيضا لان الكسوة مثل النفقة (ثم في النفقة يعتبر
 حالهما وقيل حال الزوج وهو اختيار الكرخي وقدمت ذلك قريبا
 قلت) وهذه المسئلة انما تأتي على قول الكرخي والله أعلم (قال)
 وهذا لها في الصيف وأما في الشتاء فانه يفرض لها مع ذلك جبة
 وسراويل ولم يذكرا الخفاف في جملة كسوة الصيف السراويل
 وذكره في جملة كسوة الشتاء وهذا في عرف ديارهم بالعراق فانهم
 لا يتمكنون من لبس السراويل لشدة الحر في زمان الصيف و يتمكنون
 منه في زمان الشتاء (وأما) في عرف ديارنا فان القاضي يقضى لها
 بالسراويل وبشباب الحر وبما يحتاج اليه في الشتاء (قال) وان طلبت لحافا
 في الشتاء أو قطيفة ان لم يحصل لحافا وطلبت فراشا تنام عليه أزمه
 القاضي من ذلك طيلزم مثله لان النوم على الأرض ربما يؤذيها ويعرضها
 وهو منهي عن المحاق الضرر والأذى بها (وفي المنبع) ويفرض
 لها الكسوة كل ستة اشهر مرة لتجدد الحاجة اليها في كل حرو برد
 (وفي الذخيرة) ولو وفرت كسوتها وكانت تلبسها يوما دون يوم يفرض
 لها كسوة أخرى وكذا النفقة (ولو) ضاعت الكسوة والنفقة أو سرت
 لم يجدد غيرها حتى يرضى الفصل بخلاف المحرم اذا فرض لها النفقة
 ثم سرت فلها نفقة أخرى والفرق ان نفقة المحارم مقدرة بالحاجة
 والحاجة بعد ضياع النفقة قائمة باقية بخلاف الزوجة ولهذا لا يفرض
 للمحارم مع غناهم بخلاف الزوجة فانها لا تجب بسبب الحاجة بل
 لاحتباسها بالزوج فتكون كالاجرة ولهذا تجب وان كانت موسرة
 بخازن لا تفرض وان بقيت الحاجة (وفي البرازي) فرض لها الكسوة
 فقهرت قبل نصف العام ان لبست لبسا معتادا او علم ان ذالم يكفها فيجدد
 لها الكسوة لانه تبين خطأه في التقدير وان قهرت بخرق استعمالها
 لا يفرض أخرى (ومدة) كسوة الصبيان أربعة اشهر (رجل) دفع الى
 زوجته دبراهم الكسوة ان يجبرها على شراء الكسوة لان الزينة حقها

(وافي)

(واثني) بعضهم بأنه ليس له ذلك لأن الدرهم صارت حقاً لها فتعسلى
 بها ما شاءت (وفي) الهداية ومن اعسر بنفقة امرأته لم يفرق بينهما
 ويقال لها استديني عليه (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى يفرق بينهما
 (واذا) قضى القاضي لها بنفقة الاعسار ثم ايسر فخاصته تتم لها نفقة الموسر
 (واذا) مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وظالبته بذلك فلا شيء لها الا ان
 يكون القاضي فرض لها النفقة أو صاحت الزوج على مقدارها فيقضى
 لها بنفقة ما مضى (واذا) مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهر
 سقطت النفقة (وكذا) اذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة والصلة تسقط
 بالموت كالهمة تبطل بالموت قبل القبض (وفي الروا الجسي) قال أبو يوسف يجبر
 الزوج على كفن زوجته (والأصل) فيه ان من يجبر على نفقته في حال
 حياته يجبر على كفنه بعد موته كذوى الارحام والعبد مع المولى والزوجة
 مع الزوجة (وقال) محمد لا يجبر الزوج على كفنها والصحيح قول أبي
 يوسف (وأجمعوا) على أن من لا يجبر على نفقته في حال حياته لا يجبر على
 كفنه بعده وقه كالأولاد والاعمام والعلمات والاخوال والخالات (وان)
 وسلفها نفقة السنة أي عملها ثم مات قبل تمام السنة لم يسترجع منها شيء
 وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله
 يستحب لها بنفقة ما مضى وما بقي للزوج وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى
 وعلى هذا الخلاف الكسوة (وعن) محمد رحمه الله تعالى انها اذا قبضت نفقة
 الشهر أو ما دونه لا يسترجع منها شيء لانها يسير فصار في حكم المال (واذا)
 تزوج العبد حره فنفقتا دين عليه يباع فيه أو مغانم اذا تزوج باذن
 المولى لانه دين وجب في ذمته لوجود سيده وقد ظاهر وجوبه في حق المولى
 فيتمتع بربقته كدين التجارة في حق العبد التسليم وله أن يفديه لان
 حقها في النفقة لا في عين الرقبة فلم مات العبد سقطت وكذا اذا اقتسل
 في الصحيح لانه صلة (واذا) تزوج الحر أمة فبؤاها مولاها معه منزلاً
 فعليه النفقة لانه تحقق الاحتباس وان لم يبوأها فلا نفقة له لعدم
 الاحتباس (والتبوة) ان يخلى بينها وبينه في منزله ولا يستخدمها

ولو استخدمها بعد التبوثة سقطت النفقة لانه فان الاختباس (وعلى)
 الزوج ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها أحد من أهله الا أن تحتار ذلك
 لان السكنى من كفايتها فتجب لها كالتفقة واذا وجبت حقها فليس له
 أن يشرك غيرها فيه لانها تتضرر به فانها لا تأمن على متاعها ويمنعها ذلك
 من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع الا ان تحتار ذلك لانها رضيت
 باسقاط حقها (وان) كان له ولد من غيرها فليس له أن يسكنه
 معها (ولو) أسكنها في بيت مفرد من دار لها غلق كفاها لان المقصود
 قد حصل (وله) أن يمنع والديها وولدها من غيره وأهلها من الدخول
 عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها في أي وقت اختار والمافيه
 من قطيعة الرحم وليس عليه في ذلك ضرر (وقيل) لا يمنعهم من الدخول
 والكلام ويمنعهم من القرار لان الفتنة في اللبث وتطويل الكلام
 (وقيل) لا يمنعهم من الخروج الى الوالدين ولا يمنعهم من الدخول عليها
 في كل جعة وفي غيرها من المحارم التقدير بسنة وهو الصحيح (وفي المحيط)
 اراءة لها أب زمن وليس له من يقوم عليه غير البنت ومنعها الزوج من
 تعهدها بان تعصى زوجها وتطيع أباها مؤمنا كان الاب أو كافرا
 لان القيام عليه فرض علم في هذه الحالة (وفي الوالوجي) امرأة أبت
 أن تسكن مع خمرتها أو مع أقارب زوجها من أمه أو غيرها فان كان
 في الدار بيوت وفرغ لها بيتا متصلا جعل لبيتها غلقا على حدة لم يكن لها
 ان تطلب من الزوج بيتا على حدة وان لم يكن فيها الا بيت واحد كان لها
 المطالبة ببيت آخر لانه يكره أن يجامعها ومعه أحد في البيت ولهذا
 قالوا لو جامعها ومناك نائم أو صبي أو مجنون أو مغمى عليه يكره ولهذا
 لو أخذ بيد جاريته وأدخلها في بيت وأغلق الباب والناس يعلمون انه
 يريد جلاءها يكره ولهذا كره أهل بخارا النوم على السطوح
 من غير حصن (امراة) قالت لزوجها لا أسكن مع أمك وأرادت بيتا
 آخر ليس لها ذلك لان الامة بمنزلة متاع البيت ودوابه (وكذا) لو قالت
 لا أسكن مع أم ولدك اه (واذا) غاب الرجل وله مال في يدرجل معترف

به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجته أي زوجة
 الغائب وحشمه وأولاده الصغار ووالديه (وكذا) إذا علم القاضي ذلك
 ولم يعترف به لانه لما أقرت بالزوجة والوديعة فقد أقرت أن حق الأخذ
 لها أن تأخذ من مال الزوج حقها من غير رضا واقراء صاحب
 المال مقبول في حق نفسه لاسيما ههنا فإنه لو أنكر أحد الأمرين لانتقل
 بينة المرأة فيه لان المودع ليس بمخصم في حق اثبات الزوجة عليه
 ولا المرأة خصم في اثبات حقوق الغائب وإذا ثبت في حقها تعدى إلى الغائب
 (وكذا) إذا كان المال في يده مضاربه (وكذا) الجواب في الدين
 (وهذا) كله إذا كان المال من جنس حقها دراهم أو دنانير أو طعاما
 أو كسوة من جنس حقها أما إذا كان من خلاف جنسه فلا تفرص النفقة
 فيه لانه يحتاج إلى البيع (ولا) يباع مال الغائب بالاتفاق (ويأخذ) منها
 كفيه لانه نظرا للغائب لانها بما استوفت النفقة أو طلقها الزوج
 وانقضت عتبتها (فرق) بين هذا وبين الميراث إذا قسم بين ورثة حضور
 بالبينة ولم يقولوا لا نعلم له وارثا آخر حيث لا يؤخذ منهم الكفيل عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى لان هناك المكفول له مجهول وهما هنا معلوم
 وهو الزوج (ويحلفها) بالله ما أعطاهما النفقة تطرأ إلى الغائب (ولا) يقضى
 بنفقة في مال الغائب الأمثولة (ولو لم) يعلم القاضي بذلك ولم يكن مقرابه
 فأقامت البينة على الزوجة أو انه لم يخاف مالا فأقامت البينة ليفرض
 القاضي نفقتها على الغائب ويأمرها بالاستدانة لا يقضى القاضي بذلك
 لان في ذلك قضاء على الغائب (وقال) زفر رحمه الله تعالى يقضى لها
 لان فيه نظرا لها ولا ضرر فيه على الغائب لانه لو حضر وصدة لها فقد
 أخذت حقها وان جحد يخلف فان نكل فقد صدق وان أقامت بينة فقد
 ثبت حقها وان عجزت يضمن الكفيل أو المرأة وعمل القضاة اليوم على
 هذا انه يقضى بالنفقة على الغائب لحاجة الناس وهو مجتهد فيه
 (وفي الوقاية) لعلقة الرجعي والبائن والفرقة بالامعصية كخيار
 لعنق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاية النفقة والكسوة والسكنى للمعتدة

الموت والسكنى فقط المعتدة الفرقة بمعصية كالردة وتقييد ابن الزوج (قال) ابن فرشته ولو خلعهما على أن لا سكنى لها ولا نفقة تسقط النفقة دون السكنى ولو كانت الفرقة بمعصية من قبل الزوج فلها النفقة ان كانت مدخولا بها (ونفقة) الابن الصغير فقير اعلى ابيه لا يشره أحد كنفقة أبويه وعرضه (وليس) على أمه ارضاعه الا اذا تعينت ويستأجر الاب من ترضعه عندهما (ولو) استأجرها من كروحة أو معتدة من رجعي لترضعه لم يجز وفي المبتوتة روايتان وهي أحق من الأجنبية الا اذا طلبت زيادة أجرة (وفي المنبع) اذا استأجر امرأته أو معتدته لترضع ولدهم لم يجز (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى يجوز اه (وعلى) الرجل أن ينفق على أبويه وأجداده وجداته اذا كانوا فقراء وان خالفوه في دينه (وفي الذخيرة) ولا فرق بين أن يكون الاب قادرا على الكسب او لم يكن فانه تجب نفقته على الولد بعد أن يكون محتاجا (وذکر) شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان الاب اذا كان كسوبا والابن أيضا كسوبا يجبر الابن على الكسب والنفقة على الاب (وذکر) شمس الأئمة الحلواني رحمه الله انه لا يجبر الابن على نفقة الاب اذا كان الاب كسوبا قادرا بكسبه واعتبره بذى الرحم المحرم فانه لا يستحق النفقة في كسب قريبه ولا على قريبه الموسر اذا كان كسوبا (ونفقة) كل ذى رحم محرم سوى الوالدين والولد واجبة على قدر الميراث كالاخوة والاخوات والاعمام والعلمات والاخوال والمخالات اذا كان صغيرا فقيرا أو كانت امرأة بالغة فقيرة أو كان ذكرا فقيرا زنا أو أعمى وهذا عندنا (وقال) مالك والشافعي رحمه الله تعالى لا تجب نفقة هؤلاء غير أن مالك قال لا تجب الا نفقة الاب الأدنى والام الدانية والولد الصلي فلا تجب نفقة ولد الولد ولا نفقة الجد ولا نفقة الجدّة عنده (وفي المنبع) وتجيب نفقة البنات البالغة والابن الزمن على الابوين اثلاثا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث لان ميراثهم اعلى هذا القدر (قال) صاحب المداية رحمه الله تعالى هذا الذي ذكره رواية الخصاص والحسن وفي ظاهر

الرواية كل النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
 بالمعروف فصارا كالولد الصغير اهـ (هذا) اذا كان الاب موسرا فان كان
 معسرا والام موسرة أمرت بأن تنفق من مالها على الولد ويكون ذلك دينيا
 على الاب اذا أيسر (ويجب) على الاب نفقة زوجته ابنته اذا كان صغيرا
 فقيرا أو كبير ازمنا لان ذلك من كفايته (وفي المحيط) ويحبر الابن على
 نفقة زوجته اييه ذكره هشام عن أبي يوسف (وفي البرزاري) قال المولوي
 واذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا
 طلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون اليه لاتسقط نفقاتهم
 عن آباءهم اذا كانوا مستغنيين بالعلوم الشرعية لا بخلافات الركبة
 وهذه بيانات الفلاسفة وبهم رشد والالتجيب (ولا) تجب نفقة مع اختلاف
 الدين لبطان أهلية الارث فلا بد من اعتباره (ولا) تجب على الفقير لانها
 صلتة وهو يستحقها على غيره فكيف تسحق عليه بخلاف نفقة الزوجة
 وولده الصغير لانه التزمها بالاقدام على العقد اذا المصالح لا تنظم دونها
 ولا يعمل في مثاها الاعسار (ثم) اليسار مقتدر بالنصاب فيمارى عن
 أبي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله انه مقتدر بما يفضل عن نفقة
 نفسه وعياله شهرا أو بما يفضل عن ذلك من كسبه الدائم كل يوم لان
 المعتبر في حقوق العباد انما هو القدرة دون النصاب فانه لا تيسير والفتوى
 على الاول لكن النصاب نصاب حرمان الصدقة (واذا) كان للابن
 الغائب مال قضى فيه بنفقة أبويه (واذا) باع أبوه متاعه في نفقته جاز عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا استحسان وان باع العقار لم يجز وفي
 قولهما لا يجوز ذلك كله (واذا) قضى القاضى للولد والوالدين وذوى
 الارحام بالنفقة قضت مدة سقطت لان نفقة هؤلاء تجب كفاية للحاجة
 ولا تجب مع اليسار وقد سقطت بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى
 بها القاضى فانها تجب مع يسارها كما مر فلا تسقط بمحصول الاستغناء
 عنها فيما مضى الا أن يأذن القاضى في الاستدانة عليه لان للقاضى ولاية
 عامة فصار اذنه كأم الغائب فيصير ديناً في ذمته فلا يسقط بمضى المدة

(وعلى) المولى أن ينفق على عبده وأمنته (لقوله) صلى الله عليه وسلم
 في المماليك أنهم أخوانكم جعلهم الله تعالى تحت أيديكم أطعموهم مما
 تأكلون وألبسوهم مما تلبسون ولا تعذبوا عباد الله (فإن) امتنع وكان
 لهما كسب اكتسبا وانفقا لان فيه نظر العائنين وإن لم يكن لهما كسب
 بأن كن عبدا زنا أو جارية لا يؤاجر مثلها أجبر المولى على بيعه ما لان مما
 من أهل الاستحقاق وفي البيع ابقاء حقهما وإبقاء حق المولى بالخلاف
 بخلاف نفقة الزوجة لانها تصير ديناف كان تأخير اعل ماذ كرامة ونفقة
 المملوك لانها تصير ديناف كان ابطالا وبخلاف سائر الحيوانات لانها
 ليست من أهل الاستحقاق فلا يجبر على نفقتها الا انه يؤثر في ما بينه
 وبين الله تعالى لانه صلى الله عليه وسلم غنى عن تعذيب الحيوان وفيه
 ذلك ونهى عن اضاعة المال وفيه اضاعة (وعن) أبي يوسف رحمه الله
 تعالى انه يجبر على الاتفاق في البهائم وهو قول الأئمة الثلاثة رضوان الله
 تعالى عليهم اجمعين (والاصح) ما قلناه أولا لان اجبار القاضى على الاتفاق
 يكون عند الطلب والخصومة من صاحب الحق ولا خصم فلا جبر لفوات شرط
 القضاء ولا يكن تجب فيما بينه وبين الله تعالى كما قاله أبو يوسف رحمه الله
 تعالى (وفي المنبع) ولو كانت دليمة بين رجلين فطلب أحدهما من
 القاضى أن يأمره بالنفقة حتى لا يكون متطوعا للقاضى يقول لا أبى اتمان
 تبسبغ نصيبك منها أو تنفق عليها هكذا ذكر الخصاص (وذكر) شمس
 الأئمة المرخصى انه لا يجبر والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿الفصل الخامس عشر في الاعتناق﴾

(الاعتناق) تصرف مندوب اليه (قال) صلى الله عليه وسلم أيما مسلم
 أعتق مؤمنا أعتق الله بكل عضومنه عضوا منه من النار (ولهذا)
 استحسنوا أن يعتق الرجل العبد والمرأة الامة لتحقق مقابلة الاعضاء
 بالاعضاء (العتق) يصح من الحر العاقل البالغ في ملكه (شرط)
 الحرية لان العتق لا يصح الا في المالك ولا ملك للمملوك (والبلوغ) لان
 الصبي ليس من أهله لكونه ضرضا ظاهرا ولهذا لا يعتك المولى عليه

قوله المولى بتسديد الام

(والعقل)

(والعقل) لان المجنون ليس بأهل للتصرف (ولهذا) لو قال البالغ أعتقت
وأنا صبي فالقول قوله ~~وكذا~~ لو قال المعتق أعتقت وأنا مجنون
وجنونه كان ظاهرا لوجود الاسناد الى حطة منافية (وكذا) اذا قال
الصبي كل مملوك أملكه حر اذا احتمل لا يصح لانه ليس بأهل لقول
ملزم (ولا) بد أن يكون العبد في ملكه حتى لو أعتق عبدا غيره لا ينفذ
(لقوله) صلى الله عليه وسلم لا تعتق فيما لا يملك ابن آدم (واذا) قال
أعبدته أو أمتته أنت حر أو معتق أو عتيق أو محرر أو حر وتلك أو أعتقتك
فقد عتق نوى به العتق أو لم ينو لان هذه الالفاظ صريحة فيه (ولو) قال
عتيت به الاخبار الباطل أو أنه حر من العمل صدق ديانة لانه يمتدحه
ولا يدين قضا لانه نوى خلاف الظاهر (ولو) قال لا ملك لي علي
ونوى به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق كذا في الهداية (وفي المنبع)
اذا قال لعبده أنت لله أو أنك لله أو أنت خالص لله لم يعتق عند أبي حنيفة
مطلقا في رواية (وفي) رواية أخرى ان نوى به العتق عتق (وقال)
ابو يوسف وعنده انه يعتق مطلقا (وفي) رواية عنهما يتوقف العتق
على النية (ولو) قال أنت عبد الله لا يعتق (اذا) قال لعبده هذا
مولاي أو يامولاي أو قال لأمته هذه مولاتي أو يامولاتي عتق وان لم يكن له
فيه نية (وقالت) الأئمة الثلاثة انها كناية فلا بد من النية (وفي
الواقعات) رجل قال لعبده ياسيدي أو ياسيدان نوى به العتق عتق
وان لم ينو قيل يعتق وقيل لا يعتق وقيل يعتق في ياسيدي ولا يعتق
في ياسيد وقال نصير رحمه الله تعالى لا يعتق فيهما الا بالنية (ولو)
قال لعبده يا أبي أو يا بني أو يا أخي أو يا عمي أو يا خالي أو لأمتي يا أمي أو
يا بنتي أو يا أختي أو يا عمتي أو يا خالتي لا يعتق في هذه الفصول كلها من غير نية
(وفي الهداية) ويرى عن أبي حنيفة شاذا انه يعتق فيهما أي في
يا بني أو يا أخي وهو رواية الحسن عنه (وفي اللؤلؤ المحي) رجل قال
عبيد أهلك أحرار ولم ينو عبدة أو قال كل عبد ينج حر أو قال كل عبد
يبيد حر أو قال كل عبيد أهلك أحرار ولم ينو عبده أو قال كل عبد

في الارض أو قال كل عبيد أهل الدنيا أو كان مكان الاعتاق مطلق
 اختلف فيه المتقدمون والمتأخرون (أما) المتقدمون فقال أبو يوسف
 في نوادره لا يعتق وقال محمد يعنى (وأما) المتأخرون فقال عصام بن
 يوسف لا يعتق (ولو) قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبده بالاتفاق
 (ولو) قال كل عبد في هذه الدار حر عتق عبده والفتوى على قول أبي
 يوسف وعصام الدين (رجل) قال لعبده ان شئتك فانت حر ثم قال
 له لا يارك الله فيك لا يعتق لانه ليس بشتم بل دعاء عليه (وفي القنية)
 قرعت الباب فقالت أمتها من أنت فقالت أمتك الفاعلة عتقت (أعتق)
 المحجور عليه عبد لا يعتق عليه وسعى العبد عند أبي يوسف آخر لانه لو سعى
 أنما يسعى لمعتقه (ولو) قال ان مات من مرضى هذا فغلامي حر فقتل لا يعتق
 لانه ما مات بل قتل (ولو) قال ان مات في مرضى هذا فغلامي حر فقتل يعتق
 لانه مات في مرضه (قال) لعبده وعبيد غيره أحد كما حر يعتق عبده
 (ولو) قال لعبد وحر أحد كما حر عتق العبد عند أبي حنيفة خلافا لهما
 (وروى) عن أبي يوسف ان الأب اذا وطئ جارية ولده فجاءت بولد فادعاه
 لا يثبت نسب به كجارية مكاتبه (قال) لمولاه بعنى نفسى فباعه عتق
 ولزمه الفتن والولاء لمولاه (قال) لعبده اذا سقيت الخمار فانت حر فاسقاه
 ولم يشرب فالعبد حر (وكذا) اذا قال ان شرب الماء كله من الكوز
 فانت حر فشمربه فالعبد حر (وفي الهداية) ومن ملك ذا رحم محرّم منه
 عتق عليه ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما أو كافرا في دار الاسلام
 (وعتق) المكره والسكران واقع لصدور الركن من الأهل في المحل
 كفى الطلاق وتدينه من قبل في فصل الملاق (وان) اعتق حاملا عتقت
 وعتق حملها تبعها اذا هو متصل بها (وان) اعتق الحمل خاصة
 عتق دونها (وولد) الأمة من مولاهما حر لانه مخلوق من مائه فيعتق
 عليه (واذا) أعتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر ويسعى
 في بقية قيمته لمولاه عند أبي حنيفة (وقالا) يعتق كله وأصله ان الاعتاق
 يتجزأ عنده فيقتصر على ما أعتق وعندهما لا يتجزأ وهو قول الشافعي رحمه

الله تعالى (واذا) كان العبد بين شر يكتن فاعتق أحدهما فصبه عتق
فان كان مؤسرا فشر يكتن بالخيار ان شاء أعتق وان شاء ضمن شر يكتن
قيمة نصيبه وان شاء استسعى العبد فان ضمنه رجع المعتق على العبد والولاء
للعق وان أعتق واستسعى فالولاء بينهما في الوجهين جميعا (وان) كان
المعتق معسرا فالشر يك بالخيار ان شاء أعتق وان شاء استسعى والولاء بينهما
في الوجهين وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقالا) ليس له الا لضمان
مع اليسار أو السعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاء للعق
(ومن) أعتق عبده على مال فقبل العبد عتق وذلك مثل أن يقول أنت حر
على ألف درهم أو ألف درهم وانما يعتق بقبوله لانه معاوضة المال بغير
المال اذ العبد لا يملك نفسه ومن قضية المعاوضة ثبوت الحكم وثبوت
الحكم بقبول العوض في الحال كافي البيع فاذا قبل صار حرا وما شرط دين
عليه حتى يصح الكفالة به (ومن) قال لعبده أنت حر بغد موني على ألف
درهم فالقبول بعد الموت لاضافة لايجاب الى ما بعد الموت فصار كالموت
أنت حر غدا على ألف درهم بخلاف ما اذا قال أنت مدبر على ألف درهم حيث
يكون القبول اليه في الحال لان ايجاب التدبير في الحال لانه لايجاب المال
لقيام الرق قالوا لا يعتق في مسألة الكتاب وان قبل بعد الموت ما لم يعتقه
الوارث لان الميت ليس باهل للعق وهذا هو الصحيح (اذا) قال المولى لمملوكه
اذا مت فأنت حر أو أنت حر عن درمى أو أنت مدبر أو قد دبرتك فقد صار
مدبرا لا يباع ولا يوهب ويستخدم ويستؤجر والامة توما أو تنكح (واذا)
مات للمولى عتق المدبر من ثلث ماله لان التدبير وصية فتنفذ من الثلث
حتى لو لم يكن له مال غيره سوى في ثلثيه (وان) كان على المولى دين سوى في كل
قيمته لتقدم الدين على الوصية ولا يمكن نقض العتق فيجب رد قيمة (وولد)
المدبر قد دبر (وان) علق التدبير بموته على صفة مثل ان يقول ان مت من
مرضى أو سفرى أو من مرض كذا فليس بمدبر ويجوز زيعة لان السبب لم
ينعقد في الحال لتردده في تلك الصفة بخلاف المدبر المطلق لانه تعلق عتقه
بمطلق الموت وهو كاش لا محالة (وان) مات المولى دلى الصفة التي ذكرها عتق

كما يعتق المدبر ومعناه من الثلث لانه ثبت حكم التدبير في آخر جزء من أجزاء حياته لتحقيق تلك الصفة فلهذا يعتبر من الثلث (ومن) المقيد أن يقول ان مات الى سنة أو الى عشر سنين لما ذكرنا (بخلاف) ما اذا قال الى مائة سنة ومثله لا يعيش اليها في الغالب لانه كالكثير لا محالة (واذا) ولدت الامة من مولاهما فقد صارت أم ولد له لا يجوز بيعها ولا تملكها (لعله) صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدها (وله) وطؤها واستخدمها واجارها وترى وجهها لان الملك قائم فيها فاشبهت المدبرة (ولا) يثبت نسب ولدها الا أن يعترف به (وقال) الشافعي رحمه الله يثبت نسب به منه وان لم يدعه لانه لما ثبت النسب بالعقد فلا يثبت بالوطء أولى (ولنا) ان وطء الامة يقصد به قضاء الشهوة دون الولد لو جرد المانع منه فلا بد من الدعوى بمنزلة ملك الكمين من غير وطء بخلاف العقد لان الولد يتبعين مقصودا منه فلا حاجة الى الدعوى (فان) جاءت بعد ذلك بولد ثبت نسبه بغير اقرار ومعناه بعد اعتراف منه بالولد الاول لانه يدعوى الاول تعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا كالمعة ودعليها الا انه اذا نفاه ينتفي بقوله لان فراشها ضعيف حتى يملك نقله بالتزويج بخلاف المنكوحه حيث لا ينتفي الولد بنفيه الا باللعان لتأكيد الفرائض حتى لا يملك بطلاله بالتزويج (وهذا) الذي ذكرناه حكم القضاء فاما الديانة فان كان وطئها وحدها ولم يعزل عنها يلزمه أن يعترف به ويدعيه لان الظاهر أن الولد منه وان عزل عنها ولم يحصرها جازله ان ينفيه لان هذا الظاهر يقابله ظاهرا آخر كذا روى عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى (وفيه) روايتان أخرتان عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ذكرهما صاحب الهداية في كفاية المنتهي فليست رخصة (واذا) وطئ جاريتة ابنته تجازت بولدها فادعاه ثبت نسبه منه وصارت أم ولد له وعليه قيمتها وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها (وان) وطئها أب الاب مع بقائه لا يثبت النسب منه لانه لا ولاية للجد حال قيام الاب (ولو) كان الاب ميتا ثبت النسب من المجد كما ثبت من الاب لظهور ولايته عند فقد الاب (وكفر) الاب ورقه بمنزلة موته لانه قاطع للولاية (وفي العمادى) وقد يكون الولد

حرّامن زوجين رقيقين فيعتق من غير اعتاق ولا وصية وصورته اذا كان
 للحر ولد وهو عبد لا جنبي يتزوج الاب جارية من ولده برضا مولاه فولدت
 الجارية ولدا فهو حر لانه ولد لولد المولى (وفي المحيط) لا تقبل البيعة على عتق
 العبد بدون الدعوى عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما (وتقبل) البيعة
 على عتق الامة وطلاق المرأة حسبة بدون الدعوى (ولا) يحلف على عتق
 العبد حسبة بدون الدعوى بالاتفاق وهل يحلف على عتق الامة وطلاق
 المرأة حسبة بدون الدعوى أشار محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب التحرر
 الى انه يحلف وقال شمس الائمة لا يحلف في تأمل عند الفتوى (وذكر) رشيد
 الدين في فتاويه ان الشهادة على حرية الاصل في العبد تقبل بدون دعوى
 العبد اذا كانت ام العبد حرة لانها شهادة على تحررهم الفرج ومهرهم الفرج
 حق الله تعالى فقبل الشهادة فيه حسبة بدون الدعوى وان كانت الام ميتة
 لا تقبل لان في الميتة لا يتصور تحررهم الفرج وقيل تقبل الشهادة على حرية
 الاصل من غير الدعوى من غير هذا التفصيل اهـ وقد كتبنا جنسا من هذا
 الفصل في فصل أنواع الدعاوى والبيّنات فليتنظر ثمة (واذا) كانت الجارية
 بين شريكين بجاءت بولد فادهاه احدهما ثبت نسبته منه وصارت ام ولد
 له وان ادعياه معانبت نسبته منها وصارت ام ولد لهما معناه اذا حملت على
 ملكهما (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى يرجع الى قول القافة لان
 اثبات النسب من شخصين مع علمنا ان الولد لا يتخلق من مائتين متعذر فعلمنا
 بالشبه (قلت) ويجوز أن يتخلق الولد من ماء ذكر وأنثى ألا ترى ان
 الكلبة تعلق من كلاب جنة لان الرحم يجوز انه لم يستد بوصول ماء
 احدهما الا بعد مدة ثم يصل ماء الآخر اليه أشير اليه في أدب
 القضاء للسروحي

• (الفصل السادس عشر في الإيمان) •

(اليمين) بالله تعالى تنقسم على ثلاثة أضرب غموس ولغو ومنعقدة
 (فالغموس) هو الحلف على إثبات شيء أو نفيه في الماضي أو في الحال بتعمد
 الكذب فيه وانما يسمى غموسا لانغماس صاحبها في اليمين ثم في النار وليس

عليه التوبة والاستغفار ولم يجب فيه الكفارة عندنا وبه قال مالك وأحمد
 رحمهما الله وقال الشافعي رحمه الله فيه الكفارة (وأما) يمين اللغو وهو
 الخلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كما قال والامر بخلافه فاللغو
 في الماضي أن يقول والله ما دخلت الدار أو والله لقد دخلت الدار وهو
 يظن أنه لم يدخلها أو دخلها والامر بخلاف ذلك وفي الحال كن رأي شخصاً من
 بعيد فقال والله أنه لن يديظنه زيد أو هو عمرو أو رأي طائراً فقال والله أنه
 لغراب فظنه غراباً وهو حدة فهذه تفسير اللغو عندنا (وقال) الشافعي رحمه
 الله تعالى هو ما يجري بين الناس من قوله لا والله وبلى والله لا على قصد
 اليمين سواء كان في الماضي أو في الحال أو في المستقبل أما عندنا فلا لغو
 في المستقبل بل اليمين على أمر في المستقبل يمين منعقدة وفيها الكفارة إذا
 حثت قصد اليمين أولاً وإنما اللغو في الماضي والحال فقط (وأما) اليمين المنعقدة
 فهو أن يخلف الإنسان على أمر في المستقبل نفيًا أو إثباتاً وذلك إما أن
 يكون على فعل واجب وإما أن يكون على ترك فعل واجب وإما أن يكون
 على ترك مندوب وإما أن يكون على فعل مباح أو تركه (فإن) كانت اليمين
 على فعل واجب بان قال والله لا أصلي الظهر اليوم أو لا صوم رمضان
 فإنه يجب عليه الوفاء به ولا يجوز له الامتناع ولو امتنع يأنم ويحنت وتلزمه
 الكفارة (وإن) كان على ترك واجب بان قال والله لا أصلي صلاة الظهر
 أو لا صوم رمضان أو والله لا شرب الخمر أو لا زني أو لا قتل فلاناً أو لا كلم
 والدي أو نحو ذلك فإنه يجب عليه في الحال الكفارة بالتوبة والاستغفار
 كسائر الجنابات ثم يجب عليه أن يحنت نفسه بذلك ويكفر بالمال لأن هذه
 هذه اليمين معصية فيجب تكفيرها بالتوبة والاستغفار كسائر الجنابات
 التي ليس لها كفارة معهودة (وإن) كان اليمين على ترك مندوب أو أن قال
 والله لا أصلي نافلة أو لا أصوم تطوعاً أو لا أعومريضاً أو لا أشبع جناً أو نحو
 ذلك فلا فضل له أن يفعل ويكفر عن يمينه (والقسم) الرابع أن يكون على
 مباح فعلاً أو تركاً كدخول الدار ونحوه فلا فضل له البر قال الله تعالى
 واحفظوا أيمانكم أي عن الحنث وله أن يحنت ويكفر ويجب بالحنث الكفارة

قوله في الحديث ثلاث الخ قال العمري لفظ الجحيم غير معروف وإنما المعروف الرجة بدل البعير وفي رواية العقاب اه فليحرق

ان شاء اعتق رقبة أو كسا عشرة مساكين كلامهم ثوبا شاملا لبذنه فما زاد هو ما تجوز فيه الصلاة أو اطعمهم كالفطرة ولو اطعم مسكينا واحدا عشرة أيام جاز عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز الا عين يوم واحد اعتبارا لصورة العدد ونحن اعتبرنا المعنى لانه صار في كل يوم مصرفا فصح ما صرف اليه عن كفارته كما لو صرف الى شخص آخر عن الكفارة لان صيرورته مصرفا باعتبار حاجته والمحوايج تتعدد بتعدد الايام والمقصود بالاحساب دفع عشر حاجات لا دفع عشرة أشخاص (وان) عجز عن اداء الكفارة باحدى الخصال الثلاث الاطعام والكسوة والتحرير صام ثلاثة أيام متتابعات عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى هو غير ان شاء تابع وان شاء فرق (وقد) اجمع العلماء على أن البلوغ والعقل وفهم الخطاب في المحالف شرط لهصة كونه حالفا فلا يصح الممين من الصبي والمجنون والنائم (وهل) يشترط اسلام المحالف فهو محل الخلاف فعندنا يشترط فلا يصح عمن الكافر حتى لو حلف كافر بالله تعالى ثم حنث في حال كفره أو بعد اسلامه لم يكن عليه كفارة عندنا (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى الاسلام ليس بشرط حتى يجب الكفارة عليه اذا حنث في حال الكفر لكنه بالمحال لا بالصوم (ويستوى) العامد والناسي والمكره في اليمين وفي فعل المحلوف عليه (لقوله) صلى الله عليه وسلم ثلاث جذهن جذه وهزلهن جذه النكاح والطلاق واليمين فعلم ان الرضى والقصد ليس بشرط (والامام) الشافعي رحمه الله تعالى يخالفنا في ذلك في أحد قوله ويقول لا نتعقد عمن المكره والناسي والمخاطي ولا يخنث بفعل المحلوف عليه ناسيا أو مكرها كذا في المنبيع (وفي الهداية) واليمين بالله تعالى أو باسم من أسمائه تعالى كالرحمن والرحيم أو بصفة من صفاته التي يخلف بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبريائه لان المحلف بها متعارف الا قوله وعلم الله فانه لا يكون عينا لانه غير متعارف (ولو) قال وبغضب الله وسخطه لم يكن حالفا وكذا ورجة الله لان المحلف بها غير متعارف (ومن) حلف بغير الله تعالى لم يكن حالفا كالنبي والكعبة لقوله صلى الله عليه وسلم

(قوله وكذا وحلف بالقرآن الخ) لا يجزئ ان القرآن الا ان متعارف فيكون عينا نظر العيني

من كان منكم حالفا يحلف بالله اولى سذر (وكذا) لو حلف بالقرآن لانه غير متعارف (قال) رحمه الله تعالى معناه ان يقول والنبي والكعبة والقرآن (واما) قوله انا بري منه بكون يميننا على ما سيجي عقبه ان شاء الله تعالى (وذكر) النزاري في جامعه لوقال ووجه الله يكون عينا الا اذا قصد به المجارحة فلا يكون عينا الا اذا نوى لانه لم يذكر اسم الله تعالى الا اذا عر بها بالكرس (وقصد) اليمين بالله بالنصب والرفع والتسكين سواء وكذا بدون حرف القسم (ولله) ان عني به عينا فيمين ومن المشايخ من قال هذا اذا جاز اما اذا سكن او رفع او نصب لا يكون عينا لانه لم يأت بحرف اليمين ولا عرابه ومنهم من اجراه على الاطلاق (وحق الله) لا يكون عينا في الصحيح (لا اله الا الله) لا يفعل كذا او سبحانه الله لا يكون عينا الا ان ينويه (وكذا) بيسم الله لا يكون عينا الا اذا نوى به وعن محمد رحمه الله تعالى انه يمين فليست اقل عند الفتوى (وفي الولو المحي) اذا استخاف الرجل وهو ظالم فاليمن على ما نوى وان كان ظالما فاليمن على نية من استغله به وبه اخذ ابو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى (وهذا) اذا كان اليمين بالله تعالى اما اذا كان بالطلاق او بالعاق فاليمن على نية المحالف سواء كان المحالف ظالما او مظلوما لان المحالف هو (رجل) قال ان فعلت كذا فانا بريء من الله تعالى او من هذه القبلة او من صوم رمضان او من الصلاة فهذا كله يمين لان البراءة من هذه الاشياء كفره هكذا ذكره ابو الليث في نوازله (ولو) قال ان فعلت كذا فانا بريء من الكتب الاربعة ففعله كفارة واحدة لانها يمين واحدة (ولو) قال انا بريء من التوراة وبري من الانجيل وبري من الزبور وبري من القرآن فعليه اربع كفارات لانها اربعة ايمان (ولو) قال انا بريء من الله ورسوله فعليه كفارة واحدة ان حث لانها يمين واحدة (ولو) قال انا بريء من الله وبري من رسوله فعليه كفارتان ان حث لانها يمينان (ولو) قال انا بريء مما في المصحف فحنث فعليه كفارة واحدة لانها يمين واحدة لان ما في المصحف قرآن (ولو) قال انا بريء من كلامه في المصحف فحنث فعليه كفارة واحدة لانها يمين

واحدة (ولو) قال أنابري من كل آية في المصحف فنت فعلية كفارة واحدة
لأنها عين واحدة (رجل) قال الطالب الغالب ان فعلت كذا ففعل
فعلية كفارة واحدة لان هـ ذاء عين وقد تعارف أهل بغداد الحلف بهذا
(رجل) قال ان فعلت كذا فأنا بريء من الله وبري من رسوله والله
ورسوله بريءان منه ففعل فعلية أربع كفارات لأنها أربعة أيمان
(رجل) رفع كتابا من كتب الفقه أو دفتر حساب مكتوب فيه بسم الله
الرحمن الرحيم فقال أنا بريء مما فيه ان دخلت الدار فدخل تلزمه الكفارة
لأنه عين بالله تعالى (رجل) قال ان فعلت كذا فأنا بريء من الحجة التي
جئت أو من الصلاة التي صليت ثم فعل لا يلزمه شيء بخلاف البراءة من
القرآن لأنه كفر (ولو) قال أنابري من شهر رمضان ان أراد به البراءة
من فرضه يكون كالبراءة من الايمان وان أراد به البراءة من أجرة لا يكون
يمينا وان لم يكن له نية فلا يكون يمينا في الحكم وفي الاحتياط يكون
يمينا (وفي البرزخي) لو قال بحقه عليه الصلاة والسلام لا يكون يمينا لكن
حقه عظيم (بحرمة) شهد الله وآمن الرسول ولا اله الا الله
لا يكون يمينا (وفي النهاية) لو قال برئتوا يعني بحق رأسك ان اعتقد أنه
حلف وان البرية واجب بكفر انتهى (والله) يعلم اني ما فعلت كذا وقد
فعل فالعامة على أنه يكفر (هو) يهودي ان فعل كذا فان اعتقد
أنه عين فعين لا غير وان اعتقد أنه كفر يكون كفرا (وكذا) هو بريء
من الله تعالى (مر) على رجل فأراد ان يقوم فقال والله لا تقوم فقام لا يلزم
المارة شيء لكن عليه تعظيم اسم الله تعالى (رجل) قال هذا الثوب على حرام
يجنث بلبسه (ولو) قال ان أكلت الطعام فهو على حرام لا يجنث باكله
(وكذا) لو قال لقوم ان أكلت عندهم طعاما فهو على حرام لا يجنث بالاكل
(وفي المنتقى) قال كل طعام آكله في منزلك فهو على حرام فالقياس لا يجنث
وفي الاستحسان يجنث (امراة) قالت لزوجهما أنا عليك حرام أو حرمتك صار
يمينا حتى لو جامعها طائفة أو مكرهة تجنث (بخلاف) ما لو حلف لا يدخل
هذه الدار فادخل فيها مكرها لا يجنث ومعناه أدخل محمولا (ولو)

أكره على الدخول فدخل مكرها حنت (قال) لما لا يخرج من الدار إلا باذن
فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكره حاقه بطلاقها فيصحت الحلف
بطلاقها ويصح على الحلف بطلاق غيرها فالقول له (وفي القنية) قال صاحب
المصطو رجل دعه جاعة لشرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا أشرب
الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت (وقال) يعني صاحب التحفة لا تطلق
ديانة (وفي الولوالجي) اذا قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة
ففعل والرجل لا يملك الا مقدار مائة درهم لم يلزمه الصدقة بالجماع كمال وهو
المائة (رجل) قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة لكل مسكين
درهم فحنت وتصديق بذلك كله على مسكين واحد جائز لان ايجاب العبد
يعتبر بايجاب الله تعالى وتم يجوز الصرف الى صنف واحد من ذلك الصنف
فكذا هنا (رجل) قال ان فعلت هذا ونجوت من هذا الغم فله على أن
أصدق بهذه الدراهم خبزاً ثم أراد ان يتصدق بفته ولا يتصدق بالخبز جائز
لان دفع القيمة في حقوق الله تعالى جائز (رجل) قال لله على ثلاثون بجه كان
عليه بقدر عمره لانه يصير بمنزلة من قال لله على أن أجيستاً وعشرين ففات
قبل ذلك لا يلزمه شيء لان ايجاب الفعل بعد الموت لا يتصور (ان) جعل لله
تعالى على نفسه جناً أو حمرة أو صدقة أو صوماً أو صلاة أو ما أشبه ذلك فيمما
هو طاعة لله تعالى ان فعل كذا ففعل لزمه ذلك الذي جعل لله على نفسه
ولم تجز كفارة اليمين (هذا) جواب ظاهر الرواية (لقوله) عليه الصلاة
والسلام من نذروا معي فعليه الوفاء بما سمي (وروي) عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى انه رجع عن هذا وقال هو بالخيار ان شاء انخرج عنه بعين ماسي
وان شاء انخرج عنه بالكفارة (ومشايخ) يلزمهم الله تعالى يفتون بهذا
وكذا بعض مشايخ بخيار او هو اختار شمس الأئمة السرخسي واختار الامام
الاجل برهان الدين (وهذا) اذا كان النذر معلقاً بشرط لا يريد كونه
أما اذا كان معلقاً بشرط يريد كونه اما لطلب منفعة أو لدفع مضرة
بان قال ان شفي الله تعالى مريضاً أو رد الله تعالى غائباً أو مات عدو
فعلى صوم سنة فاذا وجد لزمه الوفاء بما قال ولا يخرج عنه بالكفارة

قوله لا يريد كونه

(وجه) هذه الرواية قوله عليه الصلاة والسلام النذر بين وكفارته كفارة
 بين فيجمل هذا الحديث على التعليق بشرط لا يريد كونه والحديث الاول
 على التعليق بشرط لا يريد كونه لانه كونه بين الحدين هكذا أو رده الصدر
 الشهيد في إيمان المكافي (وكذا) لو قال على المشي الى بيت الله تعالى أو الى
 الكعبة أو الى مكة فيلزمه احرام وهو بالخيار ان شاء أحرم بالحج وان شاء
 أحرم بالعمرة لان هذه اللفظة صارت كناية عن إيجاب الاحرام عرفا كما لو
 قال الله على ان أضرب بثوبي حطيم الكعبة فانه يكون نذرا بالصدقة
 مجازا من حيث العرف فكذلك هذا (ولو) قال على المشي الى مدينة الرسول
 صلى الله عليه وسلم أو الى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء لان العرف المنعقد
 في المشي الى بيت الله سبحانه وتعالى لا يدل على الاتعقاد في المشي الى مدينة
 الرسول عليه الصلاة والسلام والى المسجد الأقصى لان حرمة ما دون حرمة
 بيت الله تعالى حتى حل دخولهما من غير احرام (ثم) اذا لزمه حجة أو عمرة فان
 شاء اعقر أو حج ماشيا وان شاء ركب وذبح له كروبه شاة (ولو) قال على
 المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه
 شيء قط (وقالا) يلزمه (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه أبوه امرأة
 لا يحنت (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه رجل امرأة فغيره فبلغه
 فأجاز بالقول أو بالفعل كسوق المدي وغيره اختلف المشايخ فيه
 فمنهم من قال يحنت في الوجهين ومنهم من قال يحنت في الوجه الاول
 ولا يحنت في الوجه الثاني (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج
 ثم طلق امرأته ثم تزوجها لا يحنت لان الحبس على غيرها لا ترى انه لو حلف
 أن لا يطأ امرأة وطأها رجل كان له أن يطأ نساءه وجواريه (حلف)
 لا يتزوج من سرفا شهد شاهدين سرفا يحنت لانه لا يتصور بدون الشاهدين فان
 أشهد ثلاثة فهو علانية (رجل) وكل رجل لا أن يزوجه امرأة أو يعتق عبده
 أو يطلق امرأته ثم حلف الموكل أن لا يتزوج ولا يعتق ولا يطلق ثم فعل
 الوكيل ما وكله به حنت الموكل في عينه لان الوكيل في هذه العقود نائب
 من كل وجه فجعل عبارته كعبارة الموكل بنفسه بخلاف البيع والشراء

لان حقوق العقد تتعلق به دون الموكل فلا يصير المحالف بفعل وكيله بائعا
 ولا مشتريا (هذا) اذا كان المحالف من يلى البيع والشراء بنفسه ولو كان ممن
 يفوض أمره الى غيره كالسلطان ونحوه بحث في بيئته وان كان ممن يفوض مرة
 وبناشر أخرى فالحكم للغالب (وفي الخلاصة) رجل أراد أن يتزوج امرأة
 وله امرأة أخرى فابى أهل المرأة أن يتزوجها المكن تلك المرأة فاحتسبها
 في المقبرة ثم قال كل امرأة لي سوى المرأة التي في هذه المقبرة فهي طالق فحسبوا
 أنه ليس له امرأة في الاحياء لا يحنث وهي الحيلة في العتاق أيضا (وفي
 البرزازی) رجل قال لاجنبية مادمت في نكاحي فكل امرأة أتزوجها فهي
 طالق ثم تزوجها وتزوج عليها المرأة لا يقع (ولو) قال ان تزوجتك مادمت
 في نكاحي فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوجها ثم تزوج غيرها تطلق
 لخصصة التعليق هنا في الاول ففرض المسئلة في الاجنبية (وكلمة) مادام
 وما زال وما كان غاية تنتهي اليمين بها فاذا حلف لا يفعل كذا مادام بجنارا
 انتهى اليمين بالخروج فلو فعل بعد العود لا يحنث وكذا اذا حلف لا يشرب
 النبيذ مادام بجنار فخرج وعاد وشرب لا يحنث (والفقيه) أبو الليث شرط
 الخروج بأهله ومناجعه كافي قوله والله لا أكلم مادمت في هذه الدار ولم
 يشربه الامام الفضلي رحمه الله تعالى (قلت) وهذا يؤيد ما افق به جدي
 شيخ مشايخ الاسلام في المسئلة التي مرت في فصل الوقف فانظر رحمك الله تعالى
 في ذلك وعليك بالتأمل الصحيح (وفي اللؤلؤ المحي) رجلان حلف كل واحد منهما
 أن لا يدخل على صاحبه فدخلا في المنزل معا لا يحنثان (ولو) حلف لا يدخل
 من باب هذه الدار فدخلا من غير الباب لا يحنث (وان) نقب بابا آخر فدخلا
 حنث لانه دخل من بابيه وان قوى ذلك الباب بيمينه لم يدين في القضاء (رجل)
 حلف بطلاق امراته ان لا يخرج امراته بغير علمه فخرجت وهو راها فحنثها
 أو لم يحنثها لا يحنث لانها خرجت بعلمه (رجل) قال لامرأته ان خرجت من باب
 هذه الدار فأنت طالق فصعدت السطح ونزلت في دار الجمار قيل ذلك من
 الحيل وانه لا يحنث والصحيح انه يحنث (رجل) اخذ لقمة فوضعها في فيه فقال
 له رجل امرأته طالق ان اكلتها وقال آخر امرأته طالق ان اخرجتها من فيه

فأكل البعض وانخرج البعض لم يبحث لان شرط الحنف أكل الكل (رجل)
قال لا مرأته ان لم تتعشى الليلة فعبدي حر فأكلت لقمته واحدة يبحث لان
اللقمة الواحدة لا تكون عبدا (ولو) قال لا مرأته ان لم يطبخني في قدر فيه
منوان من الملح ولا ملوحة في المطبوخ فانت طالق يطبخ بيضة في منون من
الملح (رجل) حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فشق عليه القوييل
من الامتعة فانه يبيع المتاع من غيره ويخرج بنفسه فلا يبحث (ولو) حلف
بطلاق امرأته لا يصوم شهر رمضان فالحيلة فيه ان يسافر ولا يصوم
(حلف) ليغديني به اليوم بألف درهم فاشتري له رغيفا بألف درهم فغداه
لا يبحث لانه تحقق شرط البر (وكذا) لو قال ان لم اعتق عموك بألف درهم
فعلى كذا فاشتري عموك بألف درهم يساوي شيئا قليلا فأعتقه بر لانه تحقق
شرط البر (حلف) لا يقر بامرأته فاستلقي على قفاه فجاءت المرأة فقضت
حاجته لا يبحث لان شرط الحنف الرطبة وهو في هذا المأله لا يسمى واطنا هكذا
قال بعض المشايخ (وذكري) بعضهم انه يبحث وعليه الفتوى (ولو) حلف
لا يكلم فلانا فكتب اليه أو أرسل لم يبحث لان الكلام على المشافهة (رجل)
هرب ودخل في دار رجل حلف صاحب الدار انه لا يدري أين هو ان أراد به
انه لا يدري في أي مكان هو من الدار لا يبحث لانه باز انتهى كلام الولي الحمي
(الفصل السابع عشر في البيوع)

(البيع) ينعقد بالإيجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي مثل أن يقول
أحدهما بيعت ويقول الآخر اشتريت لان البيع انشاء تصرف والانشاء
يعرف بالمرع والموضوع للاخبار قد استعمل فيه فينعقد به (ولا) ينعقد
بلفظين أحدهما اللفظ المستقبل بخلاف النكاح (وقوله) رزيت أو
أعطيتك بكذا أو خذته بكذا في معنى قوله بيعت واشتريت لانه يؤدي معناه
والمعنى هو المعتبر في هذه العقود (وفي القنية) رجل دفع الى بائع الحنطة
خسة دنانير ليأخذ بها منه حنطة وقال له بكم تبيعها فقال كل مائة من دينار
فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة ليأخذها فقال البائع غدا أدفعها اليك
ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري وجاء في غدا ليأخذ الحنطة وقد تغير

المصير فليس للبائع أن يضمنها منه بل عليه أن يدفعها بالسعر الاول (قال)
 رحمه الله تعالى ولهذا ينبغي بالتعاطي في النفيس والخسيس وهو الصحيح
 (وفي المنهج) انعقاد البيع تارة يكون بالقول وتارة يكون بالفعل من غير قول
 بان يكون بالا عطاء والاخذ وهذا يسمى بيع التعاطي (وفي الذخيرة) اختلف
 المشايخ وجههم الله تعالى في ان الاعطاء من المجانيين شرطا في بيع التعاطي او
 من احدهما يكفي فاشار محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ان تسليم المبيع
 يكفي (وفي المجتبى) قال بكم تبيع قفيز حنطة قال بدرهم فقال اعزله فعزله
 فبيع (وكذا) لو قال مثله للقصاب فوزنه وهو ساكت ثم امتنع من دفع
 الثمن واخذ اللحم او دفع الدراهم وامتنع القصاب من وزن اللحم اجبرهما
 القاضي عليه فثبت بهذا ان بيع التعاطي كما ثبت بتقابض البدلين ثبت
 بقبض احدهما ايهما كان على وجه الشراء (واتفق) صدر القضاة وغيره
 على ان يبيع التعاطي يبيع وان لم يوجد تسليم الثمن اهـ (واذا) اوجب احد
 المتعاقدين البيع فلا يخرب بالخيار ان شاء قبل في المجلس وان شاء رد
 وليس له ان يقبل في بعض المبيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الثمن لعدم
 رضى الآخر فترى في الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفتان معنى
 وايهما قام عن المجلس قبل القول بطل الايجاب لان القيام دليل الاعراض
 والرجوع فله ذلك على ما ذكرناه (واذا) حصل الايجاب والقبول لزم البيع
 ولا خيار لاحدهما الا من عيب او من عدم رؤية (وقال) الشافعي رحمه
 الله تعالى يثبت لكل واحد منهما خيار المجلس (و يجوز) البيع بثمن
 حال ومؤجل اذا كان الاجل معلوما (رجل) باع شيئا معينا لاخر بثمن
 مؤجل الى سنة ولم يسلم المبيع حتى انقضت السنة ثم سلم المبيع فلم يشتري
 سنة اخرى بعد تسليم المبيع (وقالا) ليس له الا السنة الماضية (ومن)
 اطلق الثمن في البيع كان على غالب فقد البلد لانه المتعارف (فان) كانت
 النقود مختلفة فالبيع فاسد الا ان يبين احدهما وهذا اذا كان السكل
 في الر واج سواء لان الجهالة مفضية الى المنازعة الا ان ترفع الجهالة
 بالبيان او يكون احدهما اغلب واروج فينثذير صرف اليه تحمرا بالجواز

(وهذا)

(وهذا) اذا كانت مختلفة في المآلية فان كانت سواء فيها كالثنائي والثلاثي
 جاز البيع اذا اطلق اسم الدراهم و بنصرف الى ما قدر به من أى نوع كان
 لانه لا منازعة ولا اختلاف في المآلية كذا في الهداية (وفي البرازي) ساومه
 ثوباً بعشرة فقال البائع بعشرين فذهب به المشتري ولم يقل شيئاً فان كان
 الثوب في يد المشتري فالبيع بعشرين وان كان في يد البائع ودفعه اليه
 فبعشرة وقيل بآخرهما كلاهما اذا مضى على العقد بعد اختلاف كلمتهما
 بنظر الى آخرهما كلاهما فيحكم بذلك (ويجوز) بيع المحبوب المنتقاة جراًفاً
 وكيلاً وبائناً ومجرباً وهولى المقدار (وهن) أبى خيفة رحمه الله ان البيع
 يفسد فيهما قال صاحب الهداية والاول اصح (وعن) أبى يوسف رحمه الله
 تعالى انه فرق بين الا ناء القابل لازيادة وغير القابل فأجاز البيع فيما
 لا يقبلها كالطشت مثلاً وأفسده فيما يقبلها كالزئيد وأجاز بوزن هذا الحجر
 لا بوزن هذه البطيخة (اشترى) أرضاً وذكروا ذلك لا ذرعها أطولاً وعرضاً
 جاز (واذا) عرف المشتري المحدث ولا المجبر ان يصح وان لم يذ كر المحدث ولم
 يعرفه المشتري جاز البيع اذا لم يقع بينهما تجاحد (وجهل) البائع بالبيع
 لا يمنع وجهه المشتري يمنع (بعثك) نصيبى من هذه الدار ولم يعلم به
 البائع وعلم به المشتري جاز اذا أقر البائع انه كما يقول المشتري وان لم يعلم
 المشتري لا يجوز عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى علم البائع أم لا ومع ذلك
 لو قبض وباع صح كالبيع الفاسد (قلت) وصاحب المتبع أوضح
 المسئلة وفصل الخلاف فيها حيث قال رجل باع نصيبه من هذه
 الدار وهو لا يعلم مقدار نصيبه والمشتري أيضاً لا يعلم ذلك فالبيع فاسد
 في رواية عن أبى خيفة رحمه الله تعالى (وروى) عنه أيضاً انه يجوز مطلقاً
 سواء علم المتبايعان ذلك أو لم يعلموا وهو قول أبى يوسف رحمه الله تعالى
 (وروى) عنه أيضاً انه يشترط علم المشتري لا غير وهو قول محمد رحمه الله
 تعالى وهو ظاهر الرواية (فان قلت) بما فائدة وضع المسئلة في الدار هل يكون
 لمجرد بيان التصور أولاً لا حراز عن المتقول اى يكون الحكم فيه خلاف
 الحكم في الدار (قلت) ما رايت فيه نقلاً صريحاً ولكن الظاهر انه لا فرق

بين الدار والمنقول (وذكر) في الفتاوى أنه إذا باع نصيباً من أشجار بغير
 إذن الشرع بك بغير أرض فإن كانت الأشجار قد بلغت أو أن قطعها فالبيع
 جائز وإن لم تبلغ لم يجز (قال) المشتري في يدي لك أرض خراب لا تساوي
 عشرة فبعض ما نبي بستان فقال بعتها ولم يعرفها البائع وهي تساوي أكثر من
 ذلك جاز (رجل) اشترى ثياباً في جراب أوز يتأفي زرق أو حنطة في جوالق
 فلم يره يجوز وله الخيار إذا رآه (وفي الذخيرة) صورة المسئلة أن يقول بعث
 منك الثوب الذي في كمي هذا وصفته كذا أو لم يذ كر الصفة أو يقول بعث
 منك هذه الحجارية المنتقبة (وأما) إذا قال بعث منك ما في كمي هذا هل
 يجوز هذا البيع أم لا لم يذ كر في المبسوط قال طائفة مشايخنا رحمه الله إطلاق
 الجواب ببدل على جوازها عندنا وبعضهم قال لا يجوز فجملة المبيع (وفي)
 المبسوط الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز حتى إذا لم يشر إليه أو إلى مكانه
 لا يجوز بالإجماع (إذا) باع شيئاً لم يره بأن ورث شيئاً فباعه قبل الرؤية لم
 البيع ولم يتخير وكان أبو حنيفة أو لا يقول له الخيار اعتباراً بغير العيب
 والشرط ثم رجع وقال لا خيار له (وفي المنبيع) وإذا اشترى شيئاً لم يره ثم قل
 لغيره اني اشتريت سلعة فذهب فانظر اليها فان كانت تصلح فارض بها واخذها
 فذهب ورضى بها ذ كر شيخ الاسلام في باب الخيار بغير شرط ان هذا
 لا يجوز (ورأيت) في موضع آخر ان هذا لا يجوز عند أبي يوسف ومحمد وأما
 عند أبي حنيفة فان قيل يجوز فله وجه وان قيل لا يجوز فله وجه (دار) بين
 اثنين باع أحدهما نصفها ينصرف الى نفسه أما لو عين نصفاً وقال بعث منك
 هذا النصف فلا يجوز (رجل) مات وترك بنتين فباع أحدهما النصفين
 نصيبهما من البنت الأخرى ان كان نصيبهما معلوماً لا يجوز (وفي) شرح
 الطحاوي ان باع نصيباً من كل شيء يجوز ما إذا عينت عيناً وباعته لا يجوز
 (وفي المحيط) رجلان يذمن - ما دار فباع أحدهما نصف بيت شائع والبيت
 معلوم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز لان شريكه يتضرر بذلك عند
 القسمة (ولو) كان بين رجلين عشرة من الغنم أو عشرة أبواب هروية مما
 تقسم باع أحدهما نصف ثوب بعينه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا جائز

(الجوالق) بالضم مفرد جده بالغ نادى معتراب وهو المرأة

(سكة) غير نافذة اجمع أهلها باعوا السكة لا يجوز وكذا لو اقسموها
 (رجل) اشترى قرية ولم يستثن منها المسجد والمقبرة فسد البيع هذا اذا كان
 المسجد معمورا فان خرب ما حوله واستغنى الناس عنه لا يفسد العقد (وفي
 الخلاصة) ولو ضم الوقف مع الملك وباعهما (أجاب) شمس الأئمة المحلواني انه
 لا يجوز كالمسجد (وقال) ركن الاسلام على السغدي يجوز في الملك ثم رجع
 شمس الأئمة الى قول ركن الاسلام (وفي القنية) رجل باع أرضا فيها مقابر
 صح البيع فيما وراء المقابر (وفي) أدب القضاء لقاضي القضاة شمس الدين
 النمر وجي باع قرية بغير استثناء المقبرة والمسجد جاز في الملك في الاصح لان
 الوقف مصون (قلت) ولانه مستثنى شرعا والله سبحانه وتعالى اعلم
 (رجل) اشترى عشرين صفقة واحدة فاذا أحدهما حر فالبيع في العبد فاسد
 سمي ثمن كل واحد منهما اولاعند أبي حنيفة رجه الله تعالى (وعندهما)
 ان لم يسم فسد وان سمي جاز في القرن (وكذا) اذا باع دين من الخمل
 فاذا أحدهما خرا وجمع بين ذبختين فاذا احدهما ميتة أو متروكة التسمية
 حمدا (وهذا) اذا قال بيعتهما وان جمع بين عبد وحر وقال بيعت أحدهما
 فقبل الاخر صح في القرن تصحيا التصرف به بخلاف المسئلة الاولى لانه جعل
 قبول العقد في الحر شرطا للعقد في العبد وهذا شرط فاسد فيفسد (وكذا)
 في قوله اعتقت أحدهما او طلق بخلاف قوله أحدهما حر لانه اخبار وهذا
 انشاء (واذا) باع عبده وعبده غيره بالف كل واحد منهما بثمان مائة ولم يجوز
 ذلك الغير جاز في عبده والله سبحانه وتعالى اعلم
 (نوع في الاوراق والاشجار والزروع والثمار) *

(رجل) اشترى اوراق التوت ان اشترى على انه يأخذها من ساعتها يجوز
 ولو اشترى مطلقا فأخذها اليوم جاز وان مضى اليوم فسد البيع
 لان ما يحدث بعد البيع يضي الساعات لا يمكن الاحتراز عنه فجعل عفوا
 وان اشترى على ان يأخذها شيئا فشيئا لا يجوز لانه يزاد فيحتاج
 المبيع بغير المبيع (وكذا) لو اشترى على أن يتركها
 على النخيل والحيلة أن يشتري الشجرة بأصلها فيأخذ الاوراق ثم

يبيع الثمر من البائع (ولو) ذهب وقت الأوراق فأراد الرجوع بالثمن
 أن اشتراها مع الاخصان وبين موضع القطع لا يرجع وهل للعالم من
 الاخصان وأوراق الثمرة يأتي في فصل المزارعة إن شاء الله تعالى
 (وفي) فتاوى قاضي خان دخل اشترى رطوبة من البقول أو قثاء أو شيئا
 ينمو ساعة فساعة لا يجوز كما لا يجوز بيع الصوف والوبر على ظهور الغنم
 إلا أن يميزها من ساعته والقياس في بيع قوائم الخراف كذلك وانما جاز
 لمكان التعامل فيه (وفي البرازي) قال الامام الفضل رحمه الله تعالى
 لا يجوز بيع القوائم أيضا بلا بيان موضع القطع (رحل) باع الحشيش الذي
 انبت به بقيقه بأن سقى الأرض لينبت فيها الحشيش يجوز (ولو) باع الزرع
 قبل أن يصير بقل لا يجوز وحده ما صار بقل بشرط القطع أو على أن يرسل
 فيه دابته يجوز لا بشرط الترك للأدراك وكذا الرطوبة والبقول (ولو)
 كان الزرع مشتركين اثنين في باع أحدهما انصيبه من غير شره يكره
 إذن إلا آخر قبل أن يدرك المحصول لا يجوز وبعد الإدراك يصح (ولو)
 باع من شره يكره مطلقا وهذا الثمر ولو باع من غير شره يكره ولم
 يفسح البيع حتى أدرك مع لزوال المانع كما إذا باع جذعا من سقف وترع
 وسلم (ولو) كان الزرع والأرض مشتركا فباع نصفها مع نصفه من الشريك
 أو أجنبي جاز وان لم يرض به الآخر وناب المشتري عن البائع (وعن) محمد
 أنه لا يجوز (وعنه) أيضا باع قصيلا أو ثمر في أول ما يطلع إن جزءه المشتري
 في الحال فالعصر على البائع وإن تركه باذن البائع وجزءه بعد الإدراك فعلى
 المشتري (وهند) أبي يوسف عشرها بقدر الطلع والبقل على البائع والزائد
 على المشتري (وفي التجريد) بيع الثمرة والزرع الموجود قبل كونه زرعاً
 منتفعا به جائز لا بشرط الترك وبه يفسد وإن تناهى العظم فبشرط الترك
 لا يفسد عند محمد وهو الاستقصان خلافا لما وان اشترى مطلقا وترك
 أن تناهى عظمهما أو لم ينته له كمنه باذن البائع طاب له وإن لم ينته والترك
 بلاذن تصدق بما زاد (ولو) أخرجت الثمرة ثمرة أخرى قبل جذع الأولى
 فهي للبائع وإن جسد البائع طاب له وإن اختلط بالموجود حتى لم يعرف

ان كان قبل التخلية فسد وان كان بعدها اشترى كوا القبول في المذار
قول المشتري (وان) اشترى ثمرة بذا صلاح بعضها وصلاح الباقي متقارب
ونشرط الترك جاز عند محمد رحمه الله تعالى وان كان يتأخر ادراك الباقي
كثير لا يجوز فيما لم يدرك وجاز في المدرك (والبطنج) والباذنجان يجوز
بيع مافيه ولا ما لم يظهر (ولو) باع الاصول بمافيه امن الثمار جاز في الكل
(وذكر) شمس الاثمة رجل اشترى ثمارا للكرم وقد خرج بعضها قال
الكرخي رحمه الله لا يجوز وهو ظاهر المذهب (وقال) ابن الفضل وجدت
عن محمد ان يبيع الورد جاز لا يجوز ومعلوم ان الوردية لاحق (واقفي) الحلواني
في الباذنجان والبطنج والثمار وغيرها بالجواز وجعل الموجود اموالا
السرخسي الى قول الكرخي (وان) استأجر الاشجار ابتكر عليها الثمار
لا يجوز اذ كان له لو ترك بناء على الاجارة تطيب له الزيادة ولا يجب له الاجر (ولو)
اشترى قصيلا واستأجر الارض وترك القصيل لا تطيب له الزيادة لان اجارة
الارض متعارف وان بين المدة تصح واستأجر الاشجار ولم يتعارف فلا يصح
وان بين المدة فاعتبر بمجرد الاذن وطاب له ولم يجب اجر المثل لعدم الاجارة
راسا (والحمية) ان يقول المشتري للبائع جعلت لك جزا من ألف جز من
هذه الثمرة على أن تعمل فيها بالمساقاة وانما يحتاج الى الايفاء قبل التناهي
وحينئذ تجوز المساقاة (وبيع) نصف الثمار مشا ما قبل بدو الصلاح
من شريكه جائز لمن غيره كبيع نصف الزرع من شريكه (واقفي)
المعزدي بأنه لا يجوز من شريكه ولا غيره ايضا (وبيع) التبن قبل الكدس
لا يجوز ولا نه معدوم وبيع الكدس قبل التذرية يجوز (ولو) باع رجل غناب
كرمه وهو حصرم جاز لانه مال مقدور التسليم (اشترى) قصيلا ولم يقبضه
حتى صار جابلا يبيع عند الامام (وقالا) لا يطل (وشراء) قصيل
المخنطة بالمخنطة كيلا وجزا فيجوز ان هذا يبيع الحشيش بالمخنطة فيصح
كيفية ما كان (بايع) أرضا فيها زرع لا يدخل الزرع بنت ام لا (وفي)
التجنيس) الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض بنت ام لم يثبت
وهو الصواب (وكذا) لو باع شجرة عليه ثمر لا قيمة له يدخل في بيع الشجر

الاشجار من وزن ثقل ما يجمع من الطعام في البدر وبه ضرب انه

لأن بيعه منفردا لا يجوز (واقفي) أبو بكر الاسكافي وأبو نصر الفقيه
 بأن البذر ان كان قد فسد في الأرض أو ثبت لكنه بهال لا قيمة له يكون
 للشئى لانه لا يجوز بيعه بانفراده فصار جزأ من الأرض وان لم يفسد
 في الأرض أو ثبت وصار بهال له قيمة يكون للبائع (واقفي) أبو القاسم
 بأنه للبائع في الأحوال كلها وبه نأخذ (واختار) في الصغرى دخول التمر
 والزرع اذا لم يكن لها قيمة في بيع الأرض بلا ذكر وكذا الشجر مشمرا كان
 أو غير مشمرو لا يدخل التمر في بيع الشجر بلا ذكر وان كان موخودا وقت
 البيع وكذا قوائم الخلاف على ما عليه الفتوى (وفي المتن) اذن له في زراعة
 أرضه فله ان يخرجها بعد الزراعة ليس له ذلك (ولو) كان له فيها زرع
 فباع الزرع لا الأرض ترك الزرع على البائع باجر المثل الى المصايد ولو كان
 في الزرع ملا يتفع به كالتين الذي ينبغي أن يستثنى فيجوز البيع (وقال)
 السيد الامام أبو القاسم ينبغي أن يجوز البيع بشرط التبرك الى الادراك
 لانه يتفع به في المسائل كلها والجش وان كان لا على تقدير التبرك ينبغي
 أن لا يجوز (وقال) شمس الأئمة في شراء ثمرة بستان ظهر بعضها الاصح
 عندى عدم جواز البيع لانه لا ضرورة اليه لانه كان شراء الاصول فيكون
 المتولد على ملكه وان كان لا يستحق به نفس المبيع فان المشتري يشتري
 الموجود ببعض الثمن ويؤخر العقد في الباقي او يشتري الموجود بكل الثمن
 ويحصل المقصود بهذا فلا حاجة الى بيع المعلوم (وعن) عبد الكريم بن محمد
 رجل اشترى انواع الثمار في بستان ادرك البعض ولم يدرك البعض وليس
 لها قيمة اذا كان الاكثر له قيمة يجوز لان الاقل يتبع الاكثر وما ليس له قيمة
 كالخوخ والمان والتين فيشتري المتقوم بكل الثمن ويبيع له البائع الباقي
 فيتناوله بالاباحة اه (وفي المتن) بيع الثمار كالمصرم والتفاح ونحوه
 قبل الادراك يجوز ونحو الخوخ والكمثرى لا يجوز قبل الادراك الا اذا
 ادرك بعضها فيجوز فيما ادرك وما لم يدرك على ذلك الثمر فلا (ويبيع) ورق
 التوت قبل ان يخرج لا يجوز ولكن ان باع الاغصان ليقطعها ثم اذن له في
 التبرك حتى يخرج الورق جاز وكان الورق تبعا وقدم جنسه (باع) دارا بعيدة

وقال

وقال سلمته اليك وقال المشتري قبضتها لا يكون قبضا وان كانت قريبة
فقبض لان التخلية اقيمت مقام القبض عند التمكن وبه قال الحلواني (قلت)
والناس عن هذا غافلون فانهم يشترون الضيعة في السواد ويقررون
بالقبض وذلك مما لا يصح به القبض وان كان يقر به يصير قابضا (وفي
المهبط) يصير قابضا بالتخلية والاذن وان بعد المعقود عليها (وفي النوادر)
اشترى عقارا فقال البائع سلمته اليك وقال المشتري قبلت والعقار غائب
عن حضرتهما كان قبضا في قول الامام (وقالا) ان كان يقدر على اعلانه
ودخوله فقبض والا (ولو) اشترى بقررة في السرح فقال له البائع اذهب
فاقبضها فان كان بحيث يمكنه الاشارة بكون قبضا وكذا اذا باع خلافا في دن
في منزل البائع وخلى بينه وبين مشتريه فتم عليه المشتري فهو قبض على
ما عليه الفتوى كن اشترى طعاما وقال للبائع كاه في غراتك فكال فيها
صار قابضا خلافا لمحمد (تسلم) مفتاح الدار ولم يذهب الى الدار فان كان
يتيسر له الفتح بلا كلفة فقبض وان كان لا يتيسر له الفتح بلا اعانة لا يكون
قبضا (اشترى) بقررة مريضة وخلافتا في منزل البائع قائلا ان هلك
فهي وماتت فن البائع لعدم القبض (وكذا) لو قال للبائع سقه الى منزلك
فأذهب فاتسلاهما فله هلكة حال سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فالقول
قول المشتري (ولو) كان المشتري اشترى عبدا أو أمة وقال امش معي فتخطى
معه فهو قبض (وقول) البائع له خذ فخلية اذا كان يصل الى اخذه فهو
قبض وان كان لا يصل الى اخذه فلا قبض (نقد) المشتري بعض الثمن ثم قال
للبائع تركته عندك رهنا لباقي الثمن أو ودعة لا يكون قبضا (قال)
المشتري للعبد اعمل كذا أو قال للبائع مره أن يعمل كذا فعمل فعطب
العبد هلك على المشتري لانه قبض (ولو) قال المشتري للبائع
لا اصدقك على المبيع فسلمه الى فلان بمسكه حتى ادفع لك الثمن ففعل البائع
وهلك عند فلان لمالك على البائع لان الامساك كان لاجله وهلاك المبيع
قبل قبضه عند البائع على البائع ويلزمه رد عين الثمن المقبوض وبعد الاقالة
يلزمه رد مثل الثمن المقبوض (وفي فتاوى) سمرقند عن بعض المشايخ

سليم بن يحيى كرم الله وجهه في الرقي

ان ما يملك من العقار قبل قبضه محسوب على المشتري وعامة المشايخ
 على انه على البائع (اذا) اشترى دارا لا يبيع البائع على اعطاء المالك ولا على
 الخروج الى الشهود فان كتب المشتري المالك وأتى بالشهود يجبر على الاشهاد
 وان ابي رفع الى القاضي (وكذا) لا يجبر الزوج على ذلك المهر وكذا لا يجبر
 على دفع المالك القديم ولكن يؤمر البائع باحضار المالك القديم حتى ينعى
 منه المشتري ثم يفتى وتكون في يده للاحتياج (وأجرة) ناقد الثمن على البائع
 ان زعم المشتري جودة الثمن والصحح انه على المشتري مطلقا وعليه الفتوى
 (وفي الفتاوى) قال المشتري الثمن جيد فالقول له وان زعم البائع خلافه
 فلا تقاد عليه والوزن على المشتري (اشترى) حنطة مكيلة فالكيل والصب
 في دعاه المشتري على البائع في المختار (وجعل) في المتقى اخراج الطعام
 من السفن على المشتري

«(نوع في العيب والرد به وما يتصل بذلك)»

الزوج والزوجة عيب العبد والامة (وحده) سارقا او كافرا او مختشا في
 الردى ومن الافعال رده (أما) الذي له رعد وتقوليس في صوته لين وتكسر في
 مشيه ان قل لا وان كثرت (والزنا) عيب فيها وفيه ان كان مرة أو مرتين لا وان
 تكرر ردة ويشترط المعاودة عند المشتري في كل العيوب الا في الزنا وفي الجنون
 أيضا عند أبي يوسف (والدين) في الجارية والعبد عيب الا ان يقضى البائع
 أو يبرئ العقيم (والاباق) مما دون مدة السفر والمعرفة مما دون النصاب
 عيب (وهل) يشترط في الاباق الخرج من البلدة قيل يشترط وقيل لا
 (وسرقة) النقد مطلقا عيب (وسرقة) الماء كقول لا كل من المولى لا ومن
 غيره لا لا كل بل للبيع عيب سواء كان من المولى أو من غيره (باع)
 بالبراءة من كل عيب أو حق صح عندنا ودخل فيه الحادث بعد البيع
 قبيل القبض عند أبي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وبالبراءة من كل
 عيب به لا يدخل الحادث اجماعا (وظهور) العيب شرط الخصومة وظهوره
 طريقا أما بالمشاهدة كالأصبع الزائدة أو قول الاطباء المحذوق كسوء
 في الباطن أو بقول النساء أو بالخبر (فان) كان بالمشاهدة صحت خصومة

المشتري في العيب فان كان قبل القبض له الرد وفسخ العقد بمجرد
 قوله رددت بلا رضا وقضاء (وفي) أدب القاضي الذي يرجع
 فيه الى الأطباء لا يثبت في حق توجه الخصومة ما لم يتفق عدلان
 بخلاف ما لا يطالع عليه الرجال حيث يثبت بقول المرأة واحدة في حق
 الخصومة لا في حق الرد (وفي) الزيادة عدم البكارة لا يثبت الا بقول البائع
 لانه اما ان يقر بالوطء وانه يمنع الرد أو يقول النساء وانه لا يكون هبة في حق
 الردوان كان يعلم بقول النساء فالواحدة تكفي والثنتان أحوط فان اخبرت
 بعدم العيب فلا خصومة لان وجوده شرط توجه الخصومة (ويرجع) في
 الداء الى الأطباء وفي الحمل الى النساء وفي دعوى الحمل انما يصدق في رواية
 اذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر فان كان أقل لا وفي رواية تسمع
 دعوى الحمل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس (وسيلان) الدمع
 من عين العبد والحجارة عيب (والخبال) على شفة الحجارية عيب
 (اشترها) على أنها بكر فعلم بالوطء عدم البكارة فليس علم نزع من ساعته
 من غير لبث رد وان لبث بعد العلم لا (وفي المنبيع) كثرة الاكمل
 في الجواهر عيب خلافا للشافعي رحمه الله تعالى (رجل) اشترى طعاما
 فأكل بعضه ثم وجد به عيبا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرد ما بق منه
 ولا يرجع بالنقصان فيما كل وأبو يوسف ومحمد اتفقا على انتفاع رجوع
 المشتري بالنقصان في قدر ما كاه وانما اختلفا فيما بينهما في الباقي فقال
 ابو يوسف يرد الباقي ان رضى البائع به والارجع عليه بنقصانه ايضا وقال
 محمد للمشتري ان يرد الباقي على البائع رضى بذلك أو لم يرض وقال بعض العلماء
 يرد الباقي وان لم يرض البائع في الكل دون البعض فيتعوق على رضاه
 (هذا) في كل البعض أما لو باع البعض ففيه روايتان عنهما في رواية
 لا يرجع بشئ ولا يرد كما هو قول أبي حنيفة وفي رواية يرد ما بقي (وفي)
 فتاوى البخاري لو أكل بعضه يرجع بتقصان عيبه ويرد ما بقي عليه وبه
 يفتي (ولو) أطعم ابنه لاصغيره أو الكبير أو امرأته أو مكاتبه أو ضيفه
 لا يرجع بشئ ولو أطعم عبده أو مديرا أو أم ولده يرجع لان ملكه باقي

(رجل) اشترى دقية قانغيز بعضه وظهر انه مرتد فبقي ورجع بتقصان ما خبز
وهو المختار (ولو) كان سمنا ذائبا فاكله ثم اقر البائع انه كان وقعت
فيه فأرد رجوع بالتقصان عندهما وبه يفتى (وفي الكفاية) كل تصرف
يسقط خياره يسقط خيار العيب اذا وجد في ملكه بعد العلم بالعيب ولا رد
ولا ارض لانه كالرضاء به (اشترى) عبدين في صفقة واحدة فوجد
أحدهما عيبا قبل القبض لا يرده وحده عند علمائنا الثلاثة بل يردهما معا
أو يقبضهما معا (وقال) زفر له أن مرد العيب خاصة لقيام العيب به خاصة
وصار كما اذا وجد العيب بأحدهما بعد القبض (اشترى) مكبلا
أو موزنا فوجد بعد القبض عيبا ببعضه رده كله أو اخذه كله لان المكبل
اذا كان من جنس واحد فهو كشيء واحد لا اتحاد اسمه كالبر ونحوه (وقيل)
هذا اذا كان في وعاء واحد فان كان في وعاءين فهو بمنزلة عبدين يرده
الوعاء الذي وجد فيه العيب دون الآخر (وفي المنبيع) رجل اشترى
جارية ثيبا فوطئها ثم وجد بها عيبا قديما لا يردها بالعيب لكن له الرجوع
على البائع بالتقصان (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى وطه الثيب
لا يمنع الرد بالعيب (وفي البرازي) لو خاض البائع في العيب ثم ترك
المقصومة زمانا وزعم ان التبرك كان لينظر هل هو عيب ام لا له الرد (وطه)
الثيب يمنع الرد بالعيب والرجوع بالتقص وكذا التقييل والمنس شهوة
لانه دليل الرضا به سواء كان قبل العلم بالعيب او بعده (والاستخدام) مرة
لا يكون رضاء الا اذا اكرهه على الخدمة لانه مختص بالملك ولم يجعله
السرخصي دليل الرضا مطلقا (ولزادة) المتصلة لا تمنع الرد مطلقا اجابا
وهل تمنع الاسترداد على قول محمد لا وعلى قولهما نعم (وفي) فتاوى الولوالجي
رجل اشترى غلاما فوجد به غير محنتون فان كان صغيرا ليس له ان يرده
لانه ليس بعيب وان كان بالغاً فالمسئلة على وجهين ان كان مولدا لله ان
يرده بالعيب لانه عيب وان كان جلبا لا يرده لانه ليس بعيب (اشترى)
عبدا على انه غرق فاذا هو خصى كان له ان يرده لانه وجد به عيبا ولو كان
على العكس لا يرده لانه شرط العيب فوجده سليما (رجل) اشترى

برذونا وخسائه بعد القبض وذلك لا ينقصه ثم وجد به عيبا فله ان يردّه
لأن ذلك ليس بعيب (رجل) اشترى دهنًا في اناء مسدود الراس
فقصه بعد ايام فوجد فيه فأرة ميتة فزعم المشتري كونهما فيه وقت
البيع والبائع يدعى حدوث الوقوع فالقول للبائع لانه ينكر وجود
العيب (اختلغا) في الطورع والا كراه فالقول لمن يدعى الجواز ولو اقاما بينة
فان يدعى المـكـره وعليه الفتوى (ولو) ادعى أحدهما صحة
العقد والاخر بطلانه بأن ادعى البيع بالميتة فالقول لمن يدعى البطلان
لانه ينكر العقد لان البيع بالميتة باطل كذا ذكره البرزقي في كتاب
البيع (قلت) وذكر بعد ذلك في اواخر كتاب الاجارة ما يخالف
ذلك فانه قال اذا اختلفا في مقدار الاجر فالقول للدافع (ادعى) المتأجر
انه استأجر الارض فارقة وادعى الاخر انه أجرها وهي مشغولة بزراعة
يحكم على ذلك بحكم الحال (وقال) الفضلي القول قول المؤاجر مطلقا بخلاف
المتبايعين (واذا) ادعى أحدهما فساد العقد والاخر جوازه فالقول
للمدعى الصحة وهنا القول للمؤاجر لانه ينكر العقد اهـ (رجل) اشترى
دهنًا في قارورة فنظرفي القارورة ولم يصب على راحته يعني على كفه
أو أصبعه منه شيئا فهذا ليس برؤية عند أبي حنيفة (وعند) محمد فيه
روايتان (ولو) اشترى ناجة مسك فأخرج المسك منها ليس له ان يردّه
بختيار الرؤية ولا بختيار العيب لان الإخراج يدخل عليه عيبا ظاهرا حتى
للم يدخلها كان له أن يردّه بختيار العيب والرؤية جميعا (وعن) الامام
أبي الليث لا يحمل للرجل أن يشتغل بالبيع والشراء ما لم يحفظ كتاب
اليبوع (وقيل) لمجد ألا تصنف كتابا في الزهد قال حسبكم كتاب
اليبوع وعلى كل تاجر محتاط لدينه ان يستعجب فقها ديننا
يشاوره في معاملاته فان ملاك الامر والدين المأكل والملبس قال الله تعالى
في كتابه العزيز كما ومن الطيبات واعلموا صالحا والله سبحانه وتعالى أعلم

• (نوع في الاستبراء) •

(قال) صاحب المنبع اعلم ان الاستبراء نوعان نوع هو مندوب اليه ونوع

هو واجب (أما) المندوب اليه فهو استبراء البائع اذا وطئ جاريته
وأراد بيعها او يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه عند طاعة العلماء
رحمهم الله تعالى (وقال) مالك استبراء البائع جاريته واجب (رجل) رأى
امراة تزني ثم تزوجها له ان يطأها من غير استبراء (وقال) محمد اوجب الى
ان لا يطأها حتى يستبرئها ويعلم فراغ رحمها (واما) الاستبراء الواجب
فكل من ملك جارية يبيع او هبة او صدقة او قسمة او صلح من دم
محمد او خلع او كتابة على جارية او اعتق عبدا على جارية فانه يجب الاستبراء
في هذه المواضع بمحضة بكر اكانت الجارية أو نبلا ملكها من صغير
أو كبير أو عني (وفي النزاري) انها لو كانت بكرا أو احاط علم المشتري
بأنها لم توطأ الا يلزمه الاستبراء عند أبي يوسف (وكذا) لو وهب لابنه
الصغير جارية ومكثت في ملكه مدة ثم استبرأها الأب لنفسه بالقيمة
لا يلزم عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة يلزم (ولو) حاضت قبل القبض
عند البائع ثم قبضها المشتري يلزم خلاف أبي يوسف (وقدر) بمحضة
في ذوات الاقراء وبشهر في حق الايسة والصغيرة وبوضع الحمل
في حق الحامل (وقدر) الثاني يعني أبي يوسف في تمتدة الظهر بثلاثة
أشهر وهو رواية عن الامام رحمه الله تعالى (وعن) الامام في أخرى
باكثر مدة الحمل (وفي) رواية عن محمد بن قيس قدر عدة الوفاة في حق
الحرمة (وفي أخرى) قدرها في حق الامة والعمل اليوم على الاخرى
او على الاخير (ويحرم) الوطء والدواحي (وعن) محمد انه لا يحرم
الدواحي في المسيية كذا في القنية (وفي فتاوى) قاضي خان اختلاف
فمن أنكر وجوب الاستبراء لم يكفر قيل يكفر لانه أنكر اجماع
المسلمين (وقال) طاعة المشايخ لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى او ما ملكت
أيماكم بقضى اباحة الوطء مطلقا وعرف وجوب الاستبراء بالخبر فلا
يكفر بمحايد (وفي) الظهيرية في كتاب الحيل اذا تزوجها المشتري
عبدا له قبل أن يقبضها ثم قبضها ثم طلقها العبد قبل أن يدخل بها وقبل
أن يبيض فلهمشتري أن يطأها من غير استبراء قال شمس الائمة وهذا

صحح وتزوجها بآياها قبل القبض صحح كالاتفاق اه (وفي الولو المحمي)
 رجل اشترى جارية واحتال في اسقاط الاستبراء ان كان البائع وطئها
 ثم باعها قبل أن يقبض لايجل للشترى أن يحتال للاسقاط (لقوله)
 صلى الله عليه وسلم لايجل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر أن يجتمعا
 على امرأة واحدة في طهر واحد (وان) باعها البائع بعد أن حاضت
 عندة وطهرت ولم يقربها في ذلك الطهر يصل له أن يحتال للاسقاط
 لانعدام هذا النهي (ثم) الحيسة أن يتزوجها المشتري قبل الشراء
 ان لم يكن عنده امرأة حرة أو تزوجها البائع غيره ثم يشتريها بعد ذلك
 وان كان عنده امرأة أخرى حرة تزوجها البائع غيره ثم يشتريها هو بعد ذلك
 ويقبضها ثم يطلقها الزوج أو يشتريها أولا ثم يزوجهام رجل قبل
 أن يقبضها ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج (وان) خاف البائع أن يتزوجها
 المشتري ولا يشتريها ولا يطلقها فالحيسة أن يقول البائع تزوجتها منك
 على أن أمرها يسمى في التوليةتين اطلقها متى شئت أو يقول زوجها
 منك على أنك ان لم تشتريها مني اليوم بكذا فهي طالق فتنين فقبل المشتري
 النكاح على ذلك (وكذلك) الحيسة اذا خيف على الحمل وقدم
 في فصل الطلاق فانظره ثمة (رجل) باع أقواما ثم مات وله عليهم ديون
 ولا وارث له معروف فأخذ السلطان ديونه ثم ظهر وارثه لا يبرأ الغرماء
 وعليهم أن يؤدوا اليه ثانيا لانه تبين أنه ليس السلطان ولاية الاخذ
 (صاحب) الدين اذا طفر بالدنانير وحقه في الدراهم كان له أن يعتيده
 ويأخذ الدنانير لان الدراهم والدنانير جعلوا كشي واحد في حق البياعات
 ولهذا لو استبدل الذهب بالفضة في خلال الحول لا ينقطع حكم الحول
 كما لو استبدل الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة اه والله أعلم
 (الفصل الثامن عشر في الاجارة) *

اعلم ان الاجارة قد شهد مجوازه الكتاب والسنة والاجماع (اقا)
 الكتاب فقوله تعالى فان تؤمن أجورهم وقوله تعالى لو شئت لاتخذت
 عليه أجرا وقوله تعالى في قصة موسى عليه الصلاة والسلام على أن تأجرني

فماني حج وشريعة من قبلنا لازمة علينا اذا قص الله ورسوله صلى الله
 عليه وسلم من غير انكار ما لم يقد دليل على انتساخه (وأما) السنة
 فقوله عليه الصلاة والسلام اعطوا الاجير أجره قبل أن يحفر عرقه
 ومن استأجر أجيرا فليعلمه أجره (وأما) الاجماع فقد انعقد كل عصر
 وكل مصر على صحتها الا ما حكى عن عبد الرحمن الأعمش أنه قال لا يجوز
 ذلك لانه غير بعني بعقد على منافع لم يتحقق وهذا لان القياس بأبي
 جوازها لان العقد يدرك على المعلوم وهي المنفعة التي توجد في مدة الاجارة
 والمعلوم ليس بمجمل للعقد لانه ليس بشئ وهذا كله وجه القياس
 والقياس وان كان بأبي جوازها لكن القياس في مقابلة النص والاجماع
 لا يثبت بجوازها عملا بالكتاب والسنة والاجماع لم حاجة
 الناس اليها فالفقير محتاج الى مال الغني والغني محتاج الى عمل الفقير
 وحاجة الناس أصل في تبرع العقود فشرعت لترفع الحاجة (ثم)
 الاجارة لها أركان وشروط (أما) أركانها فالإيجاب والقبول وذلك
 باللفظ دالة عليهما وهو لفظ الاجارة والاستئجار والاكرام
 والاكتراء (وتنعقد) بلفظ الماضي ولا تنعقد بلفظين يعبر باحدهما
 من المستقبل فهو أن يقول آجرني فيقول الآخر آجرتك ولو قال آجرتك
 هذه الدار شهرا بكذا أو قال كل شهر بكذا أو هذا الشهر بكذا تنعقد
 (وفي التهمة) تنعقد الاجارة باللفظ الا عارة ولا تنعقد الا عارة بلفظ الاجارة
 حتى لو قال آجرتك هذه الدار بغير عوض لا تكون اطاراة (وفي القنية)
 قال لا آجر هذه الدار بدينار في كل سنة هل رضيته فقال نعم ودفع اليه
 المفتاح فهو اجارة (وفي البرزلي) الاجارة الطويلة لا تنعقد بالتعاطي
 لان الاجرة فيها غير معلومة لانها تكون في كل سنة دافعا أو اقلا أو أكثر
 (واسخرج) الاجارة الطويلة الامام محمد بن الفضل البخاري فقبلها البعض
 لا البعض (وهي) على وجهين (الاول) ان يؤجر الارض أو الكرم وفيها
 نذر فيبيع الاشجار أو الزرع باصولها من أراد الاجارة بشئ معلوم ويسلم
 ثم يؤجر الارض منه مدة معلومة ثلاث سنين أو أكثر غير ثلاثة أيام من كل

قوله من غير انكار ما لم يقد دليل على انتساخه

سنة أو نصفها بما لم يعلم هل أن يكون أجرة كل سنة من السفين سوى
 الايام المستشفة كذا وبقية مال الاجارة يجعل بمقابلة السنة الاخيرة ولكل
 منهما ولاية الفسخ في مدة الخيار (والثاني) أن يدفع الاشجار والزرع
 القائمة على الارض معاملة الى الذي يريد الاجارة على أن يكون الخيار ج
 على مائة منهم للدافع والباقي للعامل ثم يوكل العامل في صرف قسطه الى
 ما يريد ثم يثبته اجرمته الارض مدة معلومة على الوجه الذي ذكرناه من غير أن
 يكون أحد العقدين شرطاً في الآخر (وبعض) أئمة بخاراً أنكروا الأول
 وقالوا يبيع الانهار والزرع ويبيع التينة لا يبيع رغبة حتى لا يملك المستأجر
 قطع الاشجار وعند فسخ الاجارة يفسخ البيع ولا يفسخ والتينة لا تزال ملك
 البائع وان قبض المبيع ولم يبق على ملكه لم تصح اجارة الارض (وبعض)
 جوزه وقال انه يبيع رغبة لانهما قصد اياه حصة الاجارة ولا طريق اليه الا به
 ولا ينافي عدم جواز القطع مع كونها ملكاً كما لو هو ان لا يملك الراهن قطع
 الاشجار (وقيل) ان باع الزرع والشجر بثمن المثل فيبيع رغبة والا لا وهذا
 لا يصح فان الانسان قديده يخالعه عند الحاجة بثمن قليل (رجل) قال
 لا تجزعت منك عبدي بمنافع دارك هذه سنة وقبل فهو اجارة والاجارة
 تجب بالتمكن من استيفاء المنفعة حتى ان من استأجر داراً مدة معلومة
 وعطلها مع التمكن من الانتفاع يجب الاجر وان لم يتمكن بان منعه المالك
 أو الاجنبي لا يجب (وفي المنع) اذا غصب الدار غاصب من يد المستأجر
 سقط الاجر لغوات التمكن انه والفعل المستلزم للكنة ولا مكنة مع الغصب
 (قال) صاحب الكافي وهل يفسخ العقد ذكر الفضلي والقاضي فخر الدين
 في الفتاوى انه لا تنتقض الاجارة وان سقط الاجر مادامت في يد
 الغاصب (وفي الهداية) ان العقد يفسخ وان وجد الغصب في بعض المدة
 سقط من الاجر بقدره لان السقوط بقدر المسقط انتهى (ثم) اعلام المنفعة
 بطرق ثلاثة (اما) بيان المدة كما تستجير الدار للسكنى والارض للزراعة
 فيصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت طويلة أو قصيرة لان النافع
 تجددت شيئاً فشيئاً فيمقدارها يصير معلوماً ببيان المدة اذا كانت المنفعة

لا تتفاوت الا في الاوقات فان المدد لا تزيد على ثلاث سنين في الصحيح كما تقدم
 في فصل الوقف (واما) الاقطاع فهل قال أحد من العلماء بجواز اجارته ام لا
 (قلت) وقد وقفت على عدة مصنفات في ذلك لبعض علمائنا المتأخرين رضوان
 الله تعالى عليهم أجمعين منهم شيخ الاسلام برهان الدين ابراهيم بن عبدالحق
 وسيدنا الشيخ الامام العلامة شمس الدين القونوي وشيخنا شيخ الاسلام
 والمسلمين سعد الدين الدبري والشيخ العلامة المحافظ زين الدين قاسم
 ابن قطلوبغا الجمالي متفق عليه بحجته فاستفدنا منها فوائد عدة (منها) القول
 بجواز اجارة الاقطاع وقد أطنبوا الكلام في ذلك وسلكوا فيه احسن
 المسالك وقد مثل شيخنا شيخ الاسلام سعد الدين الدبري المشار اليه فيمن
 أجزأ قطاعه سنين ثم أخرج الامام الاعظم الاقطاع عنه لغيره قبل مضي
 المدد فقال نعم يجوز للجندي ان يؤجر اقطاعه حيث كان يتضمن اقطاعه
 ملك المنفعة والتصرف فيه في العرف العام بما راه وليس هذا نظير المستعير
 وتكون الاجارة من المقطع صحيحة لازمة حيث كانت مشتملة على شروطها
 شرطا ولا ينفسخ بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه في
 ذلك وتبقى بالمسمى الذي وجد فيه شرط الزوم ويشهد لذلك قواعد علمائنا
 رضي الله عنهم والحالة هذه والله أعلم (وصورة) السؤال الذي سئل عنه
 شيخ الاسلام برهان الدين بن عبدالحق سألهم قوم عن اجارة الجندي
 ما اقطعه الامام له من المزارع والقرى والعقارات هل يصح ايجار ذلك
 ويكون عقد الاجارة فيه صحيحا لازما اذا مسمى فيه ما يتوقف فيه صحة
 الاجارة على التسمية أو غير صحيح ولا لازم وكذلك عقد المساقاة الصادر فيه
 وطلبوا بيان الحكم في ذلك على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل الحكم
 في هذه المسئلة منصوص عليه عندهم أولا وذكروا ان الضرورة داعية الى
 معرفة الجواب في ذلك تنصيصا او قياسا على نظيرها من اصول المسائل
 (فقال) اما تنصيص الاصحاب على الحكم في ذلك فلم أقف عليه بعد
 ما طلبته مدة ولم أعلم لهم في عينها نصا يمحواز ولا بضده ولكن قياس قولهم
 في نظيرها يقتضي القول بجوازها ولزومها (اما) النظر الاول فقد نص

أصحابنا على أن من صوِّح على خدمة عبد سنة كان للمصالح أن يؤجره ومعلوم
أن المصالح انما ملك المنفعة دون الرقبة في مقابلة ما صوِّح عليه من حقه الذي
يدعيه وإن كان المصالح ينكر ذلك ويرغم أنه لا حق له بالمنفعة المملوكة
بالصلح ما سكت بمقابلة عوض في زعم المدعي وبغير مقابلة عوض في زعم
المدعي عليه فكان فيه شائبة للعوضيَّة فصارت المنفعة المصالح عليها مالا
نظر إلى زعم أحدهما وهو المدعي وغيره ما نظر إلى زعم المدعي عليه بعقد
الاجارة فوجب جواز مثله في الاقطاع وذلك لان منافع الاقطاع ملكها المجدد
لاحتباسهم أنفسهم واستعدادهم ليعرض للمسلمين من المصالح يندبهم
الامام للقيام بها من قتال أعداء الاسلام وردع المفسدين وقمع الخارجين
وصون الاموال والانفس عن التعرض اليها بغير حق فرقبة الاقطاع باقية
على ملك كيد المال ومنافعه مملوكة لهم عوضا عما حبسوا أنفسهم له
فلكوا تملكها بعقد الاجارة بل أولى فان المجوز تملك المنافع المملوكة
بعقد الاجارة من حيث هي كونها ملكك بعوض وملك المنفعة في مسئلة
الصلح بعوض انما هو في زعم المملك لا في زعم المملك اما في مسئلة الاقطاع
فالمنافع ملكك بعوض في زعم المملك وهو الامام وفي زعم المملك وهم
الاجناد فيكون معنى العوض في تملكها كدفع كان تملكها بعقد الاجارة
أقوى في المجواز (واما) النظر الثاني وهو أن المستأجر يملك اجارة
ما استأجره وإن كان لا يملك منه الا المنفعة فقط دون الرقبة لا يمكن لما
ملكها بعوض ملك ان يملكها بعوض أيضا وهو الأجرة فكذلك
ما أقطعه المجدد لملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداد ما أعد له
كان مالا كالمنفعة بعوض فملك تملكها بعوض وهو عقد الاجارة أيضا
(واما) النظر الثالث فهو ما ذكره صاحب المحيط فيما اذا وقف
وقفا على ان غايته لفلان كان على الصحيح لفلان أن يؤجره وذلك لان المستحق
له غلة الوقف والغلة مال فيصح اجارة الاقطاع قياسا عليه (واما) النظر
الرابع فالعبد المأذون له في التجارة يملك أن يؤجره من مال التجارة ما يجوز له
فيه عقد الاجارة فوجب أن يجوز مثل ذلك في الاقطاع من المجدد

(وأما) النظر الخامس فأم الولد يجوز للسيد أن يزوجها مع أنه لا يملك
منها سوى منفعتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (قال) القدوري رحمه الله
على في باب ما يحرّم بيعه في غضب أم الولد وأما أم الولد فلا تصح عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالغصب لأن المولى لا يملك منها إلا المنفعة لا ترى
أنها لا تسمى بعد الموت لورثته ولا للفرعاء وغصب المنفعة لا يتعلق به ضمان
فإذا كان المولى يملك إيجارها وهو لا يملك رقبته وانما يملك منفعتها واجب
أن يكون كذلك المقطع لأنه لا يملك الرقبة وانما يملك المنفعة فقط (وأما)
النظر السادس فهو أنما أقطع الجندى من القرى والمزارع في الممالك
الاسلامية لينتفع بها ولا يمكن ذلك إلا بالكراب والزراعة وغير ذلك من
الكاف ومباشرة أعمال الفلاحة من سقى ما يسقى وحصاده ودياسه وما أشبه
ذلك من الأمور التي يتوقف استغلال تلك الأراضي عليها وذلك لا يحصل إلا
بالمزراعة أو بالإجارة لمن يقوم بهذه الأعمال فإن الجند لو أمروا بذلك لصاروا
فلاحين وتعطل المعنى المطلوب منهم من الاستعداد للقيام بما أعتدوا له من
مصالح المسلمين ومنعهم من الاستعداد للقيام لردع الأعداء عنهم (والأصل)
في الاقطاع من الإمام أنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقطع
وعن الهباب رضي الله تعالى عنهم أنهم أقطعوا قال أنس بن مالك رضي
الله عنه دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصار ليقطع لهم بالبحرين الحديث
(وعن) عاقبة بن وائل الحضرمي يحدث عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم
أقطعه أرضاً أعلم أنه قال لا بخصر موت (وعن) ابن عمر رضي الله تعالى
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير فأجرى فرسه حتى قام ثم رمى
سوطه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوه حيث بلغ السوط وغير ذلك
من الأحاديث والآثار التي يطول ذكرها هذا ما دللت عليه مسائل أصحابنا
(وأما) غير علمائنا فذكر ابن أبي موسى الماشع في رهوس المسائل
ما يدل على أن قول الحنابلة كقولنا فقال يجوز إجارة المنافع المستققة
بالوصية فنقول متى جاز ذلك إجارة الاقطاع قياساً عليه اهـ (وأما)
التصريح عن الشافعية ففي فتاوى الشيخ عبيد الدين النووي رحمه الله

الكراب كتاب في الأرض للرب والد يابن بن زينة الدوس اهـ

تعالى قال مسئلة اذا أقطع السلطان جنديا أرضا فهل يجوز له اجارتها
 الجواب نعم يجوز له لانه مستحق المنفعة ولا يمنع من ذلك كونها معرضة
 لأن يستردها منه ؛ وانه وغيره كما يجوز للزوجة ان تؤجر الارض التي
 في صداقها قبل الدخول وان كانت معرضة لان تستردها بانفساخ النكاح
 وقد اقتصرنا على هذا القدر في هذا الباب اذ لو كتبت جميع ما في
 مصنفات المشايخ لم لاق عنه الكتاب (ثم) جننا الى ما كافيه من
 اعلام المنفعة بطرق ثلاثة وقد ذكرنا الطريق الاقل وهو بيان المدة على
 ما فصلناه قبليه فلا فائدة في تكراره (واما) بيان العمل بان يبين محل
 العمل كمن استأجر رجلا على صبغ ثوبه أو خياطته أو استأجر دابة ليعمل
 عليها مقيدا معلوما أو يركبها مسافة سها ما لانه اذا بين الثوب ولون
 الصبغ وقد مر ما يصبغ به اذا كان مما يختلف وجنس الخياطة وقد مر المحمول
 وجنسه والمسافة صارت المنفعة معلومة بتسمية ذلك فيصح العقد (واما)
 بالاشارة كمن استأجر رجلا لينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم لانه اذا
 اراه ما ينقله والموضع الذي يعمل اليه تصير المنفعة معلومة فتصح (ثم)
 ما صلح أن يكون ثمننا في البيع كالنقود والمكيسل والموزون صلح أن
 يكون أجرة في الاجارة لان الاجارة بيع المنفعة والاجر ثمن المنفعة فيعتبر
 بثمان المبيع وما لا يصلح ثمنا لا يصلح أجرة أيضا كالأعيان مثل العبيد
 والسياب لان الاجارة عوض مالي فكل ما صلح عوضا صلح أجرة هكذا
 في المنبيع (وفيه) أيضا اذا استأجر أرضا للزراعة يشترط أحد شيئين
 اما تعيين المزروع أو تعميم المزروع بأن يقول يزرع ما شاء لان الارض تارة
 تستؤجر للزراعة وتارة للبناء والغرض وغيرهما وما يزرع فيها متفاوت
 فقد تستؤجر لزراعة البر أو الشعير أو الذرة أو الارز وغيرها وبعضها يضر
 بالارض فالحال بين شيأ من ذلك لا يصير المعقود عليه معلوما واعلام المعقود
 عليه شرط جواز العقد الا ان يقول على أن يزرع فيها ما شاء لان الجملة
 ارتفعت بتفويض الخيرة اليه (ويدخل) الشرب والطريق في الاجارة
 تبع للارض وان لم يشترطها بخلاف ما اذا اشترى الارض فان الشرب

والطريق لم يدخله بلاذكر لان المتصوذين الاجارة الانتفاع حتى لا يصح
اجارة مالا يمكن الانتفاع به في المحال كاجارة المهر للركوب وغير ذلك
(وفي الذخيرة) استأجر أرضا ولم يذكروا ثمن زرعهما فالاجارة
فاسدة بمجهالة المعقود عليه لان الارض تصلح للزراعة والغرس
والبناء ولا رجحان للبعض على البعض فالميمين لا يصير المعقود عليه معلوما
وكذلك اذا ذكر أنه يزرعها الا انه لم يذكر أي شيء يزرعها فالاجارة
فاسدة بمجهالة المعقود عليه (وفي البرزخي) رجل استأجر دواب الى شهر فمقد
من خوارزم يكفي لوجوب الاجرة تسليم الدواب ولا يؤثر رب الدواب بإرسال
الغلام معها (وذكر) محمد أنه يؤثر بإرسال الغلام معها (وذكر)
مولانا شيخ الاسلام انه يجبر ولا يجبر (استأجر) رجلا ليحمل له غلة من مطمورة
عينا فذهب فلم يجد ورجع قسم الاجر المسمى على ذمابه ورجعه
ولزمه أجر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يسم المطمورة لا يتجاوز
عن قسط المسمى للذهاب وله أجر المثل (قال) لغيره استأجر ثك لتخيط هذا
الثوب فخاطبه غلامه استحق الاجر وان قال يده نفسك لا يستحق (استأجر)
رجلا ليحفر عشرة في عشرة فخفر خسا في خمس له ربع الاجر لان الاولى
مائة ذراع والمحفور خمس وعشرون ذراعا (رب) الدار امتنع عن ثوب
بيت الخلاء لا يجبر لكن لئلا كن ان يفسخ للثوب في الانتفاع وكذا
لا يجبر على اصلاح الميزاب وتطمين السطع (استأجر) دارا فيها بئر ماء له
أن يسقى منها لان له الاستقاء قبلها فكذا بعد ها وان اختل ماء البئر
ليس على أحدهما اصلاحها (وعن) محمد رحمه الله تعالى انه لو استأجر دابة
لبركها مدة وانقضت المدة وأمسكها في منزله ولم يجئ مالكها ليأخذها
حق تلفت الدابة عنده لا ضمان على المستأجر لانه لا يجب على المستأجر اريد
ومع ذلك لو ساقها للرد الى مالكها فضاقت لا يضمن وان استأجرها لبركها
في المصر فذهب المالك الى مصر آخرها فخرجها المستأجر اليه وهلك
في الطريق ضمن لصير ورتة غاصبا بالاخراج (وفي المنتقى) رجل اكرى
دارا سنة بالف فلما مضت قال ربها ان فرغتها اليوم والا عليك ألف كل

يوم والمستأجر مقر أن الدار له ولم يفرغ يلزمه (قال) هشام قلت لعمداه لا
يجعل له أجر مثلها إلى أن يتم كمن من التفريق بعد التمكن عليه ما قاله
المؤجر قال هذا حسن (وفي الولوالجي) ولو أجر داره اجارة مضافة بان يقول
أجرة دارى هذه شهر شوال وهما فى رمضان ثم باعه من آخر البيع موقوف
على اجارة المستأجر ولو دخل شوال فله أن يمكن الدار لان العقد منعقد
وان كان لا يجب عليه تسليم الدار ما لم يجز ذلك الوقت (وذكر) فى بعض
المواضع انه اذا أجر داره اجارة مضافة مثلا فى صفر وهو بعد فى محرم فباع
قبل مجي ذلك الوقت فعن محمد رحمه الله تعالى روايتان والقوى على انه
ينعقد وتبطل الاجارة المضافة وهذا هو الظاهر لان له ولاية الفسخ والبيع
دلالة الفسخ (وفي البرزى) أجره داره اجارة مضافة بان قال فى شهر ربيع
الاول أجرة كره ارجب فباعها فى جمادى الاولى ذك شمس الأئمة المحلوانى
ان البيع لا ينفذ فى رواية عن محمد لان حق المستأجر ان لم يثبت فحق أن
يثبت وبه يلوح كلام السرخسى حيث قال الاصح ان الاجارة المضافة لازمة
وفى رواية ينفذ لانه لاحق للمستأجر حالا وتبطل الاجارة (قلت) وبه يفتى
والله أعلم (فائدة) اعلم أن جملة ما يصح مضافا أربعة عشر الاجارة وفسخها
والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكنفالة والابصاء
والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعتاق والوقف وما لا يصح
مضافا عشرة البيع واجارة المبيع وفسخه والقسمة والشركة والهبة
والنكاح والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين (وفي العمادى)
ولو أقرب الدار المستأجر لغيره فان اقراره يصح فى حق نفسه ولا يصح فى حق
المستأجر فاذا مضت المدة يقضى بها للمقر له (وفي القنية) أجرة المزدب والختان
فى مال الصبي اذا كان له مال والا فعلى أبيه (وأجرة) القابلة على من دعاها من
أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب
أجر الطبيب عليه (وأجرة) مهجنان سجن القاضى لا يجب على المحبوس
(وقيل) فى زماننا أجرة المهجنان تجب على رب الدين لانه يعمل له (وقال)
برهان الدين صاحب المحيط رحمه الله تعالى على المدعى عليه لان المحبس

عقوبة استحقها المنع حتى غير من دفعه والعقوبة لا يستحقها إلا المجاني
 المفرد (وذكر) القاضي بديع الدين أن أجر المجهل على المدعي (وقال)
 برهان الدين صاحب المحيط على المدعي عليه (وقال) قاضي خان على
 من استأجره والأفعلى من أخذ المجهل (ويجوز) للفتي أخذ الأجرة
 على كتابة الجواب بقدره وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل الأول
 من هذا الكتاب فاطر رمة (وفي الوقاية) ولا تصح الأجرة على الأذان
 والامامة والحج وتعليم القرآن والفقه والغناء والنوح والملاهي وعسب
 التيس (ويبقى) اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه ويجوز المستأجر على دفع
 ما قيل له ويحبس به وعلى المملوكة المرسومة (قلت) وهي دفع الحاء غير
 المهمة هدية تهرى إلى المعين على رءوس بعض سور القرآن سميت بها
 لأن العادة إهداء المملوك وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر (وفي
 البرزاني) رجل أجر نصف داره والدار تحتل القدمة أولا أو قال
 أجره نصيب منها ولم يعلم نصيبه لا يصح ولو سكن يجب أجر المثل (وقال)
 لا يجوز ولو كان من شريكه جازت اجساعا (وأجرة) البناء بدون الأرض
 لا تجوز لأنه في معنى أجرة المشاع وبه قال أبو نصر رحمه الله فأورد عليه جواز
 أجرة القسماط فلم يكن له الفرق (واختار) الإمام البخاري المخوارزمي
 رحمه الله أنه إذا كان البناء مرتفعا كالجدران مع السقف يفتقر بجواز أجرة
 البناء والالا (وعن) محمد رحمه الله تعالى جواز فانه قال من استأجر أرضا
 فبنى فيها بناء ثم أجرها منه صاحبها استوجب من الأجر حصة البناء فلو لا
 جواز أجرة البناء لما استحق الأجر وقاسه على القسماط (قال) الإمام أبو
 على رحمه الله وبه كان يفتي مشايخنا (ولو) كان البناء ملامكا والعرضة
 وقف وأجر المتولى باذن مالك البناء فالأجر يتقسم على البناء والعرضة
 (له) بناء في أرض الغير فأجر البناء لامن صاحب الأرض الفتوى على
 أنه لا يجوز ذكره المملواني (ولو) أجر البناء من مالك الأرض جاز وفا ولو
 أجر العرضة لا البناء جازت (وذكر) ابن وهبان في شرح المنظومة
 لو أجر بناء مكة زادها الله تعالى شرفا ينبني أن يجوز ويدل على ذلك

ما ذكره صاحب الذخيرة عن المبسوط قال روى أبو يوسف عن أبي حنيفة
 أنه قال أكره اجارة بيوت مكة في أيام الموسم قال وهكذا روى هشام عن
 محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان يقول ينزل عليهم في دورهم لقوله
 تعالى سواء العا كلف فيه والباد (قال) في الذخيرة ثم هذه المسئلة دليل
 على جواز اجارة البناء بدون الارض لان الاجارة هنا لا ترد على الارض عند
 أبي حنيفة كالبيع وانما ترد على البناء وانما رخص فيها في أيام الموسم
 (ومما) يدل على ذلك أيضا قول صاحب الهداية في الاستدلال على
 مذهب الامام في عدم جواز بيع ارض مكة قال ما نصه استدلل أبو
 حنيفة رحمه الله تعالى بقوله صلى الله عليه وسلم مكة حرام لا يباع رباعها
 ولا يورث ولا يهاجر ولا يعمد ولا ينفق ولا ينفقها ولا ينفقها ولا ينفقها ولا ينفقها
 فيما حرم لا ينفقها ولا ينفقها ولا ينفقها ولا ينفقها ولا ينفقها ولا ينفقها
 في حق البيع بخلاف البناء لانه خالص ملك الباني (واستدل) لما بانها
 مملوكة لهم لظهور الاختصاص اثره في بياضها كالبنا (وفي) خزنة
 الاكل لو أجزأ أرض مكة لا يجوز لان رقبته الارض غير مملوكة انتهى
 ومفهومه يدل على جواز اجارة البناء والله سبحانه أعلم (وطريق)
 جواز اجارة المشاع أن يلحق القضاء به أو يؤجره الكل ثم يرفع في البعض
 (ومسائل) الشيوع سبع البيع والاجارة والاعارة وانها جائزة
 والوقف وهبته فيما لا يمتثل القصة جائزة وفيما يمتثل لا يجوز ولو
 كان من شريكه أو من اجنبي والصدقة كالمبة في رواية الاصل (وفي)
 الجامع الصغير جواز الصدقة وفي الشائع لا يجوز وعند محمد ومن المشاع
 لا يجوز مطلقا وفي الطائري وابتان (وفي الولو الجعي) رجل استأجر أرضا
 ليزرعها فزرعها فاصاب الزرع آفة فهلك أو غرق فلم ينبت فعليه الاجر
 تاما لانه قد زرع ولو هرق قبل أن يزرعها فلا أجر عليه لانه لم يتمكن من
 الانتفاع بها (قال) صاحب المحيط والفتوى على أنه اذا بقي بعد هلاك
 الزرع مدة لا يتمكن من إعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر والا
 يجب اذا تمكن من زراعته مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعه

غاصب كافر (استأجر) أرضاً للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم
تطر أن لم يجد الماء لسقى فبيس الزرع سقط الاجر استأجرها بشرها
أولاً كما لو استأجر الرخي فأنقطع الماء وكذا لو خرب النهر الأعظم ولم يقدر
على سقيها كذا اختاره الفقيه أبو الليث (وفي المنبيع) ولو أنقطع
ماء الرخي والبيت مما ينتفع به لغير الطعن فعليه من الاجر بمحصته
ولو نقص الماء عن الرخي فإن كان النقصان فاحشاً فلم يستأجر
حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له الفسخ (قال) القـدوري
في شرحه اذا صار يطحن أقل من نصف ما يطحنه فهو فاحش
(استأجرها) للزراعة فقل ماؤها أو انقطع له أن يخامم حتى يفسخ
القاضي العقد وبعد ما يفسخ يترك القاضي الأرض في يده بأجر المثل
الى أن يدرك الزرع فان سقى زرعه كان ذلك رضاء ولم تنقض الاجارة
(قلت) وكانت واقعة الفتوى بالقاهرة (وصورتها) رجل استأجر
جماً ما يجري اليها الماء من عين فأنقطع الماء عن الحمام لتعطيل العين
فهل يستحق المستأجر اجرة مدة انقطاع الماء وتعطيل العين أم لا (فأجاب)
جدي شيخ مشايخ الاسلام محب الدين متع الله تعالى بحياته السكونية
انقطاع ماء الحمام عيب تنفسخ به الاجارة وقيل لا تنفسخ فان ازاله المؤجر
سقط خيار المستأجر والا فلا ولا تلزمه الاجرة في مدته الا أن يستوفي المنفعة
مع العين والله سبحانه وتعالى أعلم (ومنها) واقعة الفتوى أيضاً
رجل استأجر جهات وقف من ناظر شرعي وعمر فيها ولم يكن الناظر أذن له
في شيء من ذلك فهل تلزم العمارة جهة الوقف حيث لم يأذن الناظر له
في ذلك أم لا وهل للناظر الرجوع بذلك على المستأجر المذكور وما الحكم
في ذلك (فأفتى) سيدي المجتهد شيخ مشايخ الاسلام المشار اليه بأن العمارة
المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناظر مخير بين أن يملكها الجهة الوقف
بقيمتها مقلوعة أو يكاف المستأجر قلعها وتسوية الوقف فيفعل الا نفع
لوقف والله أعلم (استأجر) حماماً في قرية فوق الجلاء ونقر الناس
سقط الاجر وان نقر بعض الناس لا يسقط (آجر) داره اجارة طويلة

النزيب بالكسر النصيب من الماء اه (وقوله الحمام) تأنيده أكثر من تذكره (وقوله الجلاء) بالغنى والمذاخر ونج اه

وهو مديون وطلب الدائن من القاضي أن يبيعه على بيع الدار بقيمة الدار
مستغرة لمال الاجارة ليس للقاضي أن يبيعه على ذلك وبه أفق القاضي ببيع
الدين وصاحب المحيط (والدرهم) دين فادح يفسخ له الاجارة وأقل منه لا
(وفي الولوالجي) رجل آجر داره من رجل ثم أراد أن ينقض الاجارة
ويبيع الدار لنفقته ونفقة أهله وعياله لكونه معسرا له ذلك كما اذا كان
عليه دين فادح له أن ينقض الاجارة (قال) البرازي وان ~~كذب~~
المستأجر في اقراره بالدين يجوز اقراره عند الامام خلافا لهما (وعن)
صاحب المحيط الطريق في فسخ الاجارة لاجل الدين أن يبيع الدار
المستأجرة أو لأرباب الدين ثم المشتري يطلب تسليم الدار فيقول المؤجر
التسليم غير واجب علي لانها في اجارة فلان بن فلان فيحكم القاضي بفسخ
البيع وتفسخ الاجارة ضمنا (وفي القنية) ما طل المستأجر في أداء الغلة فأخذ
المؤجر منه المفتاح فبقيت الدار مغلقة شهرا لا يسقط الاجر لانه كان متمكنا
من الانتفاع بواسطة أداء الغلة (استأجر) حانوتا ليتجر فيه في السوق
ثم كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر وقيل لا
(وفي المنبيع) رجل استأجر حانوتا ليتجر فيه فاقتقر فهو ذاعذره وله أن
ينقض به الاجارة (وكذا) لو استأجر دابة ليسافر عليها ثم بدا للمستأجر
أن لا يسافر فانه عذر واما اذا بدا للسكري فليس بعذر لانه ~~يملكه~~ يمكنه أن
يبعث دوابه على يد غيره أو أجيده (وان) مرض المؤجر فقه فليس بعذر
أيضا على رواية الاصل لانه يمكنه أن يبعث رسولا يتبع الدابة (وروى)
الكرخي انه عذر (وفي البرازي) قال المستأجر أريد السفر وكذبه
المؤجر حلف المستأجر على أنه عزم على السفر ذكره الكرخي والقنوري
(والانتقال) من البلدة عذر الا ان الخروج بحتمل أن يكون حيلة
للتوصل الى القمع فيحلف (وان) وجد منزلا أرخص منه أجرا
أو اشترى منزلا فأراد التحول اليه لا يكون عذرا بخلاف ما اذا تكاثر ابله
الى مكة ثم اشترى ابله القمع والفرق ان اكره الدار يمكن لا اكره
الدابة لانها تختلف باختلاف الساكن والكويت يختلف باختلاف

الراكب بخلاف ما اذا انكارى ابلا الى مكة ثم بدله أن يسافر على البغل
لا يكون عذرا (وفي الذخيرة) لو اظهر المستأجر في الدار اثرا والفتنة كثير
النجس وأكل الربا والزنا واللواط وما يذاهم الجيران يؤمر بالمعروف ونهى
للمؤجر ولا يجبرانه أن يخرجوه من الدار بذلك ولا يصبر عذرا في فسخ الاجارة
ولا خلاف فيه للائمة الاربعة (وفي المجموع) ان رأى السلطان أن
يخرجه فعلى (وقال) ابن حبيب المالكي لو اظهر الفسق في دلقه
ولم يمتنع بالامر بالمعروف ويقول داري انا آتي فيها ما شئت تباع عليه
داره (وفي الوالحي) رجل استأجر حانوت وقف من المتولي بأجرة
معلومة ثم مات المتولي قبل انقضاء السنة لا تنفسخ الاجارة لان المتولي نائب
عن المستحقين وموت المتولي لا يفسد العقد كالفاضي لا ينعزل
موت السلطان لانه نائب عن العامة وقدم في فصل القضاء وموت
الموكل تنفسخ الاجارة لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة (قال) البرزنجي
وموت الوكيل لا تنفسخ الاجارة (وقال) العمادى ينبغي أن تنفسخ
لان من عقده الاجارة باق وهو الموكل (متولى) الاوقاف اذا أجز
الوقف بدون أجر المثل يلزمه تمام ذلك عند بعض علمائنا (وكذا)
الاب اذا أجز منزل ابنه الصغير بدون أجر المثل يلزم المستأجر تمام أجر المثل
(وفي) شرح منظومة ابن وهبان لو أجز دار الطفل أو أرضه أو حانوته أبوه
أو وصيه أو جده ثم بلغ الطفل فانه لا يملك فسخ الاجارة ولو كان أبو الطفل
أو وصيه أو جده أجز الطفل نفسه لرجل فبلغ الطفل فانه يتخير ان شاء
فسخ الاجارة وان شاء استقر بها (متولى) الوقف اذا أجز أرض الوقف بأجرة
منه يجوز ان زاد أجره مثلهما بغير سعرها فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى
تجديد العقد ثانياً وفيما مضى من المدة يجب المسمى بقدره وبعد ذلك
يجدد العقد على أجره معلومة كما زادت كذا في الوالحي (قلت) وفي
أدب القاضي للسروجي ما يخالف ذلك فانه قال ليس له فسخ الاجارة لان اجرة
المثل انما تعتبر حالة العقد (وفي النوادر) ليس له فسخ الاجارة اذا
كانت الاجرة اجرة المثل حال العقد وان ازدادت بدرة اية (وفي)

الولوا المجي) رجل استأجر بعيرا الى مكة فهذا على الذهاب دون المجيء
ولو استعار بعيرا فهو على الذهاب والمجي جميعا لان في الاجارة مؤنة الرجوع الى
الاجير دون المستأجر وفي العارية على المستعير (قال) وحمل البعير مائتان
وأربعون منا لان العلماء ذكروا في معرفة الصاع قالوا ثمانية ارطال
والدليل عليه ان الوسق حمل بعير في كلام العرب وحمل البعير مائتان
وأربعون منا والوسق ستون صاعا (قلت) والصاع ثمانية ارطال
برطل العراق وهو بالحلي نحو رطل وأربع أواق فينفذ يكون حمل
البعير ثمرين مائتا غماسة وستين رطلا بالحلي والله أعلم
(الفصل التاسع عشر في المهبة)

وته عقد المهبة بالايجاب والقبول لانها عقد مفتقر الى الايجاب والقبول
كما اثر العقوه (وفي البدائع) ركن المهبة الايجاب من الواهب
فأما القبول من الموهوب له فليس بركن استهسانا والقياس ان
يكون ركنا وبه قال زفر رحمه الله تعالى ويتم بالقبض الكامل فالقبض
الكامل في المنقول ما يناسبه وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار
قبض ما والقبض الكامل فيما يحتمل القيمة يكون بالقيمة حتى يقع القبض
على الموهوب بطريق الاصاله من غير ان يكون القبض بتبعية قبض
الكل وفيما لا يحتمل القيمة بتبعية الكل (وفي المنبيع) اذا قبض
الموهوب له في مجلس عقدا المهبة بغیر اذن الواهب جاز استهسانا وان قبض
بعد الافتراق لم يجز الا ان يأذن له الواهب في القبض وهو القياس في الاول
لان القبض تصرف في ملك الواهب والتصرف في ملك الغير لا يجوز الا
بإذنه (ومن) شرائط المهبة الافراز فلم تصح في مشاع يحتمل القيمة وصحت
فيما لا يحتملها (وهب) دارا من رجلين لم يجز عندهما خلافا لمحمد (ولو)
قال وهبت الدار ثلثيها لهذا وثلثيها لهذا لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يجوز (والصدق) على
فقرين على هذا القياس (رجل) قال لا آخرو هبت حصتي من
هذا العبد لك والموهوب له لا يعلم كم حصته تصح المهبة ٣ (وهب) البناء

قوله تصح المهبة عبارة بالمرصحة في عدم الجواز انظر ابن جابدين هـ

لا الارض يجوز (والشيوخ) الطارئ فيمنعها لا يبطلها بخلاف الزمن
 الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (وهب) نصيبه مما يقسم
 كالأرض والارض والمكيل والموزون غير شريكه لا يجوز عند
 الكلون كان من شريكه لا يجوز عندنا خلافا لابن أبي ليلى (وهب)
 نصيبه من رجل أو ثلثه وسماه اليه يجوز لانه يجوز فيما لا يحتمل القسمة
 (وكذا) لو هب عبده من رجلين أو رجلان عبدهما (ومن)
 أراد أن يهب نصف داره مشاعا يبيع منه نصف الدار بثلث من معلوم
 ثم يبرئه عن الثلث (وهب) أرضا فبازرع أو نخيل أو نخلا عليه ثم
 أو هب الزرع بدون الأرض أو النخل بالأرض أو نخلا بدون الثمر
 لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقته مع إمكان القلع فقبض
 أحدهما غير ممكن فيماله الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة
 (والهبة) الفاسدة مضمونة بالقبض كذا في البرازي اهـ (ثم) اعلم ان
 جميع مسائل الشيوخ سبعة أقسام يبيع الشائع وإجارة الشائع
 وإعارة الشائع ورهن الشائع وهبة الشائع وصدقة الشائع
 ووقف الشائع فقد جمعت لك أيها الطالب هذه الأقسام
 هنا عانة لك على الاستقصاء لتعرف أحكامها في أبوابها بالتأمل
 ان شاء الله تعالى (وقد) تقدم الكلام على غالب هذه
 الأقسام في فصل الإجازات من مجموعنا هذا فانظره ثم (وفي
 الملتقطات) رجل له دار فيها أمتعة فوهب الدار لرجل لا يجوز لان الموهوب
 مشغول بما ليس بموهوب فلا يصح التسليم (ولو) وهبت المرأة دارها
 من زوجها وهي ساكنة فيها بأمتعتها صح لان المرأة وما في يدها
 في الدار في يد زوجها فكانت الدار مشغولة بالزوج وعياله فلا يمنع من
 صحة قبضه (وجل) قال لامرأته قولي وهبت المهر منك فقالت وهبت
 وهي لا تعلم العربية لا يصح بخلاف الطلاق والعتاق لان الرضى شرط
 جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعتاق ولهذا لو أكرم على الهبة
 فوهب لا تصح (وقال) الفقيه أبو الليث لا يقع ان أيضا اذا عرف بالجهل

(رجل)

(رجل) قال لا تجزى هبة لي هذا لما شئ على وجه المزاج فقال وهبت
 فقبله وسلمه جاز (وفي الواحجي) رجل قال جميع ما أملكه لفلان
 فهذا هبة حتى لا يجوز بدون القبض فرق بين هذا وبين ما إذا قال
 جميع ما يعرف بي أو ينسب الي لفلان حيث يكون اقرارا والفرق أن
 في المسئلة الأولى ما قال جميع ما أملكه فهذا الملك القائم حقيقة والملك
 القائم له لا يصير لغيره إلا بالتقليد فيكون هبة وفي المسئلة الثانية قال
 جميع ما يعرف بي أو ينسب الي وما يعرف به أو ينسب اليه يجوز أن
 يكون ملك غيره فيكون اقرارا (وفي البرزلي) رجل قال لا تجزى
 وهبت منك هذا العين فقبضه الموهوب له بمحضرة الوهاب ولم يقل قبلت
 صح (ولو) لم يقبض ذلك لكنه قال قبضت فان الموهوب له يصير قابضا
 عندهم رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى (وفي العمادي)
 هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن له في القبض
 فقبضه جاز (وذكر) في العدة وان لم يأمره بالقبض لا يجوز
 (والبنات) لو وهبت مهرها من أبيها أو المرأة وهبت مهرها الذي على
 زوجها لابنها الصغير من هذا الزوج ان أمرته بالقبض صحت والا لانه هبة
 الدين من غير من عليه الدين ويصح الدين من غير من عليه لا يجوز (ولو)
 باعه من الدين أو وهبه جاز اه (وهب) دارا فيها متاع الوهاب ثم
 وهب المتاع بعد ذلك ان وهب الدار ولم يسلمها حتى وهب المتاع وسلمها
 اليه جملة جاز وان وهبها وسلمها ثم وهب المتاع لم يجز (وهب) لرجل
 مائة في صندوق وسلمها مع الصندوق فليس يقبض (تصدق) على ابن
 صغير له بدار وله فيها متاع وهو ساكنها بعباله أو فيها ساكن بلاجر
 ولم يفرغها جازت الصدقة وان كان فيها ساكن باجر لم تجز الصدقة
 (وهب) لابنه الصغير دارا وفيها متاع الوهاب أو تصدق لابنه الصغير
 بدار وفيها متاع الأب أو الأبسا كنها يجوز وعليه الفتوى (غرس)
 لابنه الصغير كرما ان قال جعلته ليكون هبة وان قال جعلته باسمه لا
 (ولو) قال غرس باسم ابني أمره متردد الى الهبة أقرب (وهبته) من

قوله في صندوق أي متاع ما إذا كان متاعا فانه قد قبض لتمكنه اه من ابن جابر بن

ابنه الصغير يتم بلفظ واحد ويكون الابن قابضا بكونه في يده أو في يد
مجموعة أو مستعير لا بكونه في يد غاصبه أو مرتنه أو المشتري منه شراء
فاسدا وهذا إذا علمه وأشهد عليه والاشهاد للحرز عن الجود بعدموته
والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض (وان) كان بالغاي شترط قبضه ولو كان
في عياله (والوصي) كالأب والأم كذلك لو كان الصغير في عياله ان
وهب له تلك الأم القبض وهذا إذا لم يكن للصبي أب ولا جد
ولا وصيهما ولا وصي من قبل القاضي (وذكر) الصدر أن عدم
الأب قبض الأم ليس بشرط (وذكر) في الأصل الرجل إذا زوج ابنته
الصغيرة من رجل فزوجها بملك قبض المبة لها ولا يجوز قبض الزوج
قبل الزفاف وبعد البلوغ (وفي التجريد) قبض الزوج يجوز إذا لم يكن
الأب حيا فلو أن الأب أو وصيه والمجد أو وصيه غاب غيبة منقطعة جاز
قبض الذي يتولاه (ولا) يجوز قبض غيره هؤلاء الأربعة مع وجود واحد
منهم سواء كان الصغير في عياله أولا وسواء كان ذارحم مهرم أو أجنبيا وان
لم يكن واحد من هؤلاء الأربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره
ولم يجوز قبض من لم يكن في عياله فإنه ذكر في الأصل من عال يتيم وهو
ليس بوصي ولا ينتم ما قرابة وليس لهذا الصبي أحد سواء جاز قبض ما وهب
له استحسانا (ولو) أراد أجنبي النزع منه فليس له ذلك ويسله في تعليم
الأعمال ولا فرق بين أن يعقل الصبي أولا وكذا لو كان في عيال الأخ
والأم وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان كان أبوه حيا

(نوع)

الأفضل في هبة الابن والابنت التثليث كالإراث وعند أبي يوسف رحمه الله
فعلى التنصيف وهو المختار (ولو) وهب جميع ماله من ابنه جاز وهو أم
نص عليه محمد رحمه الله تعالى (ولو) خص بعض أولاده من ياد رشده فلا بأس
به وان كانا سواء في الرشدا فيفعله (وان) أراد أن يصرف ماله إلى الخير وابنه
فاسق فالصرف إلى الخير أفضل من تركه له لانه أمانة على المعصية وكذا لو
كان ابنه فاسقا لا يعطيه أكثر من قوته (وفي الولو إلى) رجل اتخذ وليمة

للمعتان فأهدى الناس هدايا ووضعوها بين يدي الولد فهذا على وجهين ان
قال هذا الولد ولم يقل للاب ان كانت الهدية تصلح للصبي مثل ثياب الصبيان
أو شيء يستعمله الصبيان فهو هدية للصبي لان هذا التملك من الصبي
وان كان شيئاً لا يصلح للصبي كالدراهم والدنانير ومتاع البيت والحيوان
ينظر الى المهدى ان كان من اقرباء الاب أو معارفه فهو للاب لان
التملك منه عرفا وان كان من اقرباء الام أو معارفها فهو للام لان التملك
منها عرفا فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب اوجهة يستدل به
على غير ما قلنا يعقد على ذلك (وكذا) لو اتخذ الوجة زفاف ابنته الى بيت
زوجها فأهدى اقرباء الزوج أو اقرباء المرأة (هذا) كله اذا لم يقل المهدى
اهدت للاب أو للام في المسئلة الاولى وللزوج أو للام في المسئلة
بان تعذر الرجوع الى قول المهدى اما اذا عينه المهدى فالقول قوله لانه
هو المالك (قدم) من البغرو جاء بالغف الى من نزل عنده وقال اقسم
هذان بين اولادك وامرائك ونفسك ان أمكن الرجوع الى بيان المهدى
فالقول قوله وان تعذر فما يصلح للرجال فله وما لمن فله وما له كايما ينظر
الى معارف الاب والام (وفي الملتقطات) اذا وهب للصغير شيء من
المأكلات هل يباح لوالديه ان يأكل منه روى عن محمد رحمه الله
تعالى انه يباح وشبهه بدعوة العبد المأذون له وأكثر مشايخ بخار على
انه لا يباح (وفي البرازي) اذا عمل الصبي حسنات قبل البلوغ فتواهب له
للا بويه ولمما ثواب التعليم ان علمه وقيل ثواب الطاعة له مع ابويه
(رجل) تصدق عن ميت ودعاه يصل الثواب الى الميت لانه روى
في بعض الاخبار ان المحي اذا تصدق على الميت ودعاه بعث ذلك الى الميت
على طبق من نور والله سبحانه وتعالى أعلم

(نوع في هبة المريض وغيره)

(وهب) في مرضه ولم يملكه حتى مات بطاات الهبة لانه وان كان وصية
حتى اعتبر فيه المثلث فهو هبة حقيقة فيحتاج الى القبض (وهب) المريض
عبدا لا مال له غير ثم مات وقديما هو هو ب له لا ينتقض البيع ويضمن

ثلثه (وان) اعتقه الموهوب له والواهب مدين ولا مال له غير مجاز قبل
 موته وبعد موت الواهب لا يجوز لان الاعتاق في المرض وصية وهي
 لا تعمل حال قيام الدين وان اعتقه الواهب قبل موته ومات لاسعاية
 على العبد يجوز الاعتاق ولعلم الملك يوم الموت (وهب) المريض شيئا
 لا يخرج من الثلث برء الموهوب له ما زاد على الثلث بلا خيار وفي البيع
 بغير المشتري (امراة) قالت لزوجه المريض ان مات من مرضك هذا
 فانت في حل من مهرى اوقالت فمهرى عليك صدقة بطل لانه مخاطرة
 وتعليق (وفي الولاء المحي) امراة جلى ارادت ان تهب مهرها من زوجها
 على وجه ان مات يبرأ الزوج وان لم تمت يضمن المهر لها بقية فالحيلة
 ان تشتري بمهرها من الزوج ثوبا في منديل وتقبضه فان مات لم يبق لها
 عليه شيء وان مات ترد عليه بخيار الرؤية فيبقى المهر كما كان (وفي) خيانة
 الاكمل قال ابو العباس النافطى رايت بخط بعض مشايخنا رحمه الله
 تعالى رجل جعل لاحد بنبيه دارا بنصيبه على ان لا يكون له بعد موت
 الاب ميراث جاز وافق به الفقهاء ابو جعفر فرمى محمد بن ابيمانى احد اصحاب
 محمد بن تميم بن جعفر بن النافطى وحكى ذلك عن اصحاب احمد بن ابي الحارث وابي
 هرير الطبري انتهى (اذا) قال الطالب المدينه اذا مات برى من الدين
 الذي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للمطلوب (ولو) قال ان
 مات فانا برى من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة (كقوله) اذا دخلت
 الدار فانا برى مما على عليك لا يبرأ (قال) محتته هذه الارض لك
 فاذهب وارزعها فقبل الخشن وزرع فالارض للخشن وان لم يقل
 قبلت لا يكون له (قال) لا خير وهبت عبدى منك وهو حاضر حين
 لو مديده لنا له فقال قبضته خازت من غير قوله قبلت ويصير قابضا عند محمد
 رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يصير قابضا ما لم يقبض
 (وان) كان العبد غائبا فقال وهبت منك عبدى فلانا فاذهب واقضه
 فذهب وقبضه جاز وان لم يقل قبلت وبه ناخذ (ولو) قال هو لك ان شئت
 ودفعه اليه فقال شئت عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز (دفع) اليه

يقوله اذا قال الطالب المدينه اذا مات برى من الدين الذي عليك جاز وافق به الفقهاء ابو جعفر فرمى محمد بن ابيمانى احد اصحاب احمد بن ابي الحارث وابي هرير الطبري انتهى (اذا) قال الطالب المدينه اذا مات برى من الدين الذي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للمطلوب (ولو) قال ان مات فانا برى من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة (كقوله) اذا دخلت الدار فانا برى مما على عليك لا يبرأ (قال) محتته هذه الارض لك فاذهب وارزعها فقبل الخشن وزرع فالارض للخشن وان لم يقل قبلت لا يكون له (قال) لا خير وهبت عبدى منك وهو حاضر حين لو مديده لنا له فقال قبضته خازت من غير قوله قبلت ويصير قابضا عند محمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يصير قابضا ما لم يقبض (وان) كان العبد غائبا فقال وهبت منك عبدى فلانا فاذهب واقضه فذهب وقبضه جاز وان لم يقل قبلت وبه ناخذ (ولو) قال هو لك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز (دفع) اليه

والزاي الزوجية والقاف القرابية والماء الملاك كذا في الوقاية
 وشرحها (وفي التزاي) ولو زعم الموهوب له هلا كما صدق
 بلايمين (ولو) قال الواهب العين هذه وأنكر الموهوب له
 حلف المنكر الموهوب له (وهب) الموهوب له لا يخرج رجوع الواهب
 الاول له أن يرجع أيضا (داوى) المريض حتى برأ أو كان أعشى
 فأبصر بطل الرجوع (وفي الولوالجي) رجل وهب من رجل تمرا
 بمتداد فماله الموهوب له إلى بلخ ليس للواهب أن يرجع فيه (رجل)
 وهب لرجل جارية فعلمها القرآن أو الكتابة أو المشط ليس له أن يرجع
 فيها واختار لأن هذه زيادة متصلة (رجل) وهب لرجل سويقا
 فلتها بالماء يرجع الواهب لأنه بقي الاسم وهذا نقصان لمن وهب لرجل
 حنطة فلتها بالماء بخلاف ما إذا وهب لرجل ترابا فلتها بالماء حيث
 لا يرجع (والفرق) أن ههنا اسم القرب لم يبق فلم يبق الموهوب (ولو)
 وهب دارا أو أرضا فبنى في طائفة منها بناء أو غرس شجرة أو كانت جارية
 صغيرة فكبرت وازدادت خيرا أو كان غلاما فصار رجلا فلا رجوع له
 في شيء من ذلك انتهى

§ (الفصل العشرون في الرهن) §

وينعقد بالايجاب والقبول ويتم بالقبض ويكتفى فيه بالتخيصة في الأصح
 فإذا قبضه المرتهن محوزا مفرغا عن الشواغل مميزا تم العقد فيه ومالم
 يقبضه يثخن الرهن فيه بين التسليم والرجوع (ولا) يصح الرهن
 إلا بأحد أمرين إما بالديون أو بالأعيان المضمونة بانضمامها (إما) الدين
 فلأن حكم الرهن ثبوت بد الاستيفاء والاستيفاء ينشأ لوجوب في الزمة
 (وفي البدائع) يجوز الرهن بالديون بأي سبب وجبت من الائلاف
 والغصب والبيع ونحوها لأن الديون كلها واجبة على اختلاف أسباب
 وجوبها فكان الرهن بهارنا بمضمون فيصح (وهل) يجوز الرهن
 ببذل الكتابة والدية فعلى إطلاق هذا الكلام يجوز وسواء كان مما
 يحتمل الاستبدال قبل القبض أو لا يحتمله كراس مال السلم وبذل

الصرف والمسلم فيه وفيه خلاف زفر (وأما) الاعيان فعلى أنواع
 (منها) ما لم يكن مضمونا كالوديعة والعارية وما لم المضاربة والبضاعة
 والشركة والمستأجر ونحوها فلا يجوز الرهن بها لانها ليست بمضمونة أصلا
 (ومنها) ما هو مضمون وهو على نوعين مضمونة بغيرها كالبيع فانه لا يصح
 الرهن به ومضمونة بنفسها وهو ما يوجب المثل او القيمة بلاكها كالمنصوب
 في يد الغاصب والمهر في يد الزوج وبديل الخلع في يد المرأة وبديل الصلح عن
 دم العبد في يد العاقلة فان الرهن بها جائز بالاجماع (وللرهن) أن يجبس
 الرهن حتى يسترد العين (وان) هلك الرهن في يده قبل استرداد العين
 والعين قائمة يقال حينئذ للراهن سلم العين الى المرتهن وخسده منه الاقل
 من قيمة الرهن ومن العين لان المرهون عندنا مضمون بذلك واذا وصل اليه
 العين يجب عليه رد قدر المضمون الى الراهن (وان) هلكت العين
 والرهن قائم صار الرهن بهارهننا بقيمتها حتى لو هلك الرهن بعد ذلك هلك
 مضمونا بالاقل من قيمته ومن قيمة العين لان قيمة العين بدلها وبديل الشيء
 قائم مقامه كانه هو (ويجوز) الرهن بالمقبوض على سوم الشراء والمقبوض
 في البيع الفاسد لانهم امان الاعيان المضمونة بانفسها كافي المنبع (وفي
 البرزازی) القبض شرط جواز وقال بكير لمومه والاول أصح (وشرطه)
 أن يكون مقبوضا فلم يصح رهن المشاع فيما يحتمل القيمة لامن شريكه
 ولا من أجنبي طارئا أو مقارنا في الصحيح (وذکر) الصدر أن فيه روايتين
 بخلاف ما اذا رهن اثنان من واحد أو بعكسه حيث يجوز ما لم ينص على
 الابعاض بان يقول رهن من هذا النصف ومن هذا النصف لنصفه على
 الابعاض (وفي المنبع) لا يجوز رهن ثمرة بدون ثقلها وبالعكس ولا
 ثقل بدون الارض وبالعكس لان المرهون اذا كان متصلا باليس
 بمرهون لم يجز الرهن كرهن المشاع اذ لا يمكن قبض المرهون وحده (وروى)
 الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ان رهن الارض بدون الاشجار يصح لان
 اسم الشجر يقع على النابت على الارض ولهذا يسمى بعد القطع جذعا
 لا شجرا وكونه استثنى الاشجار بمواضعهما من الارض فكأن عقد الرهن

متبناه ولا ما سوى ذلك الموضع من الارض وهو معين معلوم غير متاع بخلاف
 ما لو وهب للدار دون البناء حيث لا يصح لان البناء اعم للبنى دون مكانه
 من الارض فصار رهننا جميع الارض وهي مشغولة بذلك الرهن (العدل)
 اذا سلب على بيع الرهن كيف شاء فباع نصفه بئصال الرهن في النصف
 الباقي للشيوع (وذكر) القاضي ان استحق بعض الرهن شائعا يبطل
 وان كان مفروزا يبق الرهن في الباقي للشيوع (وقرض) المشاع
 جائز بان اعطاه الفاعل نصفها عندك مضاربة بالنصف ونصفها قرض
 والمضارب يجمع الشيوع جائزة (واختلفوا) في ان رهن المشاع هل يجب
 سقوط الدين عند هلاكه أم لا قال الكرخي رحمه الله تعالى لا يسقط
 (وفي الجامع) رهن ام الولد أو ما لا يجوز بيعه ان يسترد قبل قضاء
 الدين لبطلان الرهن لانه عقد ابراء وفيه معنى البيع فكان عمله
 ما يقبل البيع بخلاف رهن المشاع لانه محل الرهن لكونه محل البيع
 فيكان الرهن منعقد ابراءا فلهذا يلحق بالجائز وهذا على خلاف ما قاله
 الكرخي رحمه الله تعالى (زوائد) الرهن رهن عندنا كالولد والثر
 اذا بقيت الى وقت الفكك (وهلاك) الزوائد قبل الفكك لا يسقط
 شيئا (وغلة) الارض والدار والعبد لا يصير رهنا (ولا) يبطل
 الرهن بموت الراهن أو المرتهن أو بموتهما ويبقى رهنا عند الورثة (وفي
 الولو المجس) الرهن اذا كان حيوانا فنفقته على الراهن وكذلك كسوته لان
 معظم المنفعة في امساك الرهن للراهن فكانت المنفعة اياه وكذلك شربه
 وكذلك كسوة الرقيق وأجرة ظئر وله الرهن وسقى البستان وتلقح نخله
 وجرداده والقيام بمصالحه وأجرة الراعي وسواء كان بالرهن فضل أو لم يكن
 لان يده على الصورة امانة فيكون بمنزلة المودع وجعل الاتى على المرتهن
 اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء لان المحل مضمون فيحتاج الى الاعانة
 ليرده على المالك وان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين كان على الراهن
 مقدار الزيادة لان يده على الزيادة كعند المودع فلا يلحقه الضمان بخلاف
 أجرة المسكن لان حق الحبس في الكل ثابت حقا للرتن (وكذلك)

مداواة الجراحات والقروح والأمراض فتقسم على قدر الأمانة والضمان
 كيجعل الباقي (وفي السبازي) ثمن الدواء وأجرة الطبيب على
 المرتهن (وذكر) القدوري أن كل ما كان من حصة الأمانة فعلى
 الراهن (ومن) المشايخ من قال ثم من الدواء على المرتهن لا يلزم أن
 لو حدثت الجراحة في يده فلو عند الراهن فعليه (وقال) بعضهم على المرتهن
 بكل حال (وقال) الفقيه الحارث ما كان عند المرتهن يجب عليه ثمن
 دوائه وأجرة طبيبه وما كان عند الراهن أن لم يزد عند المرتهن حتى احتاج
 إلى زيادة المداواة فالدواؤه على المرتهن ولكن لا يجبر عليه لأن الراهن
 لا يجبر على المداواة وإن أجبر على النفقة فالمرتهن أولى ولكن يقال لهذا
 قد حدث عندك فإن كنت تريد إصلاح مالك فدأوه (وما) اتفق المرتهن
 على الرهن حال غيبة الراهن فتطوع فيه وإن كان بامر الحاكم وجعله
 ديناً على الراهن فهو دين عليه كذا قال محمد رحمه الله تعالى وهذا الكلام
 إشارة إلى أنه بمجرد أركم لا يصير ديناً عليه ما لم يجعله ديناً عليه كما صرح
 به وأكثر المشايخ على هذا لأن هذا الأمر ليس للالزام حقاً بل للنظر وهو
 متردد بين الأمرين بين الأمر حسبته وبين الأمر ليكون ديناً والادنى أولى ما لم
 ينص على الأعلى (وعن) أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا اتفق عليه
 حال غيبة الراهن بامر الحاكم يرجع وإن كان بحضوره بالأمر لا يرجع
 (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع فيه ما (وذكر) الناطقي
 وما يجب على الراهن إذا فعله المرتهن أو ما على المرتهن إذا فعله الراهن فهو
 متطوع (إذا) أخذ السلطان الخراج والعشر من المرتهن لا يرجع على
 الراهن لأنه إن تطوع فهو متبرع وإن كان مكرهاً فقد ظلمه السلطان
 والمظلوم لا يرجع الأعلى الظالم انتهى (ويبيع) ما يخاف الفساد عليه
 باذن الحاكم ويكون رهناً في يده والخراج على الراهن خاصة لأنه مؤنة
 الملك فيكون على المالك (وفي الملتقطات) الأب إذا رهن من مال الصغير
 شيئاً بدين على نفسه ذكر أنه يجوز أن كان الرهن أكثر قيمة من الدين
 فهلك الرهن ضمن الأب قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصي فإنه يضمن
 أقيمته والفرق أن للأب أن ينتفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك

الوصى (وفي البرازي) رهن الاب متاع الصغير وأدرك الابن ومات الاب
ليس للابن أخذه قبل قضاء الدين لأن تصرف الاب لازم كتصرف الابن
نفسه ويرجع الابن في مال الاب ان كان رهنه لنفسه لانه مضطر فيه كغير
الرهن (وهن) الوصى مال البتيم والورثة كبار لا يجوز اذا كان الدين على
الورثة الكبار لتصرفه فيما هو ممنوع من التصرف فيه ولو كان الدين على
الميت جاز قبل لا يجوز ولو كان على الميت أيضا لان فيه اتلاف مال التركة
وانه غير جائز واذا هلك الرهن سقط الدين اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء
وان كانت قيمة الرهن أكثر فالزيادة تلك أمانة وان كانت قيمته أقل من
الدين فهلك سقط من الدين بقدره ويرجع المرتهن بالفاضل من الدين
(وعند) الشافعي رحمه الله تعالى الرهن أمانة فاذا هلك لا يسقط من الدين
شيء (وفي القنية) رجل آجر داره وسلمها الى المستأجر ثم رهنها منه انفسه
الاجارة وصارت رهنا (ويجوز) أن يسافر بالرهن وان كان له حمل وموتة
اذا كان الطريق أمنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالوديعة (وعند) محمد
رحمه الله تعالى ليس له أن يسافر بالرهن وبالوديعة أيضا اذا كان له حمل
وموتة (قال) محمد رحمه الله تعالى ولو أراد ذلك برفعه الى القاضي حتى يكون
هو الذي يأمره بذلك (استعار) شيئا لرهنه فله أن يأمره بقضاء
الدين واسترداده وكذا اذا رهن شيئا ثم أقر بالرهن لغيره لا يصدق في حق
المرتهن ويؤمر بقضاء الدين ورده الى المقر له (ولو) رهن دار غيره فجاز
صاحبها جاز كالوأغارها ابتداء (رده) معيبا قيمته خمسة وقال كذلك قبضته
وقال الراهن بل قبضته سلميا قيمته عشرة وأقاما المينة فمينة الراهن أولى
(وقال) برهان الدين صاحب الدين أولى ولو قال شاهد الرهن لأدري
بكم رهنه لا تقبل شهادته (وقال) ظهير الدين المرغيناني تقبل
(اختلفا) في الرهن فقال الراهن الرهن غيره تداء وقال المرتهن بل هذا
هو الذي رهنه عنده فاقول للمرتحن انتمى كلام القنية (وفي
البرازي) ألقي المرتحن المحتام المرهون في كيسة المفقوق وضاع بالسقوط
يفض من كل الفاضل من الدين أيضا (قال) للمرتحن اعطه للدلال ليدفع
وخذه لك فدفعه الى الدلال وهلك في يده لا يضمن المرتحن (ولو) باع

المرثون ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كالابن والثمرة وكذا نفس الرهن اذا كان مما يخاف عليه الفساد بآذنه القاضى ويكون ثمنه رهنا وان باعه بلا اذن القاضى ضمن وليس للمعاكم بيع الرهن اذا كان الراهن مفسدا عند الامام رحمه الله تعالى لانه لا يرى الحجج - رعى الحر المدينون (وفي القنية) للمرثون بيع الرهن باجازه المعاكم وأخذ دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

§ (الفصل الحادى والعشرون فى الكراهية) §

(المكروه) عند محمد رحمه الله تعالى حرام ولم يتلفظ به لعدم القاطع فانسبة المكروه الى المحرام كنسبة الواجب الى الفرض (وعند) أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى ليس بمحرام لكنه الى المحرام أقرب لانه اذا تغاضر دليل المحل بدليل المحرمة يغلب جانب المحرمة على جانب المحل (لقوله) صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع المحلال والمحرام يغلب المحرام على المحلال (وهذا) هو المكروه كراهية تحريم (وأما) المكروه كراهية تنزيهه فالى المحلال أقرب كذا فى الوقاية وشرحها (وفي) الجامع الصغير قال ويكرهه كل محوم الاثن والباغيا (لما) روى عن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم محوم الحمر الالهية يوم خيبر واذا ثبت حكم اللحم ثبت حكم اللبن لانه متولد منه والمراد بالكراهية هنا التحريم وكذلك أبوالايل ومحوم الفرس (وقالا) لا بأس بأبوالايل ومحوم الفرس (وتأويل) قول أبى يوسف رحمه الله تعالى فى أبوالايل انه لا بأس بها للتداوى (لما) فى حديث جابر أنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن محوم الحمر الالهية واذن فى محوم الخيل (ولابى) حنيفة رحمه الله تعالى قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها ولانه آلة لدارها بالعدو فيكره أكله للاحترام (وفي الوقاية) الا كل فرض ان دفع به هلاكه (وما جاور عليه) اذا تمكن من صلته قائما ومن صومه (ومباح) الى الشبع لتزيد قوته (وحرام) فوقه الا قصده قوة صوم الغدا ولئلا يستحي ضيقه (والا كل) والشرب والادهان والتطيب من اناء ذهب وفضة حرام للرجال والنساء وحل من

انه زصاص وبلور وزجاج وعقيق ومن اناه مففض وحلوسه على مففض
 متقياموضع الفضة (ولا) يلبس رجل حرير اربعة اصابيح ويتوسده
 ويفترشه (قال) صدر الشريعة هذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 (١) روى ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس على مرفقة حرير (وقالا)
 يكره (قلت) المرفقة بكسر الميم وسادة الاتكاء والله تعالى اعلم (ويلبس)
 ماسداه ابريسم وجمته غير وعكسه في حرب فقط (وفي القنية) عن برهان
 الدين صاحب المحيط قال لبس الحرير فوق الدثار انما لا يكره عند ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى لانه اعتبر حرمة استعمال الحرير اذا كان متصل
 بهدنه صورة وأبو يوسف رحمه الله تعالى اعتبر المعنى يعني اللبس قال رحمه
 الله تعالى فهو هذا تنصيص وبه قلت يعني به الشيخ برهان الدين صاحب
 المحيط على ان عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكره لبس الحرير اذا لم يتصل
 بجادة حتى لو لبسه فوق قميص من غزل أو نحوه لا يكره عندنا فكيف اذا
 لبسه فوق قباء أو شئ آخر محشو أو كانت جبة من حرير بطانتها
 ليست بحرير وقد لبسها فوق قميص غزل وفي هذا رخصة عظيمة في موضع
 عمت فيه البلوى وليكن تطلب هذا القول عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا (وقال) شمس الائمة المالواني
 ومن الناس من يقول انما يكره اذا كان الحرير يمس الجلد وما لا فلا (وعن)
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه كان عليه جبة من حرير فقيل له في ذلك
 فقال أما ترى الى ما يلي الجسد وكان تحته ثوب من قطن (ثم) قال بديع
 الدين الا ان الصحيح ما ذكرنا ان الكل حرام (وفي) شرح الجامع الصغير
 للزدوي رحمه الله تعالى ومن الناس من أباح لبس الحرير والديماج
 للرجال ومنهم من قال هو حرام على النساء أيضا وطاعة الفقهاء على انه
 يحل للنساء دون الرجال اه والله سبحانه وتعالى أعلم
 وهذا آخر ما انتهى اليه تأليف مصنفه رحمه الله
 تعالى ويليه تكملته ان شاء
 الله تعالى

هذه تكملة لسان المحكم
للعلامة برهان الدين ابراهيم
المخالف الحلي العدوي
الحنف في رحمه الله
تعالى آمين
آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتصف بالكمال المنزه عن النقص في صفات الجلال وأفضل
 للصلاة وأتم السلام على نبيه النبيه البدر التمام وعلى آله وصحبه الأئمة
 الاعلام صلاة وسلاما أرجو بفضلهما حسن الختام (أقابعده) فيقول
 العبد العاجز الفقير الى مولاه الغني القدير برهان الدين ابراهيم الخالقي
 المحلى العدوى تخفى عامله لله بلطفه تخفى لسرايات الكتاب المحكم
 الأحكام المسمى بلسان المحكام مشهورا في بلاد الاسلام ومقبولا عند
 العلماء الاعلام وقد توفي مؤلفه قبل الانعام عليه رحمة الملك العلام
 وكان الناقص من فصوله الثلاثين تسعة فصول فأجبت أن أجمعها من
 كتب الأئمة القبول من غير أن أتصرف بتقص حرف ولا زيادة مما هو
 المكتوب في كتب السادة وصرت في كل فصل من الفصول بالأصل
 الذي هو عنه منقول طالبا من الله تعالى الغفران وسائلا لاهل
 بغير من الاخوان وستر ما يعثرون عليه من الزلل واصلاح ما يجدون
 في الخط من الخلل

(الفصل الثاني والعشرون من الفصول الثلاثة في الصيد والذبائح
 والاضحية)

(كتاب الصيد)

(رمي) مسلم سهم ما فاصاب سهمه سهم لم آخره ما فاصاب الصيد
 فقتله ان كان يعلم ان سهمه الرامي الاول لا يبلغ الصيد ولو اصابه سهم
 الثاني فالصيد للثاني وهو حلال وان كان يعلم انه يصيبه كان لا قول (وكذا)
 اذا رمى الجوسى بعد رمي المسلم فان زادت قوة ولم يقطع عن سننه فالصيد للمسلم
 وهو مكروه (ولا يحل صيد البندقية والمعرّاض والجحر والعصا في الاصل)

(نوع)

الحنفي في فقههم الظرفين

• (نوع آخر) •

(رجل) روى صيدا فوقع عند مجوسى فأخذه بها جبهه ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه يؤكل هو المختار (وفي الاصل) هذا رواية عن أبي خنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وأما في ظاهر الرواية فلا يحل لأنه بمنزلة وقوعه عندنا

• (نوع آخر) •

روى صيدا فغشي عليه ساعة من غير جراحة ثم ذهبت عنه تلك الالة فآخذه آخر فهو لا يأخذ (بخلاف) ما إذا جرحه جراحة لا يستطيع معها النهوض فلبث كذلك ما شاء الله ثم برئ روى أخر حيث كان الصيد الأول (والفرق) أن في المسئلة الأولى لم يأخذه الأول فصار بمنزلة من نصيب شبهة فوقع فيها الصيد والمالك غائب ثم تخلص من الشبكة فرماه رجل فأخذه فهو له وفي المسئلة الثانية أخذه الأول ببقاء أثر فعله فله (رجل) روى أسدا أود ثبا أو خنزيرا أو ما أشبه ذلك مما لا يقصده الاصطيد وسمى فأصاب صيدا ما كوى اللحم وقتله أكله (وقال) زفر لا يحل (وان) روى إذا أوهك أو ترك التسمية فأصاب صيدا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان روى ابن رستم عنه أنه لا يحل ما أصابه بدون التسمية والمختار أنه يؤكل (ولو) روى إلى آدمى أو بقرا أو بابل أو شاة أو معز أو إلى وسمى فأصاب صيدا ما كوى اللحم لا رواية لهذا في الاصل (ولأبي) يوسف رحمه الله قولان في قول يحل وفي قول لا يحل واليه أشار في الاصل (ولو) أرسله إلى صيد وهو يظن أنه مخرج أو إنسان فإذا هو صيد يؤكل (وفي الاصل) سمع حسانا فظن أنه حس صيد فرماه أو أرسل كلبه فأصاب صيدا إن كان ذلك الحس حس صيد لا بأس به وإن كان حس إنسان أو غيره من الاطيار لا يحل (وفي الفتاوى) دجاجة لرجل انفلتت وتعلقت بشجرة فلا يصل إليها صاحبها فرماها أن خاف عليها بالموت تؤكل وإن لم تكن بهذه المثابة لا تؤكل وأصل هذا في صيد الاصل (ما) توحش من الاهليات يحل بما يحل به الصيد حتى لو نذ البعير

أو البقرة فرماه بألثة جارحة وأصاب الجارحة ندياتها فأتها من أحل
 وفي الشاة خارج المصرتحل وفي المصرا لتحل (وفي الفتاوى) في باب النون
 رجل له حامة فرماها أورمى غيره فهذا على وجهين إن كانت لا تهتدي
 إلى منزله أو كانت تهتدي ففي الوجه الأول يحل أكلها أصاب المذبح
 أو أصاب موضعا آخر لأنه يجزئ عن الذكاة لا اختيارية وفي الوجه الثاني
 إن أصاب المذبح حل وفي موضع آخر قيل يحل مطلقا (والشاة)
 لم سقطت في بئر فطغيت تحل (وقال) الحسن بن زياد لا تحل (وذكره)
 في فتاوى القاضي الإمام مطلقا من غير ذكر الخلاف (وقال) المتردى
 في البئر إذا رماه فأدماه حل أكله وإن أصاب السهم ظلفها أو قرنها فأدما
 حلت (ولو) أصاب موضع اللحم ولم يخرج الدم إن كانت الجراحة
 كبيرة حلت وإن كانت صغيرة قيل تحل وقيل لا تحل
 * (نوع في السمك) *

(وفي الأصل) السمك الذي مات في الماء بغير آفة وهو الطافي لا يؤكل وإن
 مات بأفة وهو أن يغمر عنه الماء أو طفا على وجه الأرض أو وجد
 في بطن طير أو سمك أو ربطه آخر في الماء واضطر الصيادون جماعة منها
 إلى مضيق فتراكم فهلك أولدغته حية أو أصابته حديد أو ألقي في الماء
 نثرا فأكله ومات يؤكل ولا يحل أكل ما في الماء إلا السمك (وفي
 الفتاوى) إذا قتله حر الماء أو برده لا يؤكل عند أبي حنيفة رحمه الله
 كالطافي (وعند) محمد يؤكل وهذا أرفق بالناس (وفي التجريد)
 لم يذكر الخلاف ولكنه قال فيه روايتان (سمكة) بعضها في الماء وبعضها
 في الأرض ميتة فإن كان الرأس خارج الماء أكلت وإن كان في الماء
 إن كان ماعلى الأرض قدر النصف أو أقل لم تؤكل وإن كان ماعلى الأرض
 أكثر من النصف أكلت (السبب) إذا رمى به الرجل في الماء فتعلقت به
 سمكة إن رمى به خارج الماء في موضع يقدر على أخذه فاضطرب فوقه
 في الماء ملكه وإن انقطع الجبل قبل أن يخرج منه الماء لا يملكه وعلى
 هذا إذا أرسل السمك أو رمى يعرف من هذا الفصل

قوله السبب (وفي تنقيح السبب وهو ميتا أو زينة)

«(نوع فبما يؤكل وفيما لا يؤكل)»

(وفي) شرح الطحاوي لا يؤكل ذنوب من السباع (بيانه)
الاسد والذئب والفهر والفهد والثعلب والضبع والكلب
والسنور الاهلي والبري والفيل وسباع الهوام أيضا (بيانه)
الضب والبربع وابن عرس والسنجاب والفنك والسمور والدلق (والهوام)
التي سكناها في الارض (بيانه) الفأرة والوزغة والقنفذ والحيات وجميع
هوام الارض الا الارنب فانه يحمل كله (وذو) مخب من الطيور
(بيانه) الصقر والعقاب والبازي والشاهين وما اشبه ذلك (وفي)
الفتاوى الصغرى ما لادم له كالزنبور ونحوه لا يؤكل الا السمك والجراد
والعقرب ونحوه يؤكل ويكره الغراب وهو الذي يأكل الجيف والنجاسات
(وفي) فتاوى الوالوجي أكل الهدهد لا بأس به لانه ليس بذئ مخب
من الطيور (وفي) فتاوى القاضى الامام ولا يؤكل الخفاش لانه ذو
ناب (ولا) بأس بالمخفاف والقمرى والسودانية والزرزور والعصافير
والفاخته والجراد وكل ما ليس له مخب يخطف بمخبله (وجار) الوحش
يؤكل بخلاف الاهلي والبغل لا يؤكل ويكره لحم الخيل عند أبي حنيفة
رحمه الله وفي الكراهة روايتان والاصح كراهة التحريم ولبنه كالحمة
وما يتصل بهذا كالجلالة ويكرهه كل لحم الابل الجلالة (وفي النوازل)
لو أن جديا غذى بابل الخنزير فلا بأس بأكله (فعلى) هذا قالوا لا بأس
بأكل الدجاج الذي يخط ولا يتغير لحمه والذي روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال تحبس الدجاجة ثلاثة أيام كان للتنزيه وانما يشترط ذلك
في الجلالة التي لا تأكل الا الجيف وأما ما يخط كما اذا تناول النجاسة والجيف
ويتناول غيرها على وجه لا يظهر أثر ذلك في لحمها فلا بأس بأكله (وفي)
شرح الشافى في الابل تحبس شهر اوفى البقر عشرين يوما وفي الشاة عشرة
أيام وفي الدجاجة ثلاثة أيام (وقال) الامام السرخسى الاصح انها
تحبس الى أن تزول الرائحة الممتنة (وفي المنتقى) المكره الجلالة
التي تقرب ويوجد منها ریح منتنة فلا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها والعمل

(السنجاب) حيوان على قدر البربع والفنك يوزن جبل دويبة ويوزنه الدلق مع قرب دويبة جري والسودانية ويقال السودانية طائر اه

ها بها وتلك حالتها ويكره بيعها وهبتها (وفي) فتاوى البقالى عرقها
فحس والله أعلم

(كتاب الذبايح)

(وهو مشتمل على فصول الاوّل فى مسائل الذبح والثانى فى مسائل التسمية)
(الفصل الاوّل) وفى مختصر القدورى ذبيحة المسلم والكاتبى حلال
ولا تؤكل ذبيحة المجوسى والمرتكب والمرتدة والوثنى والحرم من الصيد (وفي
الاصل) تهود المجوسى أو تنصر حلت ذبيحته (المولود) بين الكاتبى والمجوسى
ذبيحته حلال ولو كان حربيا (وفي) فتاوى القاضى الامام ذبيحة اليهودى
والنصرانى حلال وان كان حربيا الا ان يسمع منه انه يسمى عليه المسيح فاذا
سمع منه ذلك لا تحل لانه اهل به لغير الله (وقال) بعض أصحاب الشافعى
رحمه الله انها تحل (ولا تحل ذبيحة المرتد وان ارتد الى دين اهل الكتاب
(والمرأة) ~~الرجل~~ فى الذبح والصبي الذى يعقل ويضبط كالسالم
(ويستحب) توجيهها فى الذبح الى القبلة ويكره ان تنفع الشاة اذا ذبحت
(ولا) بأس بأكل الذبيحة منها (اما) روى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه
نهى ان تنفع الشاة اذا ذبحت قبل ان تسكن وقبل ان تبرد وقبل هو ان
يمالغ فى الذبح حتى يبالغ الخضاع وهو عرق فى العنق فيكره لان فيه زيادة
مشقة من غير حاجة ويكره ان يجرها الى مذبحها وان يهدد الشفرة بعد
ما اخضعها (جنس آخر) وفى الجامع الصغير لا بأس بالذبح فى الحلق كله
أعلاه وأوسطه وأسفله (ولا) بأس بأكل الجزور اذا ذبح ذبحا ولم ينحر
والشاة والبقرة اذا نحرنا ولم يذبحا يكره ذلك (وفي) بعض التمسح لا يستحب
(وفي) فتاوى القاضى الامام السنة فى الابل النحر وهو قطع العروق
من أسفل العنق عند الصدر والسنة فى الشاة والبقر الذبح (فان) ذبح
الابل ونحر الشاة والبقرة جازيا (لقوله) صلى الله عليه وسلم ما أنحر
الدم وأفرى الاوداج فكل (شاة) ذبحت من قفاها ان قطع الحلقوم
والاوداج والمرى مقبل ان غموت الشاة لا بأس بأكلها (وان) ذبح الشاة بسن
أو ظفر فغير منزوع لا يمسأكلها (واذا) ذبحت بظفر منزوع أو سن

منزوعة أوقرن أو عظم فأغمر الدم وأفرى الاوداج يحل عندنا (شاة)
ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم ونصف المريء لا تؤكل وان قطع الاكثر
من الحلقوم والاوداج والمريء تؤكل (واختلفوا) في تفسير الاكثر فعن أبي
خليفة رحمه الله اذا قطع الثلاثة من العروق الاربعة أى ثلاثة كانت
تتحل وان ترك قطع واحد منها التحل (وقال) أبو يوسف رحمه الله ان
قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين تحل والله تعالى أعلم
(خمس آخر) قال الامام المرحوم لوديع الشاة من المذبح فلم يسئل منها
الدم اختلف المتأخرون قال أبو القاسم الصغار لا تحل وقال أبو بكر الاسكاف
لابأس به (وفي النوازل) رجل ذبح شاة أو بقرة ان تحركت بعد الذبح
وخرج منها دم مسفوح تحل وكذا ان تحركت ولم يخرج الدم أو خرج
الدم ولم تحرك فان لم تحرك ولم يخرج الدم لا تحل (هذا) اذا لم يعلم
حياتها وقت الذبح فان علمت حلت وان لم تحرك (وفي) شرح
الطحاوى خرج الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان يخرج كما يخرج من
الحى وهذا عند أبى خزيمة رحمه الله وهو ظاهر الرواية (رجل)
ذبح شاة مريضة ولم تحرك منها شئ الا انها قال محمد بن سامة ان فحمت
فأها لا تؤكل وان ضمته تؤكل وكذا في العين ان فتحته لا تؤكل
وان ضمته تؤكل (وفي) الرجل ان قبضت رجلها تؤكل وان مدتها
لا تؤكل (وان) نام شعرها تؤكل وان قام لا تؤكل (هذا) اذا لم يعلم
حياتها وقت الذبح ولم يخرج الدم ولم تحرك أما اذا وجد خروج الدم
واتحركة فقد ذكرناه (الصييد) اذا بقي فيه من الحياة قدر ما يبقى
في المذبوح بعد الذبح فهو اربع مسائل (احدها) ماذا ذكرنا
(والثانية) الذئب اذا قطع بطن شاة وبقي فيها من الحياة ما يبقى
في المذبوحة (والثالثة) الكاب المعلم اذا أخذ الصييد وجرحه وبقي فيه
ما يبقى في المذبوح بعد الذبح (والرابعة) اذا رمى صيدا فاصابه وبقي
فيه من الحياة قدر ما يبقى في المذبوح بعد الذبح الاولى والثانية
عندهما لا يقبلان للذكاة حتى لو ذكاهما لا يحل (واختلف) المتأخرون

على قول أبي حنيفة والاصح انهما قبلان الذكاة حتى لو ذكاهما يحل ذكره
 الفقيه أبو الليث في مختلفاته والثالثة والرابعة لا يقبلان الذكاة يعني يحل
 حتى لو وجدته المسالك فلم يذكه لا يحرم (وأبو) حنيفة رحمه الله فرق بين
 الثالثة والرابعة وبين الاولى والثانية (وذكر) الامام السرخسي اذا
 علم انها كانت حية حين ذبحها حلأكلها سواء كانت الحية فيها يتوهم
 بقاؤها أو لا يتوهم بقاؤها (وقال) أبو يوسف رحمه الله ان كان يتوهم
 أنها تعيش يوما أو أكثر فصل (رجل) شق بطن شاة فأخرج ولدها وذبح
 الولد ثم ذبح الشاة ان كانت الشاة لا تعيش من الشق لا تحل وان كانت تعيش
 فصل (بقرة) عمر عليها الولادة فادخل رجل يده في موضع الولادة فذبح
 الولد أو جرح في غير موضع الذبح ان ذبح يحل ولا يشك كل وان جرحه
 ان كان لا يقدر على ذبحه يحل (رجل) له شاة حامل أراد ذبحها ان
 تقاربت الولادة يكره ذبحها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله بناء على أن
 الجنين لا يذكى بذكاة الام عنده (قصاب) ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع
 الاعلى من المحل قوم أو أسفل منه يحرم وفي محل الذكاة قد ذكرناه

« (الفصل الثاني في التسمية) »

(وفي) الجامع الصغير يكره أن يذكر اسم الله تعالى مع اسم غيره عند الذبح
 (وهي) على ثلاثة أوجه منها ما يحرم ومنها ما لا يحرم ويكره ومنها ما لا يحرم
 ولا يكره (أما) الاول فهو أن يذكر اسم الله تعالى واسم غيره على وجه
 العطف والشركة فهو أن يقول بسم الله واسم فلان أو بسم الله ومحمد رسول
 الله (والمكره) ان يذكر اسم الله وغير الله مقرونا في الظاهر من غير حرف
 عطف ولا شركة فهو أن يقول بسم الله محمد رسول الله (وأما) الذي لا يكره
 ولا يحرم فهو أن يكون منفصلا عنه صورة أو معنى قبله أو بعده بان يقول
 اللهم تقبل عن فلان (وفي الفتاوى) لو قال بسم الله ومحمد رسول الله
 بالخفض لا تحل وبالرفع يحل ولم يذكر النصب وفي روضة الزندوستي
 النصب كالحذف لا فصل (ولو) قال بسم الله صلى الله على محمد يحل والاو
 أن لا يفعل (ولو) قال بسم الله صلى الله على محمد مع الواو يحل (ولو)

قال بسم الله واسم فلان أو باسم فلان لا يحل هو المختار (وفي الروضة)
لو قال بسم الله بنام فلان قال أبو بكر يجوز مطلقا (ذبح) ولم يظهر الهاء
في بسم الله ان قصه هذا كرام الله يحل وان لم يقصد وقصد ترك الهاء
لا يحل

* (نوع آخر) *

(و جمل) سمى عند الذبح ان أراد به التسمية على الذبح يحل
وان أراد به التسمية على غير الذبح لا يحل ~~ك~~اذا
سمع الاذان فلما قال المؤذن الله أكبر قال هو الله أكبر وشرع
في الصلاة لا يصير شارعا في الصلاة وان لم يكن له نية في التسمية فحل (وكذا)
اذا ترك التسمية ناسيا (وتشترط) التسمية في ذبح النحر للطهارة (وفي
الاصل) التسمية عند الذبح شرط وفي الاصطiad عند الارسل والرمي
(واذا) نصب المحديدة لاخذ الطي تشترط التسمية عند الوضع (وقد ذكر
صاحب المحيط نصب منجلا لصيد جوار الوحش ثم وحده بجر وحايه ميتا
لا يحل (قال) الشيخ رحمه الله وهذا الجواب انما يحل على ما اذا قعد
عن الطلب لما أنه في الرواية الاخرى اعتبر التسمية عند النصب (ولو)
أضجع شاة وأخذ السكين وسمى ثم تركها وذبح شاة أخرى وترك التسمية
عامدا لا يحل (ولو) رمى سهمها الى صيد وسمى فأصاب آخر أو أرسل كلبه
الى صيد وسمى وترك الكلب ذلك الصيد وأخذ غيره يحل (ولو) ذبح
تلك الشاة ثم ذبح بعدها أخرى فظن ان تلك التسمية تكفي لا تحل (والسهم)
اذا أصاب الصيد وغيره أو أخذ الكلب ذلك الصيد وغيره حل الكل
(ولو) نظر الى قطيع من الغنم فأخذ السكين وسمى ثم أخذ منها شاة وذبحها
بتلك التسمية لا تحل (ولو) أرسل كلبه الى جماعة من الصيد وسمى
فأخذ أحدها تحل (ولو) قال مكان التسمية الحمد لله أو سبحان الله يريد
التسمية أجزاء (ولو) قال الشكر لله لا يجوز كافي مسئلة الاذان وقد
ذكرناه (ولو) أضجع شاة ليدبها ثم أكل أو شرب أو تكلم ثم ذبح ان
طال فقطع الغور جرح والا فلا كذا في الاصل (وذكر) في الاصل انه ان طال

الفصل وليند كرجد دورايت في موضع ثقة أن الطويل ما يستكثره الناظر
(وفي) اضاحي الزعفراني اذا حثد الشفرة تنقطع التسمية من غير فصل وكذا
لو تقلبت الشاة وقامت من مضجعه اثم أعاده الى مضجعه انقطعت التسمية
(كتاب الاضحية)

(وفي) نسخة الامام السرخسي الاضحية واجبة (وذكر) الطحاوي
ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله اما عندهما فهي سنة (وفي) نظم
الزندوسني الاضحية أحب الى من التصديق بمثل قيمتها وفي الموسر
واجبة عليه في ظاهر الرواية (وشرائط) وجوبها الغنى وان يكون مقبلا
في مصر أو قرية وأن لا يكون مسافرا وأن يكون في الوقت (وفي)
أجناس الناطقي قال أبو حنيفة رحمه الله الموسر الذي له ما تادهم او عرض
يساوي مائتي درهم سوى المسكن والمخادم والثياب التي تلبس ومتاع البيت
الذي يحتاج اليه وهذا اذا بقي له الى أن يذبح الاضحية (وفي الهارونيات)
ان جاء يوم الاضحية وله مائتا درهم ولا مال له غيره فهلك لم تجب
الاضحية عليه وكذا لو نقص عن المائتين (ولو) جاء يوم الاضحية ولا
مال له ثم استفاد مائتي درهم ولادين عليه وجبت عليه الاضحية (الفقر)
والغنى والموت انما يعتبر في حق الاضحية آخر أيام التشريق وأيام النحر
(ولو) كان له عقار مستغل اختلص المتأخرون في اضاحي الزعفراني يعتبر
قيمه لا دخله حتى لو كانت قيمته مائتي درهم فعليه الاضحية (وقال) أبو
علي الدقاق يعتبر دخله لا قيمته (تفسيره) ان كان يدخل من ذلك قوت
سنة فعليه الاضحية وصدقة الفطر وقال غيره قوت شهر فان فضل عن ذلك
مائتا درهم فعليه الاضحية وصدقة الفطر (وفي) أول اضاحي الزعفراني
ان كانت غلة المستغل تكفيه وعياله فهو موسر والافه وموسر عند محمد
وعند أبي يوسف وموسر (ولو) كانت الضياع وقفا ولم تغل ان وجب
له في أيام النحر قدر مائتي درهم فعليه الاضحية والا فلا وان كان خبازا
وعنده حنطة قيمتها قدر مائتي درهم أو ملح قيمته مائتا درهم أو قصارا
عنده اشنان أو صابون قيمته مائتا درهم فعليه الاضحية (ولو) كان له

مصنف أو كتب الفقه أو الحديث ان كان يحسن أن يقرأ منها وقيمتهما اثنا
 درهم فلا أفضحية عليه وان كان لا يحسن فعله الاضحية الكل من الاجناس
 (وفي الفتاوى الصغرى الفقيه بالكتب لا يصير غنيا الا ان يكون له من
 كل كتاب اثنان وهم ابرواية واحدة عن محمد وان كان أحدهما برواية
 الامام أبي حفص والاخر برواية أبي سليمان لا يصير به غنيا (ولا) يصير
 الانسان غنيا بكتب الاحاديث والتفاسير وان كان له من كل اثنان
 (وصاحب) كتب الطب والنجوم والادب غنى بها اذا صارت قيمتهما مائتي
 درهم (وفي الاجناس) رجل به زمانة اشترى حمارا بركبه ويدهي
 في حوائجه وقيمته مائتا درهم فلا أفضحية عليه (ولو) كان في دار بكراه
 فاشترى قطعة أرض بمائتي درهم فبنى فيها دارا يسكنها فاعليه الاضحية
 (ولو) كان له دار فيها بيتان شتوي وصيفي وفرش صيفي وشتوي لم يكن
 بهما غنيا وان كان له فيها ثلاثة أبيات وقيمة الثالث مائة درهم فعليه
 الاضحية (وكذا) الا فراس يعتبر الفرس الثالث (والغازي) لا يكون
 بفرسين غنيا وبالثالث يكون غنيا ولا يكون الغازي بالاسلحة غنيا الا ان
 يكون له من كل سلاح اثنان وأحدهما يساوي مائتي درهم (وفي الفتاوى)
 الدهقان ليس بغنى بفرس واحد وبعمار واحد فان كان له فرسان أو جاران
 وأحدهما يساوي مائتي درهم فهو نصاب الاضحية والزراع بثورين وآلة
 الفسذان ليس بغنى وببقرة واحدة غنى وبثلاثة ثيران اذا ساوى أحدها
 مائتي درهم صاحب نصاب وصاحب الثياب ليس بغنى بثلاثة أثواب
 أحدها للمذلة والآخرة للمذلة والثالث للامداد وهو غنى بالاربع (وصاحب)
 السكرم غنى اذا ساوى مائتي درهم (والمرأة) تعتبر وسرة بالمرء المجمل
 الذي لها على الزوج ان كان ما ياعندهما وعند أبي حنيفة لا يعتبر قال
 رحمه الله ورأيت في موضع ثقة رواية ابن سماعة عن محمد بن أبي حنيفة
 أنه لا تجب الاضحية الاعلى من له مائتا درهم فصاعدا فعلى هذه الرواية
 سوى بين غنى الاضحية وغنى الزكاة

﴿بيان وقت الاضحية﴾

قوله للمذلة والآخرة مما يعني واحدا انظر المصباح له فليحذر

وفي الأصل أيام النحر أو لها أفضلها ويجوز التخصيم في الياطين المتخلطين
ويكره إذا طلع الفجر الثاني من يوم النحر فلا هل السواد أن يضوضوا أهل
المصر لا يضوضون إلا بعد صلاة العيد (وفي الاجناس) لو ذبح أضحيته بعد
صلاة الامام قبل الخطبة جاز في املاء محمد رجه الله ولو لم يشتر أضحيته
حتى مضت أيام النحر تصدق بقيمة ما يصلح للأضحية (وفي) أضاحي
الزهراني إذا صلى الامام يوم العيد ثم تذكر أنه صلى على غير وضوء أو كان
جنباً وقد ذبح الرجل أضحيته بعد صلاة الامام وقد تفرق الناس
لاتعام الصلاة وتجوز الأضحية وإن لم يتفرق الناس حتى علم بعيد الصلاة
وأجزأت الأضحية لأن من العلماء من قال لا يعيد الناس الصلاة ويعيد
الامام وحده ولو علم الامام بذلك نادى بالصلاة ليعيدها فن ذبح قبل ان
يعلم بذلك اجزاء ومن علم بذلك لم يجزه الذبح اذا ذبحه قبل زوال الشمس
وبعد الزوال يجزئه (وفي الاجناس) لو تبين أن هذا اليوم التاسع
من ذي الحجة يؤثر بإعادة الصلاة والأضاحي فكذا ذكره في أضاحي
الزهراني (وقال) في الفتاوى ان شهده عند شهده وعلى هلال ذي الحجة
جازت الصلاة والأضحية وإن لم يشهده عند الشهود ولا تجوز اه

«(نوع فيما يجوز من الأضحية وما لا يجوز)»

(وفي الأصل) الأضحية من أربعة أصناف من الحيوان (الاول)
الابل والاني منها أفضل ولا يجوز منها الا التي وهي التي أتي عليها خمسة
أحوال وطعنت في السادسة وفي الطلبة ماتت لها أربعة أحوال (والثاني)
البقر والاني منها أفضل ولا يجوز منها الا التي وهي التي أتي عليها سنتان
وطعنت في الثالثة (والثالث) الغنم والذ كرمها أفضل اذا كان
خصياً والاني منها فصاعداً جائز ولا يجوز وما دون ذلك من كل شيء الا المذبح
العظيم من الضأن والاني من الغنم التي أتي عليها سنة وطعنت في الثانية
والمذبح الذي أتي عليه ستة اشهر وطعن في الشهر السابع (وفي) الاجناس
المذبح من الضأن ماتت له ثمانية اشهر وطعن في التاسع (وفي) أضاحي
الزهراني ماتت له سبعة اشهر وطعن في الثامن (ثم) قال في الاجناس

قوله الخبز الخمر (بفتح الخاء) المجهول بينهما

لأن معهما نسبة إلى خبز الخمر أو العصرة أو بهنجره

انما يجوز المجدع اذا كان عظيم الجسم اما اذا كان صغيرا فلا يجوز والا اذا
 تم له سنة وطعن في الثانية (والرابع) المغز والذي كرمه أفضل ولا يجوز
 منه الا الثني وهو الذي اتى عليه سنة وطعن في الثانية كالغنم والعناق
 من المعز كما لمجدع من الضأن وهو الذي اتى عليه أكثر المحول (الكل)
 في الاصل (وفي) نظم الزندوستي المولود بين الوحشي والاهلي اذا كانت أمه
 وحشي فلا يجوز (ولو) نزا كاب على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز
 وقال الامام الخيزنغري ان كان يشبه الامام يجوز (ولو) نزا طي على شاة
 قال عامة العلماء يجوز وقال الامام الخيزنغري العبرة بالشاجة (الجاموس)
 يجوز في الضحايا والمدايا استهنا (ثم) الابل أفضل من البقر ثم
 الغنم أفضل من المغز (وفي) أضماحي الرعفراني قال الامام المحوفي
 والبقرة أفضل من الشاة اذا استويا في القيمة واللحم والاصل فيه انهما اذا
 استويا في القيمة واللحم فليطيمهما المحما أفضل وان اختلفا في القيمة
 فالفاضل أولى حتى ان الفحل بعشرين أفضل من الخصى بخمسة عشر
 (والبقرة) أفضل من ست شياه اذا استويا في القيمة وسبع شياه أفضل من
 البقرة (وفي الفتاوى) شراء شاة واحدة للأضحية بثلاثين درهما أفضل من
 شراء اثنين بعشرين (وفي) أصول التوحيد للامام الصفار التضحية
 بالديك والدجاجة في أيام الاضحية ممن لا أضحية عليه لاعتباره تشيما
 بالأضحية من كرهه لانه من شيم الجوس (وفي الفتاوى) ولو ضحى بشاة واحدة
 يكفيه ولو ضحى بأكثر من واحدة تقع الواحدة فريضة والزيادة تطوع
 عند عامة العلماء (والجوز) والبقر يجزئ من سبعة اذا أراد الكل
 القرية اختلفت جهة القرية أو اتحدت ولو نوى أحدهم اللحم بطل الكل
 (والبعير) والبقر يجزئ عن سبعة اذا كانوا يريدون به وجه الله تعالى
 اتفقت جهة القرية أو اختلفت كالأضحية والقران والتمتع والتقدير
 بالسبع لمنع الزيادة لمنع النقصان حتى لو كان الشركاء في البدنة أو البقرة
 ثمانية لم يجزهم ولو كانوا أقل من ثمانية الا أن يهيب واحد منهم أقل من
 السبع لا يجوز أيضا (بيان) مات الرجل وترك امرأة وابنة وبقرة فضحى بها

وفي الاصل أيام النحر أو لها أفضلها ويجوز التخصيم في الياطين المتخالفين
ويكره اذا طلع الفجر الثاني من يوم النحر فلا هل السواد أن يصفوا واهل
المصر لا يصفون الا بعد صلاة العيد (وفي الاجناس) لو ذبح أضحيته بعد
صلاة الامام قبل الخطبة جاز في املاء محمد رجه الله ولو لم يشتر أضحيته
حتى مضت أيام النحر تصدق بقيمة ما يصلح للاضحية (وفي) أضاحي
الزهراني اذا صلى الامام يوم العيد ثم تذكرانه صلى على غير وضوء أو كان
جنباً ولم يذبح الرجل أضحيته بعد صلاة الامام وقد تفرق الناس
لاتعاد الصلاة وتجوز الاضحية وان لم يتفرق الناس حتى علم بعيد الصلاة
واجزأت الاضحية لان من العلماء من قال لا يعيد الناس الصلاة ويعيد
الامام وحده ولو علم الامام بذلك نادى بالصلاة ليعيدها فن ذبح قبل ان
يعلم بذلك اجزاء ومن علم بذلك لم يجزه الذبح اذا ذبحه قبل زوال الشمس
وبعد الزوال يجزئه (وفي الاجناس) لو تبين ان هذا اليوم التاسع
من ذي الحجة يؤمر باعادة الصلاة والاضاحي كذا ذكره في أضاحي
الزهراني (وقال) في الفتاوى ان شهده عند شهود على هلال ذي الحجة
جازت الصلاة والاضحية وان لم يشهده عند الشهود ولا تجوز اه
(نوع فيما يجوز من الاضحية وما لا يجوز) *

(وفي الاصل) الاضحية من اربعة اصناف من الحيوان (الاول)
الابل والاني منها افضل ولا يجوز منها الا الثاني وهي التي اتي عليها خمسة
أحوال وطعنت في السادسة وفي الطلبة ماتم لها اربعة احوال (والثاني)
البقر والاني منها افضل ولا يجوز منها الا الثاني وهي التي اتي عليها سفتان
وطعنت في الثالثة (والثالث) الغنم والذ كرمها افضل اذا كان
خصيا والثني منها فصاعد اجائز ولا يجوز ما دون ذلك من كل شيء الا المجذع
العظيم من الضأن والثني من الغنم التي اتي عليها سنة وطعنت في الثانية
والمجذع الذي اتي عليه ستة اشهر وطعن في الشهر السابع (وفي) الاجناس
المجذع من الضأن ماتم له ثمانية اشهر وطعن في التاسع (وفي) اضاحي
الزهراني ماتم له سبعة اشهر وطعن في الثامن (ثم) قال في الاجناس

انما يجوز المجذع اذا كان عظيم الجسم اما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا
تم له سنة وطعن في الثانية (والرابع) المعز والذ كرمه افضل ولا يجوز
منه الا الثاني وهو الذي اتي عليه سنة وطعن في الثانية كالغنم والعناق
من المعز كالمجذع من الضأن وهو الذي اتي عليه أكثر المحول (الكل)
في الاصل (وفي) نظم الزندوسى المولودين الوحشى والاهلى اذا كانت أمه
وحشى فلا يجوز (ولو) نزا كاب على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز
وقال الامام الخيزارى ان كان يشبه الامام يجوز (ولو) نزا على شاة
قال عامة العلماء يجوز وقال الامام الخيزارى العبرة بالشابة (الجاموس)
يجوز في الضحيا والهدايا استحصانا (ثم) الابل افضل من البقر
الغنم افضل من المعز (وفي) أضاعى الزعفرانى قال الامام المحوفى
والبقرة افضل من الشاة اذا استويا في القيمة واللحم والاصل فيه انهما اذا
استويا في القيمة واللحم فاطيهم - المجمل افضل وان اختلفا في القيمة
فالفاضل أولى حتى ان الفحل بعشرين افضل من الحصى بخمسة عشر
(والبقرة) افضل من ست شياه اذا استويا في القيمة وسبع شياه افضل من
البقرة (وفي الفتاوى) شراء شاة واحدة لاضحية ثلاثين درهما افضل من
شراء شاتين بعشرين (وفي) اصول التوحيد للامام الصفار التضحية
بالديك والدجاجة في أيام الاضحية من لا أضحية عليه لاعتباره تشبيها
بالمضحين مكروه لانه من شيم الجحوس (وفي الفتاوى) لو ضحى بشاة واحدة
يكفيه ولو ضحى بأكثر من واحدة تقع الواحدة فريضة والزيادة تطوع
عند عامة العلماء (والجزوز) والبقر يجزئ من سبعة اذا أراد الكل
القرية اختلفت جهة القرية أو اتحدت ولو نوى أحدهم اللحم بطل الكل
(والبيعير) والبقر يجزئ عن سبعة اذا كانوا يريدون به وجه الله تعالى
اتفقت جهة القرية أو اختلفت كالاضحية والقران والتمتع والتقدير
بالبيع لمنع الزيادة لانع النقصان حتى لو كان الشركاء في البسنة أو البقرة
ثمانية لم يجزهم ولو كانوا أقل من ثمانية الا أن نصيب واحد منهم أقل من
السبع لا يجوز أيضا (بيان) مات الرجل وترك امرأة وابنا وبقرة فضحيا بها

(قوله المجذع) أى بفتح الخاء ثمر المجذع من بينهما

زاد في نسخة إلى خيزارى بالقصر فريضة بخاراه

لا يجوز عنهما أي في حقهما (وفي) أصاحي الزعفراني اشتراك ثلاثة نفر في بقرة
على أن يدفع أحدهم أربعة دنانير والاخر ثلاثة دنانير والاخر دينارواشتروا
بها بقرة على أن تكون البقرة بينهم على قدر رهوس ما لم يفضوا بها لا يجوز
(ولو) كانت البدنة أو البقرة بين اثنين فضها بها اختلاف المشايخ فيه والاختار
أنه يجوز ونصف السبع تبع فلا يصير لحما قال الصدر الشميد وهذا اختيار
الامام والادوية واختيار الفقيه أبي الليث (وفي الاصل) سبعة اشتركو
في بدنة أو بقرة ثم مات بعضهم قبل أن يضرروا فقال ورثته فمروها عنكم
وعن فلان الميت يجوز لهم استحصانا (وكذا) لو كان أحد الشركاء ضحي
عن ولده المستبرأ وعن أم ولده (سبعة) ضحوا ببقرة وأرادوا أن يقتسموا
اللحم بينهم ان اقتسموها وزنا جاز وان اقتسموها جزا فالان جعلوا مع اللحم
شيئا من السقط كالرأس والا كارع يجوز وان لم يجعلوا لا يجوز وان فعلوا مع
هذا وحلوا الفضل بينهم بعضهم لبعض لم يجوز (ولو) باع درهم ما بدروهم
وأحدهما أكثر من الآخر فخلل صاحبه الآخر يجوز لان هبة المشاع فيما
لا يمتثل القسمة يجوز وفي الاولى يمتثل القسمة والفرق أن تحليل
الفضل هبة وفي مسألة اللحم وهب المشاع فيما يمتثل القسمة وهو اللحم فلم
يجز وفي مسألة الدرهم الواحد لا يمتثل القسمة بخاز (ولو) جعلوا اللحم
والشحم سبعة أسهم وقسموها بينهم جزا فجازت القسمة هكذا في الفتاوى
(وفي المنتقى) لو غصب أضيعة غيره وذبحها عن نفسه وضمن القيمة
لصاحبها أجزاء ما منع لانه ملكها بسابق الغصب (وفي) نظم الزندوسني
خمس أشياء اذا اخذها من ملك الغير تجوز بها الاضيعة وضمن قيمتها
(أولها) غصب شاة وصحى بها (والثاني) لو سرق شاة وصحى بها
(والثالث) لو غصب من ولده الصغير أو الكبير (والرابع) لو غصب
من عبده المأذون المدين ديناً مستغرقاً (والخامس) الشراء الفاسد
(قال) وستة لا تجوز أولها المودع اذا ضحى بشاة الوديعة والمستعبر
والمستبضع والمرتهن والوكيل بشرائه الشاة والوكيل بحفظ ماله اذا
صحى بشاة موكله والسادسة الزوج والزوجة اذا ضحى كل بشاة صاحبه بغير

اذنه والاضحية تدخل في صماته بالذبح ولولم يتقدم له كره على وقت
المباشرة

(نوع في العيوب)

(وفي) نظم الزندوستي خمسة عشر من الآفات لا تمنع جوارز الاضحية (منها)
ان التي لا اسنان لها ان كانت تملأ لا تجوز في ظاهر الاصول (وعن) أبي
يوسف رحمه الله تعالى ان بقي من الاسنان ما تغلف به يجوز (وفي) الاجناس
لا يجوز مطلقا والتي لا سان لها في الغنم يجوز وفي البقر لا والمجرباء ان كانت
مهيمنة تجوز والتي لا قرن لها من الاصل تجوز فان انقطع أو انا كسر
بعض قرنها تجوز الا اذا بلغ الخ وصغيرة الاذن والتي باذنها ثقب او شق
من الاعلى الى الاسفل فان لم يكن لها اذن خلقة لا تجوز وكذا
اذا لم يكن لها احدي الاذنين (وروي) الحسن عن أبي خنيفة
رحمه الله ان لم يخلق لها اذن تجوز وهو كذا روى عن محمد رحمه الله
والثولاء وهي الجنونية ان كانت مهيمنة والعرجاء ان كانت تمشي
بثلاث قوائم وتجا في الرابعة عن الارض لا تجوز وان كانت تضع الرابعة على
الارض وتستعين بها الا انها تتمايل مع ذلك وتضعها وضعا خفيفا تجوز
والجبوب العاجز عن الجماع والتي فيها السعال والعاجزة عن الولادة اكبر
سنتها والتي بها كي والتي لا ينزل لها لبن من غير علة والتي لها ولد تجوز
(وفي الاجناس) ان كان للشاة اليعة صغيرة خلقت شبه الذنب تجوز وان لم
يكن لها اليعة خلقت كذلك قال محمد لا تجوز (وفي المنبع) من العيوب
ما لا يجوز (منها) العياه والعوراء فان كان الذاهب بعض عينها
الواحدة أو بعض أذن أو بعض أسنانها في رواية الاجناس ان كان
أكثر من النصف لا تجوز بالاجماع وان كان أقل من الثلث تجوز بقدر
الثالث وما كان دون النصف فهو قليل عندهم ما وية بدر النصف ظاهر
منهم ما انه كثير (وفي) شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد في النصف
عنهما روايتان والظاهر عنهما ان النصف كثير (وفي) مختلف الروايات

قوله والثولاء (بالثنية من الثول محركا اهـ)

ان كان أكثر من الثلث لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وبقدور الثلث
يجوز وعليه اعتمد في الجامع الصغير وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز
وهل تجمع الخروق في الاذن من الاضحية اختلف المشايخ فيه في كتاب
المسالك من الاجناس (ولو) كانت صحبة العيين فعورت عنده بعد
ايجابها اياها على نفسه أو كانت سميعة فصارت عنده بحفاؤه او عرجاء
ان كان موسرا لا يجوز له ان يضحى بها وان كان فقيرا جاز له ذلك (وهذا)
في رواية أبي سليمان (وفي) رواية أبي حفص يجوز معصرا كان أو موسرا
(ولو) أصابها آفة فكسرت رجلها أو ذهبت يمينها في معالجة الذبح ان لم
يرسلها جاز وان أرسلها بعد أصابة الآفة ثم ضحى بها في وقت آخر
في يومه أو في يوم آخر لا رواية لها في الاصول (وفي) العيون والمنتقى
واضاحي الزعفراني عن أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز (وقال) الزعفراني
في كتابه أنه لا يجوز وبه قال بعض العلماء ولا ناخذ به (والجفاء) التي
لا نعلمها الا تجوز ومقطوعة رموس ضررها وان ذهب من واحد أقل
من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن (وفي) الشاة
والعزاذل لم يكن لها احدى حلتها اخلقة أو ذهبت باقة أو بقيت اخرى
لم تجز (وفي) الابل والبقران ذهبت واحدة تجوز وان ذهب اثنتان
لا يجوز والله اعلم

«(نوع في الانتفاع بالاضحية)»

(وفي الاصل) يذكره ان تحلب الاضحية ويهرصونها قبل الذبح وينتفع
به فان فعل ذلك تصدق به (ومن) اصحابنا من قال هذا في الشاة التي
اوجها على نفسه (ويجوز) الانتفاع بجمل الاضحية ومضى المتعة
والتطوق بان يتخذ فروا أو بباطا أو جرابا أو غربالا وله ان يشتري به متاع
البيت كالجراب والغربال والخف ولا يشتري به الخمل والزيت والمحم ولا
بأس يبيعه بالدرهم ليتصدق بها وليس له ان يبيعه بالدرهم لينفقها
على نفسه ولو فعل ذلك يتصدق بثمنه (واذا) اشترى بقرة أو بعيرا
وأوجبه اضحية يكره له ركوبه واستعماله فان فعل ذلك أو بعضه تصدق

بما تقيمه وان آجره تصدق بأجره (وفي) اضاحى الزعفراني فان وارت
ولادتها وولدها معها

• (نوع في التضحية عن الغير) •

(وفي التجريد) يضحى الغنى عن نفسه وأما عن ولده الصغير ففقيه
روايتان وأما عن أولاده الكبار فلا يضحى عنهم وأما ابن الابن
ففيه روايتان فان كان للصغير مال يضحى عنه أبوه أو وصيه عبد أبي
حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وزفر يضحى من مال نفسه (وفي الاصل)
قال الامام السرخسي زعم بعض مشايخنا ان على الاب أن يضحى من مال
الصغير وكذلك الوصي على قياس صدقة الفطر عند أبي حنيفة والاصح
أنه ليس له ذلك ولهذا لا يملك عتق عبده وهبته ماله والفاضل في مال
الصغير على هذا والمجنون كالصبي وعلى الاب أن يؤدى خراج
الارض التي للصبي وعشره ويؤدى دينه (وفي الفتاوى) الوصي اذا
ضحى عن الصغير بماله يعني بمال الصغير ولم يتصدق جازا فان تصدق
ضمن (وفي النوازل) لو ضحى بشاة نفسه على غيره بأمره أو بغير أمره
لا يجوز بخلاف العتق عن غيره فانه لو عتق عبده عن كفارة رجل بأمره
يجوز (وذكر) بعده في النوازل سئل نصير عن رجل ضحى عن
الميت ماذا يصنع به قال يأكل منه ويصنع به ما يصنع بأهليته فقبل له
أبو بصير عن الميت فقال الاجره والمالك لهذا فقبل له فان ضحى
عن للصبي فقال الاجره والمالك لهذا الرجل (وقال) محمد بن سلمة
مثل هذا (وقال) محمد بن مقاتل مثل ذلك وأبو طيع مثله (وقال)
عصام بن يوسف يتصدق بالاكل (وفي) الروضة ان أوصى أن يضحى
عنه من ثلث ماله كل عام جاز (وفي) اضاحى الزعفراني لو ضحى ببقرة
عن نفسه وعن ستة من أولاده ان كانوا صغارا جاز وأجزأهم وفي الكبار
بأمرهم جاز وبغير أمرهم لا يجوز هذا ما يسنه الله تعالى من الخلاصة
والله الموفق

هـ (الفصل الثالث والعشرون في الجنايات والديات والحدود) هـ

(تعمد) القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب (فالعمد) ما تعمد ضربه بسلاح أو ما جرى مجرى السلاح في تفریق الأجزاء كالحد من الخشب والحجر والنار وموجب ذلك الأثم والقود إلا أن يعفو الأولياء ولا كفارة فيه (وشبه العمد) عند أبي حنيفة رحمه الله أن يتعمد الضرب بما ليس بسلاح ولا ما جرى مجرى السلاح (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمه الله إذا ضرب بمجرع عظيم أو بمخشبة عظيمة فهو عمد لأنه لا يقصد به إلا القتل وموجب ذلك على القولين الأثم والكفارة ولا قود فيه وفيه دية مغالطة على العاقلة (والخطأ) على وجهين خطأ في القصد وهو أن يرمى شخصاً يظنه صيداً فإذا هو آدمي وخطأ في الفعل وهو أن يرمى غرضاً فيصيب آدمياً وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا أثم فيه (وأما) ما جرى مجرى الخطأ قتل النائم يتقلب على رجل فيقتله بغير حكمه حكم الخطأ (وأما) القتل بسبب فكيفما فر البثر ووضع الحجر في غير ملكه وموجبهما إذا تلف فيه آدمي الدية على العاقلة ولا كفارة فيه (والكفارة) في شبه الخطأ حتى رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجزئ فيهما إلا طعام لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فحرير رقبة مؤمنة (ويقتل) الذي بالذي (ويقتل) الواحد بالجماعة (وتقتل) الجماعة بالواحد فإذا قتل جماعة واحد أهدأ تقتل الجماعة بالواحد لا جماع المصيبة رضي الله عنهم (وروي) أن سبعة قتلوا واحداً بصنعا فقتلهم رضي الله عنهم جميعاً وقال لو عملاً أي لو اجتمع عليه أهل صنعا لقتلهم جميعاً ولأن القتل بطريق التعاقب غالب والقصاص شرع لحكمة الزجر فيجعل كل واحد منهم كالنفر دية هذا الفعل فيجب القصاص تحقيقاً لمعنى الأحياء من الكل (وذكر) بعض شراح القندوري أنما يقتص من جميعهم إذا وجد من كل واحد منهم جرح لا زهاق الروح فأما إذا كانوا معينين بالأخذ والامساك فلا قصاص

عليهم (الكل من شرح المكنز) (ولا) يجوز استيفاء القصاص
 الاباء سيف أو السكين حتى ان من أحرق رجلا بالنار أو قطع طرف
 لسانه فمات أو شجبه وكان يضرب علاوته فمات يقتل بالسيف لا غير (ولا)
 يقتل الوالد بولده ولا المجد من قبل الرجال والنساء وان علا ولا بولد الولد وان
 سفل ولا والدة بولدها ولا جدة من قبل الاب والام وان عات أو سفلت
 (ويقتل) الولد بالوالد (ولا) يقتل المولى بعبده ملك كله أو بعضه
 (ويقتل) العبد بولاه (ولو) جن القاتل بعد القتل لا يقتل
 وينقلب مالا (ويقتل) سليم الجوارح بناقص الاطراف (والبالغ)
 والعاقل بالضعيف والمجنون (ولا) قصاص بين الاحرار والعبيد ولا بين
 الذكور والاناث فيمادون النفس (الكل) من خيانة الفتاوى (ولو)
 غرق صبيا أو بالغ في البحر لا قصاص عليه عند أبي حنيفة رحمه الله
 وعندهما يجب (والبحر) العظيم على هذا (رجل) ققط صبيا وطرحه
 فقتله سبع لم يكن عليه قود ولا دية ولكن يعزر ويحبس حتى يموت وعلى
 طاقته الدية (ولو) ققط رجلا فالقاء في البحر حتى رسب فغرق يجب
 الدية ولو سجن ثم غرق لا دية عليه (رجل) قتل آخر وهو في النزاع قتل
 وان كان يعلم أنه يعيش (ولو) قتل رجلا بالابرة فلا قود عليه الا اذا غرزها
 في المقتل (ولو) قال اقتلني فقتله لا يجب القصاص وتجب الدية (وفي
 التجريد) لا يجب الدية في أصح الروايتين عند أبي حنيفة رحمه الله (وفي
 رواية يجب) (ولو) قال له اقطع يدي فقطع لاشئ عليه خيانة الفتاوى
 (ولو) ان رجلا أخذ رجلا فقيده وجلسه في بيت حتى مات جوعا قال محمد
 أوجعه عقوبة والدية على طاقته (والفتوى) على قول أبي حنيفة
 في انه لاشئ عليه (وان) دفنه في قبر حيا فمات يقتل به لانه قتله عمدا
 وهذا قول محمد والفتوى على ان لا على طاقته الدية (واذا) طين رجل
 على رجل ليتاح حتى مات جوعا أو عطشا لم يضمن في قول أبي حنيفة (وقالا)
 عليه الدية غنية الفتاوى (رجل) نائم رآه قوم يهجمون البدن فذبحه
 انسان وقال ذبحته وهو ميت فانه يقتل قياسا وفي الاستحسان يجب الدية

العلاقة بين ماعان على البعير بعد سجاله والجمع العلاءى اه

(أخذ) بيد رجل فغذب الرجل يده فانقلبت يده ان كان أخذ يده للصاحفة
 لاشئ عليه من ارض اليد وان كان غمزها فتأذى فغذبها فأصابه ذلك
 ضمن ارض اليد (ولو) ان صميا في يد اية جذبه انسان والاب بمسكه
 حتى مات فدية الصبي على من جذبه ويرثه أبوه (وان) جذبه الاب
 وجذبه الرجل حتى مات فعليه ما الدية ولا يرثه أبوه (غنية الفتاوى)
 (رجل) ضرب رجلا بالسييف في عنقه ففرق السييف النعمد وقتله فلا
 قصاص عند أبي حنيفة رحمه الله وقال محمدان كان بالغمد وضربه به
 وحده قتل به وهو بناء على القتل بالمثل (ولو) غزه رجل بآخرة أو بمشاة يشبهها
 متعمدا فقتله لا قود فيه ولو كان بمسلة ففيه القود بمنزلة (رجل) ضرب
 رجلا بصخرة فمات لا يجب القصاص عليه (قيل) لابي حنيفة رحمه
 الله ارايت لو كانت الصخرة عظيمة قال وان ضربه بجبل ايا قيس لا يجب
 عليه القصاص فهي مسألة القتل بالمثل (وهذا) اللفظ مما أخذ
 بعض الجهال على أبي حنيفة في علم الاعراب فقال الصواب يجب لابي
 قيس قال القدروري لم يثبت هذا عن ابي حنيفة ولم يوجد في كتابه
 وان ثبت ذلك عنه فهو لغة بعض العرب قال القائل

ان اباها و ابا اباها * قد بلغا في المجد غايتاها

(من الغنية) (ولو) ألقى رجلا في ماء بارد في يوم الشتاء فمات ساعة
 ثم ألقاه فمات فعليه الدية وكذا لو جرد من ثيابه فجعله في سطح في يوم شديد
 البرد فلم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذلك لو قطعته فجعله في الثلج (من
 الغنية) (ولو) ان رجلا طرح رجلا من سفينة في البحر او في دجلة وهو
 لا يحسن السباحة فرب لا يقتل به عند ابي حنيفة وعليه الدية وان
 ارتفع ساعة وسبح ثم غرق ومات فان ابا حنيفة قال ليس فيه قصاص ولا
 دية (من الغنية) (ولو) ان رجلا دخل رجلا في بيت وادخل معه سباعا
 واغلق عليهم ما الباب فأخذ السباع الرجل فقتله لم يقتل به ولا شئ عليه
 (وكذا) لو نهشته حية او لغمته عقرب لم يكن فيه شئ سواء ادخل
 الحية والعقرب معه او كانا في البيت وان فعل ذلك بصبي فعليه

الدية (قال) في المأورنيات وفيها قول آخر ان فيها الدية (من الغنية) (رجل) أقر انه قتل فلانا بجديدة او قال بسيف ثم قال انما اردت غيره فأصوبته دري عنه القتل (ولو) قال ضربت فلانا بجديدة فقتلته ثم قال اردت غيره فأصوبته لم يقبل ذلك منه ويقتل (غنية) (وفي المتن) اذا قطع عنق رجل وبقى شيء من الحلقوم وفيه الروح فقتله رجل لا قود عليه لانه ميت ولومات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو ابنه (من الغنية) (صغان) التقيا صف من المسلمين وصف من المشركين فاقتلوا فقتل رجل من المسلمين رجلا من اصحابه ظنه مشركا فعليه الكفارة والدية ولا قود عليه قيل هذا اذا كان المقتول في صف المسلمين وأما اذا كان المقتول في صف المشركين فلا يجب عليه شيء (غنية) (وعمد) الصبي وخطأ وهو سواء عندنا حتى يجب الدية في الحالين ويكون ذلك في حالة تعدد العمدة (وفي) الزيادة الدية في فعل العمدة على العاقلة أيضا ولا كفارة عليه في الخطأ ولا يحرم الميراث (والعمدة) كالصبي (ولو) أمر غيره أن يقطع يده أو يفتق عينه ففعل لاضمان عليه في الوجهين (من الغنية) (ولو) قال اقتل أخى فقتله والا أمر وارثه قال أبو حنيفة رحمه الله أستحسن أن آخذ الدية من القاتل (ولو) قتل العبد المرهون في يد المرتن لم يكن لواحد منهما أن ينفر بالقصاص فاذا اجتمعا كان للراهن أن يستوفى القصاص (قال) الشيخ الامام أبو الفضل الكرماني وجعلت رواية انه لا يثبت لها حق القصاص وان اجفعا وهو اقرب الى الفقه (من الغنية) (ويستوفى) الكبير حق القصاص قبل كبر الصغير قودا هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ليس للكبير ولاية القصاص حتى يدرك الصغير لانه حق مشترك كما اذا كان بين الكبيرين وأحدهما غائب (صدر الشريعة) (رجلان) مداشجرة فوقعت عليهما فافلأ فاعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولومات أحدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية (رجل) دفع الى صبي سكيناً فضرب الصبي نفسه أو غيره بغير إذن الدافع لا يضمن الدافع شيأ (من الغنية) (حر) بالغ أمر

صبيبا يقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة الصبي
على عاقلة الآمر (ولو) أن بالغأ أمر صبيبا بحرق مال انسان أو بقتل دابته
فضمن ذلك على الصبي ثم يرجع بذلك على الآمر (غنية) (ولو) وطئ جارية
انسان بشبهة وأزال بكارتها على قول أبي يوسف ومحمد ينظر الى مهر مثلها
غير بكر وإلى نقصان البكارة فأيهما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الاقل
في الأكثر (ولو) كان صبيبا زني بصبيسة فأذهب عذرتها كان عليه المهر
بأزالة البكارة (من الغنية) (ولو) قتل الرجل عدوا له ولى واحدا له أن يقتل
القاتل قصاصا سواء قضى القاضي أو لم يقض ويقته بالسيف (ولو) أراد أن
يقتل بغير السيف يمنع عن ذلك ولو فعل يعزر (خرانة الفتاوى)

• (نوع) •

في الجنين الغرة خمسمائة درهم وهي نصف عشر الدية أو عبد أو فرس قيمته
خمسمائة درهم ذكر كان الجنين أو أنثى (وفي جنين) المملوك نصف عشر
قيمتها إن كان ذكرا أو عشر قيمته إن كان أنثى وهما في المقدار
سواء من حيث الشروع لقيام قيمة كل واحد منهما مقام الدية
(وعند) أبي حنيفة وجه الله لا يعتبر بالتفاوت (وانما) سمي غرة
لان غرة الشيء أوله ومنه غرة الشهر أى أوله وأول مقادير الديات خمسمائة
درهم فذلك سمي غرة وهي تجب في سنة واحدة (منية) (الجنين) اذا وجد
قتلا في محلة فلا قسامة ولا دية (رجل) ضرب بطن امرأة فآلت جنينين
أحدهما ميت والاخر حي فمات الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب
كان على الضارب في الميت من غرة وفي الحي دية كاملة (من الغنية) (وان)
انفصل الجنين ميتا لم يرث لافاشك كافي حياته وقت موت الاب لمجوازه كان
ميتا لم ينفع فيه الروح ومجوازه كان حيا فلا يرث بالشك (وفي الذخيرة)
ثم الجنين اذا خرج ميتا لا يرث اذا خرج بنفسه وأما اذا خرج حيا فهو من
جمله الورثة (بيانه) اذا ضرب انسان بطن امرأة فآلت جنينا ان انفصل
ميتا فانه لا يرث ولا يرث وان انفصل حيا فهو من جملة الورثة (تتارخانية)

* (نوع في الصبي والمجنون) *

صبيان اجتمعوا في موضع يلعبون ويرمون فاصاب سهم أحدهم عين امرأة
 وذهبت وظهر الصبي ابن تسع سنين أو نحوه قال الفقيه أبو بكر أرش عين
 المرأة يكون في مال الصبي ولا شيء على الأب وان لم يكن له مال فنظرة إلى
 ميسرة (قال) الفقيه أبو الوليث انما وجبت الدية في مال الصبي لانه لا يرى
 لأهله عاقلة (ثم) انما تجب الدية اذا ثبت رميه بشهادة الشهود ولا باقرار الصبي
 ولا بوجود سهمه فيها لان اقراره على نفسه باطل (غنية) (رجل) حمل
 صبيًا على دابة فقال له امسكه الي ولم يكن يسره معه فسقط عن الدابة ومات
 كان على عاقلة الذي حمله الدية سواء كان الصبي من ركب مثله أو لا يركب
 فان سير الصبي الدابة فوطئت انسانا فقتلته والصبي يستمسك عليها فدية
 القتل فيكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها لان الصبي
 أخذ في السير بغير إذن الرجل له (وان) كان الصبي من لا يسير اهله ولا
 يستمسك عليها فدم القتل هدر لان الصبي اذا كان لا يستمسك عليها كانت
 الدية بمنزلة المتغلبة (وان) سقط الصبي عن الدابة والدابة تسير فمات
 الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على حال سواء سقط
 الصبي بعدما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة
 أو لا يستمسك (ولو) كان الرجل راكبًا حمل صبيًا معه على الدابة
 ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انسانا
 وقتلته كانت الدية على عاقلة الرجل لان الصبي اذا كان لا يستمسك يكون
 بمنزلة المتاع فيكون سير الدابة مضاعفًا إلى الرجل فتجب الدية على عاقلة
 الرجل وعليه كفارة بمنزلة المباشرة (وان) كان هذا الصبي يصرف الدابة
 ويستمسك عليها فدية القتل على عاقلة من اجبها لان سير الدابة يضاف
 اليهما ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة جناية الصبي
 بيده (غنية) (واذا) كان الرجل يمين ويفيق فقتل رجلا في حال اتفاقه
 ذكر في الاصل انه والعصم سواء فان جن بعد ذلك هل يسقط القصاص لم
 يذكر محمد في الاصل (قال) شيخ الاسلام خواهر زاده ان بعض

مشايخنا ففصلوا فيه تفصيلا فقالوا ان كان المجنون مطبقا يسقط القصاص
وان كان غير مطبق لا يسقط (غنية) (ولو) ان عبد اهل صيبا حر اعلى دابة
فوقع الصبي عنها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد يدفعه المولى بها
او يفدى (وان) كان العبد مع الصبي على الدابة فساقتها فوطئت الدابة
انسانا ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها (غنية)
(رجل) قتل رجلا عمدا ثم صار معتوها وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معتوه
فان استحسن ان لا يقتله واجعل الدية في ماله والمسئلة في المنتقى (وذكر)
في موضع آخر في المنتقى روى ابراهيم عن محمد بن رجل قتل رجلا ثم جن
القاتل لا يقتل (ولو) قضى عليه بالقودم جن فالقياس ان لا يقتل (وقال)
ابو يوسف يقتل اذا كان قد قضى عليه (وفي) موضع آخر اذا قضى القصاص
بالقصاص على القاتل فقبل ان يدفع الى ولي القاتل جن القاتل لا قصاص
استحسننا وتجب الدية وان جن بعد الدفع اليه له ان يقتله (غنية) (مجموعون)
شهر على رجل سلاحي فقتله المشهور عليه لزمته الدية والسكفارة (اراد) ان
يكبره غلاما او امرأة على الفاحشة فلم يستطيعا دفعه الا بالقتل فدمه هدر
(نوع في القتل تسببا) *

(ولو) عثر رجل بحجر فوقع في بئر حفرها آخر فان كان الحجر وضعه انسان على
الطريق فالضمان على واضع الحجر لان التردى باثر فعله وان كان الحجر لم
يضعه أحد لكنه حبل السيل فالضمان على الحافر (ولو) حفر بئرا
في فلاة من الارض فلا ضمان على الحافر لان الفلاة موضع مباح فلا يكون
الحفر عذوانا (رجل) حفر بئرا في ملك غيره فوقع فيها انسان فقال
صاحب الارض انا امرته بذلك وانكر اولياءه الواقع فالقياس ان لا يصدق
صاحب الارض وفي الاستحسان يصدق لانه اخبر بماءك انشاء
(غنية) (رجل) استأجر رجلا ليحفر له بئرا في الطريق فتردى فيها
انسان فان كانت في فناء دارة فالضمان على المستأجر دون الاجير وان لم يكن
في فناءه فان علم الاجير بذلك فالضمان على الاجير دون المستأجر وان لم يعلم
فالضمان على المستأجر لانه غره (غنية) (سقاء) سماحتي مات فهو على

وجهين ان دفع اليه السم حتى أكل ولم يعلم به فئات لا يجب القصاص ولا
الدية ويجزى ويغزر ولو أخبره اخبارا تجب الدية على ما قلته (وان)
دفع اليه شربة فثرب ومات لا تجب الدية لانه شرب باختياره الا ان في الدفع
خدعة فلا يجب الا التعزير والاستغفار (غنية) (رجل) قال أنا ضربت
فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمدا (رجل)
قتل رجلا في النزاع فانه يقتل به (واذا) شهد الشهود على رجل بالزنا
والاحصان فزكيت فحبسه القاضي ليرجعه غدا أو بعد أيام فقتله رجل
عمدا الا قصاص عليه (غنية الفتاوى) (رجل) قتل رجلا فعفا بعض ورثته
عن القاتل ثم قتله باقي الورثة ان علموا ان عفو البعض يسقط القصاص لزمهم
القود وان لم يعلموا بهذا الحكم فلا قود عليهم وان علموا بالعفو (غنية) (المعلم)
اذا ضرب الصبي أو المحترف التلمذ فئات ان كان ضربه بامر ابيه او وصيه
لا يضمن ان كان في الموضع المعتاد (غنية) (صبي) على حائط صاح به رجل
فوقع فئات قال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر لا شيء عليه اطلق الجواب هنا
وفصله في نوادر رستم فقال اذا صاح به فقال لا تقع فوقع لا يضمن ولو قال قع
فوقع يضمن والفتوى على هذا (من الغنية) (صبي) بذات سنين جنت
وكانت جالسة جنب النار فخرحت الام الى بعض الخيران فاحترقت الصبية
فئات لا قود على الام لكن اذا كانت ملية يجهني أن تعتق رقبة مؤمنة والا
صامت شهرين متتابعين وتكون على ندامة واستغفار لعل الله أن يعفو عنها
وهذا استفسان (غنية) (صبي) ملئت في الماء أو وقع من سطح فئات ان
كان من يحفظ نفسه كان هذا بمنزلة البالغ وان كان من لا يحفظ نفسه
فعلى أبويه الدية والكفارة لأن حفظه علم ما فوجبت الكفارة
عليهما ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فالكفارة عليه
واختار الفقهاء أبو الليث أنه لا كفارة على أحدهما الا أن يسقط من
يده والفتوى على ما اختاره أبو الليث (من الغنية)

«(نوع في العفو والصلي)»

(الوارث) اذا عفا عن القاتل هل يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى قال هو

بمنزلة الدين على رجل لرجل هات الطالب وابرأته الورثة فله يبرأ فيما
 بقى اما عن ظلمه المتقدم فلا يبرأ وكذا القاتل عن ظلمه وعدوانه ويبرأ
 عن القصاص (وذ كر) السكرخى في مختصره ان العفو عن القاتل
 افضل لقوله تعالى من تصدق به فهو كفارة له (واختلاف) اهل العلم
 في تأويله قال قديم هو كفارة للقاتل وقال آخرون هو كفارة للعافى وهو
 اولى التأويلين عن عدى (من الغنية) (رجل) قتل عمدا وله وليان فصالح
 أحدهما القاتل عن جميع الدم على خمسين ألفا جاز الصلح في نصيبه بخمسة
 وعشرين ألفا والاخر نصف الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة
 رحمه الله ان الصلح على أكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهما
 نصف الدية وهو خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الاولى (ولو) كان
 القصاص بين أخوين أحدهما غائب فادعى القاتل ان الغائب قد عفا
 عنه وأقام البيعة على ذلك فانه تقبل بينته ويثبت العفو عن الغائب
 فلو جاء الغائب لا يكاف القاتل باعادة البيعة هذا اذا أقام القاتل البيعة
 على ما ادعى من عفو الغائب وان لم يكن له بيعة على ما ادعى وأراد أن
 يستعلاف المحاضر يؤخر حتى يقدم الغائب هكذا ذكر محمد وأطلق الجواب
 إطلاقا (قال) بعض مشايخنا يريد محمد بقوله يؤخر حتى يقدم الغائب تأخير
 استعلاف البتات لان المحاضر لا يستعلاف على البتات أما اذا أراد
 استعلاف المحاضر على العلم بالله ما يعلم ان الغائب قد عفا عنه فانه يستعلاف
 على ذلك (غنية) (وفي الذخيرة) رجل قتل عمدا وعلى المقتول ديون ثم ان
 ولى القاتل صالح القاتل على مال يقضى من ذلك ديون المقتول (وكذلك)
 لو كان المقتول أوصى بوصايا تنفذ من ذلك وصاياه (وكذلك) لو كان
 للمقتول أولياء عفا بعض الأولياء عن القاتل حتى انقلب نصيب الباقين
 ما لا يقضى من ذلك المال ديون المقتول وتنفذ وصاياه (وزعم) بعض مشايخنا
 أن العمد اذا انقلب مالا فى الابتداء فهو بمنزلة القتل الخطأ من الابتداء
 ألا ترى أنه يقضى من ذلك ديون الميت وتنفذ وصاياه وليس الامر كما زعموا
 ألا ترى ان الحر اذا قتل رجلا عمدا وللمقتول أولياء عفا عنه بعض الأولياء

حتى اقلب نصيب الباقي ما لا يجب ذلك في مال القتال ولو كان
خطأ في الابتداء يجب على عاقلة القتال (من التارخانية) (ولو) عفا
عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس والمخطأ من
ثلك ماله والعمد من كله أي اذا كانت الجناية خطأ وقد عفا عنها فهو عفو
عن الدية فيعتبر من الثلث لان الدية مال في حق الورثة في حق الورثة
يتعلق بها فالعفو وصية تقص من الثلث وأما الهدف وجبه العود وهو ليس
بمال فلم يتعلق به حق الورثة فيصح العفو عنه على السكال (صدر المربعة)
(وتقضى) ديون الميت من الدية وبذل الصلح كذا في البرازية
(نوع في المتفرقات)»

(ولو) أن رجلين كانا في بيت ليس معهما ثالث وجد أحدهما مذبوحا قال
أبو يوسف رحمه الله يضمن الآخر الدية وقال محمد لا أضمنه (والعبد)
المرهون إذا وجد قتيلا في دار المرتن أو الزمان فالقيمة على رب الدار
دون العاقلة هكذا روى عن أبي يوسف (ولو) وجد الرجل قتيلا
في دار بين رجلين لأحدهما ثلثها وللآخر ثلثها فالدية على عاقلة ما
نصفان (من الغنية) (رجل) فقاعين عبدا أو بعيرا أو شاة أو دجاجة
في الشاة والدجاجة ونحوهما يجب ما تنقص من القيمة وأما في العبد
فعليه نصف القيمة (رجل) جرح فقال قتلى فلان ثم مات فأقام وارثه
البينة على رجل آخر أنه قتله لم تقبل بينته لان هذا حق الورثة وقد كذب
البينة بقوله قتلى فلان (من الغنية) (رجل) أمر رجلا أن يضع حجرا
في الطريق فوضعه فعطب به الآخر فضمنه على الواضع (وكذا)
إذا قال اشترع جناحا من دارك أو ابن دكانا على بابك فتنتفع به ففعل
فعطب به الآخر أو عبده أو دابته وكذا الآخر إذا بنى ذلك للأمر بأمر
ثم عطب به الآخر وكان الأمر هو الذي بنى ذلك (من الغنية) (ولو)
أزاحم الناس يوم الجمعة فقتلوا رجلا ولا يدري من قتله فديته على بيت
المال (من الغنية) (ولو) أن رجلا أراد أن يضرب انسانا بالسيف
فأخذ سيفه ذلك الانسان يسده فخنق صاحب السيف سيفه من يده

فقطع بعض أصابعه فان كان القطع من المفاصل فعليه القودلانه محمد
وان لم يكن القطع من المفاصل فعليه الدية (من الغنية) هذا ما يسن الله
لنا نقله من مجموع المرحوم مؤيد زاده والله تعالى أعلم
(نوع فيما يتعلق بالديات)

(وفي النجريد) حكم الخطأ الدية والـ ~~كفارة~~ وحرمان الميراث ولا
خلاف في أن تقدير الدية من الايل مائة ومن الذنانير ألف ومن الذراهم
عشرة آلاف (وعندهما) من البقر مائة بقرة ومن الشياه ألف شاة
ومن الحمل مائة حلة (ودية) المرأة نصف ذلك (ودية) الذمي
والمستأن كدية المسلم عندنا (ودية) الخطأ اثناس عشر بنات
مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون
جذعة (ودية) شبه العمد أربع وخمسة عشر بنت مخاض
وخمسة عشر بنت لبون وخمسة عشر حقة وخمسة عشر جذعة
وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى (وفي) فتاوى
القاضي الامام واختلافوا في تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى
الجنح عليه انه لو كان مملوكا كم ينقص من قيمته بهذه الجناية ان كانت
تنقص عشر قيمته ففي الحر تحبب عشر دية قال والفتوى على هذا وهذا ما يسن
الله بقله من الخلاصة (وفي) النفس الدية وكذا الانف والذكر
والخشفة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان (وبعضه)
اذا منع الكلام (والصلب) اذا منع الجماع وكذا اذا افضاها فلم
تستعمل البول (ومن) قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل البر خطأ ففيه
دية واحدة (وما) في البدن اثنان ففيهما الدية وفي أحدهما
نصف الدية (وما) فيه أربعة ففي أحدهما ربع الدية (وفي) كل
أصبع عشر الدية وتقسّم على مفاصلها والكف تسبع المفاصل (وفي) كل
سن نصف عشر الدية فان قلعتها فنبت أخرى مكانها سقط أوشها (وفي)
شعر الرأس اذا حلق فلم ينبت الدية وكذا اللحية والحاجبان والاهداب
واليد اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها (وفي) الشارب ونحوه الكروم

وشدى الرجل وذكرا الخصى والعنسين ولسان الاخوس واليسد
 الشلاء والعين الغوراء والرجل العرجاء والسن السوداء والاصابع
 الزائدة وعين الصبي ولسانه وذكره اذا لم تعلم هنته حكومة (واذا)
 قطع أصبعاً فسلت أخرى ففيها الارش (وعمد) الصبي والمجنون
 خطأ وقد تقدم (والشهباج) عشرة المجارحة وهي التي تشق الجلد
 ثم الدامعة وهي التي تخرج ما يشبه الدمع ثم الداميسة وهي التي تخرج الدم
 ثم الباضعة وهي التي تبضع اللحم ثم المتلاحمة وهي التي تأخذ في اللحم
 أكثر ثم السمحاق وهي جلدة فوق العظم اتصلت اليها الشبهة ثم الموضحة
 وهي التي توضح العظم ثم المسشعة وهي التي تهشم العظم ثم المنقلة وهي التي
 تنقله ثم الآمة وهي التي تصل الى أم الدماغ (وفي) الموضحة
 القصاص ان كان عمداً وفي الباقي حكومة عدل ولا قصاص في شيء منها
 وان كانت عمداً (وروي) في الموضحة وفيما قبلها القصاص دون
 ما بعدها (وفي) الموضحة الخطأ نصف عشر الدية (وفي) المسشعة
 العشر وفي المنقلة عشر ونصف (وفي) الآمة الثلث وكذا الجائفة فاذا
 نفذت فثلثان (والشهباج) تقتص بالوجه والراس والجائفة بالمجوف
 والمجنب والظفر وما سوى ذلك جراحات فيها حكم عدل وقد تقدم
 بيان حكمه العدل (ومن) شجر جلا فذهب عقله أو شعر رأسه
 دخل فيه ارش الموضحة (وان) ذهب سمعه أو بصره أو كلامه
 لم يدخل ولم يقتص من الموضحة والطرف حتى يبرأ (ولو) شجبه فالتعمت
 ونبت الشعر سقط الارش والله تعالى أعلم وهذا ما يسهل الله تعالى نقله من
 المختار على وجه الاختصار

• (باب القسامة) •

القتيل كل ميت به أثر اذا وجد في محلة لا يهلم قاتله وادعى عليه القتل على
 أهلها أو على بعضهم عمداً أو خطأ ولا يثبت له يختار منهم خمسة رجال يحلفون
 بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً ثم يقضى بالدية على أهل المحلة وكذلك اذا
 وجد بدنه أو أكثره أو بعضه مع الراس فان لم يكن فيه خمسة رجال

كررت الايمان عليه -م- لتتم خمسين ومن ابي منه -م- يحبس حتى يخلف
ويقتضي بالدية للولي (ولا) يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ولا عبدا
ولا امرأة (وان) ادعى الولي القتل على غيره -م- سقطت عنهم القسامة
ولا تقبل شهادتهم على ذلك (وان) وجد على دابة يسوقها انسان
فالقسامة عليه وعلى عاقلة السائق وكذا القائد والراكب (وان)
وجد في دار انسان فالقسامة عليه وعلى طاقاته ان كانوا حاضرا والا كررت
الايمان عليه والدية على عاقلته (وان) وجد بين قريتين فعلى
أقربهما اذا كانوا يسمعون الصوت (ولو) وجد في السفينة فالقسامة
على اللاحين والراكب (وفي) مسجد محلة فعلى أهلها (وفي) الجامع
والشارع الاعظم المدية في بيت المال ولا قسامة (وان) وجد في بركة أو في
وسط الفرات فهدر وان كان متهربا بالشاطئ فعلى أقرب القرى منه ان
كانوا يسمعون الصوت والله تعالى أعلم هذا ما يبرأ الله نعله (من المختار) (ولو)
وجد في دار نفسه تدعى عاقلة ورثته عند أبي حنيفة رحمه الله وعند زفر
لا شيء فيه وبه يقتضي (القسامة) على أهل الحطة لأهل السكان ولا على المشتري
فلو باع كلهم فعلى المشتري (وجد) قتيل في دار بين قوم لبعضهم -م-
أكثر فهي على الرؤوس وفي سوق مملوك فعلى المالك وفي غير المملوك
والسجن لا قسامة والدية على بيت المال (ولو) وجد في معسكر في قلاة
غير مملوكة ففي الخيمة والغسطة على ساكنيها هذا ما يبرأ تعالى
نعله من الدرر والغرور والله الموفق لسبيل الرشاد

» (باب المعاقلة) »

وهي جمع عقلة وهي المدية والعاقلة الذين يؤذونها وتجب عليهم كل دية
وجبت بنفس القتل فان كلن القاتل من أهل الديوان فهم عاقلة تؤخذ
من عطاياهم في ثلاث سنين سواء خرجت في أقل أو أكثر وان لم يكن
من أهل الديوان فقيماته يقط عليهم في ثلاث سنين لا يراد الواحد على
أربعة دراهم وينقص منها فان لم تسع القبيلة ذلك ضم اليهم أقرب القبائل
نسبا (وان) كان من يتناصرون بالحرف فأهل حرفته (وان) تناصروا

بالخلف فأهله ويؤذي القاتل كاحدهم (ولا) عقل على الصبيان والنساء ولا يعقل الكافر عن المسلم ولا بالعكس (وان) كان للذي عاقلة فالدية عليهم والافى ماله في ثلاث سنين (وعاقلة) المعتق قبيلة مولاة وعاقلة مولى الموالاة مولاة وقيباته (وولد) الملاعة تعقل عنه عاقلة أمه فان ادعاه الاب بعد ذلك رجعت عاقلة الام على عاقلة الاب (وتحمل) العاقلة خمسين دينارا فصاعدا وما دونه في مال الجاني ولا تعقل العاقلة ما اعترف به الجاني الا ان يصدقوه واذا جنى الحر على العبد خطأ فعلى عاقلته وهما ما يبر الله تعالى نقله (من المختار) والله الموفق لسيد المرشاد

• (فصل في المسائل المتعلقة بالحدود) •

(رجل) زنى بامرأة ممية لا حد عليه وعليه التعزير (لما) روى ان بهلول النباش فعل ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقيم عليه الحد ونزل فيه قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة لا آية وقيلت توبته من غير حد (ولو) أنى امرأة أو غلاما في الموضع المكروه والعياذ بالله تعالى فليس عليه حد الزنا ولا كنه يستتاب بالتعزير والحدس (وعندهما) عليه الحد (وفي) روضة الزندوسى ان الخلاف فى الغلام أما لو أنى امرأة فى الموضع المكروه منها يحد بالخلاف (ولو) فعلى هـ اذا بعده أو أمته أو منكر وحته لا يحد بالخلاف (قال) محمد رحمه الله فى الاصل اذا زنى بامرأة خرساء لا حد على واحد منهما ما وجعل الجواب فى الخرساء كالجواب فيما اذا كانت المرأة ناطقة وادعت المرأة النكاح بخلاف ما اذا كانت مجنونة أو صبيبة يجامع مثلها كان على الرجل الحد بخلاف ما اذا كانت المرأة غائبة وأقر الرجل انه زنى بها أو شهد عليه الشهود فانه يقام عليه الحد (من الغنية) (عن) ابن عباس رضى الله عنه ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به (وقال) من أنى بهيمة فاقتلوه واقتلوهامعه (وعن) جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان أخوف ما أخاف على أمي عـ ل قوم لوط (مصابيح) (ولو) لا ط ب امراته
أوعده لا يجب الحد (وفي) جامع ظهير الدين اللواط في عبده وفي الاجنبي
والاجنبية فيهما أشد التعزير والراى فيهما الى الامام ان شاء قتله ان
اعتاد ذلك وان شاء ضرب به وجبسه (وقالا) فيهما الحد (وقال) أبو
بكر يحرق بالنار (وعن) الشعبي يرحم في الاحوال كلها (وعن)
البعث يهزم عليه جدار (ولو) جرد امرأة وعانقها وقبلها وأجامعها
فيما دون الفرج حتى أنزل فعليه التعزير (رجل) وجب عليه الحد
وهو ضعيف الخلق يخاف عليه التآلف اذا ضرب بيحدا قد رما بجملة (خنانة
الفتاوى) (رجل) زنى بصغيرة لا تحمل الجماع فافضاه لاحد عليه
في قولهم جميعا ثم يتطرق في الافضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه المهر
بالوطء وثالث الدية بالافضاء وان كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع
الدية ولا مهر عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد عليه الدية
والمهر ايضا ولا تحرم عليه أمها ولا بنتها بهذا الوطء في قول أبي حنيفة
وقال أبو يوسف تحرم (من الغنية) (رجل) زنى بجارة مملوكة وقتلها بفعل
الجماع ذكر في الاصل ان عليه قيمته اولى بذكر فيه خلافا وذكر أبو يوسف
في الامالى عن أبي حنيفة ان عليه الحد والقيمة وقال أبو يوسف عليه القيمة
واحدا عليه وهو الصحيح (ولو) زنى بامرأة فقتلها بفعل الجماع كان عليه الحد
والدية (ولو) أقرت المرأة فقاتل زنيته بهذا الرجل وأنكر الرجل لاحد
على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد المرأة (وكذا) لو
قال الرجل زنيته بهذه المرأة وأنكرت المرأة الزنا لاحد عليه في قول أبي
حنيفة رحمه الله وقال صاحب المجاهد (ولو) قال الرجل زنيته بهذه المرأة
وقالت لا بل تزوجني فانه يحسد وعليه المهر لها (وكذا) لو أقرت هي
بالزنا أربع مرات في مجالس مختلفة وقال الرجل لا بل تزوجت لاحد عليه
وعليه المهر لها (من الغنية) (أربعة) شهدوا على رجل بالزنا بامرأة فنظر وا
الها فاذا هي بكر فانه لاحد عليه ولا على الشهود حد القذف (ولو) أقر الرجل
أربع مرات في مجالس مختلفة انه زنى بامرأة ولم يعين المرأة حد الرجل

(من الغنية) (إذا) أقر المحبوب بالزنا أو شهد عليه الشهود لا يحد (ولو) أقر المحصى بالزنا أو شهد عليه الشهود حد ~~كذلك~~ العنين (ولو) أقر الخامس بالزنا أربع مرات في كتاب كتبه أو إشارة لا يحد ولو شهد عليه الشهود بالزنا لا تقبل (غنية) (زنى) بجارية الغير ثم اشتراها أو بجمرة ثم تزوجها فانها ما يحدان في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعن أبي يوسف رحمه الله في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان (والجمرة) إذا زنت بعبد ثم اشتريته فانها ما يحدان جميعا (غنية) (ولو) وطئ جارية ابنه أو جارية امرأته وادعى الشبهة يجب لكل وطء مهر (المأقلة) البالغة طأعت من صبي أو مجنون لا حد عليهما (وزاد) في النظم وعليها العدة ولا مهر لها (المرأة) إذا كرهت على الزنا فكنت لم تحمد بالأجماع ولا تأثم بالتمكين إن شاء الله تعالى (ومعنى) الكره على الوطء أن تكون مكروهة إلى وقت الإلاج اما لو أكرهت حتى أصبحت ثم مكنت قبل الإلاج كانت مطاوعة فيجب عليها الكفارة في رمضان (خزانه) (ولو) قال لا آخر يازاني فقال لا بل أنت يحدان (الصبي) إذا زنى بعبدية لا حد عليه وعليه المهر في ماله لانه مؤاخذ بأفعاله واذناله لم يصح (رجل) أقر بالزنا أربع مرات ثم قال والله ما أقررت دري عنه الحد (خزانه) (ولا) يجب الحد على وطئ جارية ولده وإن سفل مع العلم بجمرة له لشبهة وجدت في المحل والشبهة إذا ثبتت في الموطوءة ثبت فيها الملك من وجهه ولم يبق معه اسم الزنا فلم يجب مع علمه بجمرة الوطء لقيام دليل يدل على حله وإن تخاف هنا المانع فأورث بذلك شبهة ويسمى هذا النوع شبهة المحل ويثبت النسب مع هذه الشبهة عند الدعوى لعدم كونه زنا خالصا وهي تثبت في مواضع (منها) وطء الرجل جارية ابنه (ودليل) حله قوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك ثم إن حبلت وولدت يثبت النسب من الأب ولا يجب العقر لثبوت كنهها بالقيمة سابقا على الوطء وإن لم تجعل فعله العقر لأن التملك ثمة لصيانة ما فيه عن الضياع ولا حاجة هنا فلا يثبت الملك (ومنها) وطء طلاقته البائن (والدليل) فيه أن بعض المصنفات رضى الله تعالى عنهم جعل

لكانية رجعية ومنهم من رضى الله عنه (ومنها) وطه المولى للجارية
 المبيعة أو الموهورة قبل التسليم (والدليل) فيها انها في يده فضمائه يعود
 الى ملكه بالهلاك (وكذا) وطه المبيعة بالبيع الفاسد قبل التسليم
 أو بعده أو بشرط الخيار لان له فيها حق الملك (ومنها) وطه جارية
 مكاتبه وعبد المأذون المستغرق بالدين لان له حق في كسبه (ومنها)
 وطه الجارية المشتركة لان ملكه في البعض ثابت حقيقة (ومنها) وطه
 الجارية الموهونة في رواية لان سبب الملك للعقد له ولذا عندها لكانها يكون
 مستوفيا لدينه فصارت كالشترأة بشرط الخيار للمائع (شرح الجمع)
 (فصل فيما يظهر في الزنا)

(أربعة) شهدوا على امرأة بالزنا وأحدهم زوجها فان لم يكن الزوج قد فها
 قبلت شهادتهم وحدثت المرأة وان كان الزوج قد فها أولا والمثلة بمالها
 فهم قد فة يهودون وعلى الزوج اللعان لان شهادته لم تقبل لمكان التهمة
 لانه بشهادته سعى في دفع اللعان عن نفسه (من الغنية) (والزاني) اذا
 ضرب الحمد لا يجبس (والسارق) اذا قطع يجبس الى أن يتوب لان
 الزنا جنابة على نفسه فلو جبس جبس لاجل نفسه وأما السرقة فهي جنابة
 على غيره من وجه فلو جبس جبس لغيره وهو جائز (رجل) اتى بفاحشة
 ثم تاب وأتاب الى الله تعالى فان القاضي لا يعلم الناس بالفاحشة لاقامة الحد
 عليه لان السر من دواب اليه (غنية الفتاوى) (التقادم) يمنع التمهادة
 على الزنا والسرقة وحد التقادم بعضهم قدروه بشهر وهو قولهما وبعضهم
 قدروه بستة أشهر وبعضهم فوضوه الى رأى القاضي (وفي) الاصل
 لم يوقت أبو حنيفة (وعنه) ثلاثة أيام (وعنه) لا يقبل بعد ستة
 أشهر وقبل لا يقبل بعد ثلاثة أيام اليه أشار محمد (خزاعة)
 (فصل فيما يصبر شهية بالا حصان)

(رجل) زنى بامرأة ثم تزوجها أو بأمة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية
 محمد (وروي) من أبي حنيفة رحمه الله انه يسقط الحد (وذكر)
 أصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله ان من زنى بامرأة ثم تزوجها أو

بحسار به ثم اشتراها لا حد عليه عند أبي خنيفة رحمه الله وعليه الحد
 في قول أبي يوسف (وذكر) ابن سماعة في نوادره على عكس هذا وقال
 على قول أبي خنيفة عليه الحد في الوجهين وفي قول أبي يوسف لا حد عليه
 في الوجهين (وروي) الحسن عن أبي خنيفة رحمه الله إذا زنى بامة ثم اشتراها
 فلا حد عليه وإن زنى بجمرة ثم تزوجها فعليه الحد والفرق بين النكاح
 والشراء أنه يملك عينها وملك العين في محل الحمل بسبب الملك للحمل فيجعل
 الطارئ قبل الاستيفاء كالمقتضى بالسبب كما في باب السرقة فإن السارق
 إذا ملك السرقة يمتنع القطع فأما في النكاح فلا يملك عين المرأة وإنما
 يثبت له ملك الاستيفاء ولهذا لو وطئت المنكوحه بالشيعة كان العقر لها
 فلا يورث ذلك شيعة فيما تقدم استيفاء منها فلا يسقط المحتمنه (من الغيبة)
 (وينبغي) للقاضي أن يسأل شهود الإحصان عن الإحصان ما هو فإن قالوا
 فيما وصفت تزوج امرأة ودخل بها فعلى قول أبي يوسف رحمه الله يكتب في
 بقولهم ودخل بها (وعند) محمد لا يكتب في به مالم يقولوا جامعها (واجمعوا)
 على أنه لا يكتب في بقولهم معها أولسها (واجمعوا) على أنه يكتب في بقوله -م
 جامعها باضعها (وفي) الباقي أنه يكتب في بقولهم اغتسل منها (غنية) (ولو)
 خدلا امرأة ثم طلقها فقال الزوج وطئتني وقالت المرأة لم يطأني فإن الزوج
 يكون عصيا بقراره والمرأة لا تكون عصية لأنكارها (رجل) أقر عند
 القاضي بالزنا أربع مرات فأمر القاضي برجمه ثم قال والله ما أقررت بشئ يدرك
 عنه الحد هذا ما يصر الله تعالى نقله من مجموع مؤيد زاده شارح الطحاوي
 (لا يحل) شرب الخمر الا عند الضرورة للعطش يشرب قدر ما يدفع العطش
 فلو أنه شرب الخمر مقدار ما يرويه فسكر لا حد عليه لأنه ضرورة فيباح هذا
 المقدار لدفع العطش فقط (ومن) شرب منها قدر ما يصل إلى جوفه يحسد
 ثمانين جلدة إن كان حرا أو أربعين إن كان عبدا (ومن) وجد في فيه
 راحة الخمر أو فاء خمر لا يحسد شرب الخمر للتداوي لا بأس به فإن ذهب به فقهه
 لم يحسد فإن سكر منه لا يحسد عنده ما خلا للمحذر رحمه الله تعالى ومن زنى
 في رمضان فادعى شيعة تسقط الحد عز ورجس هذا ما يصر الله تعالى
 نقله (من الخلاصة) والله تعالى الموفق لسبيل الرشاد

(نوع في حد القذف)

وفي جنائيات النوازل رجل قال لا سحر يا خبيث لا يقول له بل أنت والاحسن
 ان يكف عنه ولا يجيب ولو رفع الامر الى القاضي ليؤدبه يجوز ولو اجاب مع
 هذا الالباس به (ولو) قال لا سحر يادوث أو يا فاجر أو يا فاسق أو يا يهودي
 أو يا مجنث لا يجب الحد ولا يمكن تعزير يعنى اذا قال لصالح أما اذا قال
 للفاسق أو يا فاسق أو قال لاص يالصل لا يجب شئ واختيار التعزير الى القاضي
 من واحدة الى تسع وثلاثين وهذا عندهما وهذا في الفتاوى (وفي) شرع
 الطحاوي في كتاب الحدود والتعزير على اربع مرات تعزير اشرف الاشراف
 كالعلماء والعلموية وتعزير الاشراف كالدهاقنة وتعزير اوساط الناس
 وتعزير الخسائس فتعزير اشرف الاشراف الاعلام لا غير وهو ان يقول
 القاضي بلغني انك تقول كذا أو تفعل كذا وتعزير الاشراف الاعلام
 والمجر الى باب القاضي وتعزير الاوساط وهم السوقة الاعلام
 والمجر الى باب القاضي والمجس وتعزير الخسائس الاعلام والمجر
 الى باب القاضي والضرب والمجس بعد ذلك قال المصنف رحمه الله
 سمعت من ثقة ان التعزير باخذ المال ان رأى القاضي أو الوالي جاز ومن
 جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال ومما يصل بهذا
 العبد اذا اساءه الادب فلمولى أن يعزره ويؤدبه ولا يجاوز الحد به وكذا
 امر أنه قال الله تعالى واضربوهن أباح تعزير النساء عند الحاجة اليه
 (الصاح) اذا ادعى أنه خالق ما يفعل ان لم يذب يقتل والساحرة تقتل بردها
 ان كانت تعتقد ذلك وان كانت المرتدة تقتل ولكن الساحرة تقتل بالاثم
 وهو ما يروى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى عماله ان اقتلوا الساحر
 والساحرة (رجل) يتخذ لعبة للناس ويفرق بين الموهوب وجهه بذلك اللعبة
 فهذا ساحر ويحكم بارتداده ويقتل هكذا ذكره مطلقا وهو محمول على ما اذا
 كان يعتقد ان له أثرا (رجل) علم ان فلانا يتعاطى من المنأ كرهل له
 أن يكتب الى أبيه بذلك ان وقع في قلبه ان أباه بقدر على ان يغير على ابنه
 يحل له ان يكتب به الى أبيه وان لم يقع في قلبه انه لا يقدر لا يكتب (وكذا)

بين المرء وزوجه وكذا بين السلطان والرية اه هذا ما يسر
الله تعالى من الخلاصة والله الموفق لسبيل الرشاد
(باب السرقة)

(ركنها) أخذ الشيء خفية (وعملها) مال محرز وعملوك وهو شرط (ونصابها)
قد عشرة دراهم مضروبة (وحكمها) القطع (فان) سرق مكاف حرا وعبد
قد النصاب محرزا بلا شبهة يمكن كبيت أو صندوق أو يحفظ كبداس
في الطريق أو مسجد عنده مال واقرب بهامة أو شهد رجلان بأن سألها
الامام كيف هي أو ما هي ومتى هي واين هي وكم هي ومن سرق
وبيناهما قطع (وان) تشارك جمع فيها فاصاب كل قدر نصاب قطعوا وان
أخذ به بعضهم (وقطع) بالساج وبالبابوس والصنديل والفصوص
المخضر والياقوت والزبرجد والالاء والباب (ولا) يقطع فيما
وجد مباحا في دارنا كخشب وحشيش وقصب وسهم وطير
وزرنج ومغرة ونورة (ولا) بما يفسد سريعا كلبن ولحم وفاكهة
رطبة وغيره على شهر ويطبخ وزرع لم يحصل لعدم المحرز (ولا) في
اشربة مطربة وآلات لهو وصيد ذهب أو فضة وشطرنج وزرد
ومعصف وصبي حر ولوحاين وعبد ودفترا الحساب ولا في كلب وفهد
وزيت وتبن ومال حامة في بيت المال وماله فيه شركة ومثل حقه حالا
أو مؤجلا ولو يزد وما قطع فيه وهو بحاله لان تغير وسرق ثانيا قطع كغزل
قطع فيه ثم نسج فسرق ولا من سرق من ذي محرم محرم منه بخلاف مال
في بيت غيره ومال مرضعته ولا من الزوج ومرس ولا من مال خاص له من
سيده وعمره وزوج سيده ولا من مكاتبه ومبعضه ومغرم وحمام وبيت اذن
في دخوله أو سرق شيئا ولم يخرج منه من الدار أو دخل بيتا وناول من هو خارج
أو نقب بيتا وأدخل يده فيه وأخذ شيئا أو طر صرة خارجة من كم غيره (اما)
الاطرار وحل الرباط فان طر الرباط من خارج فلا قطع وان حل الرباط أو
سرق أو حل جلا من قطار أو حلا قطع ان حفظه ربه أو نام عليه أو شق
الحمل فأخذ منه شيئا أو أدخل يده في صندوق غيره أو كره أو جيبه أو أخرج

من مقصورة دار فيها مقاصير إلى خارج أو سرق ربح مقصورة من مقصورة
أخرى فيها أو ألقى شيئا من حوز في الطريق ثم أخذه وحمله على حمار فساقه
وأخرجه من الحوز هذا ما يسراقة تعالى نقله من صدق الشريعة

«فصل في جنابة البهيمة والجنابة عليها»

(ضمن) الزك في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت يديها أو
رجلها أو رأسها أو كدمت أي عضت بمقدم أسنانها أو خبطت أي ضربت
بيدها أو صدمت أي ضربت ببقعها شيئا (فلو) حدثت هذه الأشياء وهي
تسب في ملكه لم يحرم الميراث ويلزمه الكفارة (ولو) حدثت في ذلك غيره
فلو كان سيرها ما فذه كان ملكه والضمن ما تلف مطلقا لا ما نفقت برجلها
أو ذنبها سائرة ألا يمكنه الاحتراز عنها مع سيرها أو عطب بمارئات أو يلات
في الطريق سائرة (فلو) أوقفها لغيره ضمن إلا في موضع اذن الامام
بإيقافها فيه (وان) أصابت يديها أو رجلها حصاة أو نواة أو
أثارت غبارا أو حجرا صغيرا فقطع عينا أو أوفد ثوبا لا يضمن السائق
للدابة والقائد كالأركب في الضمان وعليه أي الزك الكفارة لانه
مباشر وحكم المباشر أن لا يرث ان كان المقتول مورثه بخلافهما أي السائق
والقائد حيث لا كفارة عليهما ويرثان لانهما متسيمان والكفارة وحرمات
الارث ليس أمن أحكام التسبب (ضمن) عاقلة كل حر فارس أو راجل
دية الاخران اصطداما وما تاولم يكونا من الجهم وكان الاصطدام خطأ ولو
عمدا فنصفها أي الدية ولو عمدا من قبله بدمه ما ولو أحدهما حولا
والآخر عسدا فعلى عاقلة الحر المقتول قيمة العبد في الخطأ ونصفها في العمد
ويضمنها عاقلته (سائق) دابة سقط بعض أمتها على رجل فمات
وقائد قطار وطى بعير منه رجلا فمات لومعه سائق في جانب الابل ضمنا
وأما اذا لم يكن في جانب الابل بل بوسطها أو أخذ زمام واحد منها ضمن
وحده (قتل) بعير بطله على قطار يسير بلا علم قائد رجلا ضمن عاقلة
القائد الدية ويرجعوا بها على عاقلة الرابط فلور بطها والقطار واقف ضمنا
أي الدية عاقلة القائد بالرجوع كذا اذا علم القائد انتهى هذا ما يسراقة الله

قوله ما نفقت بالهاتين أي ضربتاه

تعالى نقله من الدرر والغرر وقد تقدم في فصل الصمات ما يتعلق
بالمجانيات فليراجع والله الموفق لسبيل الرشاد

• (الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمزارعة والمساقاة) •

(كتاب الشرب) وفي فتاوى القاضى الامام الاصل فيه قوله عليه الصلاة
والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والكلا والنار ولم يرد به شركة الملك
وانما اراد به الاباحة في الماء الذى لم يحرز في الحياض والعيون والآبار
والانهار فكل أحد أن يشرب منها ويقي دوابه وان فيه انقطاع
ذلك الماء ولا يقي بها أرضه ولا زرعه (وفي الاصل) المياه ثلاثة (الاول)
في نهاية العموم كالانهار العظام كدجلة والفرات وجيحون وسبحون وهي
أبست بمملوكة لأحد ولكل أحد أن يستقي منها ويسقي دابته وأرضه
ويشرب به ويتوضأ به ولكل أحد نصب الطاحون والمساقية والدالية
واتخاذ المشرقة واتخاذ النهر الى أرضه بشرط أن لا يضر بالعمامة فان أضر
بمنع من ذلك فان لم يضر فعل ذلك ولم يمنع وان أضر وفعل فلكل واحد من
أهل الدار مسلم أو ذمي أو امرأة أو مكاتب منه (الثاني) في نهاية
المخصوص كماء الحب والكوز وليس لأحد أن ينتفع به الا باذن صاحبه
(وفي) الفتاوى في كتاب الصلاة لوصب ماء حب انسان يقال له لعله
فان اضطر اليه في غير ذلك ينتفع به بغير اذن صاحبه (الثالث) المتوسط
وهو ماء الانهار والآبار المملوكة والحياض ولكل واحد أن يسقي دابته
الا اذا كان له جمال وأهقر كثيرة يخاف صاحب النهر فساد المسناة
وتقريب النهر فينتدبه منعه هكذا في الفتاوى (وان) كان المحوض
في دار رجل أو في بستانه فاستقى آخر منه ليس لصاحب الدار أو البستان
أن يأخذ ذلك منه الا أن لصاحب الملك أن يمنع من الدخول في ملكه
ولكل واحد أن يقول لى حق في دارك فاما أن توصلى اليه أو تمسكنى من
الدخول وهذا اذا كان له مستقى غير ذلك فان لم يكن فله أن يدخل داره بغير
إذنه (الكل) في نهضة الامام المرخى (وفي) فتاوى إفاضى
نهر لقوم ولرجل أرض يجنبه ليس له شرب منه من هذا النهر كان لصاحب

الحجب بالنظم الخبيبة وقوله وأهقر بالضم من جوع البقرة والسناة القتر طائفة في وجه المسألة يسمى السداة

الارض الذي ليس له شرب منه ان يشرب ويتوضأ ويسقى دوابه من هذا
النهر وليس له ان يسقى ارضه منه او شجرة او زرعاً ولا ان ينصب دولا باعلى
هذا النهر لارضه وان اراد ان يرفع الماء منه بالقرب والاواني ويسقى زرع
او شجرة اختلف المشايخ فيه والاصح انه ليس له ذلك ولا هل النهر ان
يمنعوه (وفي) شرح الشافي لا يجوز بيعه وليس لاحد نصب الطاخونة
ولا غير ما على الانهار المشتركة لا قوام مخصوصين وليس لاسطان ان ياذن
لم بذلك وان اذن لم يعتبر اذنه (نهر) بين قوم عليه ارضون لم يعرف كيف
كان اصله اختلفوا فيه بقسمينهم على قدر اراضيهم فان كان الاعلى
لا يشرب حتى يسكن النهر لم يكن له ذلك الا برضى الآخرين والاختار
انه اذا لم يمكنه سقى ارضه من غير سكر رفع الامر الى القاضي حتى يامرهم
بالمهاياة فان اصطلمه واعلى ان يسكر كل شارب يوم جاز وليس لاحدان
يكرى منه نهر الا برضى الآخرين وكذا نصب الرمي الا ان يكون موضع
الرمي في ارضه ولا يضر بالنهر ولا بالماء (ومن) كان له شرب في ارضه
في اسفل النهر ففتح ذلك في اعلاه فليس له ذلك (ومن) جعل باب داره
في اعلى حائطه له ذلك كذا في مختصر عصام وقسمه شرح الطحاوي (وفي)
كتاب الشرب للامام خواهر زاده لو اراد ان يجعل شربه اسفل واعلى له ذلك
وهكذا في نسخة الامام السرخسي (وذكر) الصدر الشهيد في كتاب المحيطان
ولو اراد ان يسوق شربه الى ارض اخرى لم يكن له ان يشرب فيما مضى لم يميز
(وهذا) كطريق بين قوم اراد احدهم ان يفتح فيه طريقاً لممر دار اخرى
لم يميز (الكل) في الاصل (وفي العيون) نهر مشترك بين قوم اذنوا الرجل
في السقي منه الارجل فانه لم ياذن له ليس له ان يسقى حتى ياذنوا كاهم كذا
روى هشام عن ابي يوسف رحمه الله (وفي) مزارعة التوازل عن محمد بن
مقاتل في رجل سرق ماء فساقه الى ارضه او كرمه فانه يطيب له ما خرج
وهو بمنزلة رجل غصب شعيراً وتبنا وسمن دابته فعليه قيمة العلف وما زاد
في الدابة فهو طيب له (قال) رحمه الله فعلى قياس هذا لو سرق اوراق
التوت واعطى دود الصلق فالابر يسهم بطيب له وعليه قيمة الاوراق

فوله يسكر اي يسكن والصدر السرخسي كالنخل والاسم هو زرع النخل اه

* (فصل في مسايل الماء) *

في فتاوى القاضى الامام رجل اراد سقى ارضه او زرعه من مجرى له بقاء
رجل ومنعه الماء ففسد زرعه قالوا لاشئ عليه كل منعه الراعى حتى ضاعت
المواشى (رجل) له نوبة ماء في يوم معين من الاسبوع فبساء رجل وسقى
ارضه في نوبته ذكر الشيخ الامام على البردوى ان غاصب الماء يكون
ضامنا (وفي) متفرقات الفقيه ابى جعفر رجل سقى ارضه فتعدى الماء
الى ارض جاره ان اجرى الماء اجراء لا يستقر فى ارضه بل يستقر فى ارض جاره
يضمن وقد تقدم مثل هذا فى الضمانات والله اعلم

* (نوع فى الارض الموات) *

(وفي الاصل) من احياء الرضا مية باذن السلطان ملكها وبدون الاذن
لا وعندهما ملكها بدون اذن السلطان (والارض) الميعة كل ارض من
اراضى السواد والجبال لا يبلغها ماء الانهار وليس لاحد فيها ملك وارضى
ببخارا ليست بموات لانها دخلت فى القسمة وتصرف الى اقصى ملك او بائع
فى الاسلام او الى ورثته وان لم تعلم ورثته فينثذ التصرف للقاضى (وقال)
رحمه الله هكذا قال الامام طهير الدين المرغينانى (وتفسير) الاحياء
ان يبنى عليها او يغرس او يكرىها او يسقيها وهكذا فى مزارعة النوازل
هذا ما يسهل الله نقله من الخلاصة

* (فصل فى المزارعة) *

(قال) فى الاصل اذا دفع المزارع الارض الى آخر مزارعة فاما مزارعة
فاسدة عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا المعاملة والتخارج لصاحب
الارض ان كان البذر منه والاعمال ان كان البذر منه وان كان من رب
الارض فعليه اجر مثل عمل العامل وكما يجب اجر المثل فى عمل العامل يجب
اجر مثل الارض فى المزارعة الفاسدة ويجب اجر مثل البقر (والمراد) من
قوله يجب اجر مثل الارض والبقر يعنى يجب اجر مثل الارض مكروبة
اما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقد المزارعة واجر المثل يجب بالغاما بالغ عند
محمد وعند ابي يوسف لا يزداد على المشروط (والمزارعة) جائزة على قولهما

قوله كما ذكرته كقول ابو نعيم

والفتوى على قولهما (ثم) ان ابا حنيفة انما فرغ المسائل على قول
من يجوز المزارعة لعله ان الناس لا يأخذون بقوله (ثم) للمزارعة
شرايط وركن وحكم وصفة (أما) ركنها فالإيجاب والقبول (وأما)
شرايطها فمن جملة ذلك كون الارض صالحة للمزارعة ويكون رب
الارض والعامل من اهل العقد وبيان المدة سنة أو سنتين بشرط في المزارعة
وفي المعاملة تجوز من غير بيان المدة استحسانا وتقع على أول ثمرة تخرج
في تلك السنة (وفي النوازل) عن محمد بن سلة المزارعة من غير بيان
المدة جائزة أيضا وتقع على سنة واحدة يعني على زرع واحد وبه أخذ الفقيه
أبو الليث وقال انما شرط اهل الكوفة بيان الوقت لان وقت المزارعة
عندهم متفاوت وابتدأوها وانتهأوها مجعول ووقت المعاملة معلوم
فأجازوا المعاملة وتقع على أول سنة ولم يجزوا المزارعة أتم في بلادنا
فوقت المزارعة معلوم فيجوز وان لم يوقت كالمعاملة (ولو) دفع أرضه
مزارعة خمسائة سنة فهي فاسدة (ومن) شرايطها التخلية حتى
لوشريط في العقد ما يثبته التخلية مثل عمل رب الارض تفسد المزارعة
(ومن) شرايطها بيان ما يزرع في الارض قياسا وفي الاستحسان ليس
بشرط (ومن) شرايطها بيان من عليه البذر (وعن) بعض أئمة بلخ
ان كان بينهما عرف ظاهر ان البذر يكون على أحدهما بعينه لا بشرط بيان
من عليه البذر (ومن) شرايطها ايمان النصيب على وجه لا يقطع
الشركة بينهما في الخارج بأن يقول بالنصف أو الثلث أو الربع
أوما أشبه ذلك فان بيننا نصيب أحدهما ينظر فان بيننا نصيب من
لا بذر من جهته جازت المزارعة قياسا واستحسانا وان بيننا نصيب من كان
البذر من جهته جازت المزارعة استحسانا (ومن) الشرايط في المعاملة
أن يكون العقد واقعا على ما هو في هذا الموضع بحيث يز يد في نفسه بسبب
عمل العامل حتى لو عقدا عقد المعاملة على ما يتناهي عظمه وصار به حال
لا يز يد في نفسه بسبب عمل العامل لا تصح المعاملة (وأما) بيان
حكمهما فنقول حكمهما اثبوت الملك في منفعة الارض اذا كان البذر من

جهة المزارع والشركة في الخارج (وأما) بيان صفة المعاملة
والمزارعة فنقول المعاملة لازمة من الجاهلين ولو أراد أحدهما السفر
ليس له الفسخ إلا بعدر والمزارعة لازمة من قبل من لا بذرمه حتى لا يملك
الفسخ إلا بعدر. لكن غير لازمة من قبل من له البذر قبل القاء البذر
في الأرض حتى يملك الفسخ من غير عذر لأن فيه اتلاف ماله وهو البذر
والإنسان لا يجبر على اتلاف ماله بخلاف المعاملة فإنه ليس له الوفاء بما يؤدي
إلى تلاف المال على أحدهما فيلزمه المضي فيها إلا بعدر (والعذر) أن
يمرض العامل أو يلق صاحب الفضل دين فيضطر إلى بيعه لأن فيه ضررا
ظاهرا أمّا ترك السفر فليس فيه ضرر ظاهر فافترقا وبعد ما يطبق البذر
في الأرض تصير لازمة من الجاهلين قال في شرح الشافعي بعد هذا المزارعة
على سبعة) أوجه (أحدها) أن تكون الأرض من أحدهما
والبقر والعمل والبذر من الآخر وهذا العمل جائز وصاحب البذر مستأجر
للأرض (الثاني) أن يكون العمل من أحدهما والباقى من الآخر وهذا جائز
أيضا وصاحب البذر مستأجر للعامل ليعمله به (الثالث) أن
تكون الأرض والبذر من أحدهما والبقر وآلات العمل والعمل من
الآخر وهذا جائز أيضا (الرابع) أن يكون البذر من العامل
والبقر من قبل رب الأرض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف
أنه يجوز (الخامس) أن يكون البقر من أحدهما والباقى من الآخر
(السادس) أن يكون البذر والبقر من واحد والباقى من الآخر
(السابع) أن يكون البذر من واحد والباقى من الآخر فالمزارعة
فاسدة في هذه الوجوه الثلاثة (رجل) دفع أرضا وتخلل زرعها المزارع على
أن يقوم على الفضل بالنصف فهذه مزارعة شرطت فيها المعاملة فينظر أن
كان البذر من المزارع ففسدت المزارعة والمعاملة لأنه صفة في صفتين
فإن كان من رب الأرض جاز كلاهما لأنه أجرة وإن كانت المعاملة
معطوفة على المزارعة بأن يقول أدفع إليك هذه الأرض فترعها ببذورك
وأدفع إليك ما فيها من الفضل معاملة جاز مطلقا (وفي النوازل) رجل

له أرض أو اطلق يا حسن بذرا من رجل حتى يزرعها ويكون ذلك بينهما
 فالحيلة أن يشتري نصف البذر ويقبضه ويبرئه البايع من الثمن ثم يقول
 له ازرعها على أن الخارج بينهما نصفان فما خرج فهو بينهما لأن البذر
 منهما (وفي النوازل) يضار رجل دفع إلى رجل أرضا مزارعة سنة فزرعها
 ورفع ثمرتها ثم زرع السنة الثانية بغير إذن رب الأرض فنبت الزرع أول
 ينبت فبلغ ذلك رب الأرض فلم يميز أن كانت العدة بين أهل تلك القرية
 أنهم يزرعون المرة بعد الأخرى بغير مزارعة جديدة فذلك جائز (وفي)
 فتاوى النسفي رجل زرع أرض الغير بغير أمره ينظر إلى العرف أن كانت
 مناصفة يكون بينهما نصفين قال رحمه الله وهذا إذا كانت معدة لذلك
 بأن كان صاحب الأرض ممن لا يزرع بنفسه ويدفع مزارعة وفي أول
 مزارعة النوازل رجل زرع أرض غيره بغير أمره فعليه نقصان الأرض
 هذا أقول نصير وقال محمد بن سلمة ينظر بكم تستوجب قبل استعمالهما وبكم
 تستوجب بعد استعمالهما فيجب عليه نقصان ذلك (رجل) زرع أرض
 غيره بغير إذنه ثم قال رب الأرض ادفع إلى تذرى فأكون أكارا لك إن كان
 البذر مستهلكا لا يجوز وإن كان قائما يجوز والله أعلم

«فصل في أعمال المزارعة ما يكون على المزارع وما لا يكون»

(الأصل) أن كل عمل لا بد للمزارعة منه لتحصيل الزرع المرغوب فيه
 من الأرض المدفوعة إليه فإن المزارع يجبر عليه سواء كان ذلك مشروطا
 في العقد أو لم يكن كالسقي والتبذير وكل عمل للمزارع منه بد في تحصيل
 الزرع إلا أنه من عمل يزيد في جودة الخارج أن كان ذلك مشروطا في عقد
 المزارعة يجبر عليه (وحفر) البئر وإصلاح المسناة على صاحب الأرض
 أيضا وفتح فوجة النهر الصغير من النهر الكبير على العامل إلا أن يبعد
 أو يكون في موضع وثم ظلمة يمنعون الماء فينشدون على رب الأرض
 قال هكذا أفق الشيخ الإمام ظاهر الدين (وحفظ) الزرع على المزارع
 إلى وقت الإدراك وبعد ذلك عليهما (وأن) شرط الحفظ على المزارع
 بعد الإدراك أو شرط مؤنة الماء على المزارع ينبغي أن لا تفسد المزارعة

(وإذا)

(واذا) أدرك الباذنجان والبطيخ فالجمل والالتقاط عليهما (واذا)
صار الزرع قصيرا فإرادا أن يفصلوه ويبيعه كذا فالفصل عليهما والله
سبحانه وتعالى أعلم

(فصل فيما يكون عذرا في فسخ المزارعة)

(وفي الأصل) السفر والمرض عذر من قبل المزارع (ولو) كان المزارع
سارقا يخاف على الزرع والتمر منه فهذا عذر (ولو) أراد صاحب الأرض
البيع بعذر الدين والبذر من المزارع أن عمل المزارع في الأرض من
الكرب وتسوية السنة واسماء ذلك إلا أنه لم يزرعها فلهما صاحب الأرض أن
يبيعهما ولا شيء للعامل على رب الأرض وإن كان المزارع قد زرع الأرض
ونبت الزرع فليس لرب الأرض أن يبيعهما حتى يستحصد الزرع فلو
حبسه القاضي بالدين خلى سبيله (ولو) زرع المزارع ولم ينبت الزرع
حتى محق رب الأرض دين فادح اختلاف المشايخ في جواز البيع (وفي مزارعة
النوازل رجل دفع لرجل أرضه مزارعة فزرع الأرض ثم إن رب الأرض
باع الأرض مزرعة فلا يخلو إما أن يكون باعها برضى المزارع أو بغير رضاه
وأما أن يكون البذر من جهة رب الأرض أو من جهة العامل (فإن)
باعها برضاه ولم يكن نبت الزرع والبذر من قبل رب الأرض فلا شيء للمزارع
من الثمر لانه إنما ثبت له الحق بعد النبات أما قبله فلا حق له فيه (وإن)
كان البذر من قبل المزارع ثابتا فإن أجاز المزارع جاز ونصيب المزارع
فيه قائم (وإن) كان ذلك بغير رضاه فلا مزارع أن يبطل البيع
(وكذلك) لو دفع الكرم معاملة ثم باعه إن لم يكن خرج منه شيء فلا شيء
للعامل لانه ليس له فيه حق فإن خرج وأجاز له جاز ونصيبه فيه قائم وإن كان
بغير رضاه فله أن يبطل البيع (واذا) مات رب الأرض بعد ما نبت الزرع
قبل أن يستحصد البذر من المزارع يبقى العقد إلى أن يستحصد الزرع
استهسانا ولا يجب شيء من الاجر على المزارع (هذا) إذا قل المزارع
أنا لأقلع الزرع فإن قال أنا أقلع الزرع فإنه لا يبقى عقد المزارعة وإن
اختار المزارع القطع فلورثة رب الأرض خيار ثلاث إن شاءوا فقلعوا الزرع

والمقاييس يدفعهم وان شاءوا أنفقوا على الزرع بأمر القاضي حتى يرجعوا
على المزارع بجميع النفقة وان شاءوا غيره واحدة المزارع من الزرع
والمزروع لهم (وان) مات قبل الزراعة بعد ما عمل في الأرض بان كرب
الأرض وحفر الانهار انتقضت المزارعة ولا يقرم ورثة رب الأرض للمزارع
شيأ (ولو) مات بعد الزراعة قبل النبات اختلاف المشايخ فيه (ولو) لم يمت
لكن المزارع أخر الزراعة حتى انتقضت السنة والزرع بقل فأرد رب الأرض
أن يقطع الزرع وأبي المزارع فليس لرب الأرض أن يقطع الزرع وتثبت
بينهم الجارة في نصف السنة حكما حتى يستقصد والعمل عليهم ما نصفاً حتى
يستقصد وهذا إذا لم يرد المزارع القلع فان أراد القلع فلب رب الأرض خيارات
ثلاث على ما ذكرنا (واذا) أنفق بعد انتهاء الزرع بأمر القاضي رجوع على
المزارع بنصف النفقة (ولو) انتقضت مدة المعاملة والثمر لم يدرك وأبي
العامل الثمر يترك بغير جارة في يده (إذا) هرب المزارع في وسط السنة
والزرع بقل فأنفق عليه وبالأرض حتى استقصد رجوع على العامل بما
أنفق بالغام بالغ والقول قول المزارع في قدر النفقة مع يمينه على عمله وان
مات المزارع والزرع بقل فقالت ورثة المزارع نحن نعملها على حالها حتى
نستقصدها فذلك لهم ولو قالوا قطع الزرع ولا نعمل لا يجبرون على العمل
» (فصل في المزارع يدفع إلى آخر مزارعة) »

(وفي الأصل) إذا كان البسند من المزارع له أن يدفع إلى آخر مزارعة
وان لم يأذن له رب الأرض أصلاً فلو دفع المزارع مزارعة بالنصف إلى آخر
على أن يعمل ببذره والشرط في المزارعة الأولى أيضاً النصف فالخارج بين
رب الأرض والمزارع الثاني نصفاً ولا شيء للمزارع الأول (الكل)
في الأصل هذا ما يبرأ الله تعالى من الخلاصة والله الموفق
» (كتاب المساقاة) »

المساقاة هي في الأصل دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالزراعة
حكماً وخلافاً وشروطاً فان حكم المساقاة حكم المزارعة وان الفتوى على
معناها في أنها باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لهما وفي أن شروطها

كثرونها وفي كل شرط يمكن وجوده في المساقاة كاهلية العاقلين
 وبيان نصيب العامل والخلية بين الاثني عشر العامل والشركة في الخارج
 فاما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة وعند الشافعي المساقاة جائزة
 والمزارعة انما تجوز في ضمن المساقاة لان الاصل هو المضاربة والمساقاة أشبه
 بها لان الشركة في المربح فقط وفي المزارعة لا تجوز الشركة في مجرد الربح
 وهو ما زاد على البذر الا المدة فانها تصح بلا ذكرها استحضانا فان لا ادراك
 الثمر وقتما معلوما ويقع على اول ثمرة تخرج وادراك بذر الرطبة كادراك
 الثمر الرطبة بالفارسية سميت فانه اذن دفع الرطبة مساقاة ولا يشترط
 بيان المدة فقتل الى ادراك بذر الرطبة فانه كادراك الثمر في الثمر
 (أقول) الغالب ان البذر في غير مقصود بل تحصد في كل سنة ست
 مرات أو أكثر وان اريد البذر تحصد مرة تترك مرة ثانية الى أن يدرك
 البذر ففيها لا يوجد البذر ينبغي أن تقع على السنة الاولى وذو كرمه لا يخرج
 الثمر فيها يفسدها وذو كرمه قد تبلغ فيها وقد لا تبلغ تصح
 فلنخرج في وقت مسمى فعلى الشرط والافلاحة عمل اجر المثل أي
 يعمل الى ادراك الثمرة (وتصح) في الكرم والشجر والرباط
 واصل الباذنجان والنخل وان كان فيه ثمر الامدركا كالمزارعة هذا عندنا
 وعند الشافعي رحمه الله لا تصح الا في الكرم والنخل وانما تصح فيهما
 بحديث خيبر وفي غيرهما بقي على القياس وعندنا تصح في جميع ما ذكر
 فحاجة الناس (ثم) اذا هتت تصح وان كان الثمر على الشجر الا أن يكون
 الثمر مدركا لانه يحتاج الى العمل قبل الادراك لا بعده كالمزارعة تصح
 اذا كان الزرع بقاء ولا تصح اذا استقصى لكن اجارة الارض لا تصح الا أن
 تكون خالية عن زرع المالك (فان) مات أحدهما أو مضت مدتها
 والثمر في يقوم العامل عليه أو وارثه وان كره الدافع أو ورثته أي ان مات
 العامل والثمر في يقوم ورثة العامل عليه وان كره الدافع وان مات الدافع
 يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع استقصانا دفعا للضرر ولا تنسخ الا
 بعذر وكون العامل مريضا لا يقدر على العمل أو سارقا يخاف على نفسه أو

نمره منه عذر ولو دفع قضاء مدة معلومة لغرس ويكون الشجر والارض
بينهم لا يصح لاشتراط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة والنمر والغرس
لرب الارض والاخر قيمة غرسه وأجر عمله لانه في معنى قفيز الطحسان لانه
استبحار به من ما يخرج من عمله وهو نصف البستان وانما لا يكون الغراس
لصاحبه لانه غرس برضاه ورضى صاحب الارض فصارت تبعاً للارض
(وحيلة) الجواز أن يبيع نصف الغراس بنصف الارض ويستأجر
صاحب الارض العامل ثلاث سنين مثلاً بشئ قليل ليعمل في نصيبه هذا
ما يسر الله نقله من صدر الشريعة والله سبحانه وتعالى أعلم

هـ (الفصل الخامس والعشرون في الحيطان وما يتعلق به) *

(جدار) بين شرين يكونان أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك
الاباذن الشريرك أضرب بالشريرك ذلك أو لم يضرب (جدار) بين دارين
انهدم ولا أحدهما نبات ونسوة فاراد صاحب العيال أن يبنيه وأبي الآخر
قال بعضهم لا يجبر الآتي وقال الفقيه أبو الوليث في زماننا يجبر لانه لا بد أن
يكون بينهما ستر (قال) الامام تغر الدين قاضي خان ينبغي أن يكون
الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة ويمكن لكل
واحد منهما ان يبنى في نصيبه ستر فلا يجبر الآتي على البناء وان كان أصل
الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يجبر الآتي على البناء غنية
الفتاوى (جدار) بين رجلين لكل واحد منهما عليه جمولات فوهي
الجدار فرقع أحدهما وبناء بمال نفسه ومنع الآخر عن وضع الجمولات
على ما كان عليه في الزمن القديم قال الفقيه أبو بكر الاسكاف بتقارن
كان عرض الجدار بحال لوقعه بينهما أصاب كل واحد منهما موضع فيمكنه
ان يبنى عليه حائطاً يحتمل جمولاته على ما كان في الأصل كان الباني متبرعاً
بالبناء وليس له أن يمنع صاحبه عن وضع الجمولات عليه وان كان بحال
لوقعه لا يصيبه ذلك لا يكون متبرعاً وله أن يمنع شريركه عن وضع الجمولات
على هذا الوجه حتى يضمن له نصف ما انفق في البناء غنية (جدار) بين
رجلين لا أحدهما جمولة وليس للآخر جمولة فاراد الذي لا جمولة له ان يضع

عليه - حولة مثل حولة شريكه اختلفوا فيه قال الفقيه أبو بكر البلخي ان كانت حولة الشريك محبة فلا تخران يضع (وقال) لافقيه أبو اليت فلا تخران يضع عليه مثل حولته ان كان الحائط يحتمل ذلك وشريكه مقرباً الحائط بينهما (غنية) (وذكر) في كتاب الصلح اذا كان لكل واحد منهما عليه جذوع أو جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان الحائط يحتمله (وعن) الفقيه أبي بكر البلخي جدار بين رحابين لأحدهما عليه بناء فأراد أن يحول جذوعه إلى موضع آخر قال ان كان يحول من الأيمن إلى الأيسر أو من الأيسر إلى الأيمن ليس له ذلك وان أراد أن يسفل الجذوع فلا بأس لان هذا يكون أقل ضرراً بالحائط وان أراد أن يجمع له أرفع عما كان لا يكون له ذلك لان هذا يكون أكثر عما كان فان رأس الحائط لا يحتمل ما يحتمله أساس الحائط فانه يمنع وعن محمد رحمه الله ان كان الحائط المشترك قد رقاة الرجل فأراد أحد الشريكين ان يزيد في طوله ليس له ذلك الا باذن شريكه (غنية) (وفي) فتاوى أبي اليت رجل أذن له جاره في وضع الجذوع على حائطه أو حفر سرداب تحت داره ثم باع داره فلم يشتري ورفع الجذوع والسرداب الا اذا اشترط في البيع ترك ذلك فيه ثم لا يكون له ذلك (وذكر) قاضي خان مسائل من جنس ذلك الى ان قال ان كان احد بناء أو غرفة في سكة غير نافذة برضى أهلها فاشترى رجل من غير أهل تلك السكة داراً منها فله أن يأمره برفع الغرفة (حاوي) جدار بينهما أراد أحدهما ان يبني عليه سقفاً آخر أو غرفة بمنع (وكذا) اذا أراد أحدهما وضع السلم بمنع الا اذا كان في القديم كذلك (برازية) (جدار) مشترك بين اثنين انهم قدم فظهر انه ذوطا قين متلاصقين فأراد أحدهما ان يرفع الحائط الذي هو في جانبه ويكتفي بالطابق الذي هو من جانب شريكه ستره وأبي الشريك ذلك قال الفقيه أبو بكر البلخي اذا كانا أقرأ قبل ظهور مظهر ان هذا الحائط بينهما فليس لأحدهما ان يحدث فيه شيئاً بغير أمر الشريك وان كانا أقرأ أن كل حائط من يليه فلكل واحد منهما ان يحدث فيه ما أحب (غنية)

(حائط) بين رجلين لأحدهما عليه جذوع فأراد الآخر أن يضع عليه جذوعاً مثل جذوع صاحبه فنعه الآخر لأن الجدار لا يحتمل ذلك قال الشيخ الإمام أبو القاسم يقال لصاحب الجذوع إن شئت فخط عنه ما يمكن لشريكك من الحمل وإن شئت فارفع حائطاً حتى تستويا لأن صاحب الحمل إن كان وضع بغير إذن الشريك فهو ظالم وإن وضع بآذنه فهو عارية والعارية غير لازمة (قال) الفقيه أبو الليث وعن أبي بكر خلاف هذا ويقول أبي القاسم نأخذ (غنية) (جدار) بين رجلين لأحدهما عليه حمولة وليس للآخر عليه شيء قال الجدار إلى الذي لا حمولة له فأشهد على صاحب الحمولة فلم يرفعه حتى سقط فأضرب بالشريك قال أبو القاسم إذا ثبت الاثهاد وكان عفوفاً وتمسك من رفعه بعد الاثهاد يضمن المتهود عليه نصف قيمة ما فسد من سقوطه (غنية) (حائط) بين رجلين انتهى فبناه أحدهما في غيبة الشريك قال أبو القاسم إن بناءه بنقض الحائط الأول يكون متبرعاً ولا يكون له أن يمنع شريكه من الحمل عليه وإن بناءه بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك أن يعمل على الحائط حتى يؤدي نصف قيمة الحائط (غنية) (حائط) بين رجلين لأحدهما عليه جذع واحد وللآخر عليه عشرة قال في الكتاب لصاحب الجذع موضع جذعه وكل الحائط للآخر استحسننا وفي القياس يكون جميع الحائط بينهما أو به كان أبو يوسف رحمه الله يقول أولاً ثم رجع إلى الاستحسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله (غنية الفتاوى) (حائط) مشترك بين رجلين وهي ويضاف ضرر بسقوطه فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يجبر على نقضه (وعنه) إذا أراد أحدهما نقض جدار مشترك وأبي الآخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك كل ما ينهدم من بيتك وضمن ثم نقض الجدار بأذن الشريك فانهدم من منزل الضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك (غنية) (هدم) بيته ولم يكن والمجير إن يتضرر وبذلك كان له جبره على البناء إذا كان قادراً والمختار ليس لهم ذلك (طاحونة) أو حطم مشترك انتهى بعبه وأبي

الشريك في العمارية يجبر أمّا إذا انهدم الكل وصار ضررا لا يجبر وإن كان
الشريك معسرا يقال له أنفق حتى يكون ديناً على الشريك ولو أنفق
أحدهما في مرتتها يغير إذن الشريك لا يكون مقبولا (خزانة الفتاوى)
هذا ما يسهل الله نقله من مجموع مؤيد زاده والله أعلم (وفي) صلح النوازل
رجل أراد أن يتخذ داره بستانا ليس بحلوه أن يمنع من ذلك إذا كانت
الأرض صلبة لا يتعدى ضرر الماء إلى جداره وإن كانت رخوة يتعدى إلى
جداره له أن يمنع (وعلى) هذا إذا جعل دكانه طاحونة أو جعله للقنطرة
(وعلى) هذا لو أراد أن يبنى حماما أو اصطبلًا (وفي) صلح الفتاوى إذا كان
لرجل نخلة في ملكه فخرج سعتها إلى ملك غيره فأراد ألا يخرق قطعها له
ذلك (وفي) يبيع النوازل رجل له دار قد نزلت أغصان شجرة رجل
وأخذت هواه داره فقطع صاحب الدار الأغصان أن أمكن صاحب
الشجرة أن يفرغ هواه داره من غير أن يقطع بان يجمع الأغصان ويشدها
بجبل ضمن وإن كانت غلاظا لا يمكن وقطعها من الموضع الذي يقطعها
الحاكم منه لو رفع إليه لا يضمن وإن قطع أكثر مما يقطع الحاكم يضمن
كذا في غصب الفتاوى (وفي) فتاوى الفضلى في كتاب الدعوى رجل
بنى السقف الأعلى في منزل امرأته ثم أراد رفعه أن يبنه بأمره ليس له الرفع
والبناء لما وكذا كل من بنى دار غيره بغير أمره يكون له وإن بنى بغير أمرها
له أن يرفع إلا أن يضربها فحينئذ يمنع (وفي الوصايا) أن يبنى لها يكون
لها (وفي فوائد) الفضلى رجل هدم منزل امرأته برضاها ثم يبنه بتقصه
ونقصه ونجسب آخرا شتره بما له أن يبنى لامرأته لم يكن له في البناء حق
(وذكر) فقيمنا أبو إسحاق أنه إن أشهد وقت البناء أنه يبنى لرجل
عليها كان البناء له وإن لم يشهد كان البناء لها ولا يرجع عليها بشئ
(وعلى) هذا العمارية في كرمها انتهى هذا ما يسهل الله نقله من
المخلاصة والله الموفق

«الفصل السادس والعشرون في السير»

(أمان) الذي والمرأة لا يصح إلا إذا حكم بأن لهم ذمة فحينئذ يجوز وكذا حكم

العبد والمحدود والاعمى لا يجوز (ولو) سالوا أن ينزلوا على حكم أسير في أيديهم
 فلا إمام أن يجبرهم (الامام) اذا آمنه على قرابته يدخل الوالدان
 في حق الامان استخسانا بخلاف الوصية لقربته (الساطان) اذا أمن
 الكفار بشرط عدم النهب لا يصح أمانه حتى لو ظهر عليهم فهم فيء وان
 أمهم مطلقا فاش تغلوا في النهب انتقض أمانهم وهذا اذا كانوا كثيرين
 بحيث يكون لهم قوة وشوكة اما الواحد من المستأمنين اذا قطع الطريق
 لا ينتقض أمانه وكذا الاثنان والثلاثة (الكافر) اذا أسلم قبل الاسر
 بعد ما وقعت الدائرة على الكفار لا يكون فيأ وهو حر وماله له
 * (فصل في مسائل البيع والمك) *

(وفي الفتاوى) طائفتان من الكفار يدينهم ما موادعة دخلوا دار الاسلام
 وبينهم وبين المسلمين موادعة ايضاً تنازعوا فيها يدينهم واقتتلوا ووقعت
 الدائرة على احدي الطائفتين واستولوا على المقهورين وباعوهم من المسلمين
 قبل الاحراز بدار الحرب لا يجوز الشراء منهم (ولو) ان اهل الهند
 وأهل الترك استولوا على طارق من الروم وأحرزوها بدار الهند ثبت
 الملك لاهل الهند وكذا ثبت الملك لاهل الترك والاحراز بدار الحرب شرط
 اما بدارهم فلا (ولو) باع واحد منهم شيئاً من هذه الجملة يجوز (أهل
 بادية) يدعون الاسلام فيصلون ويصومون ويقرون ومع ذلك يعبدون
 الاوثان فأغار عليهم المسلمون وسبوا منهم فأراد اناس ان يشتري من تلك
 السبايا ان كانوا يقرّون بالعبودية للمكهم لم يجز الشراء وان لم يكونوا
 مقرّين بالعبودية للمكهم جاز شراء الصديان والنساء دون الكبار
 (مسلم) دخل دار الحرب بأمان فساء انسان من اهل الحرب بأمة أو بأمة
 ولده أو بعمة أو بخالته قد قهرها وأراد بيعها من المسلم المستأمن فانه
 لا يشتريها منه هذا قول أكثر المشايخ (وقال) السرخسي ان كانوا يبرون
 جواز البيع لا يجوز وان كانوا يبرون جواز البيع يجوز واذا بطل البيع على
 القول الاول أو على القول الثاني ان كانوا يبرون البيع فاذا خرجوا الى دار
 الاسلام تكاهوا فيه قال بعضهم غلبه بالفهرو ان كان البيع باطلا والعصم

ان البائع ان رأى جواز البيع مله مطلقا وان كان لا يرى جواز البيع ان
انتماء وذهب به كرهامه (قال) المصنف وفي سيرا الاصل في باب صلح
الملوك والموادعة مسألة تدل على انه يجوز البيع اذا رأى البائع جواز وان
قهر حربى بعض احرارهم ثم باعه من المسلم المستأمن اذا كان المحكم عندهم
ان من قهر منهم صاحب ماله جاز الشراء وان كان المحكم عندهم على
خلاف هذا لا يجوز (مسلم) تزوج امرأة في دار الحرب وكانت كافرة
تركية واعطى الاب صداقها واضمرفى قلبه انه يبيعها فخرج بها الى دار
الاسلام واراد بيعها فالبيع باطل وهى حرة يريده اذا خرجت معه طوعا
لهدم القهر (الحربى) اذا دخل دارنا بامان مع الولد فباع الولد لا يجوز
بيعه لان الولد داخل تحت الامان وفي اجازة البيع نقض الامان (ملك)
من الملوك الذين في دار الحرب اهدى الى رجل من المسلمين هدية من
احرارهم او من بعض اهلها فان كان الذى اهدى اليه ليس بينهم وبينه
قرابة كان مملوكا كان اهداه اليهم وان كان ذارحم محرم او امرأة قد ولدت
منه لم يكن مملوكا للذى اهدى اليه هذا ما يسهل الله نقله من الخلاصة
والله سبحانه هو الموفق

(فصل في المحظور والباحة)

(رجل) سيب دابة ضعيفة فاصلمها انسان ثم جاء صاحبها واراد اخذها
فاقر وقال قلت حين خليت سبيلها من اخذها ففى له وانكر فاقمت عليه
البيضة او استخلف فتسكل ففى للواجب منهما وان كان حاضرا يسمع هذه
المقالة او غائبا فبلغه الخبر قال الصدر الشهيد وواختيارنا فمين ارسل
صيده وان لم يكن من هذا الكتاب (وان) اختلفا فالقول قول صاحبها
مع يمينه انه لم يقل هى لمن اخذها (رجل) قال لا نخر ادخل كرمى وخذ
من الغنم فله ان ياخذ قدر ما يشبع به انسان واحد (رجل) قال
اذنت للناس فى غمر نخلى ومن اخذ شيئا فهو له فبلغ الناس واخذوا من ذلك
شيئا كان لهم ذلك (وفى) الاجناس رجل قال لا نخر ائت فى حل
من مالى فهذا على الدراهم والدنانير ولو اخذنا كته او ابلا او غنما منه

نمره منه عذر ولو دفع قضاء مدة معلومة لغرس ويكون الشجر والارض
بينهما لا يصح لاشتراط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة والثمر والغرس
لرب الارض والاخر قيمة غرسه وأجر عمله لانه في معنى قفيز الخمان لانه
استجار به بعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان وانما لا يكون الغراس
لصاحبه لانه غرس برضاه ورضى صاحب الارض فصارت تبعاً للارض
(وحيلة) المجواز أن يبيع نصف الغراس بنصف الارض ويستأجر
صاحب الارض العامل ثلاث سنين مثلاً بشئ قليل ليعمل في نصيبه هذا
ما يسر الله نقله من صدر الشريعة والله سبحانه وتعالى أعلم

(الفصل الخامس والعشرون في المحيطان وما يتعلق به)

(جدار) بين شر يكتن أن أراد أحدهما أن يزد في البناء عليه لا يكون له ذلك
الا باذن الشريك أضرب بالشريك ذلك أو لم يضرب (جدار) بين دارين
انهدم ولا أحدهما بنات ونسوة فاراد صاحب العيال أن يبنيه وأبى الآخر
قال بعضهم لا يجبر الآتي وقال الفقيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد أن
يكون بينهما ماسترة (قال) الامام فخر الدين قاضى خان فبنى أن يكون
المجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة ويمكن لكل
واحد منهما ان يبنى في نصيبه ستر ولا يجبر الآتي على البناء وان كان أصل
المحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يجبر الآتي على البناء غنية
الفتاوى (جدار) بين رجلين لكل واحد منهما عليه جولات فوهى
الجدار فرفعه أحدهما وبناء بمال نفسه ومنع الآخر عن وضع الجولات
على ما كان عليه في الزمن القديم قال الفقيه أبو بكر الاسكاف يتقارن
كان عرض الجدار بحال لوقوم بينهما أصاب كل واحد منهما موضع فيمكنه
ان يبنى عليه حائطاً يحتمل جولاته على ما كان في الأصل كان الباني متبرعاً
بالبناء وليس له أن يمنع صاحبه عن وضع الجولات عليه وان كان بحال
لوقوم لا يصيبه ذلك لا يكون متبرعاً وله أن يمنع شريكه عن وضع الجولات
على هذا الوجه حتى يضمن له نصف ما انفق في البناء غنية (جدار) بين
رجلين لا أحدهما جولة وليس للآخر جولة فاراد الذي لا جولة له ان يضع

عليه جمولة مثل جمولة شريكه اختلغوا فيه قال الفقيه أبو بكر البلخي ان كانت جمولة الشريك محدثة فلا تخران يضع (وقال) للفقيه أبو الليث لا تخران يضع عليه مثل جمولته ان كان الحائط يحتمل ذلك وشريكه مقرباً ان الحائط بينهما (غنية) (وذكر) في كتاب الصلح اذا كان لكل واحد منهما عليه جذوع أو جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان الحائط يحتمله (وعن) الفقيه أبي بكر البلخي جدار بين رجلين لأحدهما عليه بناء فأراد أن يحول جذوعه إلى موضع آخر قال ان كان يحول من الأيمن إلى الأيسر أو من الأيسر إلى الأيمن ليس له ذلك وان أراد أن يسفل الجذوع فلا بأس لان هذا يكون أقل ضرراً بالحائط وان أراد أن يجمعه أرفع عما كان لا يكون له ذلك لان هذا يكون أكثر مما كان فان رأس الحائط لا يحتمل ما يحتمله أساس الحائط فانه يمنع وعن محمد رحمه الله ان كان الحائط المشترك قد رقامة الرجل فأراد أحد الشريكين أن يزيد في طوله ليس له ذلك الا باذن شريكه (غنية) (وفي) فتاوى أبي الليث رجل أذن له جاره في وضع الجذوع على حائطه أو حفر سرداب تحت داره ثم باع داره فلم يشتري رفع الجذوع والسرداب الا اذا اشترط في البيع ترك ذلك في غير ذلك لا يكون له ذلك (وذكر) قاضي خان مسائل من جنس ذلك الى ان قال ان كان أحدث بناء أو غرفة في سكة غير نافذة برضى أهلها فاشترى رجل من غير أهل تلك السكة داراً منها فله أن يأمره برفع الغرفة (حاوي) جدار بينهما أراد أحدهما ان يبني عليه سقفاً آخر أو غرفة يمنع (وكذا) اذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك (برازية) (جدار) مشترك بين اثنين انهم فظهر انه ذوطا قين متلاصقين فأراد أحدهما ان يرفع الحائط الذي هو في جانبه ويكتفي بالطابق الذي هو من جانب شريكه سترقوا أي الشريك ذلك قال الفقيه أبو بكر البلخي اذا كانا أقرا قبل ظهور ما ظهر ان هذا الحائط بينهما فليس لأحدهما ان يحدث فيه شيئاً يغير أمر الشريك وان كانا أقرا أن كل حائط ان يليه فلكل واحد منهما ان يحدث فيه ما أحب (غنية)

(حائط) بين رجاين لأحدهما عليه جذوع فأراد ألا يخرأ أن يضع عليه
جذوعاً مثل جذوع صاحبه فنهى ألا يخرأ أن المجدار لا يعمل ذلك قال
الشيخ الإمام أبو القاسم يقال لصاحب المجدوع أن شئت فخط عنه ما يمكن
لشريكك من الحمل وأن شئت فارفع حائطاً حتى تستويا لأن صاحب الحمل
أن كان وضع بغير إذن الشريك فهو ظالم وأن وضع بأذنه فهو عارية
والعارية غير لازمة (قال) الفقيه أبو اليت وعن أبي بكر خلاف هذا
ويقول أبي القاسم نأخذ (غنية) (جدار) بين رجاين لأحدهما عليه
حمولة وليس لأخر عليه شيء قال المجدل الذي لا حمولة له فأشهد على
صاحب الحمولة فلم يرفعه حتى سقط فأضرب بالشريك قال أبو القاسم إذا ثبت
الاشهاد وكان محفوفاً وممكن من رفعه بعد الاشهاد يضمن المتهود
عليه نصف قيمة ما قد من سقوطه (غنية) (حائط) بين رجاين
أحدهم في بناء أحدهما في غيبة الشريك قال أبو القاسم إن بناء بقض
الحائط الأول يكون متبرعاً ولا يكون له أن يمنع شريكه من العمل عليه
وإن بناء بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك أن يعمل على الحائط
حتى يؤدي نصف قيمة الحائط (غنية) (حائط) بين رجاين لأحدهما عليه
جذوع واحد ولا يخرأ عليه عشرة قال في الكتاب لصاحب المجدع موضع
جذعه وكل الحائط لأخر استحسننا وفي القياس يكون جميع الحائط
بينهما أو به كان أبو يوسف رحمه الله يقول أولاً ثم يرجع إلى الاستحسان وهو
قول أبي حنيفة رحمه الله (غنية الفتاوى) (حائط) مشترك بين رجاين
وهو ويضاف ضرر بسقوطه فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر قال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يجبر على نقضه (وعنه) إذا أراد
أحدهما نقض جدار مشترك وأبي الآخر فقال له صاحبه أنا ضمن لك
كل ما ينهدم من بيتك وضمن ثم نقض المجدار بأذن الشريك فانهدم
من منزل الغنم له شيء لا يلزمه فهاهنا ذلك (غنية) (هدم) بيته
ولم يكن والمجران يتضررون بذلك كان لهم جبره على البناء إذا كان قادراً
والمتضرر ليس لهم ذلك (طاحونة) أو حمام مشترك انهدم بعضه وأبي

الشريك غن العمارية يجبر أما إذا انهدم الكل وقصاره ضار لا يجبر وإن كان
الشريك معسرا يقال له أنفق حتى يكون ديناً على الشريك ولو أنفق
أحدهما في مرتما يغير إذن الشريك لا يكون مقبوعاً (خزانة الفتاوى)
هذا ما يسهل الله نقله من مجموع مؤيد زاده والله أعلم (وفي) صلح النوازل
رجل أراد أن يتخذ داره بيتاً ليس بحلوه أن يمنع من ذلك إذا كانت
الأرض صلبة لا يتعدى ضرر الماء إلى جداره وإن كانت رخوة يتعدى إلى
جداره إن يمنع (وعلى) هذا إذا جعل دكانه طاحونة أو جعله للقنطرة
(وعلى) هذا لو أراد أن يبنى حماماً أو اصطبلًا (وفي) صلح الفتاوى إذا كان
لرجل نخلة في ملكه فخرج سعة إلى ملك غيره فأراد ألا يخرق قطعها له
ذلك (وفي) يبيع النوازل رجل له دار قد نزلت أغصان شجرة لرجل
وأخذت هو إدارة فقطع صاحب الدار الأغصان إن أمكن صاحب
الشجرة أن يفرغ هو إدارة من غير أن يقطع بان يجمع الأغصان ويشدها
بجبل ضمن وإن كانت غلاظاً لا يمكن وقطعها من الموضع الذي يقطعها
الحاكم منه لورفع إليه لا يضمن وإن قطع أكثر مما يقطعها الحاكم يضمن
كذا في غصب الفتاوى (وفي) فتاوى الفضلى في كتاب الدعوى رجل
بنى السقف الأعلى في منزل امرأته ثم أراد رفعه أن يبنه بأمره ليس له الرفع
والبناء لما وكذا كل من بنى دار غيره بغير أمره يكون له وإن بنى بغير أمرها
له أن يرفع إلا أن يضربها غيبته يمنع (وفي الوصايا) أن يبنى لها يكون
لها (وفي فوائد) الفضلى رجل مدم منزل امرأته مرضاهم يبنه بتقصه
ونقصه وبغيبته أو اشتراه بماله أن يبنى لامرأته لم يكن له في البناء حق
(وذكر) فقهنا أبو إسحاق أنه إن أشهد وقت البناء أنه يبنى لرجل
عليها كان البناء له وإن لم يشهد كان البناء لها ولا يرجع عليها بشئ
(وعلى) هذا العمارية في كرمها انتهى هذا ما يسهل الله نقله من
الخلاصة والله الموفق

(الفصل السادس والعشرون في السير)

(أمان) الذي والمرأة لا يصح إلا إذا حكم بان لهم ذمة غيبته يجوز وكذا حكم

العبد والمهدود والاعمى لا يجوز (ولو) سألوا أن ينزلوا على حكم أسير في أيديهم فلا إمام أن يبيعهم (الإمام) إذا أمنه على قرابته يدخل الوالدان في حق الأمان استحضارنا بخلاف الوصية لقرابته (السلطان) إذا أمن الكفيل بشرط عدم النوب لا يصح أمانه حتى لو ظهر عليهم فهم في وءان أمهم مطلقا فاستغلو في النوب انتقض أمانهم وهذا إذا كانوا كثيرين بحيث يكون لهم قوة وشوكة أما الواحد من المستأمنين إذا قطع الطريق لا ينقض أمانه وكذا الاثنان والثلاثة (الكافر) إذا أسلم قبل الأسر بعد ما وقعت الدائرة على الكفار لا يكون فيما هو محر وماله

« (فصل في مسائل البيع والمالك) »

(وفي الفتاوى) طائفتان من الكفار يئتمنهما موادة دخلا دار الاسلام وبينهم وبين المسلمين موادة ايضا ثم تنازعوا فيما يئتمنهم واقتتلوا ووقعت الدائرة على إحدى الطائفتين واستولوا على المقهورين وباعوهم من المسلمين قبل الاحراز بدار الحرب لا يجوز الشراء منهم (ولو) ان اهل الهند وأهل الترك استولوا على طارق من الروم وأحرزوها بدار الهند ثبت الملك لاهل الهند وكذا ثبت الملك لاهل الترك والاحراز بدار الحرب شرط اما بدارهم فلا (ولو) باع واحد منهم شيئا من هذه الجملة يجوز (أهل) بادة) يدعون الاسلام فيصلون ويصومون ويقرءون ومع ذلك يعبدون الاوثان فأغار عليهم المسلمون وسبوههم فأراد انسان ان يشتري من تلك السبائا ان كانوا يقرءون بالعبودية للمكهم لم يجز الشراء وان لم يكونوا مقرئين بالعبودية للمكهم جاز شراء الصبيان والنساء دون الكبار (مسلم) دخل دار الحرب بأمان فجاء انسان من اهل الحرب بأمة أو بأم ولده أو بعمة أو بجذاته قد قهرها وأراد بيعها من المسلم المستأمن فإنه لا يشرها منه هذا قول أكثر المشايخ (وقال) السرخي ان كانوا لا يرون جواز البيع لا يجوز وان كانوا يرون جواز البيع يجوز واذا بطل البيع على القول الاول أو على القول الثاني ان كانوا يرون البيع فاذا خرجوا الى دار الاسلام تكاه وافيه قال بعضهم يملكه بالفهرو ان كان البيع باطلا ولا يصح

ان البائع ان رأى جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يرى جواز البيع ان
 انتماء وذهب به كرهام ملكه (قال) المصنف وفي سير الاصل في باب صلح
 الملوك والمودعة مسئلة تدل على انه يجوز البيع اذا رأى البائع جوازه وان
 قهر حربي بعض احوارهم ثم باعه من المسلم المستأمن اذا كان المحكم عندهم
 ان من قهر منهم صاحب مملكه جاز الشراء وان كان المحكم عندهم على
 خلاف هذا لا يجوز (مسلم) تزوج امرأة في دار الحرب وكانت كافرة
 تركية وأعطى الاب صداقها وأضمر في قلبه أنه يبيعها فخرج بها الى دار
 الاسلام وأراد بيعها فالبيع باطل وهي حرة يرد يديه اذا خرجت معه طوعا
 لعدم القهر (الحربي) اذا دخل دارنا بأمان مع الولد فباع الولد لا يجوز
 بيعه لان الولد داخل تحت الامان وفي اجازة البيع نقض الامان (ملك)
 من الملوك الذين في دار الحرب أهدى الى رجل من المسلمين هدية من
 احوارهم أو من بعض أهله فان كان الذي أهدى اليه ليس بينهم وبينه
 قرابة كان مملوكا لمن أهداه اليهم وان كان ذارحم محرم أو امرأة قد ولدت
 منه لم يكن مملوكا للذي أهدى اليه هذا ما يسر الله نقله من الخلاصة
 والله سبحانه هو الموفق

(فصل في الحظر والاباحة)

(رجل) سيب دابة ضعيفة فاصلمها انسان ثم جاء صاحبها وأراد أخذها
 فأقر وقال قلت حين خليت سبيلها من أخذها فهي له وأنكر فاقمعت عليه
 المينة أو استخلف فتكل فهي للواحد منهما وان كان حاضرا مع هذه
 المقالة أو غائبا فبلغه الخبر قال الصدر الشهيد وهو اختيارنا فيمن أرسل
 صيده وان لم يكن من هذا الكتاب (وان) اختلفا القول قول صاحبها
 مع يمينه انه لم يقل هي لمن أخذها (رجل) قال لا نؤخذ كل كرمي وخذ
 من الغنبله أن يأخذ قدر ما يشبع به انسان واحد (رجل) قال
 أذنت للناس في عمر نخلي ومن أخذ شيئا فهو له فبلغ الناس وأخذوا من ذلك
 شيئا كان لهم ذاك (وفي) الاجناس رجل قال لا نؤت في حل
 من مالى فهذا على الدراهم والدنانير ولو أخذنا كته أو ابلا وغنمنا منه

لا يحل (وفي الفتاوى) لو قال لا^٢ خرأنت في حل مما أكلته من مالي أو
أخذت أو أعطيت حل له إلا كل ولا يحل له الأخذ والعطاء (رجل) قال
لا^٢ خرأنتي من كل حق هو لك على تفعل وإبراهان كان صاحب الحق
عالمه برئ حكماً وديانة وإن لم يكن عالمه برئ حكماً بالاجماع وأما ديانة
فغندم لا يبرأ ديانة وعند أبي يوسف يبرأ وعليه الفتوى (وفي) صلح
الأصل في باب الصلح في العقار للإمام السرخسي أن الأبرار عن المحقوق
المجهولة جائز مطلقاً سواء كان الأبرار بعوض أو بغير عوض (رجل) قال
لا^٢ خرجت في حل للساعة وفي الدارين مع ذلك الإحلال (رجل) قال
لديونه أن لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لأنه تعليق
والبراءة لا تشمل التعاليق (وكذا) لو قال رب الدين إذا مت فانت
في حل لأن هذه وصية (وكذا) لو قالت زوجة المريض إذا مت
في مرضك هذا فانت في حل من مهرى أو قالت مهرى عليك صدقة فهو
باطل لأن هذه مخاطرة وتعليق (ولو) قال لديونه أن مت فانت برئ
من الدين الذي عليك جازو ويكون وصية من الطالب والمطلوب (وفي)
واقعة الفتاوى ولو قال لا^٢ خرأنا صحت ولا اطالب منك شيئاً مالي قبلك
فهذا ليس بشئ (هذا) ما يسهل الله تعالى نقله من فصول العمادى
والله الموفق

*(الفصل السابع والعشرون فيما يكون إسلاماً من الكافر وما

لا يكون وما يكون كفران المسلم وما لا يكون)*

(وفي) شرح القدوري إذا قال الكافر الذي يمجّد الباري سبحانه
وتعالى كعبدة الأوثان أو يقر بالبارى ويشرك غيره كالتنوية فانهم إذا
قالوا لا إله إلا الله كان منهم إسلاماً وكذا إذا قالوا أشهد أن محمداً رسول الله
لأنهم يمتنعون عن كل واحدة من الكاهنتين فإذا شهدوا بها فقد انتقلوا
عما كانوا عليه فيحكم بإسلامهم (وفي السير) إذا حمل على مشرك
ليقتله فقال لا إله إلا الله وهو من لا يقول ذلك فهو مسلم ينبغي أن يكف عنه
(وكذا) إذا شهدوا برسالة محمد صلى الله عليه وسلم أو قالوا أنا على دين

الاسلام اوقالوا على الخنيفة ولور جمع يقتل (وفي التجريد) منهم من يقر
 بالتوحيد ويحسد الرسالة فاذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلماً واذا قال محمد
 رسول الله يصير مسلماً والمجوس اذا قال خدائي بك است وهممة بيغمبران
 حق يحكم باسلامه (وفي) مجموع النوازل مجوسي قال صل على محمد
 لا يكون اسلاماً (وقال) محمد بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذي
 اذا قال اسلمت فهو اسلام ومكذافا لغيره من العلماء لان المشرق اذا قال انا
 مسلم وهو ممن لا يقول ذلك كعبدة الاوثان فهو عندنا مسلم ولو قال اردت
 منه التعوذ حتى لا يقتلني لا يقبل منه مكذافي الاجناس (وفي الروضة) لو قال
 الكافر آمنت بالله او بما آمن به الرسل صار مسلماً (وفي) مجموع
 النوازل اذا قال الكافر الله واحد يصير به مسلماً (ولو) قال للمسلم
 دينك حق لا يصير مسلماً وقيل يصير مسلماً الا اذا قال حق لكن لا آمن به
 (وفي) نوادر ابن رستم قال محمد بن يهودي مريض قال اسلمت وقطع هميانه
 لا يصلي عليه ان مات (ولو) قال برئت من ديني ودخلت في دين الاسلام
 يكون مسلماً (وفي التجريد) لو قال اليهودي والنصراني لا اله الا الله وتبرأ
 عن اليهودية وعن النصرانية او كل واحد منهما فان ذلك ليس باسلام
 (ولو) قال مع ذلك وادخل في دين الاسلام او دين محمد عليه السلام كان
 مسلماً (وفي) الاجناس كافر اذن قال يكون مسلماً (وفي) مجموع
 النوازل لو اذن في وقت الصلاة يجبر على الاسلام (اما) لو قرأ القرآن
 وعلمه لا يكون اسلاماً (وفي) الاجناس لو شهدوا انهم رأوه يصلي الصلوات
 الخمس مع المسلمين في الجماعة كان ذلك اسلاماً (وفي الروضة) الكافر
 اذا صلى وحده فهو ومنه اسلام أيضاً ومكذافي الاجناس (ومما) يتصل
 بهذا ايمان البائس غير مقبول وتوبة البائس المختار انهما مقبولة (اذا)
 اكره على الاسلام فاجرى كلمة الاسلام على لسانه يكون مسلماً فان غاد الى
 الكفر لا يقتل ويجبر على الاسلام (وفي) نوادر ابن رستم السكران اذا
 اسلم يكون اسلاماً فان رجع عن الاسلام يجبر على العود ولا يقتل وقال محمد
 لا يجبر على الاسلام (وفي) السير الكبير يصلي المسلمون على الميت بقول

قوله خدائي الخ معنى هذه الجملة الله واحد وجهه الانبياء من آله

واحد بعد ان يكون عدلا (وفي) مجموع النوازل فتدخّل دار الحرب
وسرق صبيّا وأدخله دار الاسلام يحكم باسلامه ولو اشترى الصبي لا يحكم
باسلامه لانه ملكه بالشراء (الرافضى) اذا كان يسب الشيخين رضى الله
تعالى عنهما ويلعنهما ما يكون كافرا (وان) كان يفضل عليا على ابي بكر
وعمر رضى الله عنهم اجمعين لا يكون كافرا لكنه يكون مبتدعا (والمعتزلى)
مبتدع الا اذا قال باستغالة الرؤية فيمنّذ هو ~~كافر~~ (وفي المنتقى)
سئل ابو حنيفة عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال ان تغضّل الشيخين
وتغيب المحتفين وترى المنع على الحنفين وتصلّى خلف كل بر وفاجر والله اعلم
(فصل فيما يكون كفر من المسلم وما لا يكون) هـ

(ويذهبى) للمسلم ان يتعوّذ من ذلك ويذكر هذا الدعاء صباحا
ومساء فانه سبب للعصمة من هذه الورطة بوعد النبي صلى الله عليه وسلم
وهو هذا اللهم انى اعوذ بك ان اشرك بك شيئا وان اعلم واستغفر لك بما لا اعلم
(ومنها) اذا كان فى المسئلة وحوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع
فعلى المفتى ان يعيّل الى ذلك الوجه (الجاهل) اذا تكلم بكلمة الكفر
ولم يدر انها كفر قال بعضهم لا يكون كافرا او يعذر بالجهل وقال بعضهم
يصير كافرا (ومنها) ان من اتى بلفظة الكفر ولم يعلم انها كفر الا
انه اتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا لبعض ولا يعذر
بالجهل (اما) اذا اراد ان يتكلم بقرى على لسانه كلمة الكفر والعبادة
بالله تعالى من غير قصد لا يكفر (ومنها) ان من خطر بباله ما يوجب
الكفر لو تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان (ومنها) اذا
عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر فى الحال بخلاف الاسلام حيث
لا يصير الكافر مسلما بالعزم على الاسلام (ومنها) ان من اعتقد المحرم
حلالا او على القلب يكفر اما لو قال محرام هذا حلال لترويج السلعة او بحكم
الجهل لا يكون كافرا (رجل) قال هذا بتقدير الله فقال ظالم انما فعل
بغير تقة - دير الله يكفر (وفي) فتاوى القاضى الامام رجل حلف وقال
الله يعلم انى ما فعلت - هذا هو يعلم انه قد فعل اختلاف المشايخ فيه حتى

قوله المحتفين ختن الرجل بفتنة زوج بنته والراد ما عظماء وعلى رضى الله عنهما

عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد انه قال وجدت رواية في هذا انه يكفر
(وكذا) لو صلى مع الامام الى غير القبلة عمدا (وقال) بعضهم
اذا قال الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه قد فعل لا يكون كفرا والاول
اصح (وفي الفتاوى) رجل قال ان قلت كذا فانا كافر او يهودى او
نصرانى على الاستقبال يكفر وليس هذا بمين وذم بعض
علمائنا الى انه يمين عندنا وقد تقدم ذلك في الايمان (رجل) كفر
باللسان طائعا وقلبه مطمئن بالايمان يكون كافرا عندنا ويكون عند
الله مؤمنا (رجل) قال انقله امر اردت ان ا كفر بصير كافرا (ولو)
ادعى رجل النبوة فطلب رجل منه المجهرة قال بعضهم يكفر وقال بعضهم
ان كان غرضه اظهار عجزه وافتضاحه لا يكفر (وفي الفتاوى) رجل
قال انا مؤمن ان شاء الله تعالى يكفر ان قال ذلك من غير تأويل (ولو)
قال لا ادرى اخرج من الدنيا مؤمنا او لا لا يكفر (كافر) جاء الى رجل
وقال اعرض على الاسلام وقال الرجل اذهب الى فلان العالم يكفر (وقال)
الفقيه ابو الليث لا يكفر (رجل) قال لا تخربا يهودى فقال لبيك
او قال جهود كبير يكفر (ولو) قال لا تخرب بض الله روحك على الكفر
عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكفر واليه مال الصدر القاضى برهان الدين
(رجل) علم امرأة الردة لتبين من زوجها تكفروا يكفر المعلم يعنى من
علمها او امرها بذلك (وفي النوازل) رجل قال انا لمجد يكفر (ولو) قال
النصرانية خير من اليهودية يكفر وينبغى أن يقول اليهودية شر من
النصرانية (رجل) وضع قلنسوة المجوس على رأسه قال بعضهم
يكفر وقال بعضهم لا يكفر وقال بعض المتأخرين انه ان كان ضرورة البرد
اولان البقرة لا تعطيه الابن لا يكفر (رجل) تصدق بالحرام ويرجو
اثواب يكفر ولو علم الفقير ودعاه وأمن المعطى كفرا (ولو) قال لا تخرب
كل من الحلال فقال المحرام أحب الى كفو وكذا فاسق يشرب الخمر
يغناه اقرباؤه ونثر الدرهم عليه كفروا (ولو) قال حرمة الخمر تثبت
بالقرآن يكفر (وفي النصاب) من أبغض طالبا بغير سبب ظاهر خيف

قوله جهود كبير معناه امسك اليهودى

عليه الكفر (وفي) نسخة المحسرواني رجل يجلس على مكان مرتفع
و يسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء وهم يضربونه بالوسائد
ويضربونه بكمون يكفرون جميعا (وفي النصاب) رجل قرأ على ضرب
الدف أو القصب يكفر لا يستخفاه بالقرآن (رجل) يدخل آية القرآن
في الوعاء أو يملأ قدها ويقول وكأنا لها قافا أو قال خانه بالكره أسف جون
والسماء والطارق قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل اسحق يكفر العالم
دون الجاهل (ولو) قال لماس في القدر والباقيات الصالحات خير يكفر
(وفي) نسخة المحسرواني رجل شرب الخمر وقال بسم الله أو قال ما عند
الزنا يكفر (وكذا) لو أكل المحرام وقال بعد أكل المحرام الحمد لله
اختلفوا فيه (وفي) نسخة المحسرواني قيل لا تخصل وهو في وقت
الصلاة فقال لأصلي يكفر ولو قال لأصلي بأمر لا يكفر (وفي)
مجموع النوازل ولو قال لا آثم دع الدنيا لتتال الآخرة فقال أترك
التقدي بالنسيئة يكفر (وفي) الفتاوى سلطان عطس فقال له رجل
يرحك ربك الله فقال له رجل لا يقال للسلطان هكذا يكفر (ومن) قال
أن السلطان في زماننا عادل يكفر لأنه جائر ومن سمي الجور به لا يكفر كذا
قال الامام علم الهدى أبو منصور الساتري وقال بعضهم لا يكفر (إذا) قيل
للمسلم اسجد لملك والاقبلناك فالأفضل أن لا يسجد لأنه كفر والأفضل
أن لا يأتي بماله وكفر صورية (وفي الاجناس) قال أبو حنيفة رحمه الله
لا يصلي على غير الانبياء والملائكة (اللعن) على يزيد بن معاوية لا ينبغي
أن يفعل وكذا على الحجاج (قال) رحمه الله تعالى سمعت عن الشيخ
الامام الزاهد قوام الدين الصفار أنه كان يحكي عن أبيه أنه يجوز ذلك
ويقول لا تلعنوا معاوية وأما اللعن على يزيد فلا بأس هذا ما يسر الله نقله
من الخلاصة والله الموفق للصواب

• (الفصل الثامن والعشرون في الوصايا) •

(وفي) شرح الطحاوي الأفضل لمن كان له مال قليل أن لا يوصي بشئ
إذا كان له ورثة والأفضل لمن كان له مال كثير أن لا يتجاوز عن الثلث

في الامعصية فيه ويوصى في الامعصية فيه (وعن) الامام الفضل
اذا كانت الورثة صغارا فترك الوصية افضل قال هكذا روى عن أبي يوسف
رحمه الله وان كانوا بالغين ان كانوا فقراء ولا يستغنون بثلاثي التركة فترك
الوصية افضل وان كانوا أغنياء ويستغنون بالثلثين فالوصية افضل (وقدر)
الاستغناء عن أبي حنيفة اذا ترك لكل واحد من الورثة أربعة آلاف
دون الوصية (وعن) الفضل عشرة آلاف (وفي) الموضع الذي أراد أن
يوصي اليه ينبغي أن يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ
بالقرابة فان كانوا أغنياء فالجيران

(نوع منه)

(وفي) شرح الطحاوي ثم الوصية يشترط فيها القبول وذلك بالصريح أو
بالدلالة وذلك بأن يموت الموصى له بعد موت الموصي (وفي) التجريد والدلالة
أن يموت الموصى له قبل القبول والرد بعد موت الموصى فيكون موته قبولا
للوصية ويكون ذلك ميراثا للورثة وقبول الموصى له ورثته قبل موت الموصى
لا يعتبر (ثم) الوصايا على أربعة أوجه (منها) ما يجوز أجازت الورثة اولم
يجزوا بأن أوصى لاجنبي بثلاث ماله أو بكل ماله ولا واث له (ومنها) ما لا يجوز
وان أجازت الورثة وهي الوصية للحر بي بخلاف المستأمن والذمي فانه يجوز
لهما الوصية استحضانا (ومنها) ما يجوز ان أجازت الورثة بأن أوصى
بأكثر من ثلث ماله لاجنبي أو أوصى لواحد من الورثة لا يجوز الا بالاجازة من
الورثة اذا كانوا بالغين (ومنها) ما يكون مختلفا فيه وهي الوصية للقاتل
وأجازة الورثة عندهما لا تجوز وعند أبي يوسف لا تجوز (ثم) في كل موضع تشترط
الاجازة فيه انما يجوز اذا كان المجيز من أهل الاجازة بان كان عاقلا بالغيا
فاذا أجاز الموصى له يملكه من الموصى لامن المجيزهكذا في التجريد (وفي)
فتاوى القاضى الامام رجل أوصى بجميع ماله للفقراء أو لرجل بعينه
لا يجوز ذلك الا من الثلث فان أجازت الورثة في حياة الموصى لا تعتبر اجازتهم
وكان لهم الرجوع فان أجازوا بعد موته صححت الاجازة (ثم) الوصية
على ثلاثة أنواع (في وجهه) يكون الموصى له كالمودع والوصية في يد

لا يحل (وفي الفتاوى) لو قال لا^٢ خرأنت في حل مما أكلته من مالي أو
أخذت أو أعطيت حل له إلا كل ولا يحل له الاخذ والاعطاء (رجل) قال
لا^٢ خرأنتي من كل حق هو لك على تفعل وارأه ان كان صاحب الحق
عالم به برئ حكماً وديانة وان لم يكن عالم به برئ حكماً بالاجماع وأما ديانة
فمعدنهم لا يبرأ ديانة وعند أبي يوسف يبرأ وعليه الفتوى (وفي) صلح
الاصـل في باب الصلح في العقار للامام السرخسي ان الابرار عن المحقوق
المجهولة جائز مطلقا سواء كان الابرار بعوض أو بغير عوض (رجل) قال
لا^٢ خرأنتك في حل للساعة وفي الدارين صلح ذلك الاحلال (رجل) قال
لمدونه ان لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق
والبراءة لا تقتسمل التعاقب (وكذا) لو قال رب الدين اذامت فانت
في حل لان هذه وصية (وكذا) لو قالت زوجها المريض اذامت
في مرضك هذا فانت في حل من مهرى او قالت مهرى عليك صدقة فهو
باطل لان هذه مخاطرة وتعليق (ولو) قال لمدونه ان مت فانت برئ
من الدين الذي عليك جاز ويكون وصية من الطالب والمطلوب (وفي)
واقعة الفتاوى ولو قال لا^٢ خرأنا صحت ولا اطالب منك شيئا مالي قبلك
فهذا ليس بشئ (هذا) ما يسهل الله تعالى نقله من فصول العمادى
والله الموفق

• (الفصل السابع والعشرون فيما يكون اسلاما من الكافر وما

لا يكون وما يكون كفر من المسلم وما لا يكون) •

(وفي) شرح القدوري اذا قال الكافر الذي يمجس الباري سبحانه
وتعالى كعبدة الاوثان او يقر بالبارى ويشرك غيره كالثنوية فانهم اذا
قالوا لا اله الا الله كان منهم اسلاما وكذا اذا قالوا الشهدان محمد رسول الله
لانهم يمتنعون عن كل واحدة من الكاهنتين فاذا شهدوا بها فقد انتقلوا
عما كانوا عليه فيحكم باسلامهم (وفي السير) اذا جعل على مشرك
ليقتله فقال لا اله الا الله وهو من لا يقول ذلك فهو مسلم ينبغي ان يكف عنه
(وكذا) اذا شهدوا برسالة محمد صلى الله عليه وسلم او قالوا انا على دين

قوله خدای الخ معنی هذه الجملة الله واحد وجدة الانبياء من آله

الاسلام أو قالوا على الخفيفة ولور جمع يقتل (وفي التجريد) منهم من يقرّ
 بالتوحيد ويجهل الرسالة فإذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلماً وإذا قال محمد
 رسول الله يصير مسلماً والمجوس إذا قال خدای بك است وهممة بيغمبران
 حق يحكم باسلامه (وفي) مجموع النوازل مجوسي قال صل على محمد
 لا يكون اسلاماً (وقال) محمد بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذي
 إذا قال اسلمت فهو اسلام ومكذافا لغيره من العلماء لان المشرک إذا قال انا
 مسلم وهو عن لا يقول ذلك كعبدة الاوثان فهو عندنا مسلم ولو قال اردت
 منه التعوذ حتى لا يقتلني لا يقبل منه هكذا في الاجناس (وفي الروضة) لو قال
 الكافر آمنت بالله أو بما آمن به الرسل صار مسلماً (وفي) مجموع
 النوازل إذا قال الكافر الله واحد يصير به مسلماً (ولو) قال للمسلم
 دينك حق لا يصير مسلماً وقيل يصير مسلماً الا إذا قال حق لكن لا أومن به
 (وفي) نوادر ابن رستم قال محمد بن يهودى مريض قال اسلمت وقطع هميانه
 لا يصلي عليه ان مات (ولو) قال برئت من ديني ودخلت في دين الاسلام
 يكون مسلماً (وفي التجريد) لو قال اليهودى والنصرانى لا اله الا الله وتبرأ
 عن اليهودية أو عن النصرانية أو كل واحد منهما ما فان ذلك ليس باسلام
 (ولو) قال مع ذلك وأدخل في دين الاسلام أو دين محمد عليه السلام كان
 مسلماً (وفي) الاجناس كافراً ذن قال يكون مسلماً (وفي) مجموع
 النوازل لو اذن في وقت الصلاة يجبر على الاسلام (اما) لو قرأ القرآن
 وعلمه لا يكون اسلاماً (وفي) الاجناس لو شهدوا انهم رأوه يصلى الصلوات
 الخمس مع المسلمين في الجماعة كان ذلك اسلاماً (وفي الروضة) الكافر
 اذا صلى وحده فهو منه اسلام أيضاً ومكذافا في الاجناس (ومما) يتصل
 بهذا ايمان البائس غير مقبول وقوبة البائس المختار انها مقبولة (إذا)
 أكره على الاسلام فاجرى كلمة الاسلام على لسانه يكون مسلماً فان غادالى
 الكفر لا يفتل ويجبر على الاسلام (وفي) نوادر ابن رستم السكران اذا
 اسلم يكون اسلاماً فان رجع عن الاسلام يجبر على العود ولا يقتل وقال محمد
 لا يجبر على الاسلام (وفي) السير الكبير يصلى المسلمون على الميت بقول

واحد بعد ان يكون عدلا (وفي) مجموع النوازل فحق دخل دار الحرب
وسرق صيبا وأدخله دار الاسلام يحكم باسلامه ولو اشترى الصبي لايحكم
باسلامه لانه ملكه بالشراء (الرافضي) اذا كان يسب الشيخين رضي الله
تعالى عنهما ويلعنهما ما يكون كافرا (وان) كان يفضل عليا على أبي بكر
وعمر رضي الله عنهم أجمعين لا يكون كافرا لكنه يكون مبتدعا (والمعتزلي)
مبتدع الا اذا قل باستقالة الرؤية فيمنئذ هو ~~كافر~~ (وفي المنتقى)
سئل ابو حنيفة عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال ان تفضل الشيخين
وتحب المحسنين وترى المنع على المحسنين وتصلى خلف كل بر وفاجر والله اعلم
(فصل فيما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون) *

(وينبغي) للمسلم ان يتعوذ من ذلك ويذكر هذا الدعاء صباحا
ومساء فانه سبب للعصمة من هذه الورطة بوعد النبي صلى الله عليه وسلم
وهو هذا اللهم اني اعوذ بك ان اشرك بك شيئا وانا اعلم وأستغفرك عما لا اعلم
(ومنها) اذا كان في المسئلة وحوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع
فعلى المفتي ان يعيّل الى ذلك الوجه (الجاهل) اذا تكلم بكلمة الكفر
ولم يدر انها كفر قال بعضهم لا يكون كافرا او يعذر بالجهل وقال بعضهم
يصير كافرا (ومنها) ان من اتى بلفظة الكفر ولم يعلم انها كفر الا
انه اتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا لبعض ولا يعذر
بالجهل (اما) اذا اراد ان يتكلم بغيرى على لسانه كلمة الكفر والعبادة
بالله تعالى من غير قصد لا يكفر (ومنها) ان من خطر بباله ما يوجب
الكفر لو تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان (ومنها) اذا
عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال بخلاف الاسلام حيث
لا يصير الكافر مسلما بالعزم على الاسلام (ومنها) ان من اعتقد المحرم
حلالا وعلى القلب يكفر اما لو قال محرام هذا حلال لترويج السلعة او بهكم
الجهل لا يكون كافرا (رجل) قال هذا بتقدير الله فقال ظالم انا فاعل
بغير تقة - دير الله يكفر (وفي) فتاوى القاضى الامام رجل حلف وقال
الله يعلم اني ما فعلت - هذا وهو يعلم انه قد فعل اختلف المشايخ فيه حتى

قوله المحسنين حتى الرجل يقتل من زوج بنته والاراد ما عساه ان وعلى رضي الله عنهما

عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد انه قال وجدت رواية في هذا انه يكفر
(وكذا) لو صلى مع الامام الى غير القبلة عمدا (وقال) بعضهم
اذا قال الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه قد فعل لا يكون كفرا والاول
اصح (وفي الفتاوى) رجل قال ان قلت كذا فانا كافر او يهودى او
نصرانى على الاستقبال يكفر وليس هذا بمين وذهب بعض
علمائنا الى انه يمين عندنا وقد تقدم ذلك في الايمان (رجل) كفر
باللسان طائعا وقلبه مطمئن بالايمان يكون كافرا عندنا ويكون عند
الله مؤمنا (رجل) قال انقله امر اردت ان ا كفر بصير كافرا (ولو)
ادعى رجل النبوة فطلب رجل منه المجهرة قال بعضهم يكفر وقال بعضهم
ان كان غرضه اظهار عجزه وافتضاحه لا يكفر (وفي الفتاوى) رجل
قال انا مؤمن ان شاء الله تعالى يكفر ان قال ذلك من غير تأويل (ولو)
قال لا ادرى اخرج من الدنيا مؤمنا او لا لا يكفر (كافر) جاء الى رجل
وقال اعرض على الاسلام وقال الرجل اذهب الى فلان العالم يكفر (وقال)
الفقيه ابو الليث لا يكفر (رجل) قال لا تخرب يهودى فقال ليهن
او قال جهود كبير يكفر (ولو) قال لا تخرب يهودى الله روحك على الكفر
عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكفر واليه مال الصدر القاضى برهان الدين
(رجل) علم امرأة الردة لتبين من زوجها تكفروا يكفر المعلى يعنى من
علمها او امرها بذلك (وفي النوازل) رجل قال انا لمجد يكفر (ولو) قال
النصرانية خير من اليهودية يكفر وينبئني ان يقول اليهودية شر من
النصرانية (رجل) وضع قلنسوة المجوس على راسه قال بعضهم
يكفر وقال بعضهم لا يكفر وقال بعض المتأخرين انه ان كان اضرودة البرد
اولان البقرة لا تعطيه الا بن لا يكفر (رجل) تصدق بالحرام وبرجو
الثواب يكفر ولو علم الفقير ودعاه وامن المعطى كفرا (ولو) قال لا تخرب
كل من الحلال فقال الحرام احب الى كفروا وكذا فاسق يشرب الخمر
بجاء اقرباؤه ونشروا الدراهم عليه كفروا (ولو) قال حمة الخمر تمت
بالقرآن يكفر (وفي النصاب) من ابغض طالبا بغير سبب ظاهر خيف

قوله جهود كبير معناه امسك اليهودى

عليه الكفر (وفي) نسخة الخسرواني رجل يجلس على مكان مرتفع
ويسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء وهم يضربونه بالوسائد
ويضربهكون يكفرون جميعا (وفي النصاب) رجل قرأ على ضرب
الدف أو القصب يكفر لاستخفافه بالقرآن (رجل) يدخل آية القرآن
في الوعاء أو يملأ قدحا ويقول وكأساها قافا أو قال خاله بالكردة أست جون
والسماء والطارق قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل اسحق يكفر العالم
دون الجاهل (ولو) قال لمافي القدر والباقيات الصالحات خير يكفر
(وفي) نسخة الخسرواني رجل شرب الخمر وقال بسم الله أو قال ما عند
الزنا يكفر (وكذا) لو أكل المحرام وقال بعد أكل المحرام الحمد لله
اختلفوا فيه (وفي) نسخة الخسرواني قيل لا خير صل وهو في وقت
الصلاة فقال لأصلي يكفر ولو قال لأصلي بأمر لا يكفر (وفي)
مجموع النوازل ولو قال لا خير دع الدنيا لتتال الاخرة فقال أترك
التقدي بالنسيئة يكفر (وفي) الفتاوى سلطان عطس فقال له رجل
يرحك ربك الله فقال له رجل لا يقال للسلطان هكذا يكفر (ومن) قال
أن السلطان في زماننا عادل يكفر لانه جائر ومن سعى الجور به لا يكفر كذا
قال الامام علم الهدى أبو منصور الماتريدي وقال بعضهم لا يكفر (إذا) قيل
للمسلم اسجد للملك والاقبلناك فالأفضل أن لا يسجد لانه كفر والأفضل
أن لا يأتي بمأهوك فرصورة (وفي الاجناس) قال أبو حنيفة رحمه الله
لا يصلي على غير الانبياء والملائكة (اللعن) على يزيد بن معاوية لا ينبغي
أن يفعل وكذا على الحجاج (قال) رحمه الله تعالى سمعت عن الشيخ
الامام الزاهد قوام الدين الصفار انه كان يحكي عن أبيه أنه يجوز ذلك
ويقول لا تلعنوا معاوية وأما اللعن على يزيد فلا بأس هذا ما يسر الله نقله
من الخلاصة والله الموفق للصواب

• (الفصل الثامن والعشرون في الوصايا) •

(وفي) شرح الطحاوي الأفضل لمن كان له مال قليل أن لا يوصي بشيء
إذا كان له ورثة والأفضل لمن كان له مال كثير أن لا يتجاوز عن الثلث

ففي الامعة فيه ويوصي فيما لامعة فيه (وعن) الامام الفضل
 اذا كانت الورثة صغارا فترك الوصية افضل قال هكذا روى عن أبي يوسف
 رحمه الله وان كانوا بالغين ان كانوا فقراء ولا يستغنون بثمن التركة فترك
 الوصية افضل وان كانوا أغنياء ويستغنون بالثلثين فالوصية افضل (وقدر)
 الاستغناء عن أبي حنيفة اذا ترك لكل واحد من الورثة أربعة آلاف
 دون الوصية (وعن) الفضل عشرة آلاف (وفي) الموضع الذي أراد أن
 يوصي اليه ينبغي أن يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ
 بالقرابة فان كانوا أغنياء فالمخيران
 (نوع منه)

(وفي) شرح الطحاوي ثم الوصية يشترط فيها القبول وذلك بالصرح أو
 بالدلالة وذلك بأن يموت الموصي له بعد موت الموصي (وفي) التجريد والدلالة
 أن يموت الموصي له قبل القبول والرد بعد موت الموصي فيكون موته قبولا
 للوصية ويكون ذلك ميراثا للورثة وقبول الموصي له ورثته قبل موت الموصي
 لا يعتبر (ثم) الوصايا على أربعة أوجه (منها) ما يجوز أجازت الورثة أولم
 يجزوا بأن أوصي لأجنبي ثلث ماله أو بكل ماله ولا وراثته (ومنها) ما لا يجوز
 وإن أجازت الورثة وهي الوصية للحر بي بخلاف المستأمن والذمي فإنه يجوز
 له الوصية استقسانا (ومنها) ما يجوز أن أجازت الورثة بأن أوصي
 بأكثر من ثلث ماله لأجنبي أو أوصي لواحد من الورثة لا يجوز إلا بالاجازة من
 الورثة اذا كانوا بالغين (ومنها) ما يكون مختلفا فيه وهي الوصية للقائل
 وأجازت الورثة عندهما تجوز وعند أبي يوسف لا تجوز (ثم) في كل موضع تشترط
 الاجازة فيه انما يجوز اذا كان المميز من أهل الاجازة بان كان عاقلا بالغيا
 فاذا أجاز الموصي له يملكه من الموصي لامن المميز هكذا في التجريد (وفي)
 فتاوى القاضي الامام وجل أوصي بجميع ماله للفقراء أو لرجل بعينه
 لا يجوز ذلك الا من الثلث فان أجازت الورثة في حياة الموصي لا تعتبر اجازتهم
 وكان لهم الرجوع فان أجازوا بعد موته هت الاجازة (ثم) الوصية
 على ثلاثة أنواع (في وجهه) يكون الموصي له كالمودع والوصية في يد

الموصى أو في يد الورثة كالوديعة فهو لوهلك من غير تعدى ضمن (وفي وجهه)
 ان أوصى بعين مال قائم وذلك يخرج من الثلث حتى لو هلك من غير
 تعدى لا ضمن (وفي وجهه) يكون الموصى له كالشريك مع الورثة فهو ان
 أوصى بثلث ماله أو بربع ماله يكون مال الميت مشتركاً حتى ان ماله
 يهلك بالحساب وما بقي يبقى بالحساب (جنس آخر) وفي فتاوى الفضلي
 مريض لا يقدر على الكلام لضعفه فأوصى وأشار برأسه و يعلم انه يعقل ان
 مات قبل أن يقدر على النطق جازت وصيته (وقال) في النوازل هذا
 قول محمد بن مقاتل وانه لا يجوز عند أصحابنا (وفي) واقعات الناطقي
 اذا أصابه فاج فذهب لانه فلم يقدر على الكلام فأشار بشئ أو كتب وقد
 تقدم وطال وازداد به مدة سنة فهو بمنزلة الآخر (وفي النوازل) قيل
 للمريض أوص بشئ فقال ثلث مالي ولم يزد على ذلك ان قال على أثر سؤالهم
 يخرج ثلث ماله للفقراء (وقال) محمد بن سلمة ثلث ماله للفقراء ولم يذكر
 هذا التفصيل قال وهذا موافق لما يأتي بعده هذا فانه قال لو قال ثلثي لفلان
 أو سدسي أو ربعي لفلان في الاستحسان هذه وصية جائزة (وكذا) لو
 قال بعدد موق بخلاف ما لو قال في صحته ثلث مالي ولو ذكره في خلال الوصايا
 أو أضافه الى ما بعد الموت وكان ذلك في الصحة ~~يكون~~ وصية وفي المرض
 على هذا (وكذا) لو قال في مرضه أخرجوا ألف درهم من مالي أو لم يقل
 من مالي ولم يزد على هذا ان كان في ذكر الوصية جاز ويصرف الى الفقراء
 (ولو) قال ثلث مالي وقف ولم يزد على هذا ان كان ماله دراهم أو دنانير فهذا
 القول باطل وان كان ضياء صار وقفاً على الفقراء (الكل) من النوازل
 (وفي) نوادرهم لو قال ثلث مالي لله تعالى فالوصية باطلة عند أبي حنيفة
 رحمه الله وعند محمد تصرف الى وجوه البر (ولو) قال انظروا الى
 ما يجوز اعطاه فاعطوه فهذا على الثلث (رجل) أوصى بأن يتخذ الطعام
 بعد موته ليظم الناس ثلاثة ايام فالوصية باطلة والاصح (أوصى)
 بالثلث في وجوه الخير يصرف الى القنطرة أو بناء المساجد أو طلب العلم
 (رجل) أوصى لوارثه وللأجنبي فللأجنبي نصف الوصية وبطلت الوصية

للوارث (ولو) أوصى محي وميت بجميع الوصية للحي (والمريض)
 إذا قرأ وارثه ولا اجنبي يدين بطل ذلك كله (جنس نفسه) (وفي)
 مجموع النوازل الوصية للعبد بعين من أعيان ماله لا تصح (أما) لو أوصى
 بثلاث ماله مطلقا يصح ويكون وصية بالعتق ان خرج من الثلث فقيمة
 العبد عتق كله بغير سعاية وان خرج بعضه عتق وسعي في بقية قيمته (وفي)
 الجامع الصغير رجل أوصى بثلاث ماله لامهات أولاده وهن ثلاث والفقراء
 والمساكين يقسم الثلث بينهم على خمسة أسهم سهم للفقراء وسهم للمساكين
 وثلاثة لامهات أولاده (وعند) محمد يقسم الثلث بينهم على سبعة أسهم
 لامهات الأولاد ثلاثة واثنان للفقراء واثنان للمساكين (وتجوز)
 الوصية لما في البطن وبما في بطن الحاربية (ولا) تجوز القيمة للجنين
 (والوصية) لاهل الحرب باطلة (حربي) دخل دار الاسلام بآمان فأوصى
 بماله كله لم أوصى صح (وصية) الذي فيما زاد على الثلث لا تجوز
 (ووصايا) الذي على وجوه أربعة (أحدها) لو أوصى بماله وقربة
 عندنا وعندهم كالمسقات وعتق الرقاب والاسراج في بيت المقدس وان
 يغزى به الترك والديلم صحت سواء أوصى لقوم بأعيانهم أو لم يسمها كل لو فعل
 في صته (والثاني) لو أوصى بماله ومعصية عندنا وعندهم كالمسقة للمعصية
 والناتجة ان أوصى لقوم بأعيانهم صحت الوصية ويكون تملكه وان أوصى
 لقوم لا يحصون لا تصح (والثالث) اذا أوصى بماله وطاعة عندنا ومعصية
 عندهم كالوصية ببناء المسجد أو بإسراجه أو بالجمع فان سمى لقوم
 بأعيانهم صحت فيكون تملكه منهم وتبطل الجهة التي عينها ان شاء وافعلوا
 ذلك وان شاءوا تركوا وان كانوا لا يحصون لا تصح (الرابع) اذا أوصى
 بماله ومعصية عندنا وطاعة عندهم كالوصية ببناء البيعة والسكنيسة ان
 كانت لقوم بأعيانهم صحت بالاجماع وان كانت لقوم لا يحصون تصح
 عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تصح (والذي) لجعل دار بيعة أو
 كنيسة في حياته فهي ميراث عنده ما عنه اما عند أبي حنيفة فإنه
 كالوقوف عنده في حق المسلم وأما عندهما فلا وصية الذي بماله لا يكون

قوله وان يغزى به الترك والديلم صحت سواء أوصى لقوم بأعيانهم أو لم يسمها كل لو فعل

قربة عندنا لا يجوز والله أعلم بالصواب

(جنس آخر في الرجوع عن الوصية)

(وفي شرح) الطحاوي إذا أوصى بالامة لرجل ثم باعها الموصى أو اعتقها أو دبرها أو كاتبها أو باعها من نفسه فهذا كله يكون باطلا للوصية بخلاف ما إذا أوصى ببيعها من فلان فإنه لا يكون رجوعا (وفي مجموع النوازل وكذا الوارثه) عن ماله بآي طريق كان بطات الوصية ولو عادت الى ماله لا يصح الوصية (ثم الوصية) على أربعة أوجه (في وجه) يحتتمل الفسخ بالقول والفعل (وفي وجه) يحتتمل الفسخ بالقول (وفي وجه) لا يحتتمل بهما (وفي وجه) يحتتمل باحدهما دون الآخر (أما الوجه الذي يحتتمل الفسخ بالقول والفعل فهو الوصية بالعين لرجل والفسخ بالقول بان يقول رجعت عن تلك الوصية وبالفعل بان يخرج منه ماله (وأما الوجه الذي لا يحتتمل الفسخ بالقول والفعل فهو التديير (وأما الوجه الذي يجوز الرجوع فيه بالقول دون الفعل فهو الوصية بثلث ماله أو ربع ماله ان رجع عنها بالقول صحيح وان أخرجه عن ماله بالبيع لا تبطل الوصية وتنفذ من الثلث الباقي (وأما الوجه الذي يجوز الرجوع عنه بالفعل دون القول فهو التديير المقيد ان رجع عنه بالقول لا يصح ولو باع المديير المقيد صحيح (الكل) من شرح الطحاوي (وفي التجريد) لو أوصى بثوب ثم قطعه وخاطه أو بقطن فغزله أو بغزل فغسجه أو بهديد فغصنه أو بقطن ثم خشي به أو ببطانة فبطن بها أو بشاة فذبجها أو بقميص فقصه وجعله قباء بطات الوصية في جميع ذلك (ولو) أوصى بدار فهدمها فهذا ليس برجوع (ولو) أوصى بعبده وهو يخرج من ثلثه ثم أوصى به لا يخرج فهو يثنى ما نصفان (ولو) قال العبد الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان يكون رجوعا (قال) أبو يوسف إذا أوصى بوصية ثم قال لا أعرف هذه الوصية أو قال لم أرى بها فهو رجوع (وقال) محمد لا يكون رجوعا (وفي) الجمع الكبير لو قال أشهد والاني لم أوص بشيء لم يكن رجوعا (ولو) قال كل وصية أوصيت بها لفلان فهي باطلة فهو رجوع (ولو) قال حرام أو باليس برجوع

(نوع في الوصية بالكفارة)

(وفي الخبر يد) اذا اجتمعت الوصايا والثلث يتصدق عن الجميع ان كانت متساوية بيد ابيها يد ابيه الميت (واختلفت) الروايات عن ابي يوسف رحمه الله في الحج والزكاة في رواية بيد ابي الحج وفي رواية بيد ابي الزكاة والحج والزكاة يدان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على النذور والنذور والكفارات مقدمة على الاضحية والواجب يقدم على النافلة (وفي النوازل) يقدم فيها ما بدى به الميت (واما) الوصايا بالعتق فان كانت في كفارة فكفها حكم الكفارات وان كانت في غير واجب فكفها حكم النفل فان كان مع شيء من هذه الوصايا الثانية حق لله تعالى ووصية لا آدمي صرف ما اوصى به وجعلت كل جهة من جهات القرربة منفردة بالصرف نحو ان يقول ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولز يد منهم من أربعة أمهم (وفي النوازل) ولو اوصى بالاطعام عن فوائده لانه يطعم كل صدقة نصف صاع من الخنطة هو الاصح

(جنس آخر)

(وفي العميون) رجل اوصى بثلث ماله لساكنين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر ان كان معه مال يصرف ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف الى فقراء وطنه كما في الزكاة (ولو) اوصى بأن يتصدق بثلث ماله على فقراء بلخ فالفضل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز وهذا قول ابي يوسف وعليه الفتوى وقال محمد لا يجوز (وكذا) لو اوصى بأن يتصدق على فقراء الحاج فيتم تصدق على غيرهم (وفي النوازل) لو اوصى بأن يتصدق في عشرة ايام فتم تصدق في يوم جاز (رجل) اوصى لاهل السجون أو الزمنى أو اليتامى أو الأراذل أو الغارمين أو أبناء السبيل فانه يعطى فقراؤهم دون أغنيائهم (ولو) اوصى بثلث ماله للرباط قال الفقيه أبو الليث ان كان هناك دلالة يعرف انه أراد به المقيمين في الرباط صرف اليهم

وان لم يكن هناك دلالة صرف الى العمارة (واما) الوصية لمجهدا كذا
أو قنطرة كذا جائرة وهو امر متناه واصلاحها كذا روى عن محمد وعن
أبي يوسف انها باطلة الا أن يقول ينفق على المجهد (ولو) قال لبيت
المقدس ينفق على المجهد في اسراجه ونحو ذلك (ولو) قال لبيت المقدس
ثلث مالي أو الى السكبة فهو جائز ويعطى لمساكين مكة ~~هكذا~~
في العيون (ولو) أوصى بأن يخرج ثلث ماله لمجاهد روى مكة وهم
لا يهصون فالوصية جائزة ويصرف الى أهل الحاجة منهم وان كانوا
بمحصون قسم على رءوسهم (ولو) قال أوصيت لفلان بثلث مالي وهو
ألف درهم والثلث أكثر فله الثلث بالغاما بلغ (وفي الفتاوى) الصغرى
يعتبر في تنفيذ الوصية في الثلث القيمة وقت القسمة

• (نوع في الوصية للاقارب والمجبران) •

(وفي الزيادات) لو أوصى بثلث ماله لاقربائه فعند أبي حنيفة رحمه الله
يعتبر لاستحقاق هذه الوصية شرائط ثلاث (أحداها) لا يعطى كل
الوصية لواحد (الثانية) المهرمية كافي نفقة الاقارب (الثالثة)
الاقرب فالاقرب ولائى لا بعده مع الاقرب كالإيراث ولا يدخل في هذه
الوصية من كان وارثا ولا يدخل والده وولد الصلب ويدخل فيه الجد
والجددة وولد الولد (وروى) الحسن عن أبي حنيفة انه لا يدخل (وفي
التجريد) لو أوصى لذوى قرابته وله هسان وخالان فعند أبي حنيفة الثلث
لعمهين وعندهم ما يقسم أرباعا ولو كان له عم وخالان فلهما نصف الثلث
والنصف للخالين عند أبي حنيفة ولو كان له عم واحد كان له نصف الثلث
(ولو) أوصى لذى قرابته فجميع الثلث كله لعم (وفي الزيادات)
المرأة اذا أوصت بنصف ماله أو كل ماله الزوج المال كله له النصف
بحكم الارث والنصف بحكم الوصية

• (نوع في الوصية بالدفن والكفن وما يوصل بهما) •

(وفي النوازل) رجل أوصى لقارئ القرآن بقراءته عند قبره بشئ فالوصية
باطلة (سئل) أبو بكر عن رجل أمر بأن يجعل بعد موته الى وضع

قوله ولو أوصى لذى قرابته فأرادنى هذا الى وكان مع العمه لانا كافي ابن عابد

كذا ويدفن هناك ويبني هناك رباط من ثلث ماله فسات ولم يحمله الى هناك قال الوصية بالرباط جائزة ويحمله الى هناك بعد موته باطلة (وسئل) أبو القاسم عن رجل دفع الى ابنته خمسين درهما وقال ان مت فعمري قبرى وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي خنقة وتصدق بها قال اما الخنقة لماسا فلا تجوز ويقتطع الى القبر الذى امرت بعمارتها ان كان يحتاج فى عمارته للتخصيص هربت بقدر ذلك اما الزيادة على ذلك يعنى لاتزبن فالوصية باطلة وتصدق بالباقي على الفقراء والمساكين (وفى النوازل) الوصية بتطيين القبور ان يضرب على قبره قبة باطلة (ولو) اوصى بان يدفن فى مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد تراعى شرائط الوصية (ولو) اوصى بان يقبر مع فلان فى قبر واحد لا تراعى شروطها (وفى النوازل) لو اوصى بان يدفن فى بيته لا يصح ويدفن فى مقابر المسلمين (ولو) اوصى بان تدفن كتبه لا يجوز الا ان يكون فيها شيء لا يفهمه احد او فهم سافس فينبغى ان تدفن (ولو) اوصى بان يصلى عليه فلان صلاة الجنائز فالوصية باطلة هو الاصح

(نوع فى الايصاء والعزل)

(عن) أبي مطيع البخسى انه قال افنى منذ نيف وعشرين سنة فخاريت حماد بن قيس فى مال ابن اخيه وهذا يدل على انه اذا لم يقبل الوصية فهو اسلم (اذا) عرفناه هذا جئنا الى المسائل فنقول فى فتاوى النسي رجل قال لا تخر يمار دارى فروريد ان مجرد مار يش برش او قال بالعريية تههدهم اوقم بامرهم او ما يجرى مجراهم يصيروصيا (وفى النوازل) لو قال المريض لرجل اقض ديني يصير وصيا عند ابي حنيفة وعند محمد اذا قال الرجل لغيره ائت وصي فهذه وصية بعد الموت (رجل) قال لا تخر استأجرة كى بمائة درهم لتنفذ وصاياي فالمائة صلة لان هذه اجارة بعد الموت والاجارة بعد الموت باطلة وهى من الثلث وهو وصى (رجل) قال لا تخر لك اجر مائة درهم على أن تكون وصيا فالشرط باطل والمائة وصية له وهو وصى (ولو) خاطب المريض قوما اجتمعوا عنده وقال لهم افعلوا كذا بعد موتى من الاجمال الى

يصير الرجل موصيا فالكل أوصياء ولو سكتوا حتى مات المربض ثم قبل بعضهم دون بعض ان كان القابل اثنين صار اوصيين وان كان واحدا يرفع الامر الى القاضي حتى يضم اليه آخر كأنه أوصى الى رجائين لا ينفرد أحدهما الا في أشبهاء متعددة (المسائل) في النوازل
(جنس آخر في العزل)

(وفي) شرح الطحاوي الاوصياء المبالغون الاحرار على ثلاثة مراتب (اما) الاول أن يكون الوصي قويا أميناً يمكنه القيام على مال الميت فليس للحاكم عزله (الثاني) ان كان أميناً لكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف وغيره فللقاضي أن يضم اليه ثقة آخر ولا يعزله (الثالث) أن يكون خائناً وتظهر خيائته فللقاضي أن يعزله (وفي التجريد) لو لم يعلم القاضي ان له وصيا فنصب له وصيا فليس هذا للفعل اخراجه من الوصية وللاوصى ان يوصى الى آخر عند الموت (وفي) نسخة الامام خواهر زاده الوصي اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي أن يعزله لكن مع هذا لو عزله ينعزل وهكذا في الفتاوى الصغرى انه ينعزل (وفي الاقضية) ذكر فيه اختلاف المشايخ (وفي) قصة الفتاوى الوصي اذا عجز عن القيام بأمر الميت فأقام المحاكم فيما آخر لا ينعزل الاول (الوصي) اذا ادعى ديناً على الميت لا يخرج من الوصية من الوصية (ولو) ادعى شيأ من الاعيان يخرج (قال) الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضا أن يقول له القاضي اما أن تقيم البيعة على الدين أو تبرئه من الدين أو يخرجك عن الوصية فان أبرأه والاخرجه عن الوصاية وجعل مكانه آخر (الوصي) لا يقرض مال اليتيم على ما يذكر ولو أقرض مع هذا لا يكون هذا خيانة حتى لا يستحق العزل
(نوع في تصرفات الوصي) *

(وفي) وكالة الاصل للوصي ان يوكّل بالخصوصة اما الوكيل هل يوكّل أم لا قد ذكرنا في كتاب الوكالة يبيع الوصي مال اليتيم وقد ذكرنا في كتاب البيوع الوصي لا يقرض مال اليتيم والقاضي يقرض مال اليتيم وتكاملوا في الاب والاصح انه كالوصي هكذا في الجامع الصغير من كتاب القضاء (وفي)

أدب القاضى للخصاف القاضى انما يملك الاقراض اذا لم يجد من يدفع اليه
مضاربة أو يشتري شيأ والوصى يملك بيع مال اليتيم نسيئة اذا كان لا يخاف
المحود والوصى لو استقرض لنفسه يضمن وعن محمد رحمه الله انه لا يضمن وفى
رهن الاصل يضمن (والمثولى) اذا أقرض ما فضل من الوقف صح اذا كان
آخر زمن الامساك وان استقرض ان شرط الواقف فله ذلك والا يرفع
الامر الى القاضى ان احتاج (والعبد) المأذون والمكاتب لا يقرضان
واذا أجر الوصى الصبي أو عبده أو ماله جاز واذا بلغ الصغير له ان يبيع
الاجارة التى عقدها له وليس له أن يبيع الاجارة التى عقدها على ماله
(والوصى) اذا أجر نفسه للصبي لم يجز له (وفى النصاب) الوصى اذا اراد
أن يستأجر دار للصبي ولا يكون غاصبا يؤجر الدار من امرائه ثم يكرها فيها
ويجب من ماله مقدار الاجرة فتؤدى المرأة الاجرة (الوصى) اذا رهن
مال اليتيم يدين نفسه جازا استحسانا (وقال) ابو يوسف رحمه الله لا يجوز
قياسا واستحسانا واجفوا على انه لو اراد أن يوفى دينه من مال الصغير ليس
له ذلك (وفى) ادب القاضى الوصى يودع مال اليتيم ويعير ويضع (الوصى)
اذا اخذ ارض اليتيم مزارعة قال الفضلى ان كان البذر على اليتيم لا يجوز ولو
جعله الوصى على نفسه فلى قياس ما قال ابو حنيفة فى جواز بيع الوصى مال
لليتيم من نفسه ينبغي أن يجوز (وفى) الجامع الصغير مقاسمة الوصى الوصى
له على الورثة جائزة ومقاسمة الوصى الورثة على الوصى له باطله (وتفسير)
المسئلة اذا كان الوارث غائبا فقام الوصى الوصى له بالثلث فصرف
الثلث الى الوصى له وامساك الثلثين للوارث فهلك شئ من الثلثين هلك من
مال الوارث ولو كان الوصى له غائبا فقام الوصى الوارث وصرف
الثلثين للوارث وامساك الثلث للوصى له فضاع الثلث فى يده لايها لئمن
مال الوصى له وله أن يشارك الوارث فيما أخذت ما بقى فى يده (رجل)
وقف وقفوا لم يجعل له قىما فوضيه وصى قائما على اوقافه (الوصى)
من يدفع المال الى اليتيم قال اذا بلغ وظهر منه الرشد
» (جنس آخر) »

أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف الا في ثمانية مواضع تصحيز الميث وشراها ما لا بد منه له صغير كالطعام والكسوة ويبيع ما يحشى عليه التلف وتنفيذ الوضبة المعينة وقضاء دين الميت من جنسه والمخضومة ورد المصوب والودائع وقبول الهبة وجمع الاموال المضاعفة وفيما عدا هذه المواضع على الخلاف فعند ابي يوسف ينفرد وعندهما لا ينفرد وسواء أوصى اليهما معا وعلى التعاقب هو الأصح هكذا في الجامع الصغير (وفي) الايضاح اذا مات الرجل وفي يده ودائع لقوم شتى وعليه دين وأوصى الى رجلين فقبض احدهما المال والودائع من منزل الميت بغير امر صاحبه او قبض ذلك بعض الورثة بغير امر الوصيين او بغير امر سائر الورثة وهلك في يده فلا ضمان عليه قال لان احدا الوصيين ينفرد بقضاء الدين ورد الودائع وكذا أحد الورثة (ولو لم) يكن على الميت دين فقبض احد الوصيين التركة فضاعت في يده لا يضمن (ولو) اخذها احد الورثة ضمن حصة اصحابه من الميراث (ولو) كان المال في موضع يخاف عليه الضيعة أسفهن ان لا يضمن واحده من الورثة (لو) قبض دين الميت على رجل او ودعة عند رجل فضااع عنده يضمن والله تعالى اعلم

(فصل في الضمان)

(وفي) ادب القاضى للخصاف السلطان اذا طمع في مال اليتيم فصالح الوصى ببعض مال اليتيم لدفع ظلمه ان امكنه دفع ظلمه من غير ان يعطى شيئا فاعطى ضمن فان لم يمكنه من غير ان يعطى شيئا فاعطى لا يضمن (وفي النوازل) وان خاف الوصى على نفسه القتل او اتلاف عضو فدفع لا يضمن وان خاف على نفسه الحبس او القيء فاعطى ضمن وان خاف ان يأخذ من ماله لولم يدفع اليه مال اليتيم ان علم الوصى انه يأخذ بعض ماله ويبقى من ماله كفاية لا يسعه ان يدفع مال اليتيم فان دفع ضمن وان خشى اخذ ماله كله فاعطى لا يضمن وهذا اذا كان الوصى هو الذي دفع اليه فان كان السلطان هو الذي بسط يده واخذ لا ضمان على الوصى (رجل) مات وخلف بنتين وعصبة فطالب السلطان التركة ولم يقرب بالعصبة فغرم الوصى للسلطان دراهم من التركة بامر البنتين حتى ترك السلطان التعرض قال اذا لم يقدر

على تخصيص التركة للأبمال غرم للسلطان فذلك محسوب من جميع الميراث وليس لهما ان يجعلا ذلك من نصيب العصبة خاصة هذا في قول أبي جعفر (وفي) اجارات فتاوى الفضلى الوصى اذا أنفق على باب القاضي فما أعطى على وجه الاجارة لا يضمن قدر أجر المثل وما أعطى على وجه الرشوة ضمن (ومما) يتصل بهذا مسألة المصادرة سئل الامام النصف عن صور فقال لرجل ادفع اليه والى أعوانه شيئا عنى فدفع اليه هل يرجع عليه قال لا قال رحمه الله وعامة المشايخ انه لا يرجع بدون شرط الرجوع (وفي التوازل) قوم وقعت المصادرة بينهم فأمر وارجلان يستقرض لهم مالا وينفق في هذه الموان ففعل فالتقرض يرجع على المقرض والمستقرض هل يرجع على الآخر ان شرط الرجوع يرجع وبدونه هل يرجع اختلاف المشايخ فيه والله الموفق لسبيل الرشاد هذا ما يسمي الله تعالى نفعه من كتاب الخلاصة والله تعالى أعلم

الفصل التاسع والعشرون في الفرائض

الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على محمد رسوله وعبده قال الشيخ الامام الاجل الكبير الزاهد الاستاذ برهان الملة والدين شيخ مشايخ الاسلام والمسلمين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشيداني المرغيناني غفر الله له ولوالديه وأحسن اليهما واليه هذا مجموع ويلقب بالعفاني قد رغب فيه القاضي والداني وفي قرآته على المشايخ مراروا حورت فيه أولى هذه الصنعة صغارا وكبارا ووقفت عليه صريحا واضمارا ولما عرض المصنف عن ذكر الرد وذوى الارحام وما عداها من تقر يعان الاحكام ذكرت بعد انتهائهم زوائد وأدرجت في اثنا عشر فوائد من عدة كتب وجدت في المقتدمين وعدة نكت استفدتها من المتأخرين على وجه يليق بهذا الكتاب وان لم يكن محبطا بقضى الباب راجيا الجزاء من الملك القادر والدعاء من كل فاطر عاذل أو عاذر (أول) ما يدا به من تركة الميت تجهيزه ودفعه ثم قضاء دينه ثم تنفيذ وصاياه ثم قسمة الباقي بين ورثته وكتابنا هذا لبيان الموارث فنقول وبالله التوفيق (بحرم) الارث يقتل

ورق واختلاف دين ويستحق برحمته كاح وولاء والولاء على ضربين ولاية
عناقة وولاء موالاة (ثم) المهام في الفرائض ستة نصف وربع وثمان على
التضعيف والتضيق ثلثان وثلث وسدس كذلك (وأصحاب) هذه
المهام الستة اثنا عشر نفرا ستة لهم حال واحدة سهم لا غير زوج
وزوجة وأم وجدة وأخ وأخت لأم وستة لهم حالان سهم وتضيق أب وجد
ثلاث وبنات ابن أخت لاب وأم وأخت لاب (فنصيب) الزوج النصف مع
كل الورثة الا مع الولد أو ولد الابن فله معهم الربع بكل حال (ونصيب)
الزوجة الربع مع كل الورثة الا مع الولد أو ولد الابن فلهام معهم الثمن بكل
حال واحدة أو أكثر يشتركون في ذلك (ونصيب) الأم الثلث مع كل
الورثة الا مع الولد أو ولد الابن أو الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا فلهما
معهم السدس بكل حال الا في ذريضة زوج وأبوان أو زوجة وأبوان
فللا في هاتين الفرقتين ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج أو الزوجة وذلك
في الثلثات لافي السدسيات (ونصيب) المجددة السدس لأم كانت أولاب
واحدة كانت أو أكثر يشتركون في ذلك بعد ان كتمت ويات في الدرجة
غير فاسدات والفاسدة هي التي في نسبتها ذكر بين اثنين كأم أب الأم
كلهن يسقطن بالأم وبالأب الا بويات خاصة (وتصوير) أربع جدات
مستويات من الصنفين أن تبني القاعدة الاولى أمية على عدد المحائل
ثم ترتب الابويات عليها (مثاله) أم أم أم الأم وأم أم الأم أم أب الأم
وأم أب الأم (وتصوير) أربع جدات أبويات لا غير أن تزيد على عدد
المسائل أيا ثم ترتب الابويات عليها (مثاله) أم أم أم الأم وأم أم أم أب
الأم وأم أم أب الأم وأم أم أب الأم أم الأمية وان بعدت تشارك
الابوية وان قربت عند الشافعي وعندنا الابوية القرية فيجب الأمية
البعدي ولو كانت القرية من جانبها محبوبة به فكذلك عند الأكثرين
وعند أبي حنيفة رحمه الله بخلافه ثم التي من جدات الأم لا ترث مع الأب قط
ومع الجدات واحدة منهن وهي الاولى في تصويرنا ومع أب الجدات ثلثان
وهما الاولى في تصويرنا والتي تليهما ومع جد الجدات ثلاث وهن الاولى

في تصويرنا والتي تليها والتي تلي من يلها فقس على هذا وكما زدت
 بعد في درجة الاجداد زدت توريتها في عدد المجندات (ثم) المجدة ان كانت
 ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله السدس
 بينهم نصفان وقال محمد رحمه الله اثلاثا (وصورته) امرأة زوجت بنت
 بنتها من ابن ابنها فولد لهما ولد فله من هذه المزدوجة ام ام الولد وام اب ابية فهي
 ذات جهتين وام ام ابية ذات جهة واحدة (ونصيب) ولد الام السدس ان
 كان واحدا وللاثنين فصاعدا الثلث والذكر والاثنى فيه سواء (وبسقطون)
 باربعة بالولد وولد الابن وان سفل وبالباب والمجد وان علا (واما) الاب فهو
 عصبة الامع الولد او ولد الابن فيه ميراث سهم موه السدس بكل حال (وقد)
 يجتمع المالان فيه مثل اب وبنت فالنصف لهما والباقي له فرضا وعصوبة
 (واما) المجد فهو كلاب اذا لم يكن الاب الا في ثلاث مسائل وفي الرابعة
 اختلاف (زوج) وابوان اوز زوجة وابوان فللام في هاتين القريصتين
 ثلث ما يبق بعد نصيب الزوج او الزوجة ومع المجد لهما الثلث كما لا الا
 في رواية أبي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله فان لم يترك ما يبق مع المجد
 ايضا (والثالثة) وهي ان المجدة ام الاب لا ترث مع الاب ومع المجد ترث
 (والرابعة) الخلافة وهي ان الاخوة والاخوات لاب وام اولاب لا يرثون
 مع الاب ومع المجد كذلك في قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه وبه اخذ
 ابو حنيفة وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يقاسمون المجد وبه اخذ ابو
 يوسف ومحمد ومالك والشافعي (وكيفية) المقاسمة على مذهب زيد
 رضي الله عنه هي ان المجد مع الاخوة والاخوات لاب وام اولاب اذا انفردوا
 عن ذوى السهام فله خير الحالين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال
 ولا ينقص حقه من الثلث واذا اختلطوا بذوى السهام فله خير احوال ثلاث
 من المقاسمة ومن ثلث ما يبق ومن سدس جميع المال ولا ينقص حقه من
 السدس الا في المسئلة الا كدريته وهي زوج وام وجد واخت لاب وام
 او اخت لاب سميت اكدريته لانها تكثر على اصحاب القرائن وقيل
 بل كدريته على زيد مذهب قال فيها زيد رضي الله عنه فيمار وامه عنه ابنة

خارجة للزوج النصف وللام الثلث وللجد السدس وللأخت النصف
ثم يضم المجد نصيبه الى نصيب الأخت فيقسمانها أثلاثا ثلثا للمجد وثلثه
للأخت أصلها من ستة وتقول الى تسعة ونصع من سبعة وعشرين وقال
قيصة بن ذؤيب والله ما قال زيد في الأكدريه شيئا ولو كان مكان
الأخت أخ فلا حول ولا أكدرية ولا ميراث للأخ لان الأخ عصبه والأخت
صاحبة سهم ولو كان أخ وأخت فلا أكدرية أيضا (وكذلك) إذا كانتا
أختين لان حق الام يرد من الثلث الى السدس فلا ضرورة الى اعتبارهما
صاحبتى سهم فيكون للزوج النصف وللام السدس وللجد سهم من ستة
والباقي بين الأختين نصفين أو بين الأخ والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين
(ثم) ولد الأب يعاد ولد الأب والام في مقاسمة المجد ومزاجته حتى إذا
خرج المجد من الوسط عاد كل الى أصله كأن لم يكن المجد (صوريه)
جد وأخ لأب وأم وأخ لأب فالمال بينهم أثلاثا للجد سهم ولكل أخ
سهم ثم تسترد الأخ لأب وأم ما في يد الأخ لأب ويخرج بغير شئ (جد)
وأخ لأب وأم وأخوان لأب فللجد ههنا الثلث خير والباقي للأخ لأب وأم
فقد اتفق الجواب في المسئلتين مع اختلاف التفرع (جد) وأخت لأب وأم
وأخت لأب فالمال بينهم ارباعا للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم تسترد
الأخت لأب وأم ما في يد الأخت لأب فتخرج من غير شئ (جد) وأخت
لأب وأم وأختان لأب فالمال بينهم اجزاء السدس سهمان ولكل أخت سهم
ثم تسترد الأخت لأب وأم ما في يد الأختين لأب الى تمام النصف والباقي
لها نصف سهم أصلها من خمسة ونصع من عشرين (جد) وأخت لأب وأم
وأخ لأب فهذه والرابعة سواء الا انها نصع من عشرة ولها سبع عشرة
زيدا للأخ عنده عشر المال (جد) وجدتان أم الام وأم الأب وأخت لأب
وأم وتسع أخوات لأب فللجدتين السدس وللجدت ثلث ما يبقى لانه خير أحواله
الثلث ثم للأخت لأب وأم نصف جميع المال يبقى للأخوات ثلث السدس
أصلها من ستة وتنتقل الى ثمانية عشر ونصع من ثلاثمائة وأربعة
وعشرين (وأما) البنات فذوات السهام الآن يقع في درجتهن ذكر

فيصيرن عصبته به (فاذا) كن ذوات السهام فلا واحدة من الصلب النصف
 ولا اثنتين فصاعدا الثلثان ولا يزدن على الثلثين وان كثرن (وان)
 كانت واحدة من الصلب ومعها واحدة من الابن أو أكثر فالثاني من الصلب
 النصف ولتي من الابن السدس تكملة الثلثين (وان) كانتا اثنتين من
 الصلب فلا سهم لتي من الابن (وان) كان واحد من الصلب فالثاني لتي
 من الابن (وان لم) يكن واحد ولا واحدة من الصلب فالثاني من الابن كالتي
 من الصلب (ثلاث) بنات ابن بعضهن أسفل من بعض (صورته) بنت
 ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن جملتهن العليا وتفصيلها العليا العليا
 ووسطى العليا وسفلى العليا (وثلاث) بنات ابن ابن آخر بعضهن أسفل
 من بعض (صورته) بنت ابن ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن ابن
 جملتهن الوسطى وتفصيلها العليا الوسطى ووسطى الوسطى وسفلى الوسطى
 (وثلاث) بنات ابن ابن آخر بعضهن أسفل من بعض (صورته) بنت
 ابن ابن ابن وبنت ابن ابن ابن وبنت ابن ابن ابن جملتهن السفلى
 وتفصيلها العليا السفلى ووسطى السفلى وسفلى السفلى (فلا العليا) من الفريق
 الاول النصف ولتي تليها من العليا من الفريق الثاني السدس تكملة
 الثلثين ولا شيء الباقيات (وان) كان مع احدي الباقيات غلام يورث
 من بهذاته ومن فوقه ممن لم يستوف فرضه من الثلثين ولا يورث من دونه
 (واما) الاخوات فذوات السهام الا ان يقع في درجتهم ذكر فيصيرن
 عصبته واذا كن ذوات السهام فلا واحدة من الاب والام النصف وللبنات
 فصاعدا الثلثان ولا يزدن على الثلثين وان كثرن (ولو) كانت واحدة
 من الاب والام ومعها واحدة من الاب فالثاني من الاب والام النصف ولتي
 من الاب السدس تكملة الثلثين (وان) كانتا اثنتين من الاب والام
 فلا سهم لتي من الاب (وان) كان واحد من الاب والام فالثاني لتي من
 الاب (وان لم) يكن واحد ولا واحدة من الاب والام فالثاني من الاب كالتي
 من الاب والام (وهن) يسقطن باربعة بالابن وابن الابن وان سفلى
 وبالأب والجد وان علا على اختلاف قدمي (وهن) مع البنات عصبته

قوله لقوله عليه الصلاة والسلام واجعلوا الاخوات مع البنات عصبية (ثم)

المشتركة وتسمى المحارية وهي زوج وام واخ وأخت لام واخ وأخت
لاب وام (وجوابها) عندنا وهو قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعن
سائر الصحابة أجمعين ان للزوج النصف وللأم الميسرة وللأخت
لام الثلث ثم المسار ولا شيء للأخ والأخت لاب وام لانهما عصبية ولا باقي وبه
كان يقول عمر رضي الله عنه حتى قال له أولادنا لاب والام هب ان ابانا كان
جارا اما كانت أمنا واحدة فتوقف عمر رضي الله عنه وشركهم في الثلث
بينهم بالسوية لافضل للذكر على الأنثى وهو قول عثمان رضي الله عنه وبه
أخذ مالك والشافعي والاوزاعي رحمه الله (وأما) العصبية فاقر بهم
الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم المجد وان علا على اختلاف قدمي
ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب
وان سفلوا ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب
وكذا بنوهما وان سفلوا ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب
لاب وام ثم ابن عم الاب لاب ثم كذا عمومة الاجداد وان علوا واولادهم
الذكرا وان سفلوا ثم المعتق ومعتق المعتق ذكر كان أو أنثى ثم عصبتهما
وفيه اختلاف (تمت) الفرائض بعون الله وحسن توفيقه على محض ذوى
السهام وهم الستة الاول وعلى محض ذوى المحالين وهم الستة الاخر وعلى
محض العصبية وهم هؤلاء (ثم) الاصول التي منها يصح خروج هذه السهام
الستة المتفرقة سبعة وثلاثون من اثنين من ثلاثة من اربعة من ستة
من ثمانية من اثني عشر من اربعة وعشرين من ثلاثة من ثمانية من ستة الى
عشرة وتراوشفعا ومن اثني عشر تعول الى سبعة عشر وترالشفعا ومن اربعة
وعشرين تعول الى سبعة وعشرين دفعة واحدة (وطريقة) تخرج بها انه
مضى جاك من هذه السهام الستة المتفرقة احاداً فخرج كل جزء منه الى
النصف فهو من اثنين ومتى جاك مثنى وثلاث نظران كانا من جنس واحد
فالاكثر يغنيك ويجزئك وان كانا من جنسين مختلفين نظران اختلما
النصف من هذا بكل الآخر أو ببعضه فهو من ستة وان اختلما الربع من

هذا بكل الآخر أو ببعضه فهو من اثني عشر وان اختلط الثمن من هذا
بكل الآخر أو ببعضه فهو من أربعة وعشرين يبقى الأصل الثامن وهو
التصحيح فلا بد له من تقدمه وهي معرفة الوفاق بين الجانبين المختلفين وهو
أن تقسم الآخر على الأقل أي طرح من الآخر بمقدار الأقل من الجانبين
حتى يتفق في درجة واحدة فان اتفقا في واحد فلا وفاق وان اتفقا في أكثر
هو وافقة في الاثنين بين النصف وفي الثلاثة بالثلث وهكذا إلى العشرة وفي
العشرة بالعشر وفي أحد عشر بجزء من أحد عشر وفي اثني عشر بجزء من اثني
عشر وهكذا إلى حيث ينتهي الحساب فنسبتهما إلى آخر أجزاء ما اتفقا فيه (ثم)
التصحيح اذا انكسرت السهام والرهوس طلبنا الوفاق بين السهام والرهوس
فان لم نجد أخذنا كل الرهوس وان وجدنا أخذنا وفق الرهوس وهكذا
يفعل بالتالي والثالث أخذنا بلا ضرب (ثم) عمل آخر بين رهوس ورهوس
طلبنا الوفاق بين رهوس ورهوس ان لم نجد ضربنا كل أحدهما في كل
الآخر وان وجدنا ضربنا وفق أحدهما في كل الآخر وهكذا يفعل
بالثالث والرابع (وان) تماثلت الاعداد كتفينا بأحدها وان قد اختلفت
الاعداد كتفينا بأكثرها ثم ما اجتمع فيه فهو مبلغ الرهوس ومجموعها
حفظناها لافراز الانصباء وضربناها في أصل الفريضة مع عملها ان كانت
عائلة ما بلغ منها تصح المسئلة (ثم) نصيب كل فريق ما هو نصيبهم في الابتداء
مضر وبافيا مضربنا في أصل الفريضة (ونصيب) كل واحد من لم ينكسر
عليهم ما هو نصيبه في الابتداء مضر وبافيا مضربنا في أصل المسئلة (وأما) من
انكسر عليهم فاذا افراز نصيب كل واحد منهم فحتاج فيه إلى أربع
مقدمات (الاولى) ان نوفق رهوس طائفته أو وفقها وان أخذ سهامهم أو وفقها
(والثانية) ان نطلب الوفاق بين حاصل رهوس طائفته وبين حاصل رهوس
كل طائفة وراهام انكسر عليهم فناخذ الوفاق من كل موافق والكل
من كل مباين (والثالثة) أن نطلب الوفاق بين ما أخذنا من حاصل
رهوس الطوائف سوى الطائفة الموقوفة فنضرب بعضها في بعض بعد
طلب الموافقة (والرابعة) أن ننظر إلى ما اجتمع من حاصل رهوس الطوائف

به ضرب بعضها في بعض فنضرب به فيما أخذنا من سهام الطائفة الموقوفة
 فما بلغ فهو نصيب كل واحد من الفريقين الموقوف (هذا) اذا كان
 الكسر من جوانب فان كان من جانبين لانتحتاج الى المقدمة الثالثة وان
 كان من جانب واحد فنتحتاج الى المقدمة الاولى فنصيب (وان) شئت
 أخرجت الانصبا بطريق النسبة وهو ان تنسب سهام كل طائفة الى
 ردوسها وتأخذ بتلك النسبة من مبلغ الردوس فما بلغ فهو نصيب كل واحد
 من تلك الطائفة وان شئت نسبته الى ردوس كل طائفة واحدا منها
 وأخذت مبلغ الردوس بتلك النسبة وضربته في سهامهم فخرج فهو
 نصيب كل واحد منهم (ثم) اذا أردت قسمة التركة فاضرب سهام
 كل وارث في التركة ثم اقسم ما اجتمع على ما صحت منه الفريضة فما
 يخرج بسهم فهو نصيبه هذا اذا كان بين التصحيح والتركة مباينة فان كان
 بينهم موافقة فاضرب سهام كل وارث في وفق التركة ثم اقسم ما اجتمع على
 وفق التصحيح ومن صولح على شيء يأخذه بميراثه فأقطع سهامه من الفريضة
 ثم اقسم باقي التركة على سهام الباقيين (ثم الرد) وهو ان اذا اعطينا ذوى
 السهام سهامهم وبقي سهم لاستحقاقهم يرد عليهم بقدر سهامهم الا الزوج
 والزوجة وهذا قول عمر وعلى رضي الله عنهم اوبه اخذنا (وقال)
 زيد رضي الله عنه يوضع الفاضل في بيت المال وبه اخذنا مالك والشافعي
 (والاصل) في تصحيح مسائله انه اذا لم يكن في المسئلة من لا يرد عليه فالتقسمة
 على سهام من يرد عليهم فان كان فيهم من لا يرد عليه أعطينا نصيبه من اقل
 مخارجه ثم نظرنا الى الباقي ان استقام على سهام من يرد عليهم فيها
 والا ضربنا من يرد عليهم في مخارج نصيب من لا يرد عليه فما بلغ فما
 تصح السهام فان وقع الكسر بعد ذلك فاليسيل ما قدمناه وان كان
 من يرد عليهم صنفا واحدا فهم بمنزلة العصبات يعطى كل من لا يرد عليه
 فرضه من اقل مخارجه والباقي لهم فرضا وردا فان وقع الكسر صحنا
 المسئلة كما تصحها اذا كان فيها ذوى سهم وعصبات (طريق آخر) في تصحيح
 المسائل الردية وهو ان تصح فريضة من يرد عليهم كالأفراد وتعطى من

لا يرد عليه نصيبه من اقل مخارجه وتصححه عليه ثم تنظر الى الباقي بعد
نصيب من لا يرد عليه من تصححه فان استقام على سهام من يرد عليهم فيها والا
طلبه الوفاق بين تصحج من يرد عليهم وبين الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه
من تصححه (٣) ان لم يجد ضربا لكل تصحج من يرد عليهم في مبلغ تصحج من
لا يرد عليه فابالغ فمها تصح المسئلة فنصيب من لا يرد عليه مضروب في تصحج
من يرد عليهم اوفى وبقه ونصيب كل واحد من يرد عليهم مضروب في الباقي
بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحجه اوفى وفق ذلك (ثم المناصفة) ومبناها
على التصحج وهو ان تصح فريضة الميت الاول على ورثته وتغف من ذلك
ما اصاب الميت الثاني لطالب الوفاق ثم تصح فريضة الميت الثاني على ورثته
ثم تطالب الوفاق بين ما في يده وتصحجه ان لم يجد ضربا لكل هذا التصحج في كل
التصحج الاول وان وجدنا ضربا وفق هذا التصحج في كل التصحج الاول
ثم يتسدى بالقسمة فمن كان له نصيب من الفريضة الاولى فمضروب
في الفريضة الثانية ومن كان له نصيب من الفريضة الثانية فمضروب في
نصيب الميت الثاني ومن كان له نصيب من الفريضة الثالثة فمضروب في
الفريضة الثانية وما له من الفريضة الثانية فمضروب
في نصيب الميت الثاني (هذا) اذا عدم الوفاق اما اذا وجد الوفاق فيضرب
في مواضع الضرب في وبقها ويحفظ من ذلك ما اصاب الميت الثالث لطالب
الوفاق ثم تصح فريضة الميت الثالث على ورثته ثم تطالب الوفاق بين ما في يده
وتصحجه ان لم يجد ضربا لكل هذا التصحج في كل التصحجين الاولين وان
وجدنا ضربا وفقه ثم يتسدى بالقسمة وتثنى وتثلاث وتربيع وتخمس وعلى
هذا جميع هذا الوجه وقياسه وبالله التوفيق (ثم) يجب أن تعلم ان الموافقة
ايضا اتفقت فلها نتائج وثمرات واذا خرجنا من المناصفة او غيرها
واعطينا كل ذي حق حقه واوفينا حظه ثم الفينا الانصاء كما هو توافق
بعضها ببعض في جزء من الاجزاء الصحيحة فمن ثمرة هذه الموافقة أن تقتصر
من كل نصيب على جزء الوفاق وتخرج المسئلة من وبقها وعلى هذا يدور
كثير من المسائل فاحفظه

لعله هكذا فان وجدنا الوفاق ضربا وفق تصحج من لا يرد عليهم في تصحج من لا يرد عليهم وان لم نجد الخ وحرر

(فصل في ذوى الارحام)

وهم خمسة اصناف (أولهم) أولاد البنات وأولاد بنات الابن (والثاني)
 الجدود الفاسدة والمجدات الفاسدات (والثالث) أولاد الاخوات لاب وأم
 أولاب وأولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة (والرابع) الاخوال
 والمخالات والعومات كاهن والاعمام لام وبنات الاعمام وأولاد هؤلاء
 (والخامس) عمات الاكباء والامهات وأخوالهم وخالاتهم وأعمام
 الاكباء لام وأعمام الامهات كاهن وأولاد هؤلاء (وأولاهم) بالميراث أولهم ثم
 ثانیهم ثم ثالثهم ثم رابعهم ثم خامسهم في رواية عن أبي حنيفة وعليه
 الفتوى (وروى) عن أبي حنيفة ان الجد الفاسد اولی بالمال من اولاد
 البنات (وقال) ابو يوسف وعبد اولاد الاخوات وبنات الاخوة اولی
 من الجد الفاسد اب الام وكل واحد اولی من ولده وولده اولی من ابويه
 عندهما وهم لا يرثون مع ذی سهم ولا عصبه سوى احد الزوجین

(فصل في المصنف الاول)

فأولاهم بالميراث اقربهم (فان) استتوا في القرب فولد الوارث اولی
 (واختلفوا) في ولد ولد الوارث والصحیح انه ليس بأولی (مثاله) بنت
 البنت اولی من بنت بنت البنت لانها اقرب وبنت بنت الابن اولی من بنت
 بنت البنت لانها ولد الوارث (بنت) بنت بنت البنت وبنت بنت
 بنت الابن فالمال بينهم ما في الصحیح والقسمة على ابدانهم ان اتفقت
 أصولهم وان اختلفت فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله وهو رواية عن
 أبي حنيفة وعند محمد وهو أشهر الروایتین عن أبي حنيفة القسمة على أول
 خلاف مع اعتبار صفة الأصول في الفروع واعتبار عدد الفروع في الأصول
 (ثم) كل شيء جعلته لاصل ينقل ذلك الى فرع (مثاله) بنت ابن بنت
 وبنت بنت بنت فعند أبي يوسف المال بينهم ان صفان باعتبار الابدان
 وعند محمد اثلاثا سهمان لبنت ابن البنت وسهم لبنت بنت البنت كانه مات
 عن ابن وبنت فينقسم المال بينهم اثلاثا ثم ما اصاب ابن البنت فولده
 وما اصاب بنت البنت فولدها (بنتا) ابن بنت وبنت بنت فعند

ابي يوسف المال بينهن اثلاثا باعتبار الابدان (وعند محمد خمس المال
 لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لبنتي ابن البنت كأنه مات عن ابني بنت
 وبنت بنت فيقسم المال بينهم أخماسا فله أصاب بنت البنت فلولدها وما
 أصاب بنتي البنت فلولدها هذا هو اعتبار عند الفروع في الأصول
 والاول اعتبار صفة الأصول في الفروع (بنت) ابن بنت وابن بنت بنت
 فعند أبي يوسف ثلث المال لبنت ابن البنت وثلاثا لابنت البنت اعتبارا
 للأبدان دون الأصول (وعند محمد ينقسم كس الجواب فابنت البنت
 له ثلث المال وبنت ابن البنت لها الثلثان اذ هو يعتبر الأصول دون الابدان
 (وان) اختلاف بطن ثم اختلاف بطن فعلى قول أبي يوسف يعتبر الابدان
 (وعند محمد ينقسم دلي أول بطن اختلاف ويجعل من يدلي بالذكور فبقا
 على حدة ومن يدلي بالانثى فبقا على حدة ثم يقسم على الثاني ثم على
 الثالث الى أن ينتهي (مثاله) بنت بنت بنت وابن بنت وابن ابن بنت
 فعند أبي يوسف يعتبر الابدان (وعند محمد خمس المال لبنت بنت البنت
 وثلاثا أربعة الأخماس لابن ابن البنت وثلث أربعة الأخماس لبنت ابن
 البنت (ولو) كان معهم ابن بنت بنت أيضا فعند محمد ثلث الثلثين لبنت ابن
 البنت وثلاثا الثلثين لابن ابن لبنت وثلث الثلث لبنت بنت البنت وثلاثا الثلث
 لابن بنت البنت وكذا البنات فاذا كانت قرابته من جهتين قال أبو حنيفة
 ومحمد من كان له قرابتان من ذوى الارحام يرث من القرابتين جميعا وهي
 رواية عن أبي يوسف رحمه الله (وعنه) انه لا يرث الا من جهة واحدة كما في
 الجدة ذات الجهتين عنده (مثاله) ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت وبنت بنت
 بنت (صورته) رجل له بنتان ماتتا وخلفتا احدهما ابنا والاخرى بنتا
 فترجع الابن البنت فولدت له ابنا ثم تزوجها رجل آخر فولدت له بنتا
 (فالولود) أولا ابن ابن بنت وهو ابن بنت بنت والاولودة ثانيا بنت بنت بنت
 فلومات الزوجان ثم ماتا فعند أبي يوسف رحمه الله في رواية للمال بينهم
 أخماسا خمس المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لذى الغير ايضين وعنه
 في رواية يقسم المال بينهما اثلاثا سهما لذى القرابتين لمكان الذكور

وسمى بنت بنت بنت (وعند) محمد سدس المال لبنت بنت بنت
وخمسة أسداسه لذى القرابتين

﴿فصل في الصنف الثاني﴾

وهم الجدود الفاسدة والمجدات الفاسدات أولاهم بالميراث أقربهم إلى
الميت فإن استووا في القرب فمن يدلي بوارث فهو أولى عند البعض ولا
تفضيل له عند الآخرين (فإن) استووا في القرب وليس فيهم من يدلي
بوارث نظر فإن كانوا من جانب واحد من جانب الأب أو من جانب الأم
واتفقت صفة من يدلون بهم فالقصة على أبدأهم إن كانوا ذكورا وإناثا
فبالسوية وإن كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الأنثيين وإن اختلفت
صفة من يدلون بهم يقسم على أدنى بطن إلى الميت اختلف كما في الصنف
الاول (وإن) كانوا من جانبين يجعل الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة
الأم ثم ما أصاب كل فريق يقسم فيما بينهم كلوا نفرودوا (مثاله) أب أم
أب الأب وأب أب أم الأب فهما جدان من قبل الأب وأب أم أب الأم وأب
أب أم الأم فهما جدان من قبل الأم فيقسم المال أولا أثلاثا ثلثاه لقرابة
الأب والثلث لقرابة الأم ثم ما أصاب قرابة الأب يقسم أثلاثا ثلثاه لمجده
من قبل أبيه وهو أب أم الأب وثلثه لمجده من قبل أمه وهو أب أم
الأب وما أصاب قرابة الأم فكذلك ثلثاه لمجدها من قبل أبيها وهو أب أم
أب الأم وثلثه لمجدها من قبل أمها وهو أب أم الأم وهذا الجواب
على قول من لا يعتبر المدلى بالوارث وأما من يعتبر الأدلاء بالوارث فعنده
المال كله للمجد المذكور أولا وهو أب أم أب الأب

﴿فصل في الصنف الثالث﴾

فالكلام في أولاد الأخوات وبنات الأخوة لأب وأم (إن) أولاهم
أقربهم وعند الاستواء في القرب من كان ولد الوارث أولى بالقصة على
أبدأهم إذا اتفقت أصولهم وإن اختلفت فهو على اختلاف قدسرت
في الصنف الاول (مثاله) بنت الاخت أولى من بنت بنت الاخت لأنها
أقرب وبنت ابن الأخ أولى من بنت بنت الأخ لأنها ولد الوارث (بنت)

اخت وابن اخت فالمال بينهما - اللذ كر مثل حفظ الاثنين (بنت ابن
 اخت وابن بنت اخ و بنت بنت اخ فعند ابي يوسف يعتبر بالابدان (وعند)
 محمد خمس المال لبنت ابن الاخت وثلاث اربعة للاخماس لابن بنت الاخ
 وثلاث اربعة للاخماس لبنت بنت الاخ (ابن) أخت لاب وأم وبنت أخ
 لاب وأم فابو يوسف رحمه الله يعتبر بالابدان دون الاصول فعنده ثلث المال
 لبنت الاخ لاب وأم وثلاث لابن الاخت لاب وأم ومحمد رحمه الله يعتبر
 الاصول دون الابدان فعنده ثلث المال لابن الاخت لاب وأم وثلاث لبنت
 الاخ لاب وأم (والكلام) في اولاد الاخوات وبنات الاخوة لاب كالكلام
 في الفريق الاول عند عدمهم وأما الكلام في اولاد الاخوة والاخوات
 لام فهوان اولاهم اقر بهم ولا يفضل الذ كر على الانثى الا في رواية
 شاذة عن أبي يوسف رحمه الله (مثاله) بنت أخ لام وابن أخت لام
 فعندهما المال بينهما كالاصول نصفان وعند ابي يوسف على تلك
 الرواية اثلاثا بخلاف الاصول (واذا) اجتمع ثلاثة اولاد أخوات
 متفرقات أو ثلاث بنات اخوة متفرقين واستووا في القرب والدرجة فعند
 ابي يوسف رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله يعتبر الاصول
 (مثاله) بنت أخت لاب وأم وبنت أخت لاب وبنت أخت لام فعند ابي
 يوسف رحمه الله المال كله لبنت الاخت لاب وأم وعند محمد خمس المال
 لبنت الاخت لام وخمس لبنت الاخت لاب وثلاثة أخماس لبنت الاخت
 لاب وأم (بنت) اخ لاب وأم وبنت أخ لام فعند ابي يوسف رحمه الله
 المال كله لبنت الاخ لاب وأم (وعند) محمد سدس المال لبنت الاخ لام
 والباقي لبنت الاخ لاب وأم (واذا) اجتمعت ثلاث بنات اخوات متفرقات
 وثلاث بنات اخوة متفرقين فعند ابي يوسف رحمه الله المال كله بين بنت
 الاخ لاب وأم وبين بنت الاخت لاب وأم نصفان (وعند) محمد ثلث
 المال بين بنت الاخ لام وبين بنت الاخت لام نصفان وثلث المال بين بنت الاخ
 لاب وأم وبين بنت الاخت لاب وأم اثلاثا كما في الاصول وكذا اولاد الاخوة
 والاخوات اذا كانت قرابته ذات جهتين فهو على اختلاف قدم في الصنف

الاول (مثاله) ابن اخ لام هو ابن أخت لاب وبنت أخت لاب وأم
(فهذا) أبي يوسف رحمه الله المال كله لبنت الأخت لاب وأم (وعند)
محمد المال كله على خمسة ثلاثة أخواته لبنت الأخت لاب وأم وخمس
لابن الاخ لام الذي هو ابن الأخت لاب

• (فصل في الصنف الرابع) •

وهم الاعمام لام ومن في معانهم من كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن
كان لاب كان أولى من كان لام (مثاله) عمه لاب وأم فهي أولى من
العمة لاب والتي من الاب أولى من التي لام (خاله) لاب وأم وخالة لاب
فالأولى أولى (خال) لاب وخال لام فالحال للاب أولى (والغا) يعتبر
هذا الترتيب في جنس واحد ولا يعتبر في جنسين الا في رواية شاذة من
أبي يوسف رحمه الله (مثاله) عمه لاب وأم وخالة لاب فالمال بينهم ما
اثنان ثلثاه لعمة وثلثه لخاله (وعند) أبي يوسف على تلك الرواية المال
كله للعمة وإذا اجتمع العمات والاخوال والمخالات فالثلاث للعمات بينهما
بالسوية والثالث الاخوال والمخالات بينهم لئلا كرمس على خط الاثنين
(والكلام) في أولاد هؤلاء وبنت الاعمام اولادهم اقرب بهم
فان استووا في القرب فن كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن كان لاب
أولى من كان لام (ثم) ولد الوارث أولى فان كان احدهما ولدا الوارث
غيره ذو قرابة واحدة والاخر ولد ذي الرحم لئلا يكن ذو قرابة واحدة
فيه والصحيح ان ذا القرابة بين أولى (مثاله) بنت ابن عم لاب وابن ابن عمه
لاب وأم وابن ابني أولى

• (فصل في الصنف الخامس) •

وهم اقرباء الابوين اولادهم اقرب بهم (مثاله) عمه الاب أولى من عمه الام
لانها اقرب وإذا جمعت قرابة الاب وقرابة الام فالثلاث لقرابتي الاب
والثلاث لقرابتي الام ثم ما اب قرابتي الاب يقسم بينهم اثنان ثلثاه لقرابته
من قبل ابيه والثلاث لقرابته من قبل امه وما اصاب قرابتي الام فكل ذلك
ثلثاه لقرابته من قبل ابيه والثلاث لقرابته من قبل امها (مثاله) عمه

الاب وعالته وجمعة الام وخالتها والكلام في اولاده مؤلا كالكلام في اولاد
البنات واولاد الاخوات في حمايتهم ومختلفون ومختلفون

« (فصل في لواحق المكاتب) »

قد ذكرنا ان الولاء على ضربين ولاء عتاقة وولاء مولاة (فمولى) العتاقة
كل من اعتق عبدا او مات عن مديروا وخرج من الثالث او مات عن ام ولد
او استوفى كفاية عبدا او ملكا ذارحم محرم منه فعتق عليه فانه يكون
مولى له يرثه اذا مات ولا يرث المعتق منه (وان) اعتقها على ان لا ولاء له
فالشروط باطل والولاء ثابت (والولاء) لا يورث ويكون لا قرب مصيبة
المعتق (مثاله) مات المعتق عن ابن وبنت فالولاء كله لابن (وان) مات
من ابن واب فالولاء كله لابن عند أبي حنيفة وعمر بن عبد الله قال أبو يوسف سدس
الولاء للاب والباقي لابن (فان) مات عن جد وخال فالولاء كله للجد عند أبي
حنيفة وعندهما الولاء بينهما حانفقا وعند الشافعي الولاء كله للاخ
في أصح قوليه (كل) مملوك عتق على ملك ماله لا يمتقول ولا يؤمنه
ابدا (مثاله) رجل تزوج أمته من عبده غيره ثم اعتق أمته فماتت
بولد لاقول من سنة أشهر ثم اعتق العبد لا يجر ولقاء الولد الى نفسه لانه عتق
على ملك معتق الام (ولو) جاءت بولد لتمام ستة أشهر فصاءا ثم اعتق
العبد جرد ولقاء الولد الى نفسه (وليس) للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق
من اعتقن او كاتب من كاتبين او دبر من دبرين او دبر من دبرين أو جرد ولقاء
معتقهن (واما) مولى المولاة فمجهول النسب اذا قال لا آخر انت
مولاى ترثى اذا مات وتعتقل عني اذا جنيت وقال لا آخر قبيلت مع عندنا
ويكون القابل مولى له يرثه اذا مات ويعتقل عنه اذا جنى (وان) شرط
من المجانيين فعلى ما شرط (ويدخل) في هذا العقد اولاده الاصغار
ومن يولده بعد ذلك (وكذلك) المرأة اذا عقدت عقد المولاة مع عند
أبي حنيفة رحمه الله وللعاقدة فسخه ما لم يعتقل عنه هذا القابل والقابل
فسخه الا ان يرث بولائه (ومولى) المولاة مؤخر عن ذوى الارحام مقدم
على بيت المال ويرث مع احد الزوجين (والرق) من اسباب الحرمان

وافرا كافي القن اونا قضا كافي المديبر وام الولد (والسكاتب) اذا مات
 عاجزاه وعبد وان مات عن وفاء وعن مولود في الكتابة يؤدى كتابته ويحكم
 بحريته في آخر جزئه من اخرا حياته فيتبعين انه مات حرا (والمتسبي) بمنزلة
 حر مديون عندهما وعند ابي حنيفة رحمه الله هو عبد ما بقي عليه درهم
 وهذا اذا كان يسمى لنفسه كالك رقبته كعتق البعض اما اذا كان يسمى بحق
 في رقبته كالعبد المرهون اذا اعتقه الراهن فهو بمنزلة الاحرار يرث ويورث
 عنه (والقتل) من اسباب الحرمان (وكل) قتل يتعلق به وجوب القصاص
 او الكفارة فانه يمنع الميراث وكل قتل لا يتعلق به وجوب القصاص ولا
 الكفارة فانه لا يمنع الارث (اما) القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص
 فهو ان يقتل مورثه عمدا بالحد يد او بما يعمل عمل الحد (واما) الذي
 يوجب الكفارة فهو ان يقتله بالباشرة خطأ او اوطأ دابته مورثه وهو
 راكبا او انقلب في النوم على مورثه فقتله او سقط عليه من السطح فقتله
 او سقط حجر من يده عليه فقتله فهذا كله قتل بطريق المباشرة فتجب فيه
 الكفارة ويوجب حرمان الميراث ان كان مورثا والوصية ان كان اجنبيا
 (واما) القتل الذي لا يتعلق به وجوب القصاص ولا الكفارة فهو ان
 الصبي او المجنون اذا قتل مورثهما او غير الصبي والمجنون اذا قتل مورثه
 بالنسيب كما اذا انزع جناحاه على قارعة الطريق فسقط على مورثه فمات
 او حفر بئر اعلى قارعة الطريق فوقع مورثه فيها فمات او ألقي حجر اعلى
 قارعة الطريق فتعلق به مورثه فمات او صدمه او بال او توضع فترلق به
 المورث فمات او ساق دابة او قاده او طأ مورثه فمات او قتله قصاصا
 او رجسا او دفعا لقتاله او كان مكرها على قتله او سقط حائطه المسائل على
 مورثه بعد انهمد عليه فمات او وجد مورثه قتيلا في داره فانه يجب
 القسامة والدية على العاقلة ولا يمنع الارث (وكذا) العادل اذا قتل
 الباغي وهو مورثه لم يمنع الارث في هذه المواضع كلها وان بانره لانه
 لا يوجب القصاص ولا الكفارة واما اذا قتل الباغي العادل وهو مورثه
 فهذا على وجهين ان قال قتلته وانا على الباطل والا نأيضا على الباطل

قوله او اوطأ دابته مورثه اي جعلها رابطة له وقهره او قاده دابة فوطأ له

فانه لا يرثه بالاجماع (وان) قال قتاته وأنا على الحق والآن أيضا على الحق
 أيضا يرثه في قول أبي حنيفة ومحمد لأنه قتل لا يوجب القصاص ولا الكفارة
 وعند أبي يوسف لا يرثه لأنه قتل بغير حق (الابن) إذا قتل أباه عمدا أو خطأ
 لا يرثه لأنه يجب القصاص في العمد والكفارة في الخطأ (وكذا) الأب
 إذا قتل ابنه خطأ يمنع الوراثة وهذا لا يشك كل لأن الكفارة تجب بقتله
 أباه خطأ أما إذا قتله عمدا فإنه يوجب حرمان الميراث أيضا وإن كان لا يجب
 به القصاص ولا الكفارة وهذا يشك كل على الأصل الذي ذكرناه إلا أنا
 نقول وجب القصاص هو نال كنهه سقط بحرمة الابوة (الأب) إذا أدب
 ابنه بان اجترم جريمة سرقة أو غيرها وعنف في الضرب فمات يوجب حرمان
 الميراث وعند أبي يوسف لا يوجب (المعلم) إذا أدب ولدانسان وهو وارثه
 فمات لا يوجب حرمان الميراث وكذلك الأب إذا بطق روح ابنه أوخته أو
 جسمه من غير أن يعنف في ذلك فمات والزواج إذا عزر زوجته بان لم
 تطعه في الفراش فمات فإنه يوجب حرمان الميراث (الكافر) كاهلة
 واحدة عندنا يرث بعضهم بعضا فالنصراني يرث اليهودي والمجوسي يرث
 المجوسي إلا إذا كانت دورهم مختلفة متباينة مثل نصراني مات وله ابن
 في الروم وابن في الهند لا يرث واحد منهما ولو مات مسلم وله ابن مسلم في الهند
 فإنه يرثه لأنه لم تتباين الدارين (والمرتد) لا يرث من واحد وكذا
 المرتدة وهل يرث المسلم منه قال أبو حنيفة إن كان كسبا اكتسبه في حال
 الردة يكون فيما وإن كان كسبا اكتسبه في حال الاسلام يكون لو رثته
 المسلمون وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله الكسبان لو رثته المسلمون وقال
 الشافعي الكسبان جميعا في حق بدار الحرب مرتدا يقسم القاضى ماله
 بين ورثته كأنه ميت (المجوسي) يرث بالنسب والولاء وينكح يقر
 عليه بعهد الاسلام والنسب فيما بينهم يثبت بالانكحة الفاسدة (ومن)
 يدلى الى الميت بذمة من كان أحدهما لا يجب الآخر ورث
 بهما جميعا وإن كان يجب ورث بالحاجب (مثاله) إذا ترك ابني عمه
 وأحدهما أخوه لأنه فله السدس بالفرض والباقي بينهما بالعصوبة لأن

احدى جهتي قرابته لا تحجب الجهة الاخرى فو رث بها (فان) ترك بنتي
خالته واحداهما اخته لاييه فلها المال كله فرضا وورد الان احدي جهتي
قرباتها تحجب الاخرى فورثت بالحاجة (ثم) المحجوب عن الميراث يحجب
غيره كمن مات وله ابوان واخوان فلاخوان يرذان الام من الثلث الى
السدس وان كانا ليرثان اذ هما بالاب محجوبان (والمحرور) من الميراث
لا يحجب كالمحرور بالقتل أو الرق أو اختلاف الدين لا يحجب الحرمان
ولا يحجب النقصان الا في قول عبد الله بن مسعود فانه أفتى فيما زعم القاضي
ان الحرور لا يحجب حبيب الحرمان ولا يمكنه يحجب حبيب النقصان
وعنده تعول المسئلة الى احدي وثلاثين بناء على هذا الاصل (صورتها)
زوجة وأم واخوان لام واختان لاب وأم وابن هو محروم باحد اسباب
الحرمان فعند هامة الحساب تعول هذه المسئلة الى سبعة عشر وأصاها من
اثني عشر لان الزوجة فرضها الربع عندهم اذا لابن الحرور لا يتقصها
حقها وعند ابن مسعود أصلها من أربعة وعشرين لان الزوجة فرضها
الثلث عنده اذا لابن الحرور يتقصها حقها فعالت الى احدي وثلاثين
(المفقود) لا يرث ولا يورث عنه ما لم يثبت موته بينة أو بمضي مدة يعلم يقينا
انه لا يعيش أكثر من ذلك ووقت في ذلك أبو حنيفة في رواية المحم عن
بمائه وعشرين سنة من وقت ولادته وعن أبي يوسف بمائة سنة وقدره
بعضهم بثمانين وبعضهم بسبعين وقال بعضهم انه موصول الى رأي
القاضي فاذا انقضت تلك المدة ورثه من كان حيا من ورثته ولا يرثه
من مات قبل مضي المدة ولومات مورثه في خلال فقده وله وارث سواه ان
كان لا يحجب به لكنه يتقص حقه يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي
وان كان يحجب به لا يعطى أصلا (ويوقف) للعمل نصيب أربعة بنين
عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد ميراث ابنين وهو راية عن أبي يوسف
وعنه انه يوقف ميراث ابن واحد وعليه الفتوى ولو كان معه وارث آخر
لا يسقط بمال ولا يتغير به يعطى كل نصيبه وان كان ممن يسقط به لا يعطى
أصلا وان كان ممن يتغير به يعطى الأقل (ميراث) وله اللعان من جهة

الاثم لا غير وانها كسائر الامهات ولا يكون عصبة (لا توارث) بين الفرق
 والمحرق والهدمي ويجعل كأنهم ما توامعا (الخنثى) برث من حيث يدول
 فان بال منهما فالحنثي لا سبق وان كانا معافه ومشكل عند أبي خنيفة
 وعندهما ما يعتبر الا كثر وان استويا فهو مشكل ايضا عندهما (ثم)
 الخنثى المشكل برث أقل النصيبين وهو نصيب البنت عند عامة المجابة
 الا ان يكون أسوأ حاله ان يكون ذكرا وبه قال أبو خنيفة رحمه الله (وقال)
 الشعبي يعتبر فيه المحال ان حالة الذكورة وحالة الانوثة (بيانه) اذا مات
 للرجل عن ابن وولد خنثى قال أبو خنيفة رحمه الله ثلثا المال لابن والثلث
 للخنثى واختلف أبو يوسف ومحمد على قول الشعبي قال محمد للخنثى خمسة
 من اثني عشر والابن المتيقن سبعة وقال أبو يوسف للخنثى ثلاثة من سبعة
 والابن المتيقن أربعة والله أعلم بالصواب ويجزى ~~كل~~ منهم ويثاب
 (طريق) معرفة ما هو الأقل مما أعطاه أبو يوسف ومحمد أن يضرب
 الثلاثة التي يعطيه أبو يوسف في الاثني عشر يخرج ما يعطيه منه محمد والخمسة
 التي يعطيه منها محمد في سبعة يخرج ما يعطيه منه أبو يوسف فيكون الاول
 ستة وثلاثين والثاني خمسة وثلاثين وستة وثلاثون ثلاث مرات اثنا عشر
 يعطيه محمد من كل اثني عشر خمسة فصارت جملة ما يعطيه محمد خمسة عشر من
 ستة وثلاثين وخمسة وثلاثون خمس مرات سبعة يعطيه أبو يوسف من كل
 سبعة ثلاثة وخمس مرات ثلاثة خمسة عشر فيعطيه أبو يوسف خمسة عشر من
 خمسة وثلاثين ومحمد من ستة وثلاثين وخمسة عشر من خمسة وثلاثين أكثر
 منها من ستة وثلاثين هكذا ابرهنوا ذلك في كتبهم وفي هذا نوع تعبير
 وتكسير والواضح الاسلام ان تقول فاضرب بخروج ما يعطيه منه أبو يوسف
 وذلك سبعة في يخرج ما يعطيه منه محمد وذلك اثنا عشر تصير الجملة بعد
 الضرب أربعة وثمانين فاعطه من هذا المبلغ بعد الضرب بالطريق
 الذي ذكرنا في المناصيات لافراز الانصبا اعني خذ ثلاثة واضربها
 فيما ضربت السبعة فيه وذلك اثنا عشر وثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثون
 هذا هو الذي يعطيه أبو يوسف من أربعة وثمانين ثم اضرب خمسة

في السبعة التي ضربت الاثني عشر فيها يصير خمسة وثلاثين هذا هو الذي يعطيه محمد من اربعة وثمانين فازداد ما يعطيه أبو يوسف على ما يعطيه محمد هكذا اتضح لي في بعض فكري بتسهيل الله تعالى وبتيسيره وهو الميسر لكل عسير نعم المولى ونعم النصير هذا ما يسر الله تعالى نقله من فصول العمادي والله الهادي الى طريق الرشاد

• (الفصل الثلاثون وهو تمام الفصول في مسائل شتى) •

(وفي النوازل) لابي الليث العمري قندي في باب مسائل شتى متفرقة قال محمد ابن الحسن اخبرني رجل من اصحابنا عن الحسن البصري انه سئل عن رجل أتى رجلا ليحل له أن يتزوج ابنته فقال سيهان الله أو يكون هذا قال نعم فوصفوا له رجلا مخنثا كان فعل ذلك به فقال لا يحرم ذلك شيئا قال محمد بن ناخذ (وسئل) أبو القاسم عن دارين متلاصقتين فجعل صاحب احدي الدارين في داره مطبلا وكان في القديم مسكنا وفي ذلك ضرر على صاحب الدار الاخرى هل له أن يمنع عن ذلك أم لا قال ان كانت وجوه الدواب الى جدار داره فليس له أن يمنع وان كانت حوافرها الى الجدار فله منعه (وسئل) الفقيه أبو جعفر عن نوايس يجنب أرض رجل فاراد أن يجرها الى أرضه قال ان لم يكن لها قيمة فلا بأس وان كان لها قيمة فان كانت من نوايس الجاهلية فهو بمنزلة أرض الموات وان كانت من نوايس كانت بعد الاسلام فهو بمنزلة اللقطة يباع ويصرف ثم انه الى بعض مصالح المسلمين وكذلك كل لقطة يعلم أنها كانت كذا ينبغي أن لا يتصدق به ولو كان سبيلها أن تصرف الى بيت المال لنواب المسلمين (وسئل) عن رجل قال لامرأته وفي يدها قدر من ماء ان شربت الماء فانت طالق وان صبيتيه فانت طالق وان دفعته الى انسان أو وضعته فانت طالق قال ترسل فيه ثوبا حتى ينشف الماء (وسئل) عن رجل قال لامرأته ان لم أجامعك على هذا الرمح فانت طالق قال يذهب الرمح ويخرج رأس الرمح من السطح قليلا ثم يجامعها عليه (وسئل) عن رجل قال لامرأته ان تكتن أو لا فانت طالق ثم قالت له امرأته ان كاهتك أو لا فعبدى حر قال يتكاهم

قوله النواويس جميع نواويس وهي مقابر النصارى

الرجل ولا يحنث لانه قد خرج عن يمينه بكلام المرأة (وسئل) عن رجل
 قال والله لا أشرب الخمر الا لاجد خير من ذلك ثم انه شرب الخمر من غير
 اضطرار قال يحنث في يمينه وأخاف عليه الكفر بهذه الكلمة (وسئل)
 أبو بكر عن رجل حلف ان لا يأكل هذا اللحم فأكله غير مطبوخ قال
 لا يحنث كرجل حلف لا يأكل هذا الدقيق فأكله على حاله لم يحنث
 كذلك وهذا ما قال الفقيه وعندى أنه يحنث (وسئل) عن سكران
 قال لا امر أنه ان لم تكن فلانة أوسع دبراً منك فأنت طالق قال هذا شيء غير
 مفهوم ولا مقدور على معرفته فلا يقع فيه الحنث (وسئل) عن رجل
 حلف أن لا ينام على الفراش مادام في القرية فتزوج امرأة في بلدة
 هل يجوز له أن ينام على الفراش قال اذا تزوج امرأة لا على نيسة ان
 يطلقها أو على نيسة أن يطلقها أو لا نيسة ان يذهب بها فقد خرج عن
 ان يكون غريباً واذا تزوجها على أن يطلقها أو على نية النكاح بها فهو
 يعتد غريباً (وسئل) سفيان الثوري عن رجل وهب لرجل ثوباً
 ثم اختلسه منه فاستهلكه قال على الواهب قيمته وليس الارتجاع الا عند
 القاضي قال الفقيه وهذا قول أصحابنا وبه نأخذ ولو وهب لرجل دراهم
 ثم استقرضها منه فأقرضها جاز وليس للواهب أن يرجع أبداً لان المبة
 صارت مستهلكة وصارت ديناً على الواهب (وسئل) نصير بن يحيى
 عن الكسب فريضة هوام لا قال الكسب والعمل فريضة بمقدار ما لا بد
 منه لان من الفرائض ما لا يستطيع الا بآدائه كالصلاة لا يجوز الا بالوضوء فعليه
 تكاف الماء وطلبه ليقم به الفريضة وعليه أن يلبس الثياب لا قامة
 الصلاة ولا يرتفع ذلك الا بالعمل لانه لم يشج النساء ويخيطن الخياط
 ويحتاج ان يزرع قبل ذلك السنة شهر الا لاجل ذلك وقد جعل الله تعالى
 اهل الجنة بالامونة وتكاف واما في الدنيا فانه بالتكاف قال الله
 تعالى لا آدم فلا يخرج منكم من الجنة فتشقي يعني بالكسب في المعيشة
 لا تأكل كل الابرق جميعاً وقال عز وجل لمريم وهزي اليك بعذق النخلة
 تصايط عليك وطباخياً وقال تعالى انفسقوا من طيبات ما كسبتم وقال

تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله يعني
الكسب وقال تعالى وآخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله
(قال) وبلغنا عن بعض العلماء انه قال لا يقوم الدين والدنيا الا بربيع
بالعلماء والامراء والمجاهد والكسب (وقال) نصير حدثنا صالح بن محمد
عن المعلى عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لم طاب
المحلال جهاد (وقال) نصير حدثنا بعض اصحابنا عن علي بن يحيى
عن الشبلي عن عبادة بن كثير عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم طلب المحلال فريضة بعد اداء الفرائض (قال) وحدثنا احمد بن
يونس الربيعي عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم ان زكريا عليه السلام كان نجارا (وقال) النبي صلى الله
عليه وسلم عليكم بالبر فان اباكم كان برازا يعني ابراهيم الخليل عليه
السلام (وكان) عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول يا معشر العرارة
ارفعوا رءوسكم واتجبروا فقد وضع الطريق ولا تكونوا عيسلا على الناس
(وقال) نصير حدثنا يحيى بن المبارك عن معمر عن الزهري عن
مالك بن انس عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم اذ خرق قوت سنة (وقال) نصير سمعت شقيق بن ابراهيم يقول
في قوله تعالى ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الارض قال لو ان الله تعالى
رزق من غير كسب لبغوا في الارض وقال لو ان الله تعالى رزق عباده من غير
كسب لبغوا في الارض وتفسدوا ولكن شغلهم بالكسب حتى
لا يتفرغوا للفساد (وقال) نصير حدثنا أبو امامة عن هشام بن عروة
عن أبيه قال كان سليمان بن داود عليه السلام يخطب
الناس على المنبر وفي يده الخوص يعمل به فاذا فرغ فاوله انسانا وقال له
اذهب به فبعه (وقال) نصير حدثني بعض اصحابنا ان داود النبي عليه
السلام كان يخرج متكررا الى مال عن سيرته في ما كتبه فعرض له جبريل عليه
السلام في صورة آدمي فقال له داود يا فتى ما تقول في داود قال نعم العبد هو
غير ان فيه خصلة قال وما هي قال يا كل من يت مال المسلمين وما في العباد

أحب إلى الله تعالى من عبد يأكل من كتيده فعاد دأود إلى محرابه متضرعاً
إلى الله تعالى يقول يا رب علمني صنعة بيدي تغني بها عن مال المسلمين فعلمه
تعالى صنعة الدروع والآن له الحمد يد حتى كان في يده بمنزلة الجهن وكان
إذا فرغ من عمل واحدة باعها وعاش هو وعياله من ثمنها (وقال) نصير
حدثني مكي بن إبراهيم عن فتح عن ثابت البناني قال بلغني أن العبادة عشرة
تسعة في طلب المعيشة وواحدة في العبادة (قال) وحدثنا شاذان بن حكيم
عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قالوا كانوا يقولون الذي يعمل
بيده أفضل من التاجر والتاجر أفضل من الجالس (قال) الفقيه
وحدثنا الثقة عن أبي القاسم عن نصير بن يحيى بهذه الأحاديث التي
ذكرناها (قال) الفقيه وسمعت أبي يذكري بأسناده عن معاوية بن قرة
قال رأي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ناساً من أهل اليمن فقال
ما أنتم يا أهل اليمن قالوا نحن متوكلون على الله تعالى فقال كذبتم بل أنتم
متوكلون ألا أخبركم بالتوكل رجل ألقى حبة في الأرض وتوكل على الله
تعالى انتهى (هذا) ما يسر الله تعالى نقله من كتاب النوازل للسمرقندي
والله الموفق إلى سبيل الرشاد وعامه التوكل والاعتماد (وكان) الفراغ
من جمعها ثالث عشر من صفر الخير سنة ١٠١٥ (قلنا) يسر الله تعالى
بالتمام وسأله بمجته حسن الختام (سميتها) غاية المرام في تمة لسان المحكام
والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

يقول رحمه الله الفقير رمضان حلاوة في عنه محمد ك يا من لا تتبع له
أحكام وكيف وانت أحكم المحكام ونصلي وسلم على سيدنا محمد لسان محبتك
وصددر شرعتك وعلى آله ينابيع العلوم وأصحابه عيون الفهوم
(وبعد) فهذا لسان المحكام لابن الشحنة المهام قد تطفلت على تهجيحه
وتهذيبه وتقيقه باحثاً عن مسائله بقدر الإمكان سائلها أساندة
اشـياخ وجهابذة أخوان لأنه على كثرة نسخه لم يخل عن تحرير غير
نسخة كمنها بالنسبة للباقي خفيف فكم سهرت ليالي قطع ظلماتها

بأنوار المراجعة واعتكفت أياما في أبواب المطالعة مع غيوم غوم
تراكت وهجوم - موم تراكت فالقلب في هذه الدنيا البعيدة بها
البعيض مشغول والعقل بحبال هواها المريض معقول فالرجاء الستر
من وقع على موه أو عثر على مفوه - هذا وتدارخ طبعه صاحبنا الأمامي
حضرة الشيخ إبراهيم حسن البشيمثي فقال وقد احدث في المقال

ذي غصون بين الرياض موائد * أم عقارين - ل فوق موائد
أم نسيم الصبا تنفس من فحج - د فاسري للعب سر المعاهد
أم طباه من الكاس بواد * قد اثنى الهوى وحن الفدا فد
أم غوان من الخدور تراءت * بعد سلب النهى لصدق المواعد
أم لسان الحكم قد ورق طبعها * وازدري وضعه نظم القلائد
تحفة من يد الزمان ولا كن * جمع الجمل من جليل الفوائد
فروض فقه ينزه الطرف فيه * حيثما شاء كل دار وراشد
نافع دافع بسيط وخير * أهل كافل بنيل المقاصد
بعثنا إلى اقتناء وما بال - نفس يغلو فادر وشوارد
فابتدر أيها الجسد وناله * تبلغ السؤل اثر جنى المحامد
فبغات الافكار قد ادرخته * جا لسان الحكم عذب الموارد
٤ ١٤١ ١٠٢ ٧٧٢ ٢٨٢

١٢٩٩

وكذا الممام الثبيب الأديب حضرة الشيخ محمد عبد الرحمن
ينابيع علم بحر فضل سقى العلا * يفوق نسيم ارق باصاح في طبعه
تجلى له وجه الهام مؤرخا * لسان الحكم اضاء صفاء طبعه

٨٦ ١٧٥ ٨٠٢ ٩٩ ٥٤١

١٢٩٩

وارخته على حسب الحال فقات
يا عيوننا من الظباء تحديق * ولديها العشاق في المحي تطرق
فهي تقضي على النفوس وتمضي * ارمها والهوى عليه - م تحقق

رهنتم في حبها لا فكلك * وبها حارس الولاية محقق
 اقصدتم عمدا بنيل لحاظ * لاديات تعطي وما تم مشفق
 ليتم اعتقت عبيد هواها * من نواها وفاز بالاجر معتق
 كاتبوها على اداء نفوس * وراها على المدات مستغرق
 وتنادى فيه م اهيل التصافي * دبروا امركم لتنجوا من الرق
 من يرم اعين المها فليفارق * ماله فيه وروح به فليطلق
 ماهوى الغيدمين عند رقوم * وقفوا انفسهم لكل مشوق
 ان اهل الغرام حشو حشاهم * سهم فتك من العيون يمزق
 ولم اعين الدموع شهود * وعليهم حال الهيام يصدق
 ولسان الهوى يترجم لك * ن لسان الحكم اوضح منطق
 كيف لا وهو للشهير بفيل السب * شحنة الشهم والامام المصدق
 منبع العلم والفضائل صدر * ورد تأليفه المنظم ريق
 فتمزج في حسنه وتأمل * في فنون الاقوال جيل الموفق
 تلقه تارة يقيد حكما * لاقتضاء وتارة فيه يماشق
 يا كبا برهان نور سناه * ساطع ماء مزج معاه مغسق
 عمدة عمدة لمن رام بحثا * فتنافس في حليلة الفضل واسبق
 لفقيه تراه اولفنى * غنية قنية ليحظى وينفق
 منتقى جامع بدائع فقهه * وجهه اضواها كمال الشمس مشرق
 وكذا من انى به كملة وهـ * وهـ مام نجم منير محقق
 حبذا الاصل والكمال كبدر * ايلة النور روض مغناه موق
 جاء تاريخه لا لى طبع * عن لسان الحكم بالصدق تنطق

٧١ ٨١ ١٢٠ ١٤١ ١٥٠ ١٢٧ ٢٢٧ ٥٥٩

١٢٩٩

تم طبعه بطبعة جديدة البرهان امام مسجد جامع الجور بجى بالميدان بشفر
 الاسكندرية تعلق المتوكل على مولاه المبدى المعيد حضرة معوض محمد فريد

٧ رجب سنة ١٢٩٩

* (تبدیل الخطأ بالصواب) *

ص	س	صواب
٦	٩	مت
١٤	٢١	نفقات
١٧	٣	الدنانير
٢٢	٢٢	الربيع
٥٢	١٠	وعندهما
٥٣	٢٤	انه
٦٤	٢	فيحبسه
٦٨	٢٣	وابرا
٧٢	٦	المصالح
٧٤	١٩	الابرار
٨١	٢٥	فيكذا
٨٢	٢	عشرة الاثمة
٨٣	٢٦	اقراره
٨٤	١٦	للساقي
٨٧	٩	الوديعة
٨٨	٢٠	الامر
٩٣	٥	قائد
١٢٤	١٠	رجلا
١٢٢	٢٦	هلاكها
١٢٥	٩	حدة من غير تعدد الدال
١٢٩	٢٦	عن
١٥٧	١٨	هي
١٧٨	١١	لا تدفع

تأنيبه وقع في صحيفة ١٨٥ عكس في الطبع في ادائل

السطور من ١٣ لغاية ١٦ والاصل هكذا تكفيه أسلفها وهذا

ص	س	
١٩٣	٢٢	قيمة
١٩٥	٢١	يصل
١٩٦	١٣	واما بالـ كسر
٢٠٨	١٣	اذن بالـ كسر
٢١٧	١٢	يقول
٢١٩	٢	المستثناة
٢١٩	٧	الاخر وفيه نكروا والصواب انـ كروا
٢١٩	١٤	يلمع
٢٢١	١٦	آ كد
٢٥٠	١٥	مخوفا (اللهم آمن خرفنا)

• (فهرست كتاب لسان المحكام) •

صفحة

٣	الفصل الاول في آداب القضاء
٨	نوع فيما يكون حكما من القاضى وما لا يكون
١١	نوع في العزل
١٢	نوع في الحبس
١٦	الفصل الثانى في انواع الدعاوى والبيانات
٢٢	المساومة
٢٣	نوع في كيفية اليمين والاستحلاف
٣٢	نوع في الاختلاف
٣٦	الفصل الثالث في الشهادات
٤٠	نوع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل
٤١	تتبعه

٤٢	فرع
٤٦	نوع في الاختلاف في الشهادة
٤٨	الشهادة على الشهادة
٤٩	في الرجوع عن الشهادة وفيه دققة مهمة
٥٠	الفصل الرابع في الوكالة والكفالة والمحوالة
٥٧	نوع في العزل
٥٨	نوع في الكفالة
٦٤	نوع في التسليم
٦٥	نوع في بيان احكام المحوالة
٦٧	الفصل الخامس في الصلح
٧٣	الفصل السادس في الاقرار
٨١	نوع في الاستثناء وما في معناه
٨٣	نوع في الاقرار في المرض
٨٥	الفصل السابع في الوديعة
٨٧	الفصل الثامن في العارية
٨٨	الفصل التاسع في انواع الضمانات الواجبة اخ
١٠٠	نوع في ضمان احد الشريكين بسبب العين المشتركة
١٠١	ضمان المأمور والدلال وما يتصل بذلك
١٠٣	نوع في بيان ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق
١٠٤	نوع في ضمان المستعير
١٠٦	ضمان المرتهن ضمان المستأجر
١٠٧	ضمان المحارس
١٠٨	ضمان الجمال ضمان المكارى
١٠٩	ضمان النساج
١١٠	ضمان الخياط
١١١	ضمان القصار

ضمان الصباغ ضمان الغلاف والوراق	١١٢
ضمان الفصاد ضمان الجماعى	١١٣
الفصل العاشر فى الوقف	١١٤
نوع فى اجارة لوقف والدعوى فيه الخ	١٢٧
نوع فى غصب الوقف وحكمه الخ	١٣١
الفصل الحادى عشر فى الغصب والشفعة والقسمة	١٣٢
نوع فى الشفعة	١٣٧
نوع فى القسمة	١٤٠
الفصل الثانى عشر فى الاكراه	١٤٢
نوع فى الحجر	١٤٧
نوع فى معرفة حد البلوغ	١٤٨
الفصل الثالث عشر فى النكاح	١٤٩
نوع فى الاولياء والاكفاء	١٥٣
نوع فى الكفاءة	١٥٤
نوع فى المهر	١٥٥
نوع فى القسم والرضاع	١٦١
فى الرضاع	١٦١
فروع ذكرت فى الاية	١٦٢
الفصل الرابع عشر فى الطلاق	١٦٣
نوع فى الصريح والكناية	١٦٤
نوع فى الاستثناء والشرط	١٦٨
نوع فى الرجعة	١٧٠
نوع فى الخلع	١٧١
نوع فى العنين	١٧٣
نوع فى العدة	١٧٤
نوع فى ثبوت النسب والحضانة	١٧٥

١٧٧	المحاضرة
١٨٠	نوع في النفقة
١٩٠	الفصل الخامس عشر في الاعتاق
١٩٥	الفصل السادس عشر في الايمان
٢٠٣	الفصل السابع عشر في البيوع
٢٠٧	نوع في الاوراق والاشهاد بالخ
٢١٢	نوع في العيب والرديء الخ
٢١٥	نوع في الاستبراء
٢١٧	الفصل الثامن عشر في الاجارة
٢٣١	الفصل التاسع عشر في الهبة
٢٣٤	نوع منه
٢٣٥	نوع في هبة المريض وغيره
٢٣٧	نوع في الرجوع عن الهبة
٢٣٨	الفصل العشرون في الرهن
٢٤٣	الفصل الحادي والعشرون في الكراهية

(فهو ست التكملة)

٢	صفحة
٢	الفصل الثاني والعشرون من الفصول الثلاثين في الصيد والذبائح
	والاضحية
٣	كتاب الصيد وفيه نوعان منه
٤	نوع في السمك
٥	نوع في ما يؤكل وما لا يؤكل
٦	كتاب الذبائح وفيه فصلان الاول في مسائل الذبح
٨	الفصل الثاني في التسمية
٩	نوع آخر

١٠	كتاب الاضحية
١١	بيان وقت الاضحية
١٢	نوع فيما يجوز من الاضحية وما لا يجوز
١٥	نوع في العيوب
١٦	نوع في الانتفاع بالاضحية
١٧	نوع في الاضحية عن الغير
١٨	الفصل الثالث والعشرون في الجنايات الخ
٢٢	نوع في دية المجننين
٢٣	نوع في الصبي والمجنون
٢٤	نوع في القتل تسببا
٢٥	نوع في العفو والصلح
٢٧	نوع في المنفردات
٢٨	نوع فيما يتعلق بالديات
٢٩	باب القسامة
٣٠	باب المعاقل
٣١	فصل في المسائل المتعلقة بالحدود
٣٤	فصل فيما يظهر في الزنا
	فصل فيما يصير شبهة بالاحسان
٣٦	نوع في حد القذف
٣٧	باب السرقة
٣٨	فصل في جنائمه الجنيحة والجناية عليها
٣٩	الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمزارة والمساقاة
٤١	فصل في مسائل المياه فصل في الارض الموات فصل في المزارة
٤٤	فصل في اعمال المزارة وما يكون على المزارع وما لا يكون
٤٥	فصل فيما يكون عذرا في فسخ المزارة
٤٦	فصل في المزارع يدفع الى آخر مزارة كتاب المساقاة

٤٨	الفصل الخامس والعشرون في الشيطان وما يتعلق به
٥١	الفصل السادس والعشرون في السير
٥٢	فصل في مسائل البيع والمك
٥٣	فصل في المظرو والاباحة
٥٤	الفصل السابع والعشرون فيما يكون اسلام امن الكافر ومالا
	يكون وما يكون كفر امن المسلم ومالا يكون
٥٦	فصل فيما يكون كفر امن المسلم ومالا يكون
٥٨	الفصل الثامن والعشرون في الوصايا
٥٩	نوع منه
٦٢	جنس آخر في الرجوع عن الوصية
٦٣	نوع في الوصية بالكفارة جنس آخر
٦٤	نوع في الوصية للاقا وبوالخير ان
	نوع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما
٦٥	نوع في الايصاع والعزل
٦٦	جنس آخر في العزل نوع في تصرفات الوصي
٦٧	نوع آخر
٦٨	فصل في الضمان
٦٩	الفصل التاسع والعشرون في الفرائض
٧٨	فصل في ذوى الارحام فصل في الصنف الاول
٨٠	فصل في الصنف الثانى فصل في الصنف الثالث
٨٢	فصل في الصنف الرابع فصل في الصنف الخامس
٨٣	فصل في لواحق الكتاب
٨٨	الفصل الثلاثون تمام الفصول في مسائل شتى

(تمت)

Library of



Princeton University.

